وزارة التعليـــــم العالـــي والبحث العلمي

جامعـــــة محمد خيضر – بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر الإصلاح السياسي في دور الحركـــات الإسلامية في منطقة المغرب العربي

دراسة مقارنة بين حركتي النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

– تخصص دراسات مغاربية –

إعداد الطالبة :

وحيدة كحول

إشراف الأستاذ الدكتور :

عمر فرحـــاتي

لجنة المناقشة :

أ.د فوزي نور الدين ، أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد خيضر – بسكرة–	رئيسا
أ.د فرحاتي عمر ، أستاذ التعليم العالي بجامعة حمه لخضر – الوادي–	مشرفا ومقررا
أ.د كربوسة عمر، أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد خيضر – بسكرة–	ممتحنا
أ.د مكي الدراجي، أستاذ التعليم العالي بجامعة حمه لخضر – الوادي–	ممتحنا
أ.د زياني الصالح ،أستاذ التعليم العالي بجامعة الحاج لخضر – باتنة 1 –	ممتحنا
د.فريجة لدمية ، أستاذ محاضر أ بجامعة محمد خيضر – بسكرة–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليـــــم العالـــي والبحث العلمي

جامعـــــة محمد خيضر – بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر الإصلاح السياسي في دور الحركـــات الإسلامية في منطقة المغرب العربي

دراسة مقارنة بين حركتي النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

–تخصص دراسات مغاربية –

إعداد الطالبة :

وحيدة كحول

إشراف الأستاذ الدكتور :

عمر فرحـــاتي

لجنة المناقشة:

أ.د فوزي نور الدين ، أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد خيضر – بسكرة–	رئيسا
أ.د فرحاتي عمر ، أستاذ التعليم العالي بجامعة حمه لخضر – الوادي–	مشرفا ومقررا
أ.د كربوسة عمر، أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد خيضر – بسكرة–	ممتحنا
أ.د مكي الدراجي أستاذ التعليم العالي بجامعة حمه لخضر – الوادي–	ممتحنا
أ.د زياني الصالح أستاذ التعليم العالي بجامعة الحاج لخضر – باتنة 1 –	ممتحنا
د.فريجة لدمية أستاذ محاضر أ بجامعة محمد خيضر – بسكرة–	ممتحنا

السنة الجامعية:2023/2022

شكر وعرفان

أشكر الله على فضله العظيم ومنحه الكريم وتوفيقه العميم على أن سدد خطانا لنهج مصطفاه الكريم سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم في طلب العلم ، فاللهم نسألك أن تنفعنا بما علمتنا وان تعلمنا ما ينفعنا و زدني ياربي علما .

من لم يشكر الناس لم يشكر الله فخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور عمر فرحاتي على صبره و حلمه وعلمه الذي أحاط به هذا العمل فما بخل يوما عليا بإرشاداته القويمة فإليك مني أستاذي الفاضل أسمى عبارات الشكر والعرفان

كما لايفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذة لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة الأطروحة ، والشكر موصول لكل الأساتذة والزملاء بقسم العلوم السياسية و كلية الحقوق ، وكل زملائي الأساتذة بقسم العلوم الإنسانية و جميع المستخدمين بجامعة بسكرة .

إهداء

إلى قرة عيني ومهجة فؤادي فخري وذخري أبي الذي احمد ربي انه فضل عليا بوجوده في حياتي و الذي مازلت وسأضل ماحييت أعيش بروحه الطيبة وأتنفس لأنه معي ولا يزل

إلى قرة عين أخرى أمي التي مازالت تدفعني للعلا وترشدني بدعائها وتمنحني السلام بوجودها وتعطيني جرعات الأمل

إلى زوجي الفاضل سند حياتي ومسيرتي

إلى النجوى التي أسرت وأدلت وسابقت في البذل رفيقة دربي أختي

إلى إخواني وأخواتي لمين بلخير يمامة صالح ذخرا وعزا

إلى زينة الدنيا بناتي أمينة فاطمة الزهراء أمانة و عهدا

تضيق هذه الصفحة و يتسع قلبي إلى كل من شد أزري وأثلج صدري ولو بكلمة

مقدمـــة

إرتبط مفهوم الإصلاح السياسي بمفاهيم التحول والتحديث ، التي أسست لها المقاربات النظرية للديمقراطية والممارسات السياسية المتغيرة في ظل التحولات الدولية التي فرضتها الحرب الباردة وما بعدها ،وتشكل التعديلات الجوهرية التي تمليها الإصلاحات السياسية و تجريها الدول بصفة دورية في كافة المجالات ، مرحلة أساسية لضمان استمرار النظم السياسية واستقرارها ، إلا أن الصفة الدورية لهذه التعديلات تختلف من دولة إلى أخرى كما يتفاوت مستوى الفعالية و مدى نجاعته ،فالنظام السياسي يرتكز على مجموعة من المكونات الأساسية التي يكمل إحداها الآخر ،والخلل الذي قد يطرأ على أحد هذه المكونات يتسبب إما في تراجع أداء النظام أو إنهياره، وذلك بحسب جسامة هذا الخلل ، فكل الدول التي تهدف للحفاظ على نظامها السياسي واستمراريته وحتى تطوره تعمل على تجنب هذا الخلل و معالجته وإيجاد الحلول المناسبة وفقا لخطط إستراتيجية باتت تتبناها كل الدول الحديثة .

وكون الإصلاح السياسي يرتبط إرتباطا وثيقا بالديمقراطية في جانبها النظري ، فإن الجانب العملي لن ينفك عن هذا الارتباط ، فقد شهدت موجات التحول الديمقراطي الدعوة للإصلاح السياسي من خلال إحداث تغييرات جوهرية في الانتخابات والديمقراطية التمثيلية، وتوسيع دائرة الشفافية والمساءلة ، ومحاربة الفساد في كل مجالاته .

وفي ظل موجات التحول الديمقراطي سعت الدول للحفاظ على استقرار نظامها السياسي وتحديثه ، فمنذ بداية تسعينيات القرن الماضي وعلى اثر التحديات التي فرضها التغير في النظام الدولي، دخلت هذه الدول مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي والديمقراطي ، وقد تباينت نتائج هذا الانفتاح مابين الدول ، حيث أسس البعض منها لنظم ديمقراطية مستدامة ،فيما أخفق البعض الآخر في ذلك و كانت الدول العربية من بينهم ، وقد أحاطت تجارب التحول الديمقراطي في العالم العربي جملة من التحولات الدولية المتتالية ، فقد حملت بداية الألفية الجديدة أحداث مفصلية جاءت على رأسها تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر بالولايات المتحدة الامريكية سنة 2001 ، التي كان لها بالغ الأثر على العالم الإسلامي والدول العربية في التوجه مرة أخرى نحو خيارات الديمقراطية والإصلاح . ويعتبر الحراك الاجتماعي الذي عاشته اغلب الدول العربية بداية سنة 2011 بتونس انطلاقة لتغييرات سياسية واجتماعية هامة، اختلفت من حالة لأخرى بناء على عديد المؤشرات التي بدأ في ظلها الحراك والتي استجدت خلال فترة مساره.

وقد تركزت الإصلاحات السياسية بدول المغرب العربي وازدهرت بعدما شهدت أغلبها هذه الحركة السياسية التي لم تعهدها منذ استقلالها ،حيث أفضت لتغييرات مفاجئة وكبيرة في البيئة السياسية ، كان اغلبها يدعو

لإسقاط الأنظمة الاستبدادية وللتأسيس لمرحلة إصلاحية جديدة ترتكز على محاربة الفساد و حماية الحقوق والحريات و توفير الأمن بكل أبعاده ، فالحراك الاجتماعي الذي بدأت شرارته الأولى في تونس مع نهاية عام الألفان وعشرة وسمي بثورة الياسمين انتقلت عدواه لعديد الدول العربية لاسيما ليبيا و المغرب مغاربيا وفي وقت لاحق الجزائر ، حيث تنوعت و تطورت تجارب دول المغرب العربي منذ بداية حراكها ، وفقا للخصوصية السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية التي كانت تعيشها كل دولة ، بالإضافة إلى مدى تحكم القوى الخارجية في تحديد بعض مخرجات الأنظمة السياسية فيها سواء قبل الحراك أو بعده ، وقد أفرزت هذه الإصلاحات مظاهر سياسية عديدة أهمها توسيع دائرة المشاركة السياسية و التعددية الحزبية ، و فتح الباب أمام التيارات المقصاة وعلى رأسها الحركات السياسية ذات التوجهات الإسلامية .

وبالرغم من أن الحركات الإسلامية لم تكن مصدرا لهذا الحراك الذي بالأساس كان مطلبا شعبيا ، إلا أن ظروف نشأتها الناجمة عن القمع السياسي والاستبداد الذي ثار من أجله الشعب تجعلها ذات صلة ، وقد تجلى ذلك وفقا لهذه الدراسة في انعكاسات هذا الحراك وإصلاحاته في دور الحركات الإسلامية في منطقة المغرب العربي وتخصصت هذه الدراسة أكثر من خلال مقارنة أدوار حركتي النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي في ظل هذا الإصلاح .

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها :

أولا/ أنها تكتسي على المستوى العلمي أهمية كبيرة كونها تعالج أحد المواضيع المتجددة والتي كلما ظهرت فيها دراسة إحتاجت لدراسة أخرى لتوضيحها وتعميقا ، إما بهدف التراكمية العلمية التي هي أساس البحث العلمي والأكاديمي وهو مسعى لكل الباحثين ، وإما تكميلية لبعض القصور الذي قد يعتريها ،والزاوية التي ركزت عليها هذه الدراسة هي معاصرة زمنيا و مضامنيا وان وجدت مفرداتها في زمن سابق.

ثانيا /ظاهره الإصلاح السياسي مطلبا جوهريا منذ استقلال الدول المغاربية، لكن السياق الزمني والفكري الذي إهتمت الدراسة به يختلف جذريا عما كان عليه في السابق ،كونه نشأ ضمن بيئة وطنية وإقليمية ودولية تختلف عن أي مرحلة سابقة .

ثالثا / فيما يتعلق بالحركات الإسلامية فهي متغير رئيسا في الدراسة سيبحث في أدوارها في ظل الإصلاحات السياسية والدستورية التي شهدتها دول المغرب العربي ، و في مقدمتها حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي وهما الحالتان محل الدراسة ، ضمن دراسة مقارنة لم تتعرض لها الدراسات والبحوث من قبل.

مبررات اختيار الدراسة:

العديد من الأسباب أدت إلى اختيار موضوع الاصلاح السياسي وأثره في الحركات الاسلامية في منطقة المغرب العربي ومنها:

أولا /الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع المرتبط بمجال الدراسات المغاربية ولعل الاصلاح السياسي من أهم المواضيع التي تداول البحث فيها مؤخرا بسبب التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها منطقة المغرب العربي.

ثانيا/ الموضوع ذو أهمية كبيرة سواء على المستويين المجتمعي أو العلمي ، وهذا مايوفر جملة من الدراسات التي تهتم بهذا الموضوع .

ثالثا/الحاجة إلى الكشف عن حقيقة الاصلاحات السياسية التي جاءت بعد موجة الحراك الاجتماعي التي عرفتها دول العالم العربي لاسيما دول المغرب العربي .

أهداف الدراسة :

تصبو هذه الدراسة و المعنونة بأثر الإصلاح السياسي في دور الحركات الإسلامية في منطقه المغرب العربي أساسا في تقديم مدخلا عاما للإصلاح السياسي ، وتحديد أهم مداخله النظرية ودرجة تأثيره على دور الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي وفقا لدراسة مقارنة ما بين حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي وبشكل عام هدفت الدراسة إلى ما يلي :

أولا/ تبيان مفهوم الإصلاح السياسي والحركات الإسلامية وأهم الأطر النظرية التي تقوم عليها .

ثانيا / تحديد أهم العوامل الرئيسية المساهمة في عمليه الإصلاحات السياسية في شقيها الداخلي (الوطني) والخارجي(الإقليمي والدولي).

ثالثا /رصد الأثر الذي خلفه الإصلاح السياسي في دور الحركات الإسلامية بدول المغرب العربي.

رابعا /تبيان أدوار حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي في ظل الإصلاح السياسي الذي شهدته الدول المغاربية منذ عام 2011 .

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

حدد النطاق الزمني لهذا البحث في عشر سنوات ، يمتد منذ بداية عام 2011 وحتى نهاية عام 2022 ، وقد تم التحديد الزمني للدراسة وفقا لهذه الفترة لسبب أساسي وهو أن أهم التطورات التي شهدتها الدول العربية على رأسها دول المغرب العربي كانت ضمن هذه الفترة ، حيث أدى الحراك الاجتماعي الذي بدأ في تونس لإحداث تغييرات جوهرية في الحياة السياسية والاجتماعية للدول المغاربية ولباقي الدول العربية، إذ تعدى تأثير الحراك لأكثر من 17 دولة عربية.

أما بالنسبة للنطاق المكاني فقد اتخذت الدراسة منطقة المغرب العربي تحديدا تونس حيث تم تدارس حركة النهضة التونسية ، والمغرب الذي بحث في دور حزب العدالة والتنمية المغربي ، وهما نموذجا ن عن الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي ، وقد تمت المقارنة بين الحالتين محل الدراسة من زاوية اثر الاصلاح السياسي في تحديد دور هذه الحركات.

إشكالية الدراسة :

إلى أي مدى أثر الإصلاح السياسي بدول المغرب العربي في دور الحركات الإسلامية ؟وما هو أثر هذه الإصلاحات في دور حركتي النهضة التونسية و حزب العدالة والتنمية المغربي ؟

التساؤلات الفرعية :

1- ماهي أهم المقاربات النظرية التي تفسر ظاهرة الإصلاح السياسي ؟
2- ما هي أهم العوامل الرئيسية المساهمة في تبني عمليه الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي ؟
3- ما هو تأثير الإصلاح السياسي على مسارات التعددية السياسية ؟
4- ما هي التوجهات الفكرية الكبرى للحركات الإسلامية بالمغرب العربي ؟
5- ما هي انعكاسات الإصلاح السياسي بدول المغرب العربي على خلق ادوار جديدة للحركات الإسلامية؟
6- هل اختلف دور حركة النهضة التونسية عن دور حزب العدالة والتنمية المغربي في ظل الإصلاح السياسي ؟

فرضيات الدراسة :

أ-تلعب العوامل الخارجية دورا رئيسيا في تبني دول المغرب العربي لإصلاحات سياسية منذ بداية2011.

ب- أثرت عملية الإصلاح السياسي بدول المغرب العربي على تطور مظاهر التعددية السياسية فيها .

ج- اختلفت التوجهات الرئيسية للحركات الإسلامية بدول المغرب العربي في ظل الإصلاحات السياسية عن تلك التي كانت سائدة قبل حراك 2011.

د- ساهم الإصلاح السياسي في المنطقة المغاربية في بروز أدوار جديدة للحركات الإسلامية.

هـ- تتفاوت ديناميكية دور حركة النهضة التونسية و حزب العدالة والتنمية المغربي في ظل الإصلاحات السياسية التي شهدتها دول المغرب العربي بداية 2011 .

الدراسات السابقة :

عنيت العديد من الأبحاث بمتغيري الدراسة الإصلاح السياسي من جهة والحركات الإسلامية من جهة أخرى لكن لا يمكن الجزم بتوفر دراسات مستفيضة حللت أثر الإصلاح السياسي في دور الحركات الإسلامية ، وجل الدراسات التي نشرت بعد حراك 2011 كانت تبحث من زاوية تأثير الحراك الاجتماعي أو الثورات العربية على التعددية السياسية ومنها الأحزاب الإسلامية، وعليه فقد اعتمدت الدراسة على مصادر ومراجع تؤسس للإطار المفاهيمي والنظري لكل متغير على حدى ، وترك التفصيل في زاوية البحث لمراجع تنوعت بين الكتب والمجلات والدوريات .

- مقالة سيمور ليبست " بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية – التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية " Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy ، حيث تطرقت الدراسة للمدخل التحديثي من خلال هذه المقالة التي أوضحت الارتباط الوثيق بين الديمقراطية ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد عمل ليبست في البحث على شرح الظروف الاجتماعية التي تعمل على دعم النظام السياسي الديمقراطي ، مثل التعليم أو الشرعية.
- مقالة "دانكورت روستو **(Dank wart A. Rustow)**"الانتقال إلى الديمقراطية نحو نموذج ديناميكي" Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model)،إن النموذج الانتقالي الذي قدمه روستو يقوم على جملة من القواعد ،حيث يعتبر قبول هذه القواعد جزءًا من عملية الانتقال وليس شرطا أساسيا لها.

- الدراسة المعنونة بالحركات الإسلامية في الوطن العربي تحت إشراف عبد الغني عماد والتي جاءت في مجلدين ، وضمت عديد المقالات حول المسارات والاتجاهات الفكرية للحركات الإسلامية في الوطن العربي ومن بينها تلك التي انتشرت في المغرب العربي ، حيث ضم المجلدين أبحاثا حول المرجعيات الفكرية للحركات الإسلامية في الأقطار الخمس للمغرب العربي ،كما أشارت هذه الأبحاث للمسارات التنظيمية والإيديولوجية لأهم الحركات الإسلامية في كل من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا ، وقد اعتمد على المجلدين في الفصلين الثالث والرابع من خلال توضيح الأدوار التقليدية للحركات الإسلامية المتمثلة في الجانب الدعوي والتربوي والجانب السياسي ، غير أن دراسة الأطروحة ستبحث في أدوار جديدة فرضتها التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدها المغرب العربي بداية من عام 2011.

مناهج الدراسة :

تم الاعتماد على منهجين رئيسيين في هذه الدراسة وهما :

المنهج الوصفي : أحد أبرز المناهج المهمة المستخدمة في الدراسات العلمية ومناهج البحث العلمي بوجه عام فقد ساهم في التعرف على ظاهرة الإصلاح السياسي بمنطقة المغرب العربي ، ومحاولة تحديد الأثر الذي خلفته هذه الظاهرة على الحياة السياسية في دول المغرب وبالأخص الحياة الحزبية ،لاسيما في الحالتين محل الدراسة المغرب وتونس مع تفسير جميع الظروف المحيطة بها ،واستخدام هذا المنهج في البحث تطلب جمع المعلومات وتبويبها وتحليلها ومن ثم تفسيرها .

المنهج المقارن : اعتمد هذا المنهج في الفصل الأخير الذي ورد فيه حالة الحزبين التي ستتم المقارنة بينهما ،حركة النهضة التونسية أولا وحزب العدالة والتنمية المغربي ثانيا ،و في هذا الصدد المقصود بالمقارنة الطريقة التي يتبعها العقل في دراسة موضوع ما للوصول إلى قانون عام أو عقيدة شاملة ، أو هي فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي إلى كشف الحقيقة ، والمقارنة تتم بين ظاهرتين أو أكثر ، من خلال معرفة أوجه الشبه والاختلاف بغية الحصول على معرفة أكثر تمكننا من خلالها التمييز بين موضوع الدراسة أو الحادث في ميدان المقارنة وفقا لزمانها ومكانها وتاريخها .

هيكل الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول رئيسية حمل الفصل الأول عنوان الإطار المفاهيمي والنظري للإصلاح السياسي والحركات الإسلامية وقد ضم ثلاث مباحث ،الأول جاء تحت عنوان التأصيل النظري للإصلاح السياسي وقد

حدد التعريف اللغوي والاصطلاحي للإصلاح السياسي ضمن المطلب الأول ،كما تم الإشارة إلى بعض المفاهيم المشابهة للإصلاح السياسي وعلى رأسها التحول والتنمية السياسية والتحديث إلى غير ذلك ، وتطرق المطلب الثاني إلى أهم مجالات الإصلاح السياسي التي تفرعت إلى ثلاث رئيسية وهي الدستورية والاقتصادية والاجتماعية وجاء المطلب الثالث تحت عنوان أهم النماذج النظرية المفسرة للإصلاح السياسي، جاء أولا المدخل التحديثي التنموي ثم المدخل الانتقالي بالإضافة إلى المدخل البنيوي وجاء المبحث الثاني لتدارس نشأة وتطور الحركات الإسلامية ضم مطالب ثلاث ،أولها حمل عنوان مفهوم الحركات الاسلامية أما الثاني فاكتشف ظروف نشأتها وثالثا تصنيفاتها ، أما بالنسبة للمبحث الأخير من هذا الفصل فقد بحث في علاقة الإصلاح السياسي بالحركات الإسلامية ، وورد فيه ثلاث مطالب المطلب الأول تحديد الإصلاح من منظور إسلامي ، والمطلب الثاني فبحث في المنظور الإسلامي للتعدية وقاعدة الفصل بين السلطات ، والمطلب الثالث بحث في المنظور الإسلامي للحقوق والحريات والإصلاح الاقتصادي.

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان أسس الإصلاح السياسي بدول المغرب العربي ضم ثلاث مباحث، أولها حمل عنوان متطلبات الإصلاح السياسي الداخلية بدول المغرب العربي ، تعرض المطلب الأول لدور الثقافة السياسية في عمليه الإصلاح وتعرض المطلب الثاني لتطور مؤسسات المجتمع المدني ، وعرض المبحث الثاني العوامل الخارجية وتأثيراتها على الإصلاح السياسي بدول المغرب العربي ، أشار المطلب الأول للعوامل السياسية ، أما الثاني فبحث في العوامل الأمنية ، وأكمل المطلب الثالث البحث في العوامل الاقتصادية ، أما بالنسبة للمبحث الثالث فعنون بمظاهر الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي ، جاء في المطلب الأول التجارب الاصلاحية لدول المغرب العربي المستقلة ،والمطلب الثاني بحث في التجارب الإصلاحية لدول المغرب العربي بداية من العام 2011 .

عنون الفصل الثالث بدور الحركات الإسلامية في منطقة المغرب العربي في ظل الإصلاح السياسي ، حيث تطرق المبحث الأول إلى المرجعيات الفكرية للحركات الإسلامية بالمنطقة، وتعرض في مطلبه الأول لأسباب قيام الحركات الإسلامية بالمغرب العربي ،كما بحث المطلب الثاني في إتجاهات الحركات الإسلامية الفكرية في المنطقة أما المطلب الثالث فبحث في خريطة الحركات الإسلامية ، المبحث الثاني جاء تحت عنوان التحولات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على دور الحركات الإسلامية، جاء المطلب الأول وبحث في تداعيات الحادي عشر من سبتمبر على دور الحركات الإسلامية ، وتطرق المطلب الثاني لانعكاسات الثورات العربية على دور الحركات الإسلامية ، أما المبحث الثالث فتعرض للتحولات الإستراتيجية للحركات الإسلامية في منطقة المغرب العربي في ظل الإصلاح السياسي

حيث تعرض المطلب الأول لرؤى الحركات الإسلامية المعاصرة بدول المغرب العربي للإصلاح السياسي ،كما تعرض المطلب الثاني لتحديات وإشكالات الحركة الإسلامية في ظل الإصلاح السياسي.

الفصل الرابع والأخير بحث بمنهجية مقارنة ، التوجهات الرئيسية لحركتي النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي ،جاء في المبحث الأول البناء التنظيمي لحركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي ، وقد قسم هذا المبحث لجزأين ، الأول اهتم بحركة النهضة التونسية ، والثاني اهتم بالبحث في البناء التنظيمي لحزب العدالة والتنمية المغربي ،كما بحث المبحث الثاني في دور الحركات الإسلامية فقد عني هذا المبحث باستظهار ثلاث أدوار أساسية الدور التشاركي جاء في المطلب الأول و الدور التفاعلي تم التطرق له في المطلب الثاني ، أما الدور التحديثي فقد تعرض له المطلب الثالث والأخير.

صعوبات الدراسة :

من بين صعوبات الدراسة النظرية هو تداخل الأطر النظرية للإصلاح السياسي مع المنطلقات النظرية للديمقراطية ومن الناحية العملية نجد أن مفهوم الإصلاح السياسي وفقا لهذا البحث قد يخترق من قبل مفاهيم أخرى كالثورات التي لا تتطابق معه في المعنى كلية ، لكنها تتقاطع في النتيجة التي يصبو لها كل مفهوم على حدى وهو إحداث التغيير .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

للإصلاح السياسي والحركات الإسلامية

تقوم الأنظمة السياسية للدول على أبنية ومؤسسات تتفاعل فيما بينها وتتكامل لتحقق الاستقرار المنشود وبغية تحقيق هذا الهدف لابد من أن تتصف هذه الأبنية بخاصية التكيف والظروف المحيطة سواء كانت داخلية أو خارجية ، و خاصية التكيف تتطلب مجموعة من الأدوات والميكانيزمات التي تدعم عملية التغيير وفقا لهذه الظروف ، وعليه فان الأنظمة السياسية في حاجة دائمة لعملية الإصلاح الذي يساهم في انتقال مخرجاتها من حالة قد تتميز بالسوء إلى حال أفضل.

إن الإصلاح يمس عديد المجالات ، الإصلاح القانوني ، الاقتصادي ، الاجتماعي وحتى الثقافي وكلها مدعمة لعملية الإصلاح السياسي الذي يتداخل بدوره وعديد المواضيع لاسيما تلك المتعلقة بعملية التحول الديمقراطي وحالات التنمية ، فأغلبها يُؤسّس لإحداث التغيير في السياسات والقرارات و الثقافات على مستوى كل الأبنية التي يتكون منها النظام السياسي سواء كانت رسمية أو غير رسمية ، بداية من الفرد إلى غاية أكبر هيئة رسمية داخل الدولة .

تعرض الفصل الأول إلى ثلاث مباحث جاء الأول تحت عنوان التأصيل النظري للإصلاح السياسي أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان المرجعيات الفكرية لنشوء الحركات الاسلامية ، والمبحث الثالث حمل عنوان علاقة الاصلاح السياسي بالحركات الاسلامية .

المبحث الأول: التأصيل النظري للإصلاح السياسي

تُعنى هذه الدراسة بموضوع غاية من الأهمية وحتى نستبين ماهيته سنعرج في القسم الأول من البحث إلى تحديد مفهوم الإصلاح السياسي من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية ، ثم سنعرج إلى أهم المصطلحات المشابهة والمرتبطة بهذا الموضوع من الناحية المضَامينية وحتى التاريخية .

المطلب الأول: تعريف الإصلاح السياسي

أولا/التعريف اللغوي والاصطلاحي

1-التعريف اللغوي للفظ الإصلاح السياسي: يمكن تحديد هذا المصطلح في شقين الإصلاح والسياسة :

أ/ الإصلاح: يعرف الإصلاح على أنه تغيير شيء ما لتحسينه أو لجعله أفضل[1] ، وعليه فإن لفظ الإصلاح يقترن بالتعديلات والتغييرات التي تتجه بالأشياء من حال أسوء إلى حال أحسن.

اقترن لفظ الإصلاح بلفظ نقيض ألا وهو الإفساد أو الفَساد فقد ورد في المعاجم العربية أن الإصلاح نقيض الإفساد والاسْتِصْلاح نقيض الاسْتِفْسَاد، إن الإصلاح من الناحية اللغوية يحتاج لتعريف مُضاده من الألفاظ وهو لفظ الفساد الذي يختلف مبنىً ومعنىً عن لفظ الإصلاح فما جاء هذا الأخير إلا ليرمم ما أفسده الأول .

ظاهرة الفساد نشأت مع المظاهر الأولى للمجتمعات الإنسانية ، فالأقوام التي سكنت مابين النهرين قد عرفت هذه الظاهرة ودعت لإصلاحها ، أما في وادي النيل فقد جاءت الدعوة إلى قيام علاقات سلمية في الدولة والحكم ولم يخل المجتمع الإغريقي والصيني من ذلك [2] . وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على انتشار كلا الظاهرتين لأنهما في تواتر مستمر كما الليل والنهار.

فَسَدَ الشيء يَفْسَدُ فَسَادًا فسودا وهو فَاسِدٌ و فسيد ، وتفاسد القوم تدابروا وقطعوا الأرحام والمفسدة خلاف المصلحة ، والاستفساد خلاف الاستصلاح ، وقالوا هذا الأمر مفسدة لكذا أي فيه فساد ، وأفسد الشيء إذا أباره أو أهلكه ، والفساد خروج الشيء عن الاعتدال ، قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا ويضاده الصلاح ، وقيل الفساد الجذب في البر والبحر تبعا لقوله تعالى : "**ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَ ٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ**

[1] Dictionary of Politics and Government , third edition ; London, 2004, p207.

[2] أمين عواد المشاقبة ، المعتصم بالله داود علوي ، ***الإصلاح السياسي والحكم الراشد*** ، الأردن : دار حامد للنشر ، 2012 ، ص 11.

أَيْدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ "(سورة الرّوم/ الآية:41) وقد ذكرت في القرآن الكريم من مادة فسد خمسين كلمة[1] .

وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه ، وأصلح الدابة: أحسن إليها فصلحت، وفي التهذيب: نقول أصلحتَ إلى الدابة إذا أحسنت إليها ، والصُلح: تصالح القوم بينهم، والصلح: السلم، وقد اصطلحوا وصالحوا وأصلحوا وتصالحوا وصّالحوا مشددة الصاد، قلبوا التاء صادا وأدغموها في الصاد بمعنى واحد، وقوم صلوح: متصالحون كأنهم وصفوا بالمصدر.

والصِلاح، بكسر الصاد: مصدر المصالحة ،والعرب تؤنثها، والاسم الصلح، يذكر ويؤنث. وأصلح ما بينهم وصالحهم مصالحة وصلاحا، قال بشر ابن أبي خازم: يسومون الصلاح بذات كهف، وما فيها لهم سلع وقار وقوله: وما فيها أي وما في المصالحة ولذلك أنّث الصلاح.

وصلاح: من أسماء مكة، شرّفها الله تعالى، يجوز أن يكون من الصلح لقوله عز وجل:" **حرما آمنا**" ويجوز أن يكون من الصلاح. و قال ابن بري: وصلاح اسم علم لمكة ،وقد سمّت العرب صالحًا ومُصْلِحًا وصَلِيحًا . [2]

ب/تعريف السياسة:

إن لفظ السياسة مشتق من الكلمة الإغريقية polis و ينسب أيضا لاصطلاح politisa والتي تعني اجتماع المواطنين لممارسة شؤون الحكومة والسلطة في ظل دولة المدينة ، ويهدف هذا التجمع إلى العيش المشترك وفقا لقواعد الخير العام [3]، وقد حدد أرسطو موضوع السياسة بأنها المدينة أو الشراكة السياسية ،و شرح الغرض من المدينة في قوله "من الواضح أن جميع الشراكات تهدف إلى بعض الخير ، و أكثر الشراكات ثقة تلك التي تحتضن كل الآخرين بهدف تحقيق مصالحهم هي الشراكة السياسية " ويلاحظ أن أرسطو لا يعرّف المجتمع السياسي من خلال القوانين التي يتبعها ، أو من قِبل مجموعة السلطة الحاكمة ، أو على أساس انه كيان يسيطر على منطقة معينة ، بل يعرّفه على أنه شراكة بين المواطنين يسعون من خلالها لتحقيق الصالح العام في إطار المدينة .[4]

---

[1] إسماعيل حسني، ***مفهوم الإصلاح في القران الكريم: دراسة في أسبابه ومظاهره***، الأردن: مركز معرفة الإنسان للدراسات و الأبحاث والنشر و التوزيع، 2017. ص 20 .

[2] ابن منظور، ***لسان العرب*** ، المجلد 2، إيران: دار حوزة، 1405ه، ص 517 .

[3] محي الدين محمد قاسم، ***السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث***، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1997، ص25

[4] **Aristotle: Politics,** date:11/12/2022 in :https://iep.utm.edu/aristotle-politics/

غالبا ما يُعْزَى مفهوم السياسة أولا إلى الحكمة في إدارة الشؤون وهو إجراء يستند أساسًا إلى مصلحة مادية وثانيا إلى مسار أو طريقة عمل محددة يتم اختيارها من بين البدائل، وفي ضوء ظروف معينة لتوجيه وتحديد القرارات الحالية والمستقبلية أو خطة شاملة عالية المستوى لتحقيق الأهداف العامة وفقا لإجراءات الجهة الحكومية ، ويرجع أصل كلمة السياسة بالإنجليزية (Policy) إلى "فن أو ممارسة الحكومة أيضا إلى نظام الحكومة، تنظيم أو إدارة الشؤون ".[1]

وعليه يعرف **الإصلاح السياسي لغويا**:

هو عبارة عن كل تغيير يمس الإجراءات الحكومية بهدف تحسين الوضع الحالي وانتقاله لوضع أفضل ، كما يشير الإصلاح السياسي إلى التحديث في العديد من الممارسات والمؤسسات الحكومية بغية الوصول إلى أنظمة حكم أكثر ديمقراطية.

إن الإصلاحات السياسية هي تحسين لعمليات صنع القرار التي تضمن التمثيل العادل للفئات الاجتماعية وزيادة الشفافية والمساءلة في وظائف الحكومة ، بحيث تمكن هذه الإصلاحات الفعالة في جعل الحكومات أكثر فعالية ، كما تساهم في تعزيز الاستقرار داخل المجتمعات ، وإطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية. و يمكن أن تكون تدابير الإصلاح السياسي انطلاقة مهمة على الطريق نحو حكم ديمقراطي سليم .

2- التعريف الاصطلاحي للإصلاح السياسي :

يتحدد تعريف الإصلاح اصطلاحا وفقا لنوع الإصلاح الذي يراد البحث فيه ، حيث تختلف التعريفات من مجال إلى آخر إلا أن أغلبها تدور حول معنى إزالة الفساد الذي يطرأ على الشيء، وإعادته إلى ما كان عليه من الصلاح والاعتدال والنفع، ويمكن الإشارة إلى ذلك في البعض من هذه التعريفات:

فالإصلاح هو: "هو إزالة الخلل والفساد الطارئ على الشيء". وهو أيضا إرجاع الشيء إلى حالة اعتداله بإزالة ما طرأ عليه من الفساد.

يُعرَّف الإصلاح السياسي على أنه عملية يتم فيها إجراء تغييرات على "قواعد اللعبة" الرسمية – بما في ذلك القوانين واللوائح والمؤسسات – لمعالجة مشكلة أو تحقيق هدف مثل النمو الاقتصادي أو حماية البيئة أو التخفيف

[1] https://www.Merriam-webster.com/dictionary/policy#word-histor1

من حدة الفقر.[1] وعليه فان الإصلاح يشير إلى التغييرات في السياسات الحكومية أو القواعد المؤسساتية لأن سياسات ومؤسسات الوضع الراهن لا تعمل بشكل جيد لتحقيق أهداف الرفاه الاقتصادي والتنمية ،كما تشير الإصلاحات إلى السياسات والمؤسسات البديلة المتاحة والتي من المرجح أن تؤدي دورها بشكل أفضل مستقبلا.

أما قاموس "أكسفورد" (Oxford) فيعرف الإصلاح انه تعديل ، تغيير إلى الأفضل من بعض الحالات المعِيبَة ، وبخاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة ، وإزالة بعض التعسف أو الخطأ[2] ، الإصلاح يوازي فكرة التقدم ، وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل، وخاصة التغيير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول (النشاط الإنساني) ويُعَرِّفْ قاموس "وبستر"(Webster) للمصطلحات السياسية (1988) الإصلاح السياسي بأنه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد". ويعتبر الإصلاح السياسي ركنًا أساسيًا مرسخًا للحكم الصالح ، ومن مظاهره سيادة القانون و الشفافية و المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة و المحاسبة والمسائلة والرؤية الإستراتيجية ، وهو تجديد للحياة السياسية ، وتصحيح لمساراتها ، ولصيغها الدستورية ،والقانونية بما يضمن توافقًا عامًا للدستور ، وسيادة للقانون ، وفصلا للسلطات ، وتحديدًا للعلاقات فيما بينها "وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية ".

وعرفته الموسوعة السياسية بأنه "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها ، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، أي أنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تساند المبنى لكي لا ينهار وعادة ما يستعمل الإصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخيرها " .

إن كلمة الإصلاح ليست جديدة على الفكر السياسي العربي، فقد ورد ذكرها في القرآن الكريم عدة مرات كما أشرنا ، وبالتالي فان مفهوم الإصلاح ليس جديداً في العقل العربي – الإسلامي، بل هو مفهوم قديما لم يبدأ بظهور الأفكار والتيارات الإصلاحية في القرن الماضي أو المبادرات الإصلاحية في الوقت الراهن، فالدعوة إلى الإصلاح بدأت قديماً في الدولة الإسلامية .

[1] https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=7239**Created on** Monday, July 23, 2007.
[2] The Oxford Companion to Politics of the World , Second edition ,New York , Oxford university press,2001 Publié par Joel Krieger, p718.

ويمكن اعتبار الأفكار التي نادى بها ابن تيمية في بداية الدعوات الإصلاحية في العالم الإسلامي، أو ما يمكن تسميته بالإصلاح الديني، ثم تطور ليصبح مطلباً نهضوياً طرحه المفكرون العرب قبل أكثر من قرن من الزمان –أي فترة ما يمكن أن نسميه عصر التنوير العربي –في سعيهم نحو تحقيق نهوض أو تقدم عربي في شتى مجالات الحياة.[1] وقبل أن يصبح مفهوم الإصلاح، مفهوم متداول ومستقل في الأدبيات السياسية الحديثة، فإن أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل:التنمية السياسية(**Politica**) **(Development)**، أو التحديث **(Modernization)**، أو التغيير السياسي، **(Political Change)** أو التحول **(Transition)**، أو التغيير **(Change)**، وجميع هذه المفاهيم تقريباً مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي، كما انه يوجد لديها تعريفات متعددة، دقيقة وواضحة إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة، إلا أنه ولغايات هذه الدراسة يمكن استخدام التعريف التالي لمفهوم الإصلاح: «التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلمأو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج» .

إن مفهوم الإصلاح ليس ببعيد عن الفكر العربي الإسلامي ، فالدعوة إليه ظهرت مع قيام الدولة الإسلامية حيث وردت كلمة " صلح" ومشتقاتها في القرآن الكريم أكثر من مائة وثمانين مرة [2] تنوعت فيها المقاصد فثمة آيات أشارت إلى مطلق الإصلاح منها قوله تعالى **"فَمَنْ آمَنَ وَ أَصْلَحَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَ لا هُمْ يَحْزَنُونَ"**(سورة الانعام : آية 48)، ومنها التي أشارت للإصلاح الاجتماعي من قبيل ذلك قول الله عز وجل**"وَ قالَ مُوسى لِأَخِيهِ هارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي أَصْلِحْ وَ لا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ "**(سورة الأعراف: آية 142) وفي قوله عز وجل :**"أَوْ إِصْلاحٍ بَيْنَ النَّاسِ "** (سورة النساء : آية 114) و في الآيتين 9 و 10 من سورة الحجرات قول الله عز و جل:**"وَ إِنْ طائِفَتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما "** و **"إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ".**

ثانيا/ الإصلاح السياسي وبعض المفاهيم المشابهة

[1] محمد محمود السيد ، "*مفهوم الإصلاح السياسي* " ، **الحوار المتمدن** ،عدد 3555 بتاريخ 2011/11/23 نقلا عن :
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594

[2] فايز الربيع ، "مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم "، **مجلة الرأي** ، بتاريخ 2017/11/21 ،نقلا عن :
http://alrai.com/article/10401394/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D9%81%D

يرتبط مفهوم الإصلاح السياسي بعديد المصطلحات ذات الصلة حيث تتداخل هذه المفاهيم مع مصطلح الإصلاح معنا ، وقد سبقتها انتشارا فقبل أن يصبح مفهوم الإصلاح، مفهوما متداولا ومستقلا في الأدبيات السياسية الحديثة، فان أبعاده ومضامينه السياسية والاقتصادية والاجتماعية متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة كالتنمية السياسية Political Development، أو التحديث Modernisation، أو التغيير السياسي Political Change، أو التحول Transition، أو التغيير Change .

1. 2 التنمية السياسية Political Development

يكتسي هذا المفهوم أهمية بالغة لارتباطه الوظيفي مع عدة مفاهيم ،حيث رآها البعض مرادفة له مثل التحديث السياسي، والإصلاح السياسي، والانتقال السياسي، والديمقراطية حتى إن البعض الأخر يخلط بينها، حيث يرى " غابريال ألموند(Gabriel A. Almond)كما يرى " غابرييل ألموند" التنمية السياسية بأنها قدرة النظام السياسي على تحقيق التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي اللذان يشيران إلى العمليات التي تتغير بها الأدوار وتصبح أكثر تخصصاً، ويضيف بأنها استجابة النظام السياسي للتغيرات سواء أكان في داخل المجتمع أم من داخل البيئة الدولية. حيث يرى "ألموند" أن التمايز بين النظم التقليدية والنظم الحديثة قائم على أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة، حيث يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية في النظم التقليدية، وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية التي تعد نموذجاً للتطور والتنمية لبقية الدول".[1]

وقد وضع "لوسيان باي" (Lucien Pye) تعريفات مركزة للتنمية السياسية شملت عشر تعريفات كالأتي :

1. التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية .
2. التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية .
3. التنمية السياسية هي التحديث السياسي التي لا تنفصم عنه.[2]
4. التنمية السياسية هي أداة وإدارة الدولة القومية، بمعنى قبول شكل واحد من النظام السياسي والممارسة السياسية.

---

[1] هاني رمضان طالب ، "**التنمية الساسية ..مقاربة نظرية** "، المركز العربي للبحوث والدراسات ، 12 يوليو 2020 ، نقلا عن :
http://www.acrseg.org/41673

[2] ثامركامل محمد الخزرجي ، ***النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة*** ،عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2004 ص 138.

5. التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية .
6. التنمية السياسية هي التعبئة السياسية للجماهير لدفعها إلى مزيد من المشاركة السياسية.
7. التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية بمعنى قدرة النظام السياسي على بناء المؤسسات الديمقراطية
8. التنمية السياسية هي تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي .
9. التنمية السياسية هي التعبئة والقوة تهدف إلى خلق نظام سياسي فعال وله من القوة ما يجعله قادرا على تعبئة الموارد.
10. .التنمية السياسية هي جانب من جوانب التغير الاجتماعي.[1]

يعتبر مفهوم التنمية السياسية من أبرز المفاهيم التي تركزت جهود الباحثين حولها منذ خمسينيات القرن الماضي إذ أصبح المرء لا يحتاج إلى شروحات كثيرة لمعرفة مضمونها وحدودها وطبيعتها وأهدافها، فموضوع التنمية السياسية يرتبط ارتباطا وثيقا بجملة من المتغيرات الأخرى أبرزها الديمقراطية ،التكامل و الاستقرار داخل المجتمع بالإضافة إلى مشاركة الجماهير في الحياة السياسية . [2]

وكما عبر عليها " لوسيان باي " بان التنمية السياسية ترتبط أساسا بالتنمية الاقتصادية ، فكذلك عديد التعاريف تضفي على التنمية الاقتصادية شمولية تحصي فيها دراسة السلوك الاجتماعي والقيم السائدة فيه والأوضاع السياسية الداخلية والخارجية ،كما تشمل تنمية الفرد لأنه العصب الحقيقي للتنمية الاقتصادية .[3]

إن الديمقراطية مرتبطة بحالة التنمية الاقتصادية ،فكلما كانت الأمة أكثر رفاهية ، زادت فرصها في الحفاظ على الديمقراطية، وهذا ما تم تداوله من خلال آراء عديد من المفكرين ، فنسبة المواطنين الذين يعيشون حالة الفقر الحقيقي ضئيلة جدا في المجتمعات الغنية ، وبالتالي يمكن هذا الوضع غالبية السكان من المشاركة السياسة . وهذا مالا نجده في المجتمع المنقسم بين كتلة فقيرة كبيرة ونخبة صغيرة متحكمة حيث سينتج عنه حكم الأوليغارشية (حكم ديكتاتوري للطبقة العليا الصغيرة) .[4]

---

[1] ثامركامل محمد الخزرجي ،***المرجع نفسه*** ، ص 138 .

[2] عمر طيب بوجلال، ***إدماج المقاربة التشاركية في الإصلاحات السياسية*** ، مركز الكتاب الاكاديمي، 2017 ص82 .

[3] آرثر لويس ، ***نظرية التنمية الاقتصادية*** ، تقديم : سعاد درويش،(د.ب.ن): وكالة الصحافة العربية ،2021 ، ص9 .

[4] Seymour Martin lipst; « Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy » ; The American Political Science Review, Vol. 53, No. 1. (Mar., 1959), p 75.

2.2التغيير السياسيPolitical Change :

يعرف التغيير في العلوم الاجتماعية على أنه التحول الملحوظ في المظهر أو المضمون إلى الأفضل ، بينما يعرفه البعض على انه التبدل في الشكل ، وبهذا يكون التغيير نتيجة تسلسل مستمر في مظاهر الحالة عبر الزمن فيكون التغيير نابعا من الحاجات الضرورية للجماعات في الدولة سواء كان من نشوء قوى اجتماعية جديدة ، أو من حيث الترابية بحيث يكون أمر الانتقال ضرورة ، وبهذا نكون أمام معنيين للتغيير ، فالأول يتجسد في الانتقال بشكل فوري وشامل من حالة إلى حالة أخرى وتأثيراته قد تكون متناقضة لعدم تخطيط مسبق ،أما الثاني فيتجسد في التسلسل المستمر للحدث عبر مراحل قد تكون متباعدة وتأثيراتها عادة ما تكون متسلسلة إما لأعلى الهرم أو قاعدته .

يتقسم التغيير إلى نوعين رئيسيين هما:

1- التغيير الشامل العميق: الذي يبدأ بتغيير القيادات الدكتاتورية ليمتد ويشمل التغيير في النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية..، ويعتبر تغيير القيادة ليس هدفا في التغيير بل خطوة أولى تسبق وتتكامل مع خطوات لاحقة بهدف التبدل من حال إلى حال أفضل.

2- التغيير الجزئي: ويمس التغيير في مجال من المجالات كالتغيير الاقتصادي أو الدستوري أو الثقافي والتبدل في احد هذه الجوانب لايعني التغيير في بقيتها.

ويعرف التغيير السياسي على انه "الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي "، كما يركز على مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البني السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول .[1]

تنوعت المداخل النظرية لدراسة التغيير السياسي،فأغلب علماء السياسة والاجتماع يعتبرون أن التغيير السياسي والاجتماعي هو حتمية تاريخية،إلا أنهم تفاوتوا في تحديد أسباب وآليات التغيير السياسي، حيث نجد غرا مشي (Gramsci) يربط بين المداخل السوسيوثقافية والتغيير السياسي، في حين ذهب باريتو (Pareto) إلى أن

[1] داليا عادل شيت ، ***التغيير السياسي وأثره على الواقع الاجتماعي العربي بعد عام 2011 – دراسة حالة مصر*** ، الأردن : دار الخليج للنشر والتوزيع ، 2022 ، ص 17-19 .

التغيير مرتبط بطبيعة النخب السياسية، بينما رأى بوتومور(Thomas Bottomore) أن التغيير السياسي مرتبط بتطور الأجيال أو اختفاء الأجيال القديمة وصعود أجيال جديدة.

من زاوية أخرى تحدث صامويل هنتنجتون(Samuel Huntington) عن ضرورة التدرج في التغيير السياسي وربط بين التغيير والاستقرار المؤسسي والتحديث السياسي، وفي نفس الوقت رأى وليام ميتشل (William Mitchell) ضرورة تحديد الأغراض أو المكونات التي يتناولها التغيير السياسي داخل النظام أو النسق السياسي نفسه، وخاصة وأنه غالبا ما يصاحب التغيير على مستوى النظام السياسي تغييرا على مستوى القيم والمؤسسات وأيضا تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ويُعرف جابريال ألموند (Almond Gabriel) التغيير السياسي على أساس حصول نظام سياسي على قوة جديدة، قادرة على إحداث تغيرات مرتبطة بتلك القدرة على مستوى الثقافة والهيكل السياسي والمرتبطين بالنظام السياسي.

وحسب الموسوعة السياسية فلقد شهدت الكتابات النظرية اتجاهين كبيرين في دراسة التغيير السياسي، انطلاقا من أن مضمون الإصلاح و مضمون التغيير السياسي يتفقان في اتجاه إحداث وضع جديد لم يكن قائما من قبل،لكنهما يختلفان في أن التغيير السياسي يمكن أن يحدث دون تحقيق إصلاحات، كما أن مفهوم الإصلاح السياسي يختلف من نظام إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، حيث يمكن الحديث عن إصلاح القيادات، ويمكن الحديث عن إصلاح المؤسسات السياسية، كما يمكن الحديث عن إصلاح الثقافة السياسية في مجملها، وكان مفهوم الإصلاح السياسي ولا زال حاضرا بقوة واكتسب زخما إعلاميا كبيرا، وهو ما يعني أن مبدأ الإصلاح السياسي أصبح ضرورة ومطلبا ملحا بالدول العربية في ظل وجود العديد من العوائق الحقيقية أمامه، وخاصة وأن الدول العربية تفتقد للآليات الذاتية لعملية الإصلاح من الداخل، ولوجود مؤسسات رقابية أو محاسباتية وهو ما يؤثر على التغيير السياسي بداخلها.[1]

2. 3/ التحديث السياسي: Political Modernisation

يرتبط مفهوم التحديث السياسي ارتباطًا وثيقًا بمفهوم التطور السياسي كما أن العديد من الباحثين يجعلون التنمية السياسية مرادف للتحديث السياسي ، لكن في حقيقة الأمر هناك بعض الاختلافات بين المفاهيم الثلاثة

[1] نادر جودة محمد ، التغيير السياسي ، **الموسوعة السياسية** ، 2020/08/07 ، نقلا عن :
https://politicalencyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%

فالتحديث السياسي هو جانب من جوانب التطور السياسي بحيث يشكل المراحل الأولى من التطور السياسي الذي تحاول فيه الأمة أن تصبح صناعية ومتحضرة ومتطورة تقنيًا وعليه فإن الاثنين (التنمية السياسية والتحديث السياسي) مرتبطان ولكن لهما جوانب مختلفة من الظاهرة السياسية. [1] ويمكن التوضيح أكثر من خلال تحديد تعريف التحديث السياسي أولاً حيث عرفه العلماء بشكل مختلف فقد صوره البعض على أنه العملية التي تحاول من خلالها الدول غير الصناعية أن تصبح صناعية ، بينما يعرّفها البعض على أنها عملية تحاول من خلالها الدول الجديدة أن تصبح "غربية" ، ولا يزال هناك آخرون يعرّفونها كعملية تغيير عامة تستجيب من خلالها المجتمعات المختلفة للتغيرات في البيئات الاجتماعية والمادية.

يعرّف كلود ويلش (Welche Claude) التحديث السياسي بأنه "العملية القائمة على الاستخدام الرشيد للموارد وتهدف إلى إنشاء مجتمع حديث".

سعى كارل دويتش (Karl Deutsch) إلى تعريفه من حيث المشاركة أو التعبئة وهو العملية التي تنشأ من خلالها المشاركة السياسية الجماهيرية وزيادة اللامركزية السياسية .

قدم هنتنغتون (Huntington) مساهمة رائدة في تطوير مفاهيم التحديث السياسي والتنمية السياسية حيث يصف التحديث السياسي بأنه "عملية متعددة الأوجه تنطوي على تغيير في جميع مجالات النشاط البشري " وهذه التغييرات في خمسة جوانب رئيسية للنشاط البشري وهي :

1- على المستوى النفسي : ينطوي التحديث على تحول جوهري في القيم والمواقف والتوقعات.
2- على المستوى الفكري: ينطوي على توسع هائل في معرفة الإنسان ببيئته ونشر المعرفة في جميع أنحاء المجتمع من خلال التقليص من الأمية والاتصال الجماهيري والتعليم.
3- من الناحية الديموغرافية : ينطوي على تغيير في نمط الحياة ، وزيادة ملحوظة في الصحة ومتوسط العمر المتوقع ، وزيادة التنقل المهني والجغرافي ، وتحول السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.
4- على الصعيد الاجتماعي: يميل التحديث إلى استبدال تركيز ولاء الفرد من الأسرة والمجموعات الأولية الأخرى للتنظيمات والجمعيات طواعية.

[1] Hani Akhu Rshaidah ; « Dialectics of Modernization and Political Development"Conceptual Approach" », ***Dirasat***, Administrative Sciences, Volume 37, No. 1, 2010 ;p 243.

5- على الصعيد الاقتصادي: تتراجع الزراعة مقارنة بالتجارة والصناعة والأنشطة غير الزراعية الأخرى، ويتسع نطاق النشاط الاقتصادي مع تزايد مركزية هذا النشاط على المستوى الوطني.[1]

الأول/ الاتجاه الليبرالي: وينطلق من القيم الديمقراطية في المجتمع الليبرالي، إذ يرى أن الديمقراطية هي المسار الوحيد والنتيجة الطبيعية لعملية التحديث السياسي، كما شهدنه الدول الأوربية، بما يضمن اتساع مركزية السلطة الحكومية، والتمايز والتخصص للأبنية والوظائف السياسية، والمشاركة الشعبية المتزايدة، والتي تستند إلى مبدأ المساواة السياسية بوجه خاص.

الثاني/ الاتجاه الماركسي: وينبع من الفلسفة الماركسية التي ترى أن الطريق الوحيد لعملية التحديث السياسي هو الصراع الطبقي الذي يؤدي إلى الثورة، ويؤكد الماركسيون على أنهم لا يسعون إلى التحديث السياسي والاقتصادي فحسب بل إلى تحديث طبيعة الإنسان وإيجاد دور قيادي له في عملية التغيير.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الإصلاح يتضمن شيئا عن اتجاه التغيير، كما يتضمن شيئا عن نطاقه ومعدله والإصلاح هو تغيير تكبح به سلطة مجموعات تتمتع بامتيازات، في المقابل تحسن حالة مجموعات محرومة من حيث الوضع الاقتصادي والمكانة الاجتماعية''، وعليه فان الإصلاح يعني تغييرا في اتجاه المساواة اجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا ، وتوسيع نطاق المشاركة في المجتمع ونظام الحكم أما التغييرات المعتدلة في الاتجاه العكسي فمن الأفضل أن توصف بأنها "تعزيزات" أكثر منها إصلاحات.[3]

وهناك بعض المصطلحات تتلاقي وتتشابك ومصطلح الإصلاح في موضوع أساسي وهو التغيير ، لكن يختلف عنها من ناحية الميكانيزمات المتبناة وهي :

أ– الانقلاب : هو إسقاط الحكومة أو رأس الدولة بواسطة مجموعة من الأفراد (غالبا العسكريين)، واستبدالها بسلطة أخرى مدنية أو عسكرية، وقد توسع مفهوم «انقلاب» طوال فترة القرن التاسع عشر فأصبح يدل على أعمال العنف التي يرتكبها أحد مكونات الدولة، على سبيل المثال، القوات المسلحة، من أجل عزل رأس الدولة.

---

[1] ***Ibid***. ; p 244.

[2] علي صبيح التميمي ، ***فلسفة الحقوق والحريات السياسية وموانع التطبيق: دراسة تحليلية في الفلسفة السياسية*** ،عمان :دار أمجد للنشر والتوزيع 2016 ، ص302 .

[2] إكرام عدنني ،" **التغيير وأزمة الدولة الوطنية في العالم العربي** " ، المعهد المصري للدراسات ، تاريخ الوضع 23 نوفمبر 2021 ، تاريخ الاطلاع 2023/06/23 نقلا عن :

https://eipss-eg.org/

ففرض هذا المصطلح نفسه، ولكن تم تمييزه عن مصطلح «ثورة» الذي يكون منظما بشكل رئيسي من قبل مدنيين لا نفوذ لهم في هياكل الدولة.[1]

ب– الثورة :تدل كلمة ثورة أولا: على تغييرات فجائية و جذرية، تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير الحكم القائم والنظام الاجتماعي والقانون المصاحب له بشكل مفاجئ وأحيانا عنيف ،و ثانيا على تغييرات ذات طابع جذري (راديكالي) غير سياسية، حتى وإن تمت هذه التغييرات ببطء ودون عنف، كما في الثورة الثقافية أو الثورة الفنية وعلى الرغم من كل التفسيرات للثورة وما تسببه من عنف وتدمير ومشاكل، فإن الثورة تبقى ضمن إطار العنف التحرري العادي الذي يستهدف تحرير الإنسان من القهر القومي والاجتماعي، بعد أن تكون الوسائل الأخرى قد فشلت في إنجاز ذلك، والثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تسرع في عملية التقدم والتطور والتغيير.[2]

إن الإصلاح كحركة سياسية تعتمدها الدول تختلف عن الثورة فالأول يحتفظ بالشكل القديم للنظام وفي ظله يجرى التغيير الذي يسمح باستمراريته ، بمعنى أن الإصلاح تقوم به السلطات الحاكمة وفقا لعديد التحولات بما يضمن لها استمراريتها في الحكم ، بينما الثورة هي تغيير جذري يمس بالأساس السلطات الحاكمة حيث تهدف بالأساس على القضاء على النظام القائم وإقامة نظام جديد بما يتوافق ومتطلباتها .

وجميع هذه المفاهيم تقريباً مرتبطة بالعالم الثالث بما في ذلك الوطن العربي، كما يوجد لديها تعريفات متعددة دقيقة وواضحة إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض، وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة غير أنه ولغاية هذا البحث يمكن استخدام التعريف التالي لمفهوم الإصلاح:" التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، في ممارسات وسلوكات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطأ أو تصويب إعوجاج ".

المطلب الثاني: مجالات الإصلاح السياسي

يركز الإصلاح السياسي بشكل أساس على عديد المجالات بغية تحقيق بناء متكامل للتغيير وإصلاح جل مكامن الفساد داخل الدولة، ولهذا السبب فإن الميادين التي يعنى بها الإصلاح كثيرة أهمها:

---

1 ***معجم المصطلحات السياسية***، البحرين :معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014 ، ص 19 .

2 ***المرجع نفسه*** ،ص 28 .

أولا/الإصلاح الدستوري " القانوني: تعد وثيقة الدستور أسمى الوثائق القانونية داخل الدولة ، حيث تعود جذور هذه الكلمة للغة الفارسية تحديدا اللغة البهلوية القديمة وهو لفظ فارسي مركب من " دست "بمعنى القاعدة و" وَر" أي صاحب، وكانت تطلق على المستشار أو صاحب المنصب ، وغدت مع مرور الزمن تعني في اللغة الفارسية المعاصرة " القاعدة " أو القانون " أو "المرسوم " استعملت لدى العرب بمعنى سجل الجند وبعد ذلك بمعنى قوانين الملك .[1]

كلمة "دستور" ليست كلمة عربية وإنما هي من أصل فارسي كما سبق ذكره ، دخلت اللغة العربية عن طريق اللغة التركية زمن الإصلاحات العثمانية في القرن التاسع عشر، للتعبير عن كلمة **Constitution** التي راجت في بداية القرن التاسع عشر في أدبيات الفكر السياسي الغربي ، حيث لم تكن مستخدمة في أدبيات الفكر السياسي العربي، فقد استعمل العرب ألفاظ عدة غير الدستور كالصحيفة "• و " العهد " [2]ومعناها "الأساس" أو "القاعدة"، وتعنى هذه الكلمة في اللغة العربية كما ورد بالمعجم الوسيط: "قاعدة يُعمل بمقتضاها"، وفي الاصطلاح المعاصر: "مجموعة القواعد الأساسية التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها ومدى سلطتها إزاء الأفراد ، وفي اللغة الفرنسية تعني كلمة دستور التركيب أو البناء وتعني أيضا الترتيب ،كما تعني أيضا مجموعة القوانين التي تبين النظام السياسي. [3]

---

[1] محمد علي سويلم ، ***مبادئ الإصلاح الدستوري : دراسة مقارنة في دساتير العالم المعاصر في ضوء الفقه والقضاء الدستوري*** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2014 ، ص 11 .

• **صحيفة المدينة:** هو أول دستور مدني في تاريخ الدولة الإسلامية. تمت كتابته فور هجرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة، ويهدف دستور المدينة إلى تحسين العلاقات بين مختلف الطوائف والجماعات في المدينة، وعلى رأسها المهاجرين والأنصار والفصائل اليهودية وغيرهم، حتى يتمكن بمقتضاه المسلمون واليهود وجميع الفصائل من التصدي لأي عدوان خارجي على المدينة. وبإبرام هذا الدستور –وإقرار جميع الفصائل بما فيه– صارت المدينة المنورة دولة وفاقية رئيسها الرسول–صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–، وصارت المرجعية العليا للشريعة الإسلامية، وصارت جميع الحقوق الإنسانية مكفولة، كحق حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، والمساواة والعدل.

يقول المستشرق الروماني جيورجيو: «حوى هذا الدستور اثنين وخمسين بندا، كلها من رأي رسول الله. خمسة وعشرون منها خاصة بأمور المسلمين، وسبعة وعشرون مرتبطة بالعلاقة بين المسلمين وأصحاب الأديان الأخرى، ولاسيما اليهود وعبدة الأوثان. وقد دُون هذا الدستور بشكل يسمح لأصحاب الأديان الأخرى بالعيش مع المسلمين بحرية، ولهم أن يقيموا شعائرهم حسب رغبتهم، ومن غير أن يتضايق أحد الفرقاء. وضع هذا الدستور في السنة الأولى للهجرة، أي عام 623م. ولكن في حال مهاجمة المدينة من قبل عدو عليهم أن يتحدوا لمجابهته وطرده.»

[2] الناصر المكني، ***الإسلام والدستور:دراسة قانونية و فقهية مقارنة لعلاقة الدين بالدولة في مختلف الأنظمة الدستورية***، تونس: مجمع الأطرش الكتاب المختص، 2014، ص8.

[3] أشرف إبراهيم سليمان، ***مبادئ القانون الدستوري: دراسة موجزة عن القانون الدستوري و النظم السياسية***، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015، ص 21، 22.

ويرجح أن أول ظهور لكلمة "دستور" حديثا تضمنته المادة 16 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر سنة 1789 بعد الثورة الفرنسية ، حيث ورد بتلك المادة أن: "كل مجتمع لا يكفل ضمان الحقوق وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات لا دستور له"، و ارتبط ظهور حركة الإصلاح الدستورية بنشأة حركة النهضة الأوروبية وقد تأسست على قاعدة رئيسية وهي استبدال الدساتير العرفية القائمة والتي اتصفت بالغموض إلى دساتير مكتوبة وهذا ما أعطى مجالا واسعا لتحكم السلطة السياسية حيث حققت حركة الدستورية الثبات والوضوح .

تهدف عملية الإصلاح الدستوري لإقامة تعديلات أساسية في أهم المجالات التي تقوم عليها الدولة ، فالقانون الأساسي للدولة ألا وهو الدستور بحاجة مستمرة في مواءمته لمختلف الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الدولة لاسيما في الدول النامية وتتحدد عناصر لزوم الإصلاح فيما يلي:

1/ الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد : العقد الاجتماعي هو فكرة تعود إلى الإغريق حيث أشار أفلاطون في كتابه " القوانين" إلى فكرة العقد الاجتماعي المبرم بين الحكام والمحكومين والذي يتعهد بمقتضاه الحاكم بعدم فرض سلطته بطريقة عنيفة في مقابل تعهد المحكومين بعدم قلب نظام الحكم ، وفي القرن التاسع عشر عادت نظرية العقد الاجتماعي للظهور على يد كل من " هوبز " و "لوك" و "جان جاك روسو" والعقد وفقا لهؤلاء هو الذي نشأت بمقتضاه المجتمعات السياسية نتيجة للإرادة المشتركة لجموع الناس ، وجوهر العقد الاجتماعي هو فكرة المساواة والعدل المستمدة من القانون الطبيعي[1].

2/ تعديل الدستور ضرورة قانونية وسياسية: يعتبر الدستور الوثيقة القانونية الاسمي في الدولة ولان القانون من خصائصه قابلية التعديل، فانه من الناحية السياسية هو كذلك؛ لان التعديل يضمن موائمة القاعدة القانونية لمختلف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة زمن صدوره.وفكرة تعديل الدستور من المبادئ الرئيسة التي أعلنتها الجمعية التأسيسية الفرنسية إبان ثورتها الكبرى ، فقد تضمنت المادة الأولى من الباب السابع لدستور 1791 ، والمادة الثامنة والعشرون من إعلان الحقوق عام 1793 " أن حق الأمة في تعديل دستورها حق ثابت لايمكن النزول عنه ، وأن جيلا معينا لايمكنه أن يفرض قوانينه ونظمه الدستورية على الأجيال التالية دون أن يكون في مقدور هذه الأخيرة تعديلها أو المساس بها."

[1] محمد علي سويلم ، ***مرجع سابق*** ،ص ص 24-26 .

3/ موضوعات الدستور مترابطة ومتماسكة : إن النصوص الدستورية لا تتعارض أو تتنافر فيما بينها لكنها تتكامل بما تحقق المصلحة العامة وربطها بالقيم العليا التي تؤمن بها الجماعة .وبهذا وجب عند تعديل مادة أو أكثر من النصوص الدستورية النظر في جميع مواد الدستور وأحكامه المختلفة والتي ترتبط بتلك المادة ، وإلا اختل التوازن وانفك الترابط بين أحكامه.

4/ الديمقراطية: إن الإصلاحات الدستورية تتكامل وظيفيا مع الديمقراطية التي تحقق العدالة وتضمن الحقوق و تكفل الحريات التي يطالب بها الأفراد في كل دول العالم ، فعادة ماتراعي التعديلات الدستورية المطالب الشعبية التي تسعى إلى تحقيق الديمقراطية والمشاركة الحقيقية في الحكم من خلال نظام سياسي يقوم على التعددية الحزبية ويكفل التداول السلمي على السلطة ومن مظاهرها:

أ- إطلاق العنان لحرية تكوين الأحزاب السياسية والحريات العامة

ب- الارتباط بين الديمقراطية والحرية وسيادة القانون

ج- ضرورة الفصل بين السلطات: إن أول ما ظهر مبدأ الفصل بين السلطات عند الإغريق حيث دعي أفلاطون بضرورة توزيع السلطات العامة في الدولة على مختلف الهيئات بشرط أن يكون هناك توازن بينها حتى لا يطغى سلطان هيئة على أخرى لتصل إلى مرحلة الاستبداد بالسلطة .[1]

ثانيا /الإصلاح الاقتصادي :إن ضبط مفهوم الإصلاح الاقتصادي تواجهه عدة عقبات موضوعية وعملية أهمها أن عملية الإصلاح تتغير وفقا للتحولات السياسية والاقتصادية للنسق الدولي و الأنظمة المحلية فالإصلاحات التي تبنتها الدول خلال ستينات القرن العشرين في ظل النظام الاشتراكي ، تختلف عن تلك الإصلاحات التي تبنتها الدول نفسها بتوجهها نحو تطبيق آليات السوق في ظل سيادة النظام الرأسمالي ، كما أن مفهوم الإصلاح الاقتصادي لدى دولة معينة يختلف عن دولة أخرى ، فمثلا الإصلاح الاقتصادي لدى الصين لايعتبره صندوق النقد الدولي إصلاحا اقتصاديا .

وبالرغم من تعدد وجهات النظر إلا أنه يوجد تعريف محايد يعرف الإصلاح الاقتصادي على انه عملية منظمة للتغيير في الاقتصاد بهدف خفض أو إزالة الاختلالات المحلية أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغييرات

[1] علي مجيد العقيلي ، ***الحدود الدستورية للسلطة التنفيذية في الدساتير المعاصرة*** ، مصر : المركز العربي للنشر والتوزيع ، 2017 ، ص11 .

السياسات العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار. [1]

شهد العالم منتصف الثمانيات من القرن الماضي والى غاية اليوم إصلاحات اقتصادية اتجهت نحو الخصخصة وتفعيل آليات السوق ، وارتكزت على التقليص من دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، وتحرير العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية ، وهذه الإصلاحات هي التي يتم تبنيها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ،[2] وهذا ما أطلق عليه بعض الباحثين مصطلح التحول الاقتصادي أو الانتقال الذي يستند إلى التمييز بين نظامين ،الأول تتركز فيه الملكية والإدارة بيد الدولة مع مركزية القرارات والخطة القومية في ظل النظام الاشتراكي بينما ينصرف الثاني إلى تفتيت هذه الملكية وتغيير الإدارة مع ك56ل مايلحق بها من عمليات تفكيك للمشروعات والمؤسسات والقوانين ، وإعادة توجيه وتخصيص شاملة للموارد ، وهو ماحدث مع الأنظمة المتحولة التي كانت تتبنى النهج الاشتراكي والتي عانت من مستويات متدنية لمعدلات النمو الاقتصادي ، ووصول محاولات الإصلاح إلى طريق مسدود مما حدا بها الانتقال إلى النهج الرأسمالي .

يركز الإصلاح الاقتصادي على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح الأخطاء وتقويم مسار المؤسسات الاقتصادية ،بهدف تلافي الأخطاء والقضاء على الاختلال داخل النظام الواحد من دون المساس بجوهر ذلك النظام ، لكن التحول الاقتصادي لا يكتفي بذلك بل يؤسس لعملية الانتقال من نظام إلى نظام آخر يختلف عنه في كافة مسلماته وأسسه الجوهرية ، وفي ظله يتم التخلي عن مبادئ النظام الأول والتركيز على مبادئ النظام الجديد ، وعادة ما توصي المؤسسات الدولية الراعية لعملية تحول الدول بإجراءات إصلاحية بهدف تهيئة البيئة الملائمة للتحول ،وبذلك يكون مفهوم التحول الاقتصادي أشمل من مفهوم الإصلاح الاقتصادي الذي يكون إما جزءا منه أو حلقة من حلقاته .[3]

إن الإصلاح الاقتصادي يعنى بعملية التغيير التي تزيد من مستويات المعيشة وتحسن الرفاهية وتزيد من المقاومة ضد الصدمات من أجل توفير تحسينات وحلول دائمة وطويلة الأجل. وقد بدأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في معظم البلدان النامية ، هذه الإصلاحات بهدف تحرير اقتصادياتها – و الانتقال من بيئة ذات أنشطة حكومية أكبر إلى البيئة التي تعتمد على القطاع الخاص ، وقد ركزت معظم سياسات الاقتصاد الكلي على تحرير

---

[1] محمد المقبلي ، ***سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية*** ، الأردن :دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2012 ،ص54.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص ، 55 .

[3] عبد الوهاب محمد جواد الموسوي ، ***الليبرالية والأزمات*** ، عمان : داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2018 ، ص270- 281.

التجارة الدولية والمحلية ، بما في ذلك تحرير الأسعار الزراعية والتسويق ، وإلغاء الإعانات الزراعية ، وخفض التعريفات التجارية ، وإزالة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة ، وتحرير نظام سعر الصرف ، وتحرير القطاع المالي وأسعار الفائدة وتوفير حوافز الاستثمار. [1]

ثالثا/ الإصلاح الاجتماعي: يعرف الإصلاح الاجتماعي على انه حركة تسعى لتغيير وجهات النظر الاجتماعية والسياسية للفئات المهمشة ، حيث تقوم حركات الإصلاح الاجتماعي بإشراك هذه الفئات والناشطين في محاولة لتغيير السياسات مع زيادة الوعي العام بالقضايا المطلبية من خلال عديد الوسائل أهمها الاحتجاجات و وسائل الإعلام والهيئة التشريعية ، و تعمل حركات الإصلاح الاجتماعية بتغييرات جزئية على خصائص معينة في المجتمع بطريقة تدريجية ، وعلى مر التاريخ سعت الحركات الاجتماعية إلى إصلاح السياسات المتعلقة بحقوق المرأة والعبودية والحقوق المدنية والتعليم ...الخ .

وعليه تعبر الإصلاحات الاجتماعية عن كل محاولة من قبل الحكومة لاحتواء الصراع المستعصي الناشئ عن المصالح المتناقضة للمرؤوس والحاكم .[2].

وفي جانب آخر أشار جاكوب بريت (Jacob Barrett) في دراساته المعنونة بـ "الإصلاح الاجتماعي في عالم معقد " إلى انه لا يمكن أن نفترض أن تخفيف حالات معينة من الظلم قد يعزز عدالة اجتماعية طويلة الأمد لكن يمكننا تعزيز هذه العدالة من خلال إحداث تغييرات على مستوى المؤسسات(الرسمية وغير الرسمية)،والتي تعمل على التقدم للأفضل ،ومن خلال تنفيذ مثل هذه التغييرات يمكننا متابعتها بفعالية.[3]

إن مرتكزات الإصلاح الاجتماعي تقوم على أساس جوهري ألا وهو الحرية السياسية حيث تعتبر من الأمور المركزية التي تقوم عليها الأنظمة السياسية الحديثة ، وهي آلية توضع وفقا لحكم القانون القائم على سلطة الشعب والذي يضع حداً لسيادة الفر دانية ، أي هيمنة فرد على آخر ، وتعتبر الأخلاق هي البنية الأساسية التي تنطلق منها هذه الحرية.

[1] What is Economic Reforms, 24/10/2022 in ; https://www.igi-global.com/forms/recommend-to-librarian/244622
[2] Gary Teeple , Globalization and the Decline of Social Reform: Into the Twenty-first Century, U.S.A : humanity books ;2000 ;p19
[3] Jacob Barrett **;** « SOCIAL REFORM IN A COMPLEX WORLD » ; **Journal of Ethics and Social Philosophy** ;Vol. 17, No. 2 April 2020 , p 128.

المطلب الثالث: المداخل النظرية المفسرة للإصلاح السياسي

إن التغيير هو عملية أصيلة تاريخيا و التي تحدث في كل المجتمعات ، وعادة ما يصاحب هذه العملية مناقشات نظرية تؤطرها ، وتؤسس لقواعدها وتحدد مراحلها و جميع خصائصها ، وقد ظهرت المناقشات النظرية المتعلقة بالثورة على اعتبار أنها أولى المظاهر السياسية التي عنيت بالتغيير ، وامتدت لتمس المجتمعات الحديثة ،حيث دار النقاش حول المعايير التي تحدد ما إذا كان هذا التغيير السياسي وتحت أي ظروف يمكن اعتباره ثوريًا بالإضافة إلى الشروط التي يمكن اعتبارها شرعية والتي تؤدي إلى هذا التغيير.

إن المقاربات المختلفة للثورة منذ نشأتها يمكن أن توضع بشكل فردي لكن مع ارتباطها ببعضها البعض بشكل منهجي ، وهذا ما نجده في التجربة الثورية الأصلية في سياق الثورة الأمريكية والفرنسية كما تنعكس في كتابات توماس جيفرسون(Jefferson Thomas)و توماس بين (Paine Thomas)وإمانويل جوزاف سي(Emmanuel-Joseph Siey) و كوندوراكت Condorcet ، ونجده بشكل مختلف في تطوير الفكر الثوري وفقا للماركسية ، وفي شكل آخر ومتقدم للمناقشات المعاصرة حول أهمية ومعنى الثورة جراء أزمات الرأسمالية والديمقراطية التمثيلية المتأخرة.[1] وهذا يقودنا لانتهاء الحرب الباردة، الذي انتصرت فيها الديمقراطية الليبرالية، حيث اجتهدت القوى الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، من أجل فرض هذه الديمقراطية على العالم بوصفها الأنموذج الأصلح لفترة مابعد الصراع الإيديولوجي والذي انتهى بتصدر إيديولوجية على حساب أخرى .

وفي السياق نفسه ظهرت الضرورة لمراجعة النظرية في إطار "الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي" كما يطلق عليها عالم السياسة الأمريكي صامويل هنتنغتون في إصداره "الموجة الثالثة .. التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين" لعام 1991.

إن اتجاه "الانتقال الديمقراطي" (Latransitiondémocratique) أو عملية "الدمقرطة" Démocratisation)امتد منذ أن بدأت فصوله منتصف سبعينيّات القرن العشرين في البرتغال، وإسبانيا، واليونان، قبل أن تمتد إلى بلدان أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية في ثمانينيات القرن الفائت وتسعينياته، في موازاة سياسات التحرير الاقتصادي.[2]

---

[1] Florian Grosser ; "Political Revolution" , 11/12/2022 in : https://iep.utm.edu/pol-rev/

[2] رفيف رضا صيداوي،" ***عن أيّ ديمقراطيّة نبحث؟"*** ، مؤسسة الفكر العربي ، تاريخ الاطلاع : 2023/01/13نقلا عن : https://arabthought.org

و قد امتدت إلى العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين من خلال التحولات التي شهدتها دول العالم الثالث وعلى رأسها الدول العربية.

إن نموذج التفسير للتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي الذي قدمه هنتنغتون والذي يركز على تحليل طبيعة ونوعية التغير في النظام السلطوي تجاه الديمقراطية وكذلك على القوى والعوامل الدافعة لعملية الإصلاح السياسي، من خلال إجراء علاقات ارتباطية تقوم على التأثير والتأثر بين حركية التفاعل السياسي الداخلي والخارجي .[1]

وقد ظهرت ثلاث مقتربات رئيسية أسست نظريا لعمليات التغيير التي تحدث في المجتمعات التي تشهد تحولات نحو الديمقراطية ،و التي تحاول أنظمتها السياسية المحافظة على استقرار مؤسساتها من خلال عمليات الإصلاح السياسي وهي المقترب التحديثي ، المقترب الانتقالي ، واخيرا المقترب البنيوي .

أولا/ المدخل التحديثي التنموي Modernisation entrance

يتشابك الجانب التحديثي بالتنموي وفقا لهذا المقترب ، ولعل احدهما يكمل الأخر فالتحديث هو عملية تقدمية ليست فقط حتمية على المدى الطويل ولكنها خطوة مرغوبة، فلدى كولمان(Coleman) الأنظمة السياسية الحديثة تتمتع بقدرة أعلى على التعامل مع وظيفة الهوية الوطنية ، والشرعية المشاركة والتوزيع من الأنظمة السياسية التقليدية،و التحديث عملية طويلة لأنه تغيير تطوري وليس تغييرًا ثوريًا بحيث يستغرق هذا التغيير أجيالًا أو قرونًا حتى يكتمل ، وتأثيره العميق سيظهر بمرور الوقت .

يعد تاريخ نهاية الحرب العالمية الثانية بداية حقيقية لنظرية التحديث والتنمية فوفقًا لألفين سو (Alvin So) هناك ثلاثة عناصر رئيسية تاريخيا بعد هذه الحرب اعتبرت مواتية لبداية هذه النظرية:

- صعود الولايات المتحدة كقوة عظمى: فبعد الحرب العالمية الثانية شكلت الولايات المتحدة قوة عظمى وقد تزعمت العالم لاسيما بتنفيذها لخطة مارشال لإعادة بناء أوروبا الغربية التي مزقتها الحرب وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

[1] أحمد ثابت ، ***إتجاهات حديثة في علم السياسة*** ، علي الدين هلال دسوقي محررا، "الاصطلاح السياسي في العالم الثالث "، القاهرة : دار الكتب ،1999 ، ص 257 .

- انتشار للحركة الشيوعية العالمية الموحدة: حيث امتد نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق ليس فقط إلى أوروبا الشرقية، ولكن أيضًا إلى الصين وكوريا.
- تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية : مما أدى إلى ولادة العديد من الدول القومية الجديدة في العالم الثالث، وقد كانت تبحث هذه الدول عن نموذج للتنمية لتعزيز اقتصادها وتعزيز استقلالها السياسي.[1]

ومن جانب أخر تعرف التنمية على أنها حالة اجتماعية داخل الدولة يتم فيها تلبية الاحتياجات الحقيقية لسكانها من خلال الاستخدام الرشيد والمستدام للموارد والأنظمة الطبيعية و يعتمد هذا الاستخدام للموارد على التكنولوجيا التي تحترم الخصائص الثقافية لسكان كل دولة من دول العالم، و بشكل عام أشار هذا المفهوم إلى أن الفئات الاجتماعية لديها إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والإسكان والخدمات الصحية والتغذية ضمن الإطار الاجتماعي الذي يضم ثقافات وتقاليد كل بلد على حدى.

و من الناحية الاقتصادية يؤكد المفهوم العام للتنمية الذي تم الإشارة إليه أعلاه على إشباع – على الأقل – الاحتياجات الأساسية للمواطنين ، وتحقيق معدل إيجابي للتوزيع وإعادة التوزيع للثروة الوطنية، أما من الناحية السياسية يؤكد هذا التعريف على أن الأنظمة الحكومية تتمتع بالشرعية ليس فقط من حيث القانون ، ولكن أيضا من حيث توفير المنافع الاجتماعية لغالبية السكان. [2]

أ/التحديد المفهومي للمدخل التحديثي لدىليبست**(Lipset)**

يعد ليبست من بين أكثر الباحثين انتظاما في أطروحته عام 1959 في مقاله المعنون بـ "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية – التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"، حيث أكد من خلال هذا البحث على الارتباط الوثيق بين الديمقراطية ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد عمل ليبست في البحث على شرح الظروف الاجتماعية التي تعمل على دعم النظام السياسي الديمقراطي ، مثل التعليم أو الشرعية.

وقد عرف الديمقراطية على أنها نظام سياسي يؤسس وفقا لطرق دستورية تسمح بتغيير المسئولين في الحكومة بشكل دوري ، و هي آلية اجتماعية تهدف لإشراك مختلف فئات المجتمع في صنع القرار داخل الدولة . وبناءا

[1] Giovanni E. Reyes; « FOUR MAIN THEORIES OF DEVELOPMENT: MODERNIZATION, DEPENDENCY, WORD-SYSTEM, AND GLOBALIZATION « **; Nómadas. Revista Crítica de Ciencias Sociales y Jurídicas** | 04 (2001.2) in :
https://revistas.ucm.es › article › download (pdf) 28/12/2022

[2] ***Ibidem***

على هذا التعريف حدد **ليبست** شرط أساسي لاستقرار واستمرار النظام السياسي الديمقراطي وهو إضفاء الشرعية على النظام الديمقراطي وتحدد هذه الشرعية بمستوى رضا المجتمع ،[1] وقد أكد ليبست في السياق ذاته على ربط الأنظمة السياسية الديمقراطية بحالة التنمية الاقتصادية [2]، واعتبر أن كلما كانت الدولة أكثر رفاهية ، زادت فرص الحفاظ على الديمقراطية فيها. و بالتالي فانه حدد شرطا آخر على غرار الشرعية لاستمرارية الأنظمة الديمقراطية وهو النمو الاقتصادي.

إن نتيجة ارتباط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي خلص لها ليبست مبنية على تصنفيه للدول الأوروبية والدول الناطقة باللغة الإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ، وديكتاتوريات ، وتصنيفه لدول أمريكا اللاتينية إلى الديمقراطيات ، والديكتاتوريات غير المستقرة ، ومن ثم مقارنة هذه الدول وفقا لثرواتها ، ودرجة التصنيع ، والتحضر ، ومستوى التعليم كمؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد خلصت هذه المقارنة إلى أن الدول الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين تتمتع بمستويات أعلى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية من الدول الديكتاتورية.[3]

لقد أبرزت النتائج التي خلصت لها دراسة **سيمور مارتن ليبست** حول الديمقراطية أهمية التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي والشرعية كعوامل أساسية في نجاح الديمقراطية واستمراريتها و قد أثرى هذا البحث دراسات السياسة المقارنة والنقاشات الدائرة حول عملية الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي، و قد أثبت **ليبست** فرضيته القائمة على انه "كلما زادت رفاهية الأمة ، زادت فرصها في الحفاظ على الديمقراطية".

ب/شروط الاستقرار الديمقراطي لدى ليبست: تأثر ليبست بشدة بمجموعة من المنظرين السياسيين وعلى رأسهم الباحث توكفيل(Alexis de Tocqueville) الذي وافقه في اهتمامه بالعوامل التي تمنع الصراع السياسي داخل مجتمع قائم على الإجماع بهدف تحييد مطالب التغيير العنيف والثوري ، واعتبر ليبست أن الديمقراطية هي الوسيلة الأنجع لتوجيه أو هيكلة الصراع ، حيث أكد على فكرة التنافس من أجل التداول على السلطة و اعتبر أن تناوب الأحزاب في ممارسة الوظائف الحكومية هو من بين شروط استقرار الديمقراطيات . وقد اهتم بالتغيير التدريجي والتسوية السياسية و التركيز على مبدأ الشرعية مع رسم حدود لسلطة الدولة من خلال تفعيل عمل الجمعيات المستقلة والطوعية التي تزيد من المشاركة السياسية ، وترفع من مستوى التعلم

[1] Seymour Martin Lipset; « **Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy** ; the American Political Science Review, Vol. 53, No. 1. (Mar., 1959), pp. 70,71
[2] ***Ibid.*** ; p 73
[3] ***Ibid***. ; p70

السياسي ، وتمنع الدولة والقوى المهيمنة الأخرى من احتكار الموارد السياسية ،كما تعمل على تطوير البنية التحتية الاجتماعية داخل الدولة .[1]

حدد ليبست ثلاث شروط رئيسية لاستقرار الديمقراطية وهي :

1- أهمية التنمية الاقتصادية لاستمرارية الديمقراطية :

من شأن التنمية الاقتصادية أن تؤدي إلى بناء القيم و تحديد المواقف ، وعليه فإنها تؤدي لثقافة سياسية أكثر ديمقراطية ، فزيادة التعليم مثلا ترسخ لدى المواطنون فكرة تقدير للنهج الديمقراطي حيث يظهرون مواقف أكثر تسامحًا واعتدالًا وأكثر تحفظًا وعقلانية، استشهد ليبست بالعديد من الدراسات التي تشير إلى وجود علاقة قوية بين التعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي والتحديث من جهة أولى ،والقيم والميول الديمقراطية من جهة ثانية ،حيث ستصبح المعارضة والأقليات أكثر دعما للديمقراطية والمشاركة .

2- التغيير الثقافي:

إن العوامل الاقتصادية متغير ذا أهمية بالغة للبناء الديمقراطي لكنها تظل غير كافية، بحيث لا يمكن للعلاقة المقبولة عمومًا بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية أن تفسر المسار الدقيق للتحولات الديمقراطية أو سبب فشل العديد من التحولات قبل أن يؤسس نظام معين ديمقراطية ناجحة ودائمة ، التنمية الاقتصادية هي فقط أحد العوامل التي تساعد الديمقراطية على النجاح ، وعليه اقترح ليبست التأكيد على القيم والمعايير المجتمعية التي لها علاقة مباشرة بالنظام السياسي ، ولا سيما الثقافة والشرعية ،فبالنسبة إليه تتطلب الديمقراطية ثقافة الدعم من خلال قبول المواطنين والنخب السياسية للمبادئ التي تقوم عليها حرية التعبير والإعلام والتجمع والدين ، مع قبول حقوق المعارضة وسيادة القانون وحقوق الإنسان .

تشمل الثقافة الديمقراطية أيضًا العلاقة الدائرة بين الدولة والمجتمع ، والتي وصفها ألموند وفربا بأنها "ثقافة مدنية" لم يكن موقف ليبست تجاه الثقافة مختلفًا عن موقفه العام من الديمقراطية فقد كان متشائمًا ومتفائلًا فحسب قوله :كان للثقافة مشكلة خاصة مع الديمقراطية على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل ، يبدو أن معظم الثقافات لديها القدرة على الالتقاء مع الثقافة الديمقراطية، فالتقارب هو عملية معقدة لا تحظرها الثقافة نفسها ، بل هي وجهة النظر السائدة داخل ثقافة معينة في وقت معين .

[1] Jean-Louis Thiébault ; « LIPSET ET LES CONDITIONS DE LA DÉMOCRATIE » ; **De Boeck Supérieur ;** 2008/3 Vol. 15 | pp, 392-393.

3/الشرعية:

واعتبرت الشرعية متغيرًا أخيرا يتعلق بالمؤسسات السياسية ولكنه حاسم للديمقراطية ، فبحسب Lipset فإن الشرعية تعني قدرة النظام السياسي على توليد والحفاظ على الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأنسب لحسن سير المجتمع، ويعتمد مدى شرعية النظم السياسية الديمقراطية المعاصرة إلى حد كبير على كيفية حل القضايا الرئيسية التي جزأت المجتمع،كما اعتبر هذا متغيرًا حاسمًا لنجاح الديمقراطية ، الحقيقة هي أنه لا يوجد حاليا بديل للديمقراطية كمبدأ للشرعية.

بالنسبة إلى **ليبست** ، "أزمة الشرعية هي أزمة تغيير، لذلك يمكن إرجاع جذورها إلى الطابع المتغير للمجتمع الحديث بحيث تحدث أزمات الشرعية أثناء الانتقال إلى بنية اجتماعية جديدة ، إذا تعرضت حالة المؤسسات المحافظة الرئيسية للتهديد خلال فترة التغيير الهيكلي وعليه فان كل المجموعات الرئيسية في المجتمع لاتستطيع الوصول إلى النظام السياسي في الفترة الانتقالية .[1]

إن من جملة الانتقادات النظرية التي تعرضت لها نظرية التحديث في نهاية الستينيات هو منظور التحديث ذا النموذج الواحد ،والذي يؤدي للتنمية على نمط التنمية في الولايات المتحدة وأوروبا ، ومع ذلك وعلى النقيض من هذا نجد هناك تقدم تنموي في دول أخرى مثل تايوان وكوريا الجنوبية ، وعلينا أن نعترف بأن مستويات تطورها الحالية قد تم تحقيقها من قبل أنظمة استبدادية قوية.

مجموعة ثانية من الانتقادات لنظرية التحديث تتعلق بالحاجة إلى القضاء على القيم التقليدية، حيث أكدت على أن دول العالم الثالث لا تمتلك مجموعة متجانسة من القيم التقليدية ، لكن في واقع الأمر أن القيم التقليدية والحديثة ليست بالضرورة متعارضة دائمًا، فمثلا الصين على الرغم من التقدم في التنمية الاقتصادية لا تزال تعمل على التقاليد .[2]

ثانيا/ المدخل الانتقالي (transitional entrance)

يتصف التحول الديمقراطي بأنه العملية التي تخضع الدولة فيها لتغيير النظام الاستبدادي إلى نظام أكثر ديمقراطية، وعليه فالدمقرطة هي عملية يتم فيها استبدال الحكام المستبدين بقادة يتم اختيارهم في انتخابات حرة

[1] Jean-Louis Thiébault ;***op.cit*** ,pp ,397-405.
[2] Giovanni E. Reyes; ***op.cit***.in :
https://revistas.ucm.es › article › download

ومفتوحة ونزيهة،تشمل مراحلها الخاصة إنهاء النظام الديكتاتوري ، والانتقال للنظام الديمقراطي ، ثم توطيد النظام الديمقراطي بحسب هنتنغتون ،و قد قام الباحثين بتقسيم عملية التحول الديمقراطي إلى عدة مراحل يكون فيها الانتقال الديمقراطي من المراحل الأولى والأساسي،و يحدد بأنه الفترة التي يتم الإطاحة فيها بالنظام الاستبدادي حتى إجراء الانتخابات واعتماد نظام جديد .[1]

يعتبر الباحث السياسي الأمريكي "دانكورت روستو " في مقالته "الانتقال إلى الديمقراطية نحو نموذج ديناميكي " عام 1970 أول من أشار إلى هذا المقترب حيث استهل مقالته بسؤال جوهري ما هي الشروط التي تجعل الديمقراطية ممكنة وما هي الظروف التي تجعلها تتطور ؟ وللإجابة على هذا السؤال أشار **روستو** لمجموعة من المراحل المتلاحقة والتي تؤدي لعملية الإصلاح والانتقال الديمقراطي.

إن النموذج الذي قدمه **روستو** يقوم على جملة من القواعد ، حيث يعتبر قبول هذه القواعد جزءًا من عملية الانتقال وليس شرطًا أساسيًا لها،كما ينقل هذا النموذج حالة العناصر الفاعلة في عملية الانتقال بدلا من حالة الشروط المسبقة لهذه العملية ، وقد عرج روستو لأربع خصائص أساسية تميز كل مرحلة هي :[2]

1- **الشعور بالوحدة الوطنية(National Unity)**

يقول **روستو** إن بعض المكونات لا غنى عنها في نشأة الديمقراطية والوحدة الوطنية أهمها وتعتبر شرطا جوهريا للمراحل اللاحقة الوحدة الوطنية ، ولا بد أن يتجسد الشعور بالوحدة الوطنية لدى كل المواطنين في المجتمع لأنها شرطا أساسيا للتأسيس للتحول الديمقراطي ، ويقود ضمنيا هذا الشرط لعدم وجود حد أدنى من التنمية الاقتصادية أو التمايز الاجتماعي ضروريًا كشرط مسبق للديمقراطية.

2- **المرحلة التحضيرية " مرحلة الصراع "(Preparatory Phase):**

يفترض أن هذه المرحلة تبدأ عند حدوث أزمة في النظام ويكون هناك صراع بين النخب (النخب الحاكمة ونخب المعارضة) ،وتعرف صراعا سياسيا غير محسوم بين مجموعات مختلفة في المجتمع أو بين أفراد المجموعة الواحدة ، وتكتسي هذه المرحلة أهمية بالغة تقود لاحتمالية استمرار هذا النزاع ينتهي لعدم إمكانية الحل الديمقراطي وهذا يؤثر لامحالة على نسيج الوحدة الوطنية، إذ أن انتصار طرف على آخر يعرقل المسار الديمقراطي وقد تقود هذه المرحلة لاحتمالية توازن اجتماعي يؤدي إلى الطريق نحو مشروع الديمقراطية.

---

[1] Aries_A_-Arugay , " **Democratic Transitions**" date : 05/01/2023 in : https://link.springer.com/referenceworkentry/10.1007/978-3-319-74336-3_190-1#auth-

[2] Dank wart A. Rustow ; "**Transitions to Democracy**: **Toward a Dynamic Model** "; Comparative Politics, Vol. 2, No. 3 (Apr., 1970), pp361-362

إن من مميزات هذه المرحلة أيضا عدم ظهور أحزاب ذات قاعدة شعبية واسعة بسبب محدودية الاقتراع ، لكن حتى في ظل هذه الظروف من الديمقراطية الجزئية قد تجد التسوية بين الأطراف المتنازعة طريقا لاستئناف التجربة الديمقراطية . [1]

3- مرحلة الحسم أو القرار(Décision Phase):

يتوجب على جميع أطراف الصراع في هذه المرحلة الوعي باعتماد قواعد الديمقراطية وهي عبارة عن تسوية سياسية تضمن لكل الفئات المشاركة في النظام السياسي، بعبارة أخرى قبول الاختلاف في إطار الوحدة الوطنية وقد تختلف دوافع قبول هذه القواعد من طرف إلى آخر .

يواصل **روستو** نقاشه للتمييز بين مرحلة التعود ومرحلة القرار في قوله: "قد يتطلب الانتقال إلى الديمقراطية سلوكا عاما وبعض السلوك الخاص من قبل السياسي والمواطن ، فالفرق واضح إذ أثناء مرحلة القرار يتفق القادة على المساومة في حين أن أتباعهم يواصلون الصراع ، بينما في مرحلة التعود يترك كل من القادة والمجتمع بعض الثقة للنظام الجديد، إلى غاية وصول المجتمع بأكمله للتكيف والوضع الجديد وذلك من خلال التمثيل الحزبي في البرلمان".

4- مرحلة التعود (Habituation Phase):

إن مرحلة التعود هي آخر المراحل لعملية الانتقال الديمقراطي لدى **روستو** ، حيث يعتاد السياسيون على مبادئ الديمقراطية ، وقد بدأت مرحلة التعود بتبني القواعد الديمقراطية على مضض كون العديد من الأطراف لايجدون فيها الحل الأفضل ، لكن الوقت كفيل لتعايش هؤلاء مع هذا الحل وقبوله لا سيما مع تواتر أجيال جديدة من النخب السياسية .

وقد ظهر ذلك جليا في عديد التجارب من بينها التحول الذي شهده حزب المحافظين السويدي بين عامي 1918 و 1936 فبعد عقدين من الزمن تقاعد أولئك القادة الذين تحملوا الديمقراطية قسرا أو قبلوها بشكل عملي أو ماتوا واستبدلوا بآخرين آمنوا بالخيار الديمقراطي بشكل أكثر سلاسة ومرونة . وبالمثل قد لوحظ هذا التغيير في تركيا من قيادة **عصمت إينوني** ، الذي كان مؤيدًا للديمقراطية بدافع بدافع الشعور بالواجب إلى **عدنان**

[1] ***Ibid***, pp 351,352.

منـدريس ، الـذي رأى في الديمقراطيـة وسيلة غـير مسـبوقة لطموحـه ، إلى قـادة أصـغر سـنا الأحـزاب الـتي تفهـم الديمقراطية بشكل كامل وتعمل على تأسيس النظام السياسي وفقا لمبادئها .[1]

يؤكـد النمـوذج أنه يجب تجميع هـذه المكـونات والمراحـل واحـدة تلو الأخـرى ، حيث لكـل مرحلة خصوصية فقد نجد مجموعة خاصة من الإداريين أو حركة جماهيرية للطبقة الدنيا ربما يقودها منشقون من الطبقة العليا لمهمة النضال التحضيري ،ثم دائرة صغيرة من القادة السياسيين المهرة في التفاوض والتسوية لصياغة القواعد الديمقراطية و أخيرا مجموعة متنوعة من رجال التنظيم ومنظماتهم لمهمة التعود.

ثالثا/ المدخل البنيوي structural entrance

يعد بارجنتون مور(Barrington Moore) من بين العلماء الذي اخذ خليطا من الأفكار الماركسية و نظريه التحديث ليكون فكرا جديدا للتنمية ، فقد درس تاريخ كثير من الدول مثل فرنسا والولايات المتحدة اليابان والصين وقد توصل إلى طرق مختلفة للتنمية ، كما وجد نمط من النظريات يعتبر تطور لنظرية التبعية وهو نظرية النسق العالمي و تختلف عن الأولى من ناحية اهتمامها للخواص التاريخية لمناطق مختلفة من العالم والتعميمات التي لا تتم بنفس طريقه نظرية التبعية ، فنظرية النسق العالمي تعطي اهتماما للتاريخ والخواص التاريخية وهي ترى أن مشاكل العالم الثالث هي حصيلة علاقات استغلال تاريخية بين الدول المتقدمة والمجتمعات النامية ،وقد تغير المنظور حيث أصبح لا ينظر للتنمية أنها مشكله تواجهها مجتمعات منفصلة بل ينظر إليها من خلال النسق الاقتصادي والسياسي العالمي .[2]

ولابد من الإشارة هنا إلى العلاقة التي تربط مواضيع التنمية بمواضيع الإصلاح السياسي وما توصلت إليه هذه النظريات بالنسبة للأولى قد يشمل الثانية ، ودليل ذلك عثرات الانتقال الديمقراطي داخل الدول النامية والتي تشكل الدول المتقدمة حجر العثرة أمامها ، من خلال الآليات التي تفرضها في كثير المجالات وعلى رأسها المجال الأمني والاقتصادي ، وعليه فان عمليات التحول الديمقراطي وبرامج الإصلاح السياسي والاقتصادي داخل هذه الدول ليس قرارا سياديا مستقلا تتخذه الدول وتطبقه متى وكيفما شاءت ، دون تداخل العديد من العوامل الخارجية المؤثرة في زمن اتخاذ مثل هذه القرارات أو حتى تنفيذها .

---

[1] ***Ibid.***, pp 357,358

[2] توني بارنت ، ***علم الاجتماع والتنمية*** ، تر: سهير عبد العزيز محمد يوسف ، مصر : دار المعارف ، 1992 ص ح .

أما بالنسبة لهذه الجزئية من البحث ستعنى بتدارس ما أفضت إليه بحوث **برنجتون مور** من نتائج ، حيث يعتبر كتاب "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية للباحث "بارنجتون مور الصادر سنة 1966 بمثابة التأصيل الكلاسيكي لهذه المدرسة، حيث حاول من خلاله تفسير اختلاف المسارات السياسية بين عدة دول، فمسارات الديمقراطية الليبرالية الذي سلكته كل من فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، ومسار الفاشية الذي سلكته اليابان وألمانيا، ومسار الثورة الشيوعية وهو المسار الذي سلكته روسيا والصين، واعتمد **مور** على عقد مقارنات تاريخية بين هذه البلدان على أساس التفاعل بين أربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث منها طبقات اجتماعية (الفلاحون – ملاك الأرض أو الارستقراطية – البرجوازية الحضرية)، أما البنية الرابعة فتتمثل في الدولة، وكيفية تبدل هذه العلاقة استجابة لديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع.

شرح مؤلف **مور** الأدوار السياسية المختلفة التي قامت بها طبقات ملاك الأراضي العليا وطبقة الفلاحين في التحول من المجتمعات الزراعية إلى المجتمعات الصناعية الحديثة ، وهو بتحديد أكثر تلك المحاولة لاكتشاف مدى الظروف التاريخية التي أصبح في ظلها أي من هاتين الجماعتين الريفيتين أو كلتاهما قوه مهمة وراء ظهور الصور البرلمانية للديمقراطية وديكتاتوريات اليمين واليسار أي الأنظمة الفاشية والشيوعية.[1]

تنطلق أطروحات المدخل البنيوي من مقاربة قائمة على دراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأراضي الكبار والفلاحين والبرجوازية والدولة، وكيفية تبدل هذه العلاقة استجابة لديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع، فهذه المدرسة تستند على تفسيراتها على عمليات التحول التاريخي طويلة المدى، وذلك وفقا لفكرة ومفهوم "بنى القوة والسلطة المتغيرة" بحيث توجد في جميع المجتمعات العديد من بنى السلطة والقوة تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب في المجتمع وتشكيل تفكيرهم. وتوجد بنى السلطة والقوة بصورة مستقلة عن الفرد، تقيد نشاطاته وتتيح له بعض الفرص في الوقت نفسه و من ناحية أخرى، فإن الفرد جزء من تلك البنى الموروثة من الماضي ويساهم، مع الآخرين، في واستمراريتها ،بمعنى انه يتم اكتساب السلطة السياسية من طرف كل الفاعلين الاجتماعيين بناء على مصالحهم الاقتصادية ومحدداتهم البنيوية ،وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع.

[1] باريجتون مور، ***الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية :اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث*** ،تر: أحمد محمود، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2008 ، ص 17 .

تعتبر دراسة **بارنجتون مور** الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي و المعنونة بـ (**Social Origines of Dictatorship and Democracy**) سنة 1966 والتي تمحورت حول محاولة تفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية) عن المسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية) وعن المسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية)، خلال عملية التحول التاريخي التدريجي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة ما بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين، استندت مقاربة مور لهذا الموضوع على المقارنة التاريخية لهذه البلدان، ليس في إطار مبادرات النخب، بل في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث منها كانت طبقات اجتماعية – الفلاحون، طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية، والبرجوازية الحضرية– بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة.[1]

إن أولى النتائج التي توصل إليها **مور** هي أن مسار وشكل الديمقراطية الليبرالية كان نتاجا لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وسادة الأرض والبرجوازية الحضرية والدولة، ووضع **مور** خمسة اشتراطات عامة للتنمية الديمقراطية وهي :

- تطور حالة توازن للحيلولة دون وجود دولة قوية أكثر من اللازم، ودون نمو طبقة أرستقراطية مالكة للأرض ذات استقلالية أكثر من اللزوم.
- التحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية.
- إضعاف أرستقراطية الأرض.
- الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والأرستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين.
- انفكاك فوري عن الماضي بقيادة البرجوازية.

قد ربط **مور** في فصله التاسع من كتابه والمعنون الفلاحون والثورة عملية التحديث بثورات الفلاحين التي تفشل وتصل إلى ذروتها في القرن العشرين بثورات الفلاحين التي تنجح ، حيث جعل من الفلاح في العصر الحديث عاملا من عوامل الثورة مثله مثل الآلة ، إلا أن الإسهام الثوري له كان على قدر كبير من التفاوت إذ كان حاسما

[1] أميره برحايل: ***التحول الديمقراطي*** ، الموسوعة السياسية، نشرت في 2019/7/25 تم الاطلاع 11 /12/ 2022 نقلا عن :
https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84

في الصين ، وشديد الأهمية في أوروبا وصغيرا جدا في اليابان وغير ذي أهمية في الهند حتى يومنا هذا، وتافها في ألمانيا وانجلترا .[1]

على العكس من ذلك، برزت الفاشية ضمن أوضاع كانت فيها البرجوازية الحضرية ضعيفة نسبياً واعتمدت على الطبقات الارستقراطية المهيمنة على الدولة لتمويل الزراعة التجارية ،وحدثت الثورات الشيوعية ضمن أوضاع اتسمت بضعف البرجوازية الحضارية وخضوعها لهيمنة الدولة، وكان الارتباط بين سادة الأرض والفلاحين ضعيفاً وفشل سادة الأرض في تحويل الزراعة إلى زراعة تجارية، وكان الفلاحون متماسكين وعثروا على حلفاء ذوي مهارات تنظيمية.

انتقد ديتريك روشماير (Dietrich Rueschemeyer) وعديد المفكرين طرح **مور** وقدموا محاولة لتجنب التقصير فيه ، على أساس أن تحليلاته أغفلت بدرجة كبيرة دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية، على رأسها الحرب التي عادة ما تحدد المسار الذي تتخذه البلدان المختلفة، كما أنه لم يولي اهتماماً كبيراً لتأثيرات نمو الطبقة العاملة أو البروليتاريا الصناعية ، حيث تضمنت بحوثهم هذه العوامل ،وقد برزت في تحليلاتهم وتفسيراتهم البنيوية من خلال تحليل تاريخي مقارن للبلدان الرأسمالية المتقدمة وبلدان أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطي وبلدان البحر الكاريبي ، واعتمادا على هذا التحليل يزعم روشماير وزملاؤه بأن تحرك المجتمع تجاه الديمقراطية الليبرالية من عدمه يتشكل جوهرياً بتوازن القوة الطبقية، وأن الصراع بين الطبقات المهيمنة والخاضعة حول حقها في الحكم يعمل، أكثر من أي عامل أخر، على وضع الديمقراطية ضمن الأجندة التاريخية ويحدد احتمالاتها.[2]

الملاحظ أن جل هذه المقاربات استندت إما على البحوث الاجتماعية على غرار المدخل النظري لعملية الإصلاح والتحول الديمقراطي لدى **مور** ، وقد برز ذلك في نتائج التي توصل اليها النموذج البنيوي ، وإما في الجانب الاقتصادي وهذا ماأظهرته البحوث التي أجراها **ليبست** حول التنمية الاقتصادية ودورها في تحقيق أسس الديمقراطية وقد أنتج نظريا المدخل التحديثي التنموي ، وقد أشار المدخل الانتقالي للباحث السياسي الأمريكي "**دانكورت روستو**" في مقالته "الانتقال إلى الديمقراطية" سنة 1970 إلى الصراع الذي يسود بين النخب عبر مراحل متعددة ليصل في الأخير إلى مرحلة التعود وهي آخر المراحل لعملية الانتقال الديمقراطي لدى **روستو** ،

[1] بارنجتون مور ، ***مرجع سابق*** ، ص 515

[2] أميرة برحايل ، ***مرجع سابق*** ، نقلا عن : https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84

حيث يعتاد السياسيون على مبادئ الديمقراطية والتأسيس لآلياتها لاسيما مع تواتر أجيال جديدة من النخب السياسية.

تعتبر هذه المناهج أهم الأطر النظرية التي توصل إليها هؤلاء المفكرين جراء تدارس الكثير من التجارب في عديد دول العالم من بينها أمريكا الوسطى و اللاتينية ، أوروبا كالنموذج الانجليزي أو الفرنسي أو التركي ، آسيا من خلال النموذج الصيني والياباني و كل حالات الدراسة هذه تعرضت إليها النماذج النظرية وفقا للتقسيمات التي تم الإشارة إليها في كل نموذج على حدا .

المبحث الثاني : المرجعيات الفكرية والسياسية لنشوء الحركات الإسلامية

تضافرت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في نشأة الحركات الإسلامية المعاصرة ، وقد كانت هذه العوامل سببا رئيسيا في قيامها وتأثيرها على المستويين الداخلي والخارجي ، و أول ما ظهرت الحركات الإسلامية كانت مع بداية الخلافة الإسلامية تحت إمرة خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه حيث بدأت العديد من الجماعات والحركات تظهر داخل الدولة الإسلامية وعلى رأسهم الخوارج [1]• .

المطلب الأول/نشأة الحركات الإسلامية:

لقد كانت الخوارج أول الفرق انسلاخا عن جسد التيار العام حيث ظلت منذ بدايتها وحتى النهاية فرقة سياسية تمارس المعارضة وقد وصف بعض المستشرقين الخوارج بأنهم كلافنة الإسلام نسبه إلى **جون كالفن** وهو واحد من رجال حركه الإصلاح البروستانتينية المرموقين انتشر مذهبه في أوروبا وأمريكا الشمالية، و التشابه بين الخوارج ومذهب كالفن يكمن في ما انتهى إليه هذا الأخير من حق الرعايا في الخروج على طاعة الحاكم الأمر الذي يعد تجديدا في المفاهيم السياسية لحركه الإصلاح البروستانتينية ذاتها [2]، ولا بد للتنويه هنا إلى أن الخوارج لم يحاولوا التغيير في نصوص الشريعة الإسلامية ولا استحداث نصوصا جديدة لسد خلل ديني ، وهو ما وجد لدى المذاهب الدينية المتصارعة في أوروبا .

وقد امتدت مثيلات فرقة الخوارج لهذه الجماعات وأفكارها ومبادئها المختلفة في عهد الخلفاء الراشدين تباعا ويعود نشأة الفرق إلى الخلاف في السياسة فخلافهم الأول والأساسي والمستمر تقريبا كان حول الإمارة والخلافة وبصدد الصراع على السلطة العليا في الدولة ، فلم يختلف المسلمون يوما في الدين على عصر صدر الإسلام أو بعده وكان خلافهم الأساس في السياسة ، وقد اختلفوا المؤرخين في دراساتهم حول تعداد هذهالجماعات **فالأشعري** يقول انها تتعدى المائة ، أما **الشهرستاني** فيقول أنها تبلغ 76 فرقة وهناك من يعد

•نشأت فرقه الخوارج سنه 37 هجريه الموافق لسنه 657 ميلادي كثيرا ما يسمي الخوارج أنفسهم المؤمنون أو جماعه المؤمنون واغلب الأسماء اشتهروا بها عليهم خصومهم الفكر يون والسياسيون فخصومهم هم الذين سموهم الخوارج لخروجهم في رأيهم على قائمه الحق والعدل ولصورتهم المستمرة والخروج يعني الثورة العرف اللغوي فلما شعر هذا الاسم قبلوا وقالوا إن خروج خروجهم إنما هو على ائمة الجور والفسق والضعف انظر تيارات الفكر الإسلامي المفكر محمد عمارة.

[2] عبد الجواد ياسين، ***السلطة في الإسلام العقل الفكري الفقهي السلف بين النص والتاريخ***، بيروت: المركز الثقافي العربي ، 2000.

الفرق الرئيسية دون أصنافها **ابن حزم** الذي يعدها في خمس فرق وهي أهل السنة والشيعة والمعتزلة والمرجئة والخوارج.[1]

إن هذه اللمحة الموجزة عن أول ظهور للتنظيمات الإسلامية ذات الطابع السياسي في المجتمع الإسلامي لايغنينا عن البحث في تاريخ الجماعات والحركات الإسلامية المعاصرة وهذا ما أطرته الحدود الزمنية لهذه الدراسة – وسيدرج البحث في تاريخها في محطات لاحقة من الدراسة– ، وقد ظهرت الحركات الإسلامية المعاصرة مع انهيار الخلافة العثمانية 1924 ، حيث برزت كثير من الشخصيات الإسلامية والتي ساهمت في إنشاء تنظيماتها وهدفت بشكل أساسي لبناء الدولة الإسلامية واعتمدت عديد الوسائل لبلوغ ذلك .[2]

وستتعرض الدراسة في هذا العنصر لتحديد مفهوم الحركات الإسلامية ومن ثم ستتطرق إلى ظروف النشأة واهم العوامل التي أدت لظهور الحركات الإسلامية المعاصرة.

أولا /مفهوم الحركات الإسلامية

إن دراسة الحركات الإسلامية لن تكون بمنأى عن دراستها كحركة اجتماعية وسياسية على اعتبار أنها وليدة عوامل في الأساس تخص المجتمع ومختلف تطوراته وانتكاساته ، فقد أشار البحث في عنصر سابق إلى الجانبين الفكري الاجتماعي والسياسي على اعتبار أنهما عوامل رئيسيه لبروز هذه الحركات ، وقد تتأثر بمختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة في مجتمعاتها المحلية أو في المجتمعات الإسلامية في صورتها الشاملة شأنها في ذلك شأن أية حركة سياسية أخرى وما صفة الإسلامية سوى تعبير عن الإطار الفكري الذي تنطلق منه هذه الحركات .

أ– **تعريف الحركات الاجتماعية والسياسية:** سعى العديد من الباحثين للتفريق بين الحركة الاجتماعية وأي نوع آخر من العمل الجماعي وتحديدا الحركات السياسية التي يتم تقديمها من قبل الفاعلين السياسيين عادة كحركة اجتماعية، بهدف إعطائها دون مبرر القوة الأخلاقية والاجتماعية التي تميزها والتي تجعلها محرك التغيير ،فالحركة السياسية هي نتاج ظرف ، في حين أن الحركة الاجتماعية لها وجود سابق في المجتمع ضمن قواعد النظام الاجتماعي و تجليها علنا لا يعني أنها ظرفية ، بل أنها كانت موجودة بالفعل ، وعليه فالحركة الاجتماعية عملية

[1] محمد عماره ،***الإسلام وفلسفه الحكم*** ، ط 4 ، القاهرة : دار الشروق، 2013 ،ص ص ، 116 -121 .

[2] مجموعة مؤلفين ، ***الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي***، ط2 ،ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه 2018 ، ص 6.

تدريجية على عكس الحركة السياسية حيث تكون الإجراءات التي تدفع ظهورها واضحة ومشتركة مابين الأفراد . وتفهم الحركة الاجتماعية على أنها تلك الجهود الجماعية للتعبئة من أجل إحداث أو منع تغيير يؤثر على مصالح المواطنين ، ويتطلب نجاحه عملية ترشيد تسمح بالتعبير عن التفضيلات الجماعية لتحقيق الهوية والعمل الجماعي اللاحق ، والذي لا يمكن أن يكون حزبيا أو أيديولوجيا .[1]

إن كانت قد أسست هذه الدراسات لفكرة الفصل بين الحركة الاجتماعية والحركة السياسية ، فلا بد من استجلاء عناصر التقارب بينهما ، فكلا الحركتين تسعى لتحقيق هدف التغيير في المجتمع ، عدا أن للحركة الاجتماعية سبلها ، وكذلك للحركات السياسية وسائلها لإحداث هذا التغيير ، كما أن سمة الطوعية للانضمام لهذه الحركات أو الانسحاب منها سمة مشتركة بين الحركة الاجتماعية والحركة السياسية ، ولابد من التنويه إلى أن الحركات السياسية قد تتقاطع مع الأحزاب السياسية فكريا أو تنظيميا لكنها لا تتطابق عمليا ، فخاصية المشاركة السياسية بهدف الوصول إلى السلطة تميز الحزب السياسي عن الحركة السياسية.

إن الحركات الاجتماعية تمثل عمل جماعي مقصود من اجل إحداث تغيير في المجتمع في أي اتجاه وبأي وسيلة وفي هذا السياق عرفها **هربرت برومر** احد العلماء المهتمين بالسلوك الجمعي، بأنها سلوك جمعي يعبر عن عدم الكفاءة الاجتماعية أو القلق والاضطراب الاجتماعي في أثناء نموها ومن ثم فإنها تتضمن كل مظاهر السلوك الجمعي، وقد سعى العديد من الباحثين للتفريق بينها و بين الكثير من المفاهيم التي قد تعترضها مثل جماعة الضغط والمصالح والأحزاب .

كما عرفها **رفعت سيد احمد** بأنها بمثابة جهد جماعي و مطلب مشترك بين جماعة من الناس يعملون معا بوعي وباستمرار على تغيير بعض أو كل أوجه النظام الاجتماعي والسياسي القائم وأنهم يمرون بعدة مراحل لكي يصلوا إلى هذا الهدف ، حيث تبدأ عادة بحالة من القلق والتوتر الجماعي غير المنظم ، لتنتهي بتكتل صفوف ووعي القائمين بالحركة وتوجيهم نحو هدف وهو تغيير النظام الاجتماعي و السلطة السياسية القائمة . وبالتالي يمكن اعتبار الحركات الإسلامية حركات اجتماعية مرجعياتها إسلامية تسعى للتغيير وفقا للقيم التي تحملها ، وهذا ما أكده **سعد الدين ابراهيم** في كون الحركات الإسلامية تسعى إلى بناء نظام اجتماعي قائم على الإسلام، و قد

[1] José Gregorio Contreras H, « **Qué es un movimiento social? y su importancia en el estudio de la ciencia política** » , REVISTA DE LA FACULTAD DE DERECHO Y CIENCIAS POLÍTICAS ;Vol. 52 / No. 136 ; enero - junio 2022 / Medellín, Colombia ; p p98,99.

تحدث في كثير من الدراسات عن العوامل المؤثرة في صعود هذه الحركات مشيرا إلى المسائل التي تتعلق بالهوية والميراث الثقافي والمشاركة السياسية ...[1]

ب- تعريف الحركات الإسلامية :اختلف المفكرون بشان تعريف الحركة الإسلامية فقد اجتهد العديد من الباحثين في وضع بعض التعريفات التي تتسم بالدقة فعرفها مصطفى عبد الوهاب الأفندي بقوله: "الحركات الإسلامية هي الحركات التي تنشط على الساحة السياسية وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء وتناوئ في سبيل هذا المطلب الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت في الامتثال لتعاليم الإسلام أو خالفتها " .[2]

تشترك الحركات الإسلامية في اعتبار أحد جوانب الإسلام أو تفسيراته على أنه الإطار المرجعي لها ، سواء فيما يتعلق بوجودها أو أهدافها ، وتنشط بطرق مختلفة من أجل تطبيق الصورة التي تراها للإسلام في المجتمعات والبلدان والمناطق التي يوجد فيها ، و يلعب الجانب الفكري دورًا محوريًا في تحديد الفروق بين الحركات والجماعات الإسلامية المختلفة تشمل جوانب أخرى مرتبطة بها بشكل أو بآخر و تختلف الجماعات في فهمها لتفاصيل علاقة مشروعها الفكري والسياسي والاجتماعي بقواعد ومبادئ الإسلام، كما أنهم يختلفون في تفسيرهم لبعض هذه القواعد والمبادئ ، لكنهم جميعًا ما زالوا يؤمنون بصحة ارتباط مشروعهم بالإسلام .

إن وجود الأساس الفكري للحركات السياسية والاجتماعية على اختلاف أنواعها أمر طبيعي ، أما بالنسبة للحركات الإسلامية فله مكانة خاصة ، إذ يعتبره البعض نصًا دينيًا مقدسًا يسعى إلى تطبيقه ، بينما تجعله جماعات أخرى مرجعية أساسية لها الأولوية على أي مرجعيات أخرى قد تلجأ إليها ، وينجلي ذلك في مصطلحاتها ورموزها وأشكالها التنظيمية وانتهاء باستراتيجياتها وأساليبها الحركية . [3]

إن جل الحركات الإسلامية تقوم على أساس فكري جوهري لا سبيل للتملص منه أو إغفاله ألا وهو الإسلام والذي يعتبر المرجعية المثلى لهذه الحركات ، حيث تعتمده منذ نشأتها كركيزة إيديولوجية هامة تتبناها في جميع اتجاهاتها .

---

[1] ايمن محمود السيسي ،***أمريكا وحركات الإسلام السياسي منذ سبتمبر 2001*** ، (د.م.ن) :العربي للنشر والتوزيع ،2018 ص 16 ،18.

[2] مؤسسه كارنيجي للسلام الدولي ،عدد 67 ،مارس 2006 ،ص6 .

[3] ضياء رشوان ،***دليل الحركات الإسلامية في العالم*** ، العدد الأول ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، 2006 ، ص ص16- 18.

وقد عرف الشيخ **يوسف القرضاوي** الحركة الإسلامية على أنها ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة ..كل أوجه الحياة" والفرق بين الحركة والصحوة: أن الحركة تُعبِّر عن جماعة، أو جماعات منظمة ذات أهداف محددة، ومناهج مرسومة، أما الصحوة فهي تيار عام دافق، يشمل الأفراد والجماعات، المنظَّم وغير المنظَّم، فبينهما —كما يقول علماء المنطق – عموم وخصوص مطلق، فكل حركة صحوة، وليست كل صحوة حركة، والصحوة إذن أوسع دائرة من الحركة، وأكثر امتدادا.[1]

وقد ارتبط مصطلح الحركات الإسلامية بعديد المصطلحات الأخرى من بينها تلك التي جاءت ضمن سياق زمني وفكري خاص وهو الإسلام السياسي الذي يعرف على أنه السعي إلى ممارسة السلطة وإقامة النظام السياسي الإسلامي الذي يرجع في أصوله إلى المجتمع الذي أقامه النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – في المدينة المنورة، وإحياء الخلافة الراشدة ولكن من خلال حزب سياسي إسلامي أو حركة سياسية إسلامية يكون لها الحق في استخدام كل الوسائل المباحة والجائزة في الصراع السياسي.[2]

المطلب الثاني :العوامل الرئيسية لبروز الحركات الإسلامية المعاصرة

ساهمت العديد من العوامل في نشأة التيارات الإسلامية في ثوبها الإصلاحي حيث لعب الإصلاحيين أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده و محمد رشيد رضا مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ،دورا أساسيا في إعادة طرح القواعد الشرعية كسبل مهمة في حلحلة الأزمات التي تمر بها الأمة الإسلامية ، إضافة إلى ذلك تفكك الخلافة الإسلامية في سنة 1924 وحلم الشعوب العربية و الإسلامية في رفع راية الإسلام تحت راية واحدة حيث كانت أغلب الدول العربية آنذاك تحت وطأة الاستعمار.

ظهرت التيارات الإسلامية في الفترة المعاصرة منذ القرن 19 م كرد فعل على التدهور وحالة الضعف التي يمر بها العالم العربي والإسلامي ، وقد انقسمت هذه التيارات لاتجاهين رئيسيين ، أولها هو الاتجاه الأصولي الذي يعارض الغرب من خلال قيم التراث الإسلامي المتكونة امتدادا للقرون اللاحقة للبعثة المحمدية ، فهو ينادي بالعودة إلى التراث بشرط أن يكون قد تطهر من خبث وتشويهات عصور التدهور، أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الإصلاحي حيث كانت سابقا للاستعمار الحديث و تأسست أفكاره في فتره الإمبراطورية العثمانية التي أصابها الضعف

[1] يوسف القرضاوي ، ***أولويات الحركات الإسلامية في المرحلة القادمة*** ، الدوحة: مكتبة وهبة، 1990 ، ص ص6، 10 .

[2] ***معجم المصطلحات السياسية***، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014 ص 15.

وكانت نابعة أساسا من عمل المفكرين الذين انشغلوا بإيجاد العلاج لحالات الضعف والتأخر الذي أصابت الأمة الإسلامية .[1]

إن الحركات الإسلامية المعاصرة تختلف عن الحركات التي سادت في فترة ما قبل الحداثة ، فقد كانت معظم اتجاهاتها تعنى بالحفاظ على "النقاء" وعدم السماح بالابتكار في الأفكار والممارسات الدينية، عارضوا العديد من الطقوس ، واستنكروا الباطل والخرافات لا سيما تلك المرتبطة بالفقيه **ابن تيمية** في القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، والشيخ الهندي **أحمد سرهندي** (1564-1624)، وعالم القرن الثامن عشر **محمد بن عبد الوهاب** في شبه الجزيرة العربية ، من ناحية أخرى تطورت معظم الحركات الدينية في أواخر القرن التاسع عشر في المقام الأول كرد فعل على مواجهة الإسلام الغزو الاستعماري الأوروبي والحداثة في ظروف كانت فيها الإمبراطورية العثمانية في حالة تدهور ،لكن الردود الفعلية اختلفت فاختار البعض مثل الشاه الهندي **ولي الله**، الحفاظ على التراث الإسلامي في مواجهة الحداثة المتعدية في أواخر القرن التاسع عشر، وقد ألهمت أفكاره حركة **ديوبندي** للفكر الإسلامي التقليدي التي أدت إلى إنشاء الآلاف من المدارس التقليدية في جميع أنحاء شبه القارة الهندية والتي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا ، بما في ذلك تلك التابعة لطالبان في أفغانستان، و كان **أبو الأعلى المودودي** زعيم الجماعة الإسلامية الهندية وأحد أكثر المنظرين تأثيرا في الإسلام الحركي ، نتاجا لمثل هذه المدارس الديوبندية التي غادرها لاحقا ،من ناحية أخرى لم يحشد جمال الدين الأفغاني (1837-1897) ومحمد عبده (1849-1905) ورشيد رضا (1865-1935) القادة المسلمون العالميون في الشرق الأوسط في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، المقاومة الإسلامية ضد الاستعمار الأوروبي فحسب، بل قادوا أيضا تحديث الإسلام للتعايش مع هذه الحداثة الناشئة والازدهار فيها، لقد كانوا روادا فيما أصبح يعرف باسم "الإصلاح الإسلامي" ، حيث دعوا إلى التكنولوجيا الحديثة والتعليم الحديث والعقلانية في الفكر الديني . [2]

يمكن إرجاع المبادئ الأيديولوجية للإسلام الحركي المعاصر إلى جمعية الإخوان المسلمين، التي دعت إلى أسلمة كل من المجتمع والدولة ، وقد تأسس الإخوان المسلمون في عام 1928 في مصر على يد **حسن البنا** ونشطت لاحقا بكتابات **سيد قطب** (1906-1966)، وقاتلوا ضد الحكم البريطاني في مصر وقاموا بحملة من أجل أمة تحكمها مبادئ الإسلام، وبالتالي شكلت الجماعة أول فرع من الحركات الإسلامية التي انتشرت فكريا وتنظيميا

[1] محمد رضا بن حماد، ***التيارات الكبرى للفكر السياسي في الغرب والعالم العربي الاسلامي منذ القرن 19*** ،تونس : مركز النشر الجامعي، 2017 ص ص 30 ، 31.

[2] Asef Bayat, " **islamic Movements**" ;First Published: 14 January 2013 ; date /08/06/2023 in: https://doi.org/10.1002/9780470674871

على مستوى العالم العربي والإسلامي في العقود الأخيرة من القرن العشرين،و نمت جماعة الإخوان المسلمين بسرعة وانقسمت إلى أربعة فروع من عام 1929 إلى عام 2000 ، و خلال حكم عبد الناصر انقسمت الحركة إلى جناح ثوري يؤيد آراء **سيد قطب**، الذي دعا إلى العمل السياسي والثورة، والجناح الإصلاحي التدريجي بقيادة **حسن الهضيبي** (المرشد الثاني للإخوان) الذي دعا إلى الدعوة أو الخطاب لتغيير المواقف والسلوك في المجتمع وفي ظل هذا التضارب اختار الإخوان المسلمون الإستراتيجية الإصلاحية .

ساهم ضعف الدولة العثمانية منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر لبروز فكر إصلاحي تبنته العديد من التيارات و يرجع ظهور الحركات الإسلامية لعديد الأسباب أهمها:

أ- العامل الديني الحركي: إن سقوط الدولة العثمانية أدى لفقد المرجعية الكبرى للمسلمين وهذا مافتح الباب لتبني عديد الاجتهادات الشخصية والجماعية والتي نتج عنه بروز الحركات الإسلامية ،[1] وقد وقفت جل الحركات الإسلامية على قاعدة أساسية ألا و هي الإسلام هو الحل ،و يتبنى الإسلام نظرة ديناميكية للكون حيث يتسم فيها بالحركة والتغير ، حيث أوجدت الثقافة الإسلامية الجديدة أساسا لوحده العالم وفقا لمبدأ التوحيد – كما يجسده القرآن في إعلانه " لا إله إلا الله " موضوع دائم في القرآن والذي يتكرر ذكره كمبدأ أساسي بل في كل ديانة منزلة من عند الله – ، و الإسلام كدستور إنما هو الوسيلة العملية لجعل هذا عاملا في حياة البشر العقلية والوجدانية ، فالولاء والطاعة لله لا للعروش ،و الأساس الثابت ألا وهو الأساس الروحي المطلق لكل حياة كما يصوره الإسلام يكشف عن التنوع والتغير الذي يجب أن يسود ، والمجتمعات التي تتأسس على هذا المفهوم لابد أن توفق بين عناصر الدوام والتغير معا على مبادئ أبدية تنظم الحياة الجماعية، ولابد أن لا تفهم هذه المبادئ على أنها تطرد كل إمكانية للتغيير بل تسعى لتثبيت ما هو أساسا متغير بطبيعته .[2]

و هذا ما أشار إليه **راشد الغنوشي** في احدى خطبه عندما تحدث على أن الرّسالة المحمّدية خاتمة لاحتياج الأمّة إلى أنبياء ورسل جدد ، بل ما تحتاجه الأمة هو دعاة و مجدّدين مصداقا لحديث رسول الله عليه و سلّم:" يبعث الله على رأس كل مائة عام من يجدد لهذه الأمة أمر دينها "، فالدّين يحتاج إلى تجديد أي

[1] رضوان أحمد الشيباني ، ***الحركات الأصولية الإسلامية فى العالم العربى – دراسة تحليلية*** ، مصر : مكتبة مدبولي ، 2006 ، ص 29 .

[2] محمد إقبال ، ***تجديد الفكر الديني في الاسلام*** ، تر :محمد يوسف عدس ،بيروت : دار الكتاب اللبناني 2011، ص 243 -246 .

إلى إعادة بنائه و نفض الغبار عنه و تحريره من الخرافات و الأوهام و إعادة الوصل بينه و بين الحياة و المعارف المستجدّة و وضع حلول مستمدّة من الإسلام .[1]

وعليه فان حركة الفكر الإسلامي بدأت بمختلف الفرق التي ظهرت مع بداية الخلافة الإسلامية حيث أسست عديد المفاهيم المتباينة المتعلقة بالدولة الإسلامية وركائز الخلافة وشروطها بحسب كل فرقة كالشيعة و والخوارج ، إلى جانب التجديد الذي أظهرته المذاهب الإسلامية ذات التوجهات الفقهية و استنباط الأحكام الشرعيه مثل المالكية و الشافعية و الحنفية ...الخ.

ب- العامل الفكري : قدم نزار أحمد كوان مقاربة تتطرق إلى محددات ومتغيرات متنوعة تتميز بطبيعتها الشاملة فيما يتعلق بسياقات نشوء الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي ، ويأتي في مقدمتها السياق المرجعي والفكري ، وهو عبارة عن مجموعة من الأفكار والقيم الأخلاقية التي توجه صناع الفكر السياسي وتشكل المظلة الثقافية وتحدد معايير ما هو معقول وغير معقول ، ما هو مطلوب وما هو غير مطلوب ، وأبرز مثال على هذا السياق هو الحركات الثورية الراديكالية في أقصى اليمين، كما تحدث **عن** السياق التاريخي فوجد أن الإرث التاريخي في كل بلد كان سببا في نشأة هذه الحركة الإسلامية ، وفي أحيان كثيرة تجد نفسها مضطرة للتصادم مع هذا الإرث ورموزه ، إضافة إلى النمط الاجتماعي والاقتصادي حيث أتاحت المناطق التي تواجه أزمات اجتماعية واقتصادية فرصًا لظهور الحركات الإسلامية وبلورة أجندتها السياسية لتلبية احتياجات المواطنين على شاكلة تجربة نجم الدين أربكان ورجب طيب أردوغان، [2] ولعل هذه التجربة تنطبق على تجربة ظهور الحركة الإسلامية بالمشرق العربي سبعينيات القرن العشرين حينما شهد العالم العربي طفرة نفطية شكلت عاملا اقتصاديا جوهريا في ظهورها وهذا ما سنأتي على ذكره لاحقا .

ج-العامل السياسي:إن السياق الزمني الذي ظهرت فيه الحركات الإسلامية المعاصرة منذ سبعينيات القرن الماضي اتصف بعديد السمات التي يمكن طرحها في النقاط الآتية:

- الأنظمة الاستبدادية التي كانت تحكم الحياة السياسية
- إرهاصات الحرب الباردة على الدول المستقلة حديثا وعلى رأسها الدول العربية.

[1] خطبة الجمعة للشّيخ راشد الغنّوشي بتاريخ 07-06-2013 ، تاريخ الاطلاع 2023/07/12 ، نقلاعن :
https://www.youtube.com/watch?v=zVgKIlVdsq0/

[2] ندوة: التحولات في الحركات الإسلامية تاريخ الاطلاع ، 2023/03/28 ، نقلا عن :https://studies.aljazeera.net

- عواقب الهزيمة العربية عام 1967 على يد الكيان الإسرائيلي، فقد اعتبرت هذه الحرب كارثة على التيار القومي العربي، واتجه العديد من المصريين لإيجاد البديل الحركي تمثل في الانضمام لصفوف الإسلاميين وقد ازدادت شعبية هؤلاء بعد نتائج حرب 1973.
- تأثيرات الثورة الإسلامية عام 1979 في إيران والتي أدت لبروز حقبة عالمية جديدة من السياسة الدينية في الشرق الأوسط وخارجه من خلال تقديم نموذج ملموس للحكم الإسلامي، فبعدها أسس المقاتلون الشيعة في لبنان حزب الله في عام 1982 لمحاربة الاحتلال الإسرائيلي ، وتطوروا إلى حركة اجتماعية ترغب في إقامة نظام إسلامي ، وقد تلقى حزب الدعوة الإسلامي العراقي المناهض لصدام دفعة كبيرة من الثورة الإيرانية ، وفي أفغانستان أدى الوجود السوفييتي إلى ظهور المجاهدين الإسلاميين الذين حاربوا أولاً القوات السوفيتية ثم حاربوا بعضهم البعض ، وقد مهد الطريق لصعود طالبان بالتعاون مع القاعدة و افتتحت حقبة جديدة من الإسلام الراديكالي على المستوى العالمي[1] .

د- **العامل الاقتصادي** :نشأت الحركات الإسلامية في السبعينيات من القرن العشرين وقد شهد هذا العقد أولى الطفرات النفطية 1973-1974 ،كما شهد الطفرة الثانية 1979- 1982ونعني بالطفرات النفطية تلك القفزات المفاجئة والتلقائية في أسعار النفط ،وما يميزها أن سعر النفط قبل كل طفرة لن يكون يؤشر على حجم الندرة النسبية في النفط لا على المدى القريب أو المتوسط ، وأحيانا يشار إلى الطفرات النفطية بظاهرة يطلق عليها قفزات الضفدع وتطلق هذه الظاهرة بكل ما يتعلق بالتذبذبات في أسعار النفط. [2]

تعود أسباب الطفرة الأولى إلى الحرب التي بدأتها القوات المصرية والسورية على إسرائيل يوم 6 أكتوبر 1973، لاستعادة أراضي الضفة الغربية والجولان وغزة وشبه جزيرة سيناء التي كانت محتلة، والتي فقدتها في حرب 1967، ويعتبر تدخل الولايات المتحدة إلى جانب حليفتها إسرائيل عاملا رئيسيا في إعلان ست دول عربية أعضاء في منظمة "أوبك" حظر الصادرات إلى الدول الداعمة لإسرائيل، ولا سيما الولايات المتحدة، فتضاعفت إثر ذلك أسعار النفط أربع مرات من 2.60 دولار إلى 11.65 دولار للبرميل، كما أُعلِن خفض شهري في الإنتاج بنسبة 5٪، مما أثار ركوداً في الدول الغربية وتضخماً حاداً، وتسبب في صدمة للاقتصاديات الغربية التي كانت تعتمد على النفط مصدراً أساسياً للطاقة، واستمر الحظر إلى حدود شهر مارس 1974، وقد حققت في المقابل الدول العربية طفرة نفطية و نموا اقتصاديا ، وعادة ما ترتبط الطفرات بأزمات سياسية وعسكرية وإقليمية وحتى دولية ، وأدت في هذه الفترة لانتشار الكثير من التيارات السياسية وعلى رأسها التيار الحركي الإسلامي .

---

[1] Asef Bayat ; ***op.cit***

[2] خميس محمد ،"تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعه الأوبك " ***دفاتر السياسة والقانون*** ، العدد 6 ، جانفي 2012 ، ص 300 .

المطلب الثالث: تصنيفات الحركات الإسلامية

تشترك الحركات الإسلامية من خلال تصنيفاتها في هذا العنصر ، في اعتبار احد جوانب الإسلام وتفسيراته الإطار المرجعي لها سواء فيما يخص وجودها وأهدافها ، حيث تنشط هذه الحركات بطرق مختلفة من اجل تطبيق الصورة التي تراها للإسلام في المجتمعات والدول والمجالات التي تنشط فيها ، وقد تختلف هذه الجماعات في فهمها لتفاصيل علاقة مشروعها الفكري والسياسي والاجتماعي بقواعد الإسلام وأصوله ، إلا أن اعتقادها في صحة انتساب مشروعها للإسلام يضل قائما ، وغالبا ما تستمر في إطلاق صفة إسلامي على نفسها .

أولا/ الحركات الإسلامية الدينية:وهي تلك التي تقوم على قراءة معينة للإسلام والنصوص القرآنية الكريمة تنظر من خلالها للأفراد والمجتمعات والدول من منظور صحة العقيدة فقط، في حين لا تلقى اهتماما يذكر إلى ما هو دون ذلك من مستويات ومصادر فقهية وشرعية ،والقضية الرئيسية وربما الوحيدة بالنسبة لتلك الحركات هي إقامة التوحيد والعبودية الحقة لله كما تراهما، وبالتالي فإن حقيقة الإيمان بالنسبة للأفراد والمجتمعات والدول يظل بالنسبة لها المبحث الوحيد الذي تتحرك ضمنه أفكار وأفعال تلك الفئة من الجماعات، بالإضافة إلى ذلك فإنها تقوم بتفسير تلك النصوص القرآنية والنبوية بطريقة حرفية ظاهرية، وتدفع تلك المنهجية الحركات بصفة عامة إلى التورط في أحكام متسرعة بكفر الدول وجاهلية المجتمعات والأفراد، وفضلا عن تلبس تلك الحركات في أسمائها ومصطلحاتها وتشكيلاتها التنظيمية وسلوك أعضائها للموروث الإسلامي من حقبة النبوة والخلافة الراشدة ،التي تمثل المرجعية التاريخية الوحيدة لها، فهي تقوم بقراءة واقع مجتمعاتها المعاصرة عبر تجربة تلك الحقبة وتعيد تسمية فاعليه وقواه وتناقضاته بنفس المسميات التي كانت فيها، وبذلك فإن الهدف الرئيسي لتلك الحركات هو إعادة أسلمة المجتمعات والدول – وكذلك الأفراد بالنسبة للبعض منها – حيث أنهم جميعا حسب رؤيتها خارجون عن الإسلام بصور مختلفة. وتنقسم تلك الحركات الإسلامية الدينية في تبينها للحقبة النبوية وما تلاها من الخلافة الراشدة وقياس المرحلة الحالية عليها إلى قسمين رئيسيين:[1]

أ/ الحركات المتطرفة السلمية: تتفق تلك الحركات على أن المجتمعات المعاصرة أقرب لحالة المجتمع الجاهلي والكافر في مكة بعد البعثة النبوية وقبل الهجرة منها إلى المدينة، كذلك فبنفس القياس فتلك الحركات ترى أن الوقت لم يحن بعد للعمل بالسياسة أو بناء دولة إسلامية أو ممارسة القتال – أو الجهاد حسب مصطلحهم – حيث أن كل ذلك لم يؤمن به المسلمون قليلي العدد والحيلة في مكة. نتيجة لهذا، تذهب تلك الحركات إلى عدم ممارسة أي

[1] ضياء رشوان ،***مرجع سابق***،ص 19 .

أفعال عنيفة أو قتالية ضد المجتمعات والدول والأفراد الكافرين أو الجاهليين حسب رؤيتهم لهم مثلما لم يفعل ذلك المسلمون الأوائل في المرحلة المكية. أما عندما يطرح التساؤل بداخل تلك الحركات حول طريقة التعامل مع هؤلاء الأفراد والدول والمجتمعات، فإنهم ينقسمون بناءً على إجابته إلى قسمين رئيسيين:

1. حركات التكفير والهجرة:

إنها ترى أن المجتمعات المعاصرة تشبه مجتمع مكة قبل الهجرة مباشرة، حيث لم يعد فيها من أمل أن تهتدي للإسلام ولم تعد تضم سوى الكافرين فقط وبالتالي لابد لهم من هجرها بصورة أو بأخرى، حيث أنهم يمثلون المسلمين الوحيدين على وجه الأرض ومن سواهم ولم ينضم إليهم فهو كافر كفرا بواحا. والهجرة بالنسبة لهم، سواء كانت داخل المجتمع باعتزاله تماما والانفصال عنه كلية أو بالخروج منه إلى الصحارى والمناطق البعيدة، إنما هي على غرار الهجرة النبوية انتظارا لأن يظهر الله دينه ويعودوا إلى ذلك المجتمع منتصرين.

2. حركات إعادة الدعوة

تعرف الدعوة على أنها الإيديولوجية التي تستقطب القبائل وتحفزهم على التغيير سواء كانت نبوة أو رسالة أو دعوة إصلاحية تعتمد في نشاطها على مبدأ "الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر".[1] وتعنى هذه الحركة بإعادة دعوة الناس الموجودين فيها والذين يجهلون الإسلام كما كان الكافرون في مكة يجهلونه، تعد المهمة الوحيدة التي يجب عليهم القيام بها كما فعل المسلمون الأوائل. ويمثل "التبليغ والدعوة" تعاليم الإسلام الأساسية وأركانه وعباداته من دون تبين أساليب العنف.

ب –الحركات الجهادية العنيفة :تتفق الحركات الجهادية العنيفة على أن المرحلة التي يعيشها العالم اليوم يمكن مقارنتها بمرحلة هجرة الإسلام إلى المدينة وما تلاها. وهي تلك التي اندمجت فيها العقيدة والدين بالدولة، أي بالسياسة. وتتفق تلك الحركات أيضا على أن الحكومات في البلدان المسلمة قد خرجت عن الإسلام وتعد مسئولة عن حالة الجاهلية التي تعيشها مجتمعات تلك البلدان وعن تجاربة قوى التوحيد، التي ترى تلك الحركات أنها تمثلها. ونتيجة لهذه القراءة فإن المجتمعات الجاهلية المعاصرة حسب تلك الحركات لا تجوز إعادة دعوتها إلى أساسيات الإسلام بعد أن وصل إليها البلاغ واكتملت الرسالة، وبالتالي فلا مكان للدعوة المكية الهادئة المتنامية بل هو "الاستعلاء" المدني وإعادة أسلمة المجتمع والدولة وتأسيسهما من جديد على نفس القواعد التي أسست عليها

[1] فاطمة بلهواري ***التأصيل التاريخي لحركة الموحدين خلال القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي*** / Insaniyat ,« **إنسانيات** [على الإنترنت ,2000 | 12 ,[نشر في الإنترنت 31 ,2012 octobre تاريخ الاطلاع 08 .2023 juin :
http://journals.openedition.org/insaniyat/7926 ; DOI : https://doi.org/10.4000/insaniyat.7926

دولة المدينة ، ويعد العنف باسم الدين أو الجهاد كما أسمته تلك الحركات، هو الوسيلة الوحيدة تقريبا لديها من أجل تحقيق تلك الأهداف، ونتيجة اختلاف ظروف ومراحل ومناطق نشأة تلك الحركات الجهادية العنيفة، فإنها توزعت بين أقسام ثلاثة على الأقل تتفق فيما بينها حول المفاهيم الأساسية السابقة ثم تختلف بعد ذلك في الأولويات الحركية لتطبيقها.[1]

1-الحركات محلية الطابع: تنطلق الحركات محلية الطابع المتواجدة في دول العالم الإسلامي، من فكرة أن "العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد"، وهو بالنسبة لها حكومات الدول التي تنتمي إليها والتي يعد إسقاطها عبر قتالها هو المهمة الأولى التي ينشدها العضو ، وعلى الرغم من أن الجهاد هو فرض على المسلمين للدفاع من أي هجوم عليهم من عدو خارجي، فقد حورته تلك الفئة من الحركات الجهادية ليصير جهادا داخليا، ولا شك أن وضع تلك الفئة من الحركات مفهوم "الجهاد" عنوانا لقتالها الداخلي ضد حكوماتها إنما كان يعكس من ناحية رؤيتها لها باعتبارها حكومات "كافرة" معادية للإسلام ،وقد كانت "الجماعة الإسلامية" و"جماعة الجهاد" في مصر، و"الجماعة الإسلامية المقاتلة" في ليبيا الآن أمثلة بارزة لتلك الفئة من الحركات الجهادية محلية الطابع.

ويشار إلى أن أغلب هذه الحركات إما ان رؤيتها للحكومات على انها كافرة لاسباب عدة ، أو لأنها قد تعرضت للإقصاء و القمع من قبل الأنظمة السياسية الحاكمة التي كانت تتبنى توجهات إيديولوجية مختلفة عن تلك التي تتبناها هذه الحركات، وقد اتخذت هذه الأخيرة " الجهاد " إجراءا لمحاربة الأنظمة الحاكمة وفسرته وفقا لنظرتها الضيقة المتأثرة بحالة الإقصاء التي عاشتها .

2- الحركات الاستقلالية-الانفصالية

إنها متواجدة بصفة عامة في مناطق الأقليات المسلمة بداخل الدول غير الإسلامية، وأبرزها تلك التي توجد الآن في كشمير بالهند والشيشان بروسيا الاتحادية وفي أفغانستان أثناء الغزو السوفيتي لها. ويتداخل لدى تلك الحركات مفاهيم الجهاد ضد العدو الخارجي غير المسلم مع مفاهيم التحرر الوطني وتقرير المصير. بالإضافة لذلك تحتفظ تلك الحركات بالأساس الفكري لكل الحركات الجهادية والمتمثلة في اعتبارها أن مجتمعات أقاليمها تعيش في حالة الجاهلية وأن هدفها الأول بعد تحقيق استقلالها أو انفصالها هو إعادة أسلمتها وإقامة الدولة الإسلامية فيها.

[1] ضياء رشوان ،***مرجع سابق*** ،ص 20-21 .

3–الحركات دولية المجال إنها على اشتراك مع الفئتين الأخيرين في الأفكار الرئيسية لتلك الحركات لكنها تتميز عنها بتفسيرات أخرى خاصة لها هي مفهوم الجهاد وأولوية القتال "للعدو القريب أم للعدو البعيد" تحديدا. فتلك الفئة تتبنى مفهوم الجهاد الخارجي ضد من ترى أنهم أعداء الإسلام الخارجيين فتعتبر أن "العدو البعيد أولى بالقتال من العدو القريب"، بالرغم من اتفاقها مع الفئات الأخرى في النظر إلى "العدو القريب"، أي حكومات الدول الإسلامية، باعتبارها حكومات كافرة.

ثانيا /الحركات السياسية – الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي [1]:

يقوم هذا النوع من الحركات على أساس النظر للإفراد والمجتمعات والدول الإسلامية على أنهم مسلمين غير ناقصي عقيدة ، والوارد الرئيسي بالنسبة لتلك الحركات هو تنظيم المجتمعات والدول على أسس إسلامية على تتبنى تلك الحركات برامج سياسية – اجتماعية تقوم أساسا على مفهوم "الشريعة" التي هي في حقيقتها إنتاج بشري – وليس نص ديني مقدس – قام به مئات الفقهاء المسلمين متباينين المذاهب والاتجاهات والأماكن خلال قرون الإسلام الخمسة عشر لتحويل النصوص القرآنية والنبوية الكريمة إلى قواعد قانونية واجتماعية وسياسية لتنظيم الدول والمجتمعات المسلمة. ولا تتوقف المرجعية التاريخية لتلك الحركات عند المرحلة النبوية والخلافة الراشدة، بل تتسع لتشمل التاريخ الإسلامي وتراثه الموزع على قرونه مستعينة أحيانا على قراءته بمرجعيات أخرى من أمم أخرى خارجه. ويظل الإسلام بالنسبة لتلك الحركات بمثابة وعاء حضاري – ديني – تاريخي تستمد منه رؤاها لتنظيم المجتمعات والدول الإسلامية التي توجد فيها والتي تتخذ شكل البرنامج الذي لا يختلف سوى في المضمون عن برامج الجماعات السياسية – الاجتماعية الأخرى غير الإسلامية. إنها تنقسم بدورها إلى نوعين:

أ/ الحركات السلمية الساعية للحكم: تعتبر الحركات السلمية الساعية للحكم جزء من الحركات الإسلامية ذات التوجه السياسي والاجتماعي والتي تسعى بشكل مباشر للوصول الى السلطة السياسية من اجل تطبيق برنامجها ذا الطابع الإسلامي، وتتنوع مواقفها وتحالفاتها بغية تحقيق غاياتها في سبيل تحقيق التقدم والنمو لبلدانها ومجتمعاتها ، وتعد جماعة الإخوان المسلمين في مصر والبلدان العربية الأخرى التي توجد بها فروعها، وجماعة النهضة في تونس، والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر أبرز تلك الحركات السياسية – الاجتماعية السلمية الساعية للحكم.[2].

---

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص 23،24

[2] احمد زغلول شلاطة ، ***الحالة السلفية المعاصرة في مصر*** ،القاهرة : مكتبه مدبولي، 2016 ،ص 46 .

ويمكن التأكيد من خلال هذه الجزئية أن حالات الحركات الإسلامية التي ستعنى بها الدراسة تندرج ضمن هذا النوع على اعتبار أنها تقوم على إيديولوجيات أهدافها الرئيسية المشاركة في الحياة السياسية والوصول إلى السلطة بطرق سلمية.

ب–حركات التحرر الوطني المسلحة: دفعت الظروف المحيطة بها في مجتمعاتها التي تخضع لاحتلال أجنبي إلى تبني برنامج للتحرر الوطني يقع الكفاح المسلح في القلب منه، وقد بدأ ظهور تلك الحركات من بين صفوف جماعة الإخوان المسلمين إبان حرب فلسطين عام 1948 ثم المقاومة الوطنية المصرية ضد قوات الاحتلال البريطاني في مدن قناة السويس بدءا من عام 1951 وفي الوقت الحالي، فإن كل من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينيتين وحزب الله اللبناني تعد الأكثر بروزا وتمثيلا لتلك النوعية من الحركات.[1]

يمكن تصنيف الحركات الإسلامية التي ستتعرض لها الدراسة ضمن الحركات السلمية الساعية إلى الحكم ، حيث ظهرت ضمن هذا الإطار جميع الأحزاب السياسية التي لها تاريخ مع المعارضة في دول المغرب العربي ، منذ سبعينيات القرن الماضي.

[1] ضياء رشوان ، ***مرجع سابق*** ، ص24 .

المبحث الثالث: علاقة الإصلاح السياسي بالحركات الإسلامية

أقر الفكر الإسلامي جملة من الأسس التي تدعم قيام الدول وتطورها ، لاسيما فيما تعلق بركيزة الشورى التي ارتبط بالديمقراطية وفقا للمنظور الغربي وسيادة القانون ، معتمدا في ذلك إلى المصدرين الرئيسيين في الإسلام القرآن الكريم والسنة النبوية ، ولان الحركات الإسلامية هي امتدادا عقائديا وفكريا لكل ما هو إسلامي فقد اعتمدت هي الأخرى على هذه الأسس وأقرتها وفقا لاديولوجياتها التي برزت فيها الآليات الديمقراطية المتمثلة في التعددية الحزبية و التداول على السلطة والحريات العامة ...الخ

إن مؤشرات الإصلاح السياسي كثيرة و أبرزها سيادة القانون وانتخابات دورية حرة ونزيهة ، تعددية حزبية وما يصاحبها من التمثيل والمشاركة السياسية و حرية تكوين أحزاب ومؤسسات المجتمع المدني،إضافة إلى الحقوق والحريات العامة و التداول السلمي على السلطة بما فيها الفصل بين السلطات مع سمة استقلال القضاء ، ولان هذا الجزء من الدراسة سيبحث في موضوع علاقة الحركات الإسلامية بالإصلاح السياسي وعليه ستعرض أهم مواقف الحركات اتجاه جل هذه المؤشرات وفقا للمرجعية الفكرية الأساسية لها وهي الإسلام.

نظرة الحركات الإسلامية لعملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي لا تختلف كلية على نظرة الشريعة فالشريعة الإسلامية هي نظام عقائدي ثابت و بهذا فإن المبادئ لا محالة ستتسم بالثبات ، ولأن أغلب الحركات الإسلامية المعاصرة لها مرجعية دينية واحدة تتمثل في المصادر الأصيلة للشريعة الإسلامية والمتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، فهذا سيمنحها هي الأخرى لامحالة سمة الثبات على الأقل وفقا لمرجعياتها الرئيسية في المواضيع المتعلقة بالعدالة والإصلاح والحقوق التي فصلت فيها الكثير من النصوص القرآنية ، وبالرغم من ذلك فان توجهاتها السياسية ستتصف بالتنوع والاختلاف في كثير من الآراء ووجهات النظر، وفي هذا الصدد نشير إلى رأي الكاتب **فهمي هويدي** في حديثه عن جدلية الإسلام والديمقراطية حيث يقول : "يظلم الإسلام مرتين، مرة عندما يقارن بالديمقراطية، ومرة عندما يقال إنه ضدّ الديمقراطية، إذ المقارنة بين الاثنين خاطئة وادعاء التنافي خاطئ الأمر الذي يحتاج إلى تحرير أولاً واستجلاء ثانيا "، فالمقارنة تتعذر منهجيا بين الإسلام الذي هو دين ورسالة تتضمن مبادئ عبادات الناس وأخلاقهم ومعاملاتهم وبين التي هي نظام وآلية للمشاركة وعنوان محمل بالعديد من القيم الايجابية يستند إلى مبادئ غربية. [1]

إن التصور الحركي الاسلامي لعملية الإصلاح السياسي يجمع بين المتغير السياسي والمتغير الديني ، وحتى تجعل هذه الحركات عملها معبرا على مبادئ الشريعة الإسلامية تقع في اختلاف يدور حول الفهم المغاير للتصور

[1] فهمي هويدي ، ***الإسلام والديمقراطية***، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر 1993 ، ص 98 .

السياسي والاجتماعي الذي يفترض أن يسود في المجتمع ، ولهذا فقد انبثق هذا التصور أساسا من طريقة فهم كل فرقة وتأويلاتها لما ورد في أصول الشريعة ،إضافة إلى طرقهم في التعامل مع كل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة والمعاصرة والتي اختلفت عما كانت عليه في الدولة الإسلامية الأولى التي أسسها الرسول صلى الله عليه وسلم .

المطلب الأول: تحديد مفهوم الإصلاح من منظور إسلامي:

الإصلاح هو التغيير إلى الأفضل و الإصلاح يقابله الإفساد ، و الحركات الإصلاحية هي كل الدعوات التي تحرك الفرد لإصلاح ما فسد في كافه المجالات ، بغية الانتقال بالحياة إلى درجة أرقى في سلم التطور الإنساني و المضمون الإسلامي والعربي لمصطلح الإصلاح لا يفرق بينه وبين مصطلح الثورة من حيث عمق التغيير وشموله وإنما من حيث الأسلوب في التغيير فكلاهما يعني التغيير الشامل والعميق ، لكن الثورة تسلك عاده سبل العنف والفجائية والسرعة في التغيير ، بينما تتم التغييرات الإصلاحية بالتدريج ذلك أن الإصلاح يبدأ بالإنسان فيكون الإنسان الصالح الذي يغير الواقع تغييرا جذريا شاملا بعد حدوث هذا التغيير في نفسه على نحو من الجذرية والشمول ، ولهذا التمييز في المضمون الإسلامي للإصلاح وصفت رسالات الرسل بأنها دعوات إصلاح وهي التي تبتغي تحقيق التغيير الجذري إلى ما هو أفضل ، على النحو الذي يحل الإصلاح محل الإفساد في أمم الدعوات ومجتمعاتها ،[1] فرسول الله شعيب عليه السلام ينادي أهل مدين :" **قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ** "(سورة هود: الآية 88) ، وفي موضع آخر يقول سبحانه وتعالى:"**وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ**" (سورة الأعراف : الآية 56) ، وقد شهدت المجتمعات الإنسانية دعوات للإصلاح مثلتها العديد من الحركات فتاريخ الغرب شهد عديد الحركات الإصلاحية وأشهرها حركة الإصلاح الديني البروتستانتية• ،أما بالنسبة لتاريخ العالم الإسلامي فنجد أن أهم الحركات الإسلامية الإصلاحية تلك التي قادها جمال الدين الأفغاني منذ النصف الثاني من القرن 19 ميلادي بدءا من مصر وشمولا لكل أرجاء العالم الإسلامي

[1] محمد عمارة ، ***معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام*** ،مصر: دار مصر، 2004 ، ص 134 .

•البروتستانتية وهي الحركة الإصلاحية التي بدأها مارتن لوثر في القرن 15م بألمانيا حيث احدث تغييرات جذرية عميقة وشاملة في اللاهوت والتدين النصراني ،ساعد على تغييرات جذرية في هذه المجتمعات بوجه عام، ففي الدين على سبيل المثال أنكرت البروتستانتية وساطة الكنيسة ورجال الدين بين الله والإنسان ، وأقامت الحقيقة الديني على الإنجيل وحده ، لا على التقاليد المقدسة المتمثلة في مراسم المجالس المسكونية " المجامع الدينية" والأحكام البابوية ،وجعلت للإنسان حقا في تفسير الإنجيل بعد أن كان ذلك وقفا على طبقه الكهنة " الاكليروس ".

فهو رائد النهضة التنويرية المعاصرة، الذي كان لفكره الأثر الأعمق في الحركات الإصلاحية في شتى الأقطار الإسلامية، والفكر العربي الحديث يزخر برجال الإصلاح الذين تأثروا بمنهجه فارتادوا ميدان التجديد من أجل تحقيق نهضة في المجال الدّيني والاجتماعي والسياسي، أمثال تلميذه الإمام محمد عبده، وعبد الحميد بن باديس وحسن العطار، ورفاعة الطهطاوي.

حيث ساهمت في إحياء وتجديد الفكر الإسلامي بالعودة إلى منابعه الجوهرية القرآن الكريم والسنة الصحيحة وفي سبيل ذلك جددت هذه الحركة في مناهج الفكر الإسلامي ومناهج التعامل مع القرآن والسنة ، والعلاقة بين العقل والنقل وبين الدين والدولة وبين الحاكم والمحكومين وبين الاعتقاد وتعددية المذاهب وبين العالم الإسلامي والعوالم الأخرى خاصة الغرب الأوروبي... والكثير من أوجه التجديد التي سعت هذه الحركة لتحقيقها .

ومن أبرز التحديات التي قامت هذه الحركة بالتصدي إليها تحديين اثنين هما :

أولا / تحدي "التخلف الموروث" عن عصور التراجع الحضاري للمسلمين حيث حاولت من خلال التجديد والإحياء أن تقدم بديلا لفكرية الجمود والتقليد الموروثة عن ذلك العصر ، وقد تقاسمت الحركة هذا التحدي مع تيارات أخرى لتطالب بترك التقليد ،ومن أبرز الإسهامات الفكرية للعلماء المسلمين الداعين للتجديد الإسلامي والإصلاح قبلها تحديدا في القرن 17 م محمد الشوكاني اليمني (1834/1760م) ،حيث كانت له رؤيته الإصلاحية التي دعا من خلالها إلى الاجتهاد وترك التقليد كما دعا إلى نبذ التعصب والتوفيق بين المذاهب ، وقد أثر الفكر الإصلاحي للشوكاني في الأجيال اللاحقة حيث صار تلامذته من بعده روادا في حركة الفكر الإسلامي .[1]

ثانيا / تحدي الغزو الاستعماري الغربي حيث شهد العالم الإسلامي غزوا عسكريا على نحو منظم ليسيطر على كل الأرض الإسلامية وليقوض أي محاولة للنهضة، فاحتلت بريطانيا الهند في القرن الثامن عشر واليمن سنة 1839 ومصر في عام 1882 واحتلت فرنسا الجزائر سنه 1830 وتونس والمغرب ،ولم يطل القرن العشرين بقرنه إلا ومعظم العالم الإسلامي قد احتل واكتمل هذا الاحتلال بنهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918 [2]،وفي

---

[1] عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع ،"البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للإمام الشوكاني" ، ***في :التحولات الفكرية في العالم الإسلامي: اعلام وكتب وحركات وأفكار من القرن العاشر إلى الثاني عشر الهجري***، عليان الجالودي محررا ،عمان :المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2014، ص ص 334 -338.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص338 .

مواجهة هذا الغزو برزت حركات نادت بالتحرر الوطني قادها إصلاحيون إسلاميون على إمتداد الدولة الإسلامية وقد حاولت صياغة معالم مشروع حضاري بديل ، إن معالم هذه الحركة الإصلاحية هي التي ميزت دعوات الاستقلال والمقاومة في المغرب والجزائر وليبيا ومصر وأفغانستان ...الخ. [1]

إختلف التغيير لدى جمال الدين الأفغاني عن تلميذه محمد عبده فقد كان إصلاحيا، يرى أن التدرج في الإصلاح هو الطريق الأضمن في تحقيق هذه الغاية ، و أن التربية المستندة إلى الدين بعد تجديده بواسطة المؤسسات التربوية الجديدة هي التي ستسهم في هذه الغاية، وقد كان الأفغاني يركز على عمل الجماهير كشكل من أشكال الثورة ويدعو إلى الاشتراك في الحكم الدستوري الصحيح ، وإصلاح المجالس النيابية وإقرار نظام الشورى والانتخابات ، ويكاد يغيب الشرط الجماهيري للتغيير عند محمد عبده ، حيث كان جهده منصبا على إحداث مؤسسات تربوية جديدة كدار العلوم وإصلاح المؤسسات العتيقة كالأزهر والأوقاف والمحاكم الشرعية وغيرها ،وارتكز فكره على الأسس الآتية :

أ-تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقه سلف هذه الأمة قبل ظهور الخلاف.

ب- إصلاح أساليب اللغة العربية في التحرير وفي المخاطبات الرسمية وفيما تنشره الجرائد أو في المراسلات.

ج-فهم التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب وما للشعب من حق العدالة على الحكومة.

كما شملت إصلاحات محمد عبده الجانب القومي الوطني والجانب الاجتماعي بتنمية الروح الجماعية وتجاوز عيوب المجتمع وإصلاح الاقتصاد الوطني والجانب الاعتقاد بتحرير الإنسان من عقيدة الجبر وقد كانت المسالة التربوية هي جوهر العمل الإصلاحي لمحمد عبده ولبها بمعالجة داء الأنانية وانحلال معنى الجماعة في نفوس الأفراد إما بسبب الجهل المطلق أو لسوء فهم الإسلام ، فضلا عما ينبغي أن يضاف إلى هذا التعليم من العلوم والصنائع التي تنفع الناشئة في حياته وتجعله لا يقل عن الفرد في العالم الغربي في سيطرته عن الحياة ، وتدخل الجهود الإصلاحية لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده فيما يعرف بالحركات الإصلاحية السلفية .[2]

[1] محمد عمارة ، ***معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام*** ، مرجع سابق ، ص 136.

[2] سعيد شبار ، ***مختصر كتاب الاجتهاد والتجديد في الفكر الاسلامي المعاصر*** ، الاردن: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 2016 ص ص150 ،151.

والجدير بالذكر أن الشيخ محمد عبده قد لزم الثورة العرابية وكان أحد أركانها ،حيث تعرض للمنفى والكثير من قياديها ، وإشتراكه فيها يدل على أن شمول الفكرة الإسلامية التي تلقاها على يد أستاذه جمال الدين الأفغاني لكل شؤون الحياة هي التي جعلته يرى أن الشأن العسكري جزء منها ، وبعد أن عاد محمد عبده من منفاه وجراء ما تلقاه من إذلال وإعنات ،صار يرى أن السبيل في تحقيق الفكرة الإسلامية هو تعليم الأفراد وتربيتهم دون إقحامهم في ميادين أخرى ، وأخذ في العمل لهذه الفكرة حيث أنشأ هو وتلميذه محمد رشيد رضا مجله "المنار" التي أدت دورا في توضيح الفكر الإسلامي وتثقيف طبقة من الشعب ثقافة إسلامية مستنيرة.[1]

إن الفكر الإصلاحي في العالم الإسلامي خلال الفترة الحديثة والمعاصرة ، إرتبط بعديد الشخصيات الإسلامية البارزة التي ظهرت خلال موجتين رئيستين ، أما الأولى فمثلها الفكر الإصلاحي لدى جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وعبد القادر الجزائري وعبد الحميد بن باديس وخير الدين التونسي والطاهر بن عاشور ومحمد بن علي السنوسي وغيرهم ، و قد شهد الفكر الإصلاحي لدى المفكرين الإسلاميين موجه ثانيه ترأسها حسن البنا وسيد قطب وأبي الأعلى المودودي وما يميز الفكر الإصلاحي خلال الموجتين أن مفكريه حملوا مشروعا فكريا وحركيا أسس فيما بعد لأولى الحركات الإسلامية المعاصرة بمصر ألا وهي جماعة الإخوان المسلمين ، التي ظهرت بعدها العديد من الحركات المتباينة حيث إستقلت فيما بعد بأنساقها الفكرية والسياسية ، وتكيف بعضها مع تجارب الاندماج السياسي حتى وصولها إلى الحكم ، وحاولت تكييف مشروعها الفكري والإصلاحي مع متطلبات الإصلاح ضمن المؤسسات القائمة، وبالتالي حققت نسبة كبيرة من الامتداد والتوسع وعززت موقعها في المشهد السياسي داخل الدول العربية والإسلامية .[2]

المطلب الثاني : المنظور الإسلامي للتعددية و الفصل بين السلطات

لشدة ارتباط الديمقراطية بالإصلاحات السياسية والدستورية ركز هذا العنصر على جملة من الآليات التي تبرز المنظور الإسلامي للإصلاح السياسي وهي :

أولا/التعددية السياسية : إن الأحزاب السياسية في النظام السياسي الإسلامي متأصلة حيث شهدتها الدولة الإسلامية منذ نشأتها وفق اعتبارات تاريخية لكل فترة ، و لايمكن الحديث عن التعددية دون التطرق لمفهوم الحزب ، حيث يعرَّف الحزب السياسي على أنه مجموعة منظمة من الأشخاص لديهم على الأقل أهداف وآراء

[1] محمود عبد الحليم ،***الإخوان المسلمين: أحداث صنعت التاريخ رؤية من الداخل***، ج2 ،ط5 ،الإسكندرية :دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، 1994 ، ص ص 392،393.

[2] بلال التليدي ، ***الأنساق الاصلاحيةالاسلامية المعاصرة : دراسة في بنيه العقل الحركي*** ،قطر: مركز الجزيره للدراسات ، 2023 ، ص6، 7.

سياسية متشابهة تقريبًا ، وتسعى للتأثير على السياسة العامة من خلال انتخاب مرشحيها لشغل مناصب عامة وتميل الأحزاب إلى أن تكون راسخة بعمق في بنى فرعية محددة للمجتمع ضمن ديمقراطية مستدامة تعمل بشكل جيد، وتشكل الأحزاب السياسية مع المجتمع المدني خاصة الجمعيات احد عناصر الدولة الحديثة بل هي أهم عناصر التنظيم السياسي في هذه المجتمعات . [1]

يعرف محمد عمارة الحزب وجمعه الأحزاب على أنه كل طائفة تشترك في الاتجاه إلى غرض واحد ،سياسيا كان ذلك الغرض بالدرجة الأولى أو غير سياسي ، و أطلق مصطلح الحزب حديثا على التنظيم الذي يجمع جماعة من الأفراد تشترك في تصور واحد لبعض المسائل السياسية وتكون رأيا إنتخابيا واحدا.

مصطلح الحزب في الأصول الإسلامية قرآنا وسنة،و كذلك في تجربة الدولة الإسلامية الأولى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس مفروضا لذاته وبإطلاق ، وليس مقبولا لذاته وبإطلاق، وإنما معيار القبول لمصطلح الحزب و ما يرتبط به في المعنى كالتحزب والتنظيم الحزبي هو مضمون الأهداف والإخراج والمقاصد والمبادئ التي قام بها وعليها هذا الحزب .[2]

أما المشروعية الإسلامية للتنظيم والتحزب فلا شك أنها مرتكزة على الإيمان بمشروعية التعدد في الآراء والتوجهات فالمجتمعات التي تعتمد مشروعية التعددية الفكرية هي التي تعتمد تعدديه التنظيم والانتظام في الأحزاب وإذا كان التمايز في التنظيم الحزبي على النحو الذي يقوم عليه مصطلح الحزب هو نتيجة للتطور في الحياة الفكرية والسياسة ،وهو تطور تختلف فيه الحضارات والعصور والمجتمعات ، فقد شهدت التجربة السياسية لدولة الإسلام الأولى مجموعة من المؤسسات تشبه التمايز التنظيمي كهيئة المهاجرين الأولين التي ضمت القيادات القرشية•وقد كان لهذه الهيئة تنظيما له اختصاصات دستورية في الخلافة والدولة وشؤون المجتمع الإسلامي، كما شهدت هيئة النقباء الاثني عشر التي تكونت بالاختيار من الأنصار الذين عقدوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عقد تأسيس الدولة الإسلامية في بيعة العقبة ، وقد أسست أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية ما يشير إليه على أنه " جماعة نسائية" لنساء المدينة ، قامت للمطالبة بحقوقهن الموازية لما يبذلن من جهود في المجتمع الجديد ،وكانت

---

[1] ماهر عبد مولاه ، ***حقوق الإنسان والحريات العامة في تونس :جدلية التأصيل والتحديث*** ، تونس : مجمع الأطرش للكتاب المختص ، 2014 ، ص100 .

[2] محمد عمارة ، ***معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام*** ، *مرجع سابق* ، ص 128.

•و هم الذين سبقوا بالإسلام أبو بكر وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان و علي بن ابي طالب وطلحه بن عبيد عبد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو نفيل وابو عبيده بن جراح.

هذه بعض المؤسسات والتنظيمات والجماعات في المجتمع الإسلامي الأول على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .[1]

وقد تطورت هذه التنظيمات لتواكب التطور في الضرورات والمقاصد، حيث تميزت هذه الفرق في المقالات وفي الوسائل التي اعتمدتها في الممارسة والتطبيق، وكذلك الحال عند المعتزلة وعند الشيعة بفصائلها المعتدلة منها والمغالية ، العلنية منها والسرية، فقدعرفت مصر مثلا وقبل غيرها من البلاد الإسلامية الحزب الوطني الحر الذي بدأ سريا على يد جمال الدين الأفغاني في سبعينيات القرن 19 الميلادي والذي طالب بالديمقراطية والتحرر من دكتاتورية الحكم الفردي ،وقاد ذلك إلى الثورة العرابية –التي أخفقت – ، كما كون تنظيم جمعية العروة الوثقى السري الذي ترأسه الأفغاني بنفسه وكان نائبه الإمام محمد عبده حيث صدرت هذه المجلة بباريس .

يرى محمد عمارة أن الإسلام تميز في نظرته للتعددية في حين جعلها تبلغ ماهو أعلى درجة من كونها حق من حقوق الإنسان ، فهي سنة من سنن الله تعالى لاتبديل وتحويل فيها ، وان كان موضوعنا هو التعددية السياسية إلا أن التعددية في الإسلام أوسع وأشمل من ذلك ، فكل شيء في الكون عدا الذات الإلهية يقوم على التعدد والتمايز والاختلاف . لقد وردت التعددية في القرآن الكريم حيث نجد أن الله سبحانه وتعالى أشار بوحدانيته وتفرده في آيات كثيرة أيضا ، قال الله عز وجل :" **شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** " **(سورة آل عمران: الآية 18).**

يقول الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية بصدد المعارضة والتعددية :"وإذا بغت طائفة على المسلمين وخالفوا رأي وانفردوا بمذهب ابتدعوه فإذا لم يخرجوا عن المظاهرة بطاعة الإمام ولا تحيزوا بدار اعتزلوا فيها وكانوا أفرادا متفرقين تنالهم القدرة وتمتد إليهم ، تركوا ولم يحاربوا وأجريت عليهم أحكام العدل فيما يجب لهم وعليهم من الحقوق والحدود". [2]وعليه فان الماوردي على اعتباره مفكرا إسلاميا قد استوقفت أفكاره عديد الحركات الإسلامية أجاز التعددية شريطة عدم الخروج عن النظام العام للدولة و قد أشار لمنحهم كافة الحقوق من جهة وتطبيق الحدود من جهة أخرى وفقا لأحكام العدل السائدة في الدولة .

[1] محمد عمارة ، ***معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام*** ، مرجع سابق ، ص 129-131.

[2] فهمي هويدي ، ***مرجع سابق*** ، ص93 .

إن مفهوم التعديدية يقودنا إلى عديد الحقوق السياسية الأخرى التي نصت عليها الشريعة الإسلامية ، والتي تبنتها في الوقت ذاته جل الحركات الإسلامية التي ظهرت في الدول الإسلامية والعربية على حد سواء والتي كانت تتبني طريق المشاركة في الحياة السياسية من خلال الانتخابات والتمثيل النيابي في مختلف المؤسسات التشريعية ، أو من خلال تفعيل دور هذه الحركات في التأسيس لمنظمات المجتمع المدني .

ثانيا /مبدأ الفصل بين السلطات :إن من مقاصد الفصل بين السلطات أن تكون السلطات متساوية ومتوازية ومستقلة ، فلا تستطيع الواحدة أن تستبد بالأمر أو تستقل بالسلطة لوحدها ، مع تفعيل ميكانيزم التعاون بينها والرقابة ،كما تضمن حقوق و حريات الأفراد ، وقد كانت الشورى الدعامة الرئيسة التي تقوم عليها السلطات في المجتمع الإسلامي .

ولأن الشورى تمثل تراث الأمة الفكري والديني ، أساسه في التغيير الذي قد تحدثه في حال ما اقتربت من الممارسة والتطبيق ، فمثلا نجد أن السمة السائدة لنظام الحكم في الدول الغربية المعاصرة هي الديمقراطية التي ورثها الغرب من أسلافهم اليونانيين و اقتربوا بفلسفتهم هذه إلى الممارسة والتطبيق، حيث غدا الخروج على فلسفة الديمقراطية وتطبيقاتها موضع الإنكار والاستنكار ، سواء كان هذا الخروج في ميدان الفكر أو في مجال الممارسة وباتت كل التيارات الغربية تطبق هذا المنظور وفقا لتوجهاتها دون الخروج عن الأسس الرئيسية التي أسستها هذه الفلسفة، فالليبراليين والاشتراكيين وكذلك للشيوعيين مفهومهم وتطبيقاتهم الخاصة للديمقراطية وكل هذه الاختلافات والتنويعات يحكمها إطار واحد و هو مصدر المشروعية للفكر والتطبيق ، بينما الحضارة العربية الإسلامية فبالرغم من انعقاد الإجماع على أن الشورى هي الفلسفة الإسلامية للحكم داخل الدولة و في المجتمع إلا أن هذا الإجماع كان فكريا فقط ولم يقترب من التطبيق إلا في حالات استثنائية وفترات زمنية متقطعة. [1]

ونجد أن الإسلام لم يقف من الشورى عند حد اعتبارها حقا من حقوق الإنسان وإنما ذهب فيها إلى الحد الذي جعلها فريضة شرعية واجبة على كافة الأمة حكاما ومحكومين في الدولة و المجتمع والأسرة وفي كل مناحي السلوك الإنساني، فهو يتحدث عنها كفرض واجب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في شؤون الحكم ، حيث قال سبحانه وتعالى مخاطبا رسوله : **"فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ "(سورة آل عمران آية 159)** ،و قد كتب المفسرون في تفسير هذه الآية بأن الشورى من

[1] محمد عمارة ، *"الشورى ديمقراطية الإسلام"* ، **مجله الهلال** ،عدد 3 ،1 مارس 1985، ص 24-26 .

قواعد الشريعة وعزائم الأحكام ومن لا يستشر أهل العلم والدين فعزله واجب وهذا مما لا خلاف فيه ، وعليه فالشورى هي فريضة شرعية واجبة لسياسة المجتمع والدولة ولابد لها من الجماعة دون الفردية والاستبداد.

بحسب عدد من الباحثين فإن مبدأ الفصل بين السلطات هو مبدأ أصيل في الفكر الإسلامي ونظام الدولة الإسلامية ، حيث يقوم هذا المبدأ على الشورى التي أسست لأحكام تمنع تعدي سلطة على سلطة ثانية كما أنها تمنع الاستبداد داخل السلطة نفسها ، وقد وردت عديد الأقوال التي تؤكد أهمية الفصل بين السلطات وفي هذا الصدد يقول السنهوري : "..أما الفقه الإسلامي فانه يجمع بين التشدد والاعتدال في هذه الناحية ، فهناك فصل تام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، بل إنه يبالغ في ذلك إلى درجة أنها لم تصل إليه النظم البرلمانية الحديثة،والتي يعترف لأغلبها لرئيس الدولة وهو ممثل السلطة التنفيذية ببعض الاختصاصات في التشريع ،عن طريق حقه في اقتراح القوانين أو الاعتراض عليها ، على حسب الأحوال ".[1]

يؤكد المودودي أيضا على أن مبدأ الفصل قديم في تجربة الحكم الإسلامي منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم و الخلفاء الراشدين ، فقد كان أهل الحل والعقد (السلطة التشريعية) يقضون في المسائل التشريعية ، وكان القائمون على الحكم والإدارة (السلطة التنفيذية) أمراء آخرين لم يكونوا منهم ولا يتدخلون في التشريع ، فإذا عرض على الخليفة وضعا سياسيا خاصا بالدولة أو مسائل إدارية وتشريعية أرسل إلى أهل الحل والعقد وشاورهم في الأمر فإذا عزموا على شيء وانتهوا إليه ، انتهت وظيفة أهل الحل والعقد ، وقد كان القائمون بالشؤون الإدارية تحت الخليفة نفسه وهو الذي يوليهم مناصبهم وفقا لأحكامه وكانوا يديرون شؤون البلاد ، أما القضاة وان كان الخليفة من يتولى تعيينهم فهو لايتدخل فيما أفضوا إليه من مسائل وحتى أن كان طرفا فيها وجب الحضور أمام القاضي كعامة المواطنين .[2]

المطلب الثالث:المنظور الإسلامي للحقوق والحريات

إن تفعيل البعد الديني لحقوق الانسان يرتكز على العديد من النقاط أبرزها :[3]

-توسيع كل حق من حقوق الإنسان ، مثال ذلك الحق في الحياة يوسع نطاقه المفهوم الإسلامي أن من قتل نفس بغير نفس فكأنما قتل الناس جميعا وهذا ما ورد في قوله تعالى :" **مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ**

[1] حبيبة أبوزيد ، ***الاجتهاد الفقهي المعاصر في السياسة الشرعية*** ،بيروت : دار الكتب العلمية ، 2010 ، ص 431 ، 432 .

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص432 .

[3] أحمد المفتي، " الأديان و النظام الدولي لحقوق الإنسان " **مجلة العدل**، العدد الثامن عشر، ص 115.

مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ "
(سورة المائدة :الآية 32) .

-تعميق الالتزام بالحقوق والحريات لأنه يوجد وازع ديني الذي يشكل التزاما دينيا إضافة إلى الالتزام القانوني.

-وجود العقوبة الأخروية في الدين الإسلامي يجعل الالتزام بحقوق الإنسان لايرتكز فقط على وجود آليات الرقابة الوطنية والدولية .

-نص الدين الإسلامي على حقوق لم ترد في المواثيق الدولية ولا حتى القوانين الوطنية الحداثة لبعض الدول العربية والإسلامية كحقوق الوالدين وحق الجار وفي ذلك إثراء كبير للنظام الدولي لحقوق الإنسان.

-إن ما استقر عليه النظام القانوني الإنساني في حقوق الإنسان قاعدة " سيادة حكم القانون "لكن الإسلام طرح منذ أربع عشر قرنا مفهوما اشمل وهو " مفهوم العدالة ".

إن الأصول الشرعية لحرية الرأي في الإسلام أصيلة وقائمة على أسس قطعية أهمها:

أولا/ قاعدة لا إكراه في الدين :وهي قاعدة تتيح الحرية الكاملة للإفراد أن يعتقدوا ما شاء واهن يدعم هذه القاعدة قوله جل شانه " **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ** " **(سورة البقرة ،الآية 256)**

ثانيا/ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :يقول ابن تيمية إن **الله سبحانه وتعالى** بين إن هذه الأمة خير الأمم للناس فهي أعظمهم إحسانا إليهم لأنهم أمروا بكل معروف ونهوا عن كل منكر يقول الله تعالى :" **كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ "(سورة آل عمران،الآية 110)**

ثالثا /النصيحة:قيل أن النصح هو إخلاص العمل عن شوائب الفساد والنصيحة الدعاء فيه الصلاح والنهي عما فيه الفساد قال **الطرطوشي** النصح في الجملة فعل الشيء الذي به صلاح والنصيحة مبدأ الإسلام العام في أراده الخير للناس وحظهم عليه.

رابعا /الشورى : هي حق الأمة وواجب الحاكم وينبغي على ذلك وجوب افساح المجال لحرية الرأي حتى يتسنى لأهل الشورى إبداء أرائهم [1]، وقد التزم التشريع النبوي بالشورى، ذلك أن عصمة النبي واختصاصه بالوحي إنما

[1] رحيل محمد غريبه ، ***الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية*** ،دار المنار للنشروالتوزيع المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،ص ص332 -335

كان فيما يبلغ عن الله من أمر الدين، إما فيما يخص شؤون الدنيا فإنها كانت موضع مشورة مع المسلمين بل كانت الشورى فريضة الإسلام حتى على الرسول صلى الله عليه وسلم لسياسة هذه الشؤون، ومن ثم وقد التزم الرسول صلى الله عليه وسلم بالشورى والتشاور في سياسة الدولة وفي سياسة بيته وفي سلوكه مع البشر و بين الناس ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : ما رأيت أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي الحديث الذي يرويه الإمام علي بن أبي طالب عن الرسول صلى الله عليه وسلم يقطع بأنه لم يكن لينفرد وهو رئيس الدولة وقائد الحكومة بتعيين الأمراء والولاة دون استشارة وإنما كان يستشير في ذلك المؤمنين ،وكانت القاعدة المستقرة هي أن الشورى هي السبيل لتعيين الأمراء والولاة في دولة الإسلام .[1]

خامسا /المصلحة العامة: تحققها حرية الرأي وفقا للأوجه الآتية:

أ- وسيلة للتقدم قد استخلف الله الإنسان في الأرض من اجل عمارها ونجد انه أينما وجدت حرية الرأي والتعبير في أي دوله من الدول إلا وقد كانت سببا في التقدم الإنساني انجازات الحضارية.

ب- الرأي أداة إصلاح في الحكم ذلك لان حرية الرأي وسيله السلطة في التعرف على أفكار المواطنين ورأي المواطنين هو الموجه للسلطة الحاكمة القائمة على رعاية المصلحة العامة وتحقيقها وقد أقر سيدنا عمر رضي الله عنه نفس المبدأ بقوله إذا رأيتم في اعوجاجا فقوموني وسيرة الخلفاء المسلمين مليئة بالوقائع التي تشير أن حرية الرأي كانت أصلا شرعيا ثابتا وحقا للامه والأفراد .

ج- حرية الرأي وسيلة لمقاومة الظلم في الديمقراطيات الحديثة الأمة هي مصدر السلطات وهي المسؤولة عن اختيار الحاكم ومراقبته ومحاسبته وهي صاحبه الحق في اتخاذ الإجراءات التي تضع حدا للظلم والتجاوز الذي قد يصدر من الحاكم ولابد أن تمكن هذه الأمة من جميع حقوقها حتى يتسنى لها القيام بواجباتها وأول وسائل تمكين الأمة من مراقبه الحكام ومحاسبتهم هي حرية الرأي.[2]

وقد أشير للإصلاح الاقتصادي من منظور إسلامي بحيث سيتطرق هذه الجزئية من البحث إلى أهمية المجال الاقتصادي للدول ، وأهم الإصلاحات التي أفردت لها المصادر الشرعية الإسلامية نصوصا عديدة لاسيما فيما يتعلق بالجانب المالي ونظام الملكية و النظر حتى في نظام التكافل الاجتماعي ، ويلاحظ أن اغلب الحركات الإسلامية المعاصرة تنظر إلى هذا المجال وفقا للمبدأ نفسه وقد ورد لدى الكثير من المفكرين والمصلحين الإسلاميين آراء كثيرة لم تحد عن التوجه العام لهذا الموضوع ، قد تطرقت الدراسة إلى نظم اقتصادية ثلاث تعبر عن الأسس

[1] محمد عمارة ، "الشورى في السنة النبوية الشريفة"، **مجله الهلال** ، عدد4 ،1 ابريل 1985 ، ص 113.

[2] رحيل محمد غريبة، ***مرجع سابق***، ص ص 336، 337.

الصحيحة لقيام نظاما اقتصاديا متكاملا يشترك مع غيره من النظم الدستورية و الاجتماعية للوصول إلى الإصلاح السياسي المنشود ولعل الإصلاحات الاقتصادية من منظور إسلامي ترتكز على عدة زوايا أهمها :

1-تصحيح وظيفة النقود:تعتبر النقود أهم الأدوات التي تتكئ عليها حركة النشاط الاقتصادي التي يلزم تحرير وظيفتها الرئيسية كمقياس للقيم ووسيط للتبادل و يقول الإمام الغزالي رحمه الله م505 هـ في نفس الصدد:"إن الدراهم و الدنانير لا غرض في أعيانهما، إذ لا تصلح لمطعم ولا منكح ولا ملبس و إنما هي و الحصباء بمثابة واحدة, و لكنهما محبوبان لأنهما وسيلة إلى جمع المحاب و ذريعة إلي قضاء الشهوات." ويقول ابن تيميه رحمه الله (م728) هـ :" فإن المقصود من الأثمان أن تكون معيار للأموال يتوسل بها إلي معرفة مقادير الأموال ولا يقصد الانتفاع بعينها، فمتى بيع بعضها ببعض إلي اجل قصد بها التجارة التي تناقض مقصود الثمنية." [1]

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى مقولة الاقتصادي الأمريكي لسترثرو من أن الفائدة هي السبب الرئيسي في عدم استقرار الصرف الأجنبي و تقلبات قيمة العملة.

2-تعدد قاعدة الملكية و تنوعها : الملكية أو نظام الملكية يشكل قاعدة النظام الاقتصادي و عليه تدور العملية الاقتصادية برمتها و تتأثر في كل جزئياتها بنظام الملكية المتبع. و من أهم مرتكزات برنامج الاقتصاد الإسلامي في الملكية هو تعددها و تنوعها، بل و تفرده بأنواع من الملك، فيقوم علي الأنواع الآتية مختلفة بحسب مصلحة الواقع منها:الملكية الخاصة ، الملكية العامة.،ملكية الدولة.الملكية المختلطة ،و الوقف كأحد أشكال الملكية التي نفرد بها الاقتصاد الإسلامي.[2]

3-تفعيل دور الزكاة و التكافل و نظام الضمان الاجتماعي : من المؤشرات التي تؤكد صعوبة الأوضاع الأوربية ارتفاع معدلات البطالة حيث يصل المعدل لمعظم الدول الأوروبية الرئيسية إلى مايقارب 10% هذا المعدل المرتفع للبطالة لا يمكن تجاهله خصوصا في أوربا ،حيث تتسم السياسات الاجتماعية بالاهتمام بالرعاية للمواطنين وتكلف هذه السياسات أموالا طائلة، و حين تزداد مستويات البطالة تصبح مسألة رعاية العاطلين عبئا تقيلا على

[1] – عبد الحميد البعلي ، ***برنامج الإصلاح الاقتصادي في الإسلام***(قيمه- مركزاته – متطلباته)، ص 4 ، 5 ، تاريخ الاطلاع :2022/09/20 نقلا عن :https://ebook.univeyes.com/63354

[2] ***المرجع نفسه*** .

خزينة الدولة في الوقت الذي تزداد فيه العجوزات في الموازنات الحكومية حيث تبلغ نسبتها إلى ما يقارب 6% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأوربية .

هذا و تمثل نفقات التأمينات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ثالث أهم النفقات بعد فوائد الاقتراض الحكومي ونفقات الدفاع .

ولا شك أن الاقتصاد الإسلامي بتبني لبرنامج الضمان الاجتماعي القائم على فريضة إسلامية واجبة ثابتة بالقرآن والسنة والإجماع، قرنت بالصلاة وجاءت في المركز الأوسط من أركان الإسلام الخمسة للدلالة على أهميتها من جحد و جوبها فهو كافر و من منعها أخذت منه قهرا فإن امتنع قوتل حتى يؤديها.

و في الترهيب من منعها يقول الله تعالى:" **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** "(**سورة التوبة ،أية 34**) ، وفي دور الحركات الإسلامية لتفعيل هذه الفريضة أبانت عديد الحركات الاسلامية في الوطن العربي عن هذه الاستراتيجية في برامجها الحزبية أو في اقتراحه كمشاريع قوانين في غرف البرلمان ، و من أمثلتها حركة النهضة بتونس حيث اقترحت مشروع "صندوق الزكاة "للسنة المالية 2020 ، الذي ستخصص مداخيله لتمويل حاجيات الفقراء والأيتام والعاطلين عن العمل والطلبة ومحدودي الدخل.[1]

4-المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية:إن المحددات الشرعية و الضوابط الفقهية للعمل المصرفي والاستثمار الإسلامي توضح هويته و تبرز عالميته، و التي تجسدت في البنك الإسلامي للتنمية و البنوك الإسلامية الأخرى ،حيث صدر بيان العزم بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية في الاجتماع الأول للوزراء الدول الإسلامية بمنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة في ديسمبر سنة 1973م و أصبحت المصارف الإسلامية تناهز الـ 300 بنكا في مختلف قارات العالم.[2]

في **علاقة الحركات الإسلامية بالإصلاح السياسي** نجد أن ظهور الحركات الاسلامية المعاصرة قد إرتبط بالإصلاح لدى أغلبها ، والتي كانت تحمل فكرا إصلاحيا ، لها أسس ومبادئ يمكن أن تقوم عليها العملية الإصلاحية داخل الدول وفق للمنظور الإسلامي المستند على مبادئ الشريعة ، فسواء كانت هذه الحركات

[1] نجوى السابح ، ***صندوق الزكاة... بين الوازع الديني و الهدف الاقتصادي*** ، جريدة الخبير ، 2023/01/23 ، بتاريخ : 2023/08/08 ، نقلا عن : https://lexpertjournal.net/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%8%D8%A7%D9%84%D9%

[2] عبد الحميد البعلي ، ***مرجع سابق***.

الاسلامية تضم عديد الأعضاء ، أو جاءت من خلال مصلح واحد فإنها حملت معها بوادر إصلاح للأوضاع الاجتماعية والفكرية والسياسية التي كانت سائدة في الفترة الحديثة والمعاصرة ، فما حمله مثلا الكواكبي من فكر إصلاحي اثر على مجتمعه في ذلك الوقت وما زال يعتبر مرجعا إصلاحيا مهم جدا في كثير من البحوث والدراسات ، وقد ارتبط الإصلاح بشكل عام بمستويين رئيسيين :

أولا على مستوى النظام السياسي: حيث نجد أن الإصلاح بشكل عام تشترك فيه الكثير من الأطراف الرسمية وغير الرسمية وقد تشارك مختلف الأحزاب السياسية في هذه العملية.

ثانيا على مستوى الفردي (الأفكار) : إن مختلف المفكرين الذين حملوا فكرا إصلاحيا ، حاولوا أن يقدموا هذه الأسس الإصلاحية على شكل اقتراحات للمستوى الأول ،وعليه فان المستويين يشتركان في التأسيس لآليات ومكانيزمات اصطلاحية تثبت ركائز الدولة وتنميها في كافة المجالات .

خلاصة الفصل الأول :

ارتبط مفهوم الإصلاح السياسي بالتعديلات التي تمس المؤسسات والأبنية والأنظمة والتفاعلات تجاوزا لخلل قد حدث فعلا أو تفاديا للخطأ الذي قد يطرأ مستقبلا ، وقد خصصت ثلاث أطر نظرية اقتربت من الحالة محل الدراسة ، تمثلت في النموذج التنموي إضافة إلى النموذج التحديثي وأخيرا البنيوي وتستند كل منها على أسس وتجارب الكثير من الدول وان لم تكن الدول العربية من ضمنها إلا انها تشترك معها في عديد المتغيرات الاجتماعية والسياسية.

كما تم تحديد مفهوم الحركات الإسلامية وإبراز العلاقة بين الإصلاح السياسي والحركات الإسلامية منشأ وتنظيما ، ويمكن الاشارة في هذا الصدد إلى أن الحركات الإسلامية تقوم أساسا على مصدري الشريعة الرئيسيين ألا وهما القرآن الكريم والسنة النبوية وعليه فان الركائز الفكرية للحركات استندت على الكثير من النصوص التي تدل على الإصلاح بكل معانيه وتدحر كل أمر يتعلق بالفساد ، وفي نفس المنحى يمكن الإشارة أن الحركات الإسلامية تحاول أن تطبق النصوص من خلال أفكارها وتوجهاتها وقد يختلف فهم هذه النصوص وطرق تطبيقها من حركه إلى أخرى وفقا للظروف المحيطة بنشأة الحركة ونشاطها.

الفصل الثاني

أسس الإصلاح السياسي بدول المغرب العربي

يشكل المغرب العربي فضاءا فكريا و حضاريا امتد لقرون خلت ، و لخوض تجربة البحث في التجسيد الفعلي لهذه الأفكار على أرض الواقع وبالرجوع للجذور التاريخية المؤدية لانبعاثها وتطورها، أكد المفكر "أركون " على ضرورة التحليل ضمن الفضاء العام فالمستوى المغربي مستوى أول نتعداه إلى مستويين أعلى وهما المستوى العربي والمستوى الإسلامي .[1]

إن فكرة الإصلاح السياسي من بين الأفكار التي إعترضت دول المغرب العربي كمستوى أول وقد تعداه إلى مستويين أعلى وهما المستوى العربي والمستوى الإسلامي كما أكد عليه المفكر **أركون** و أشير له سالفا ، ولعل تعرض دول المغرب العربي على غرار بقية الدول العربية للاضطهاد من قبل الحركة الاستعمارية أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، أثرت في سيرورة بناء الدولة الحديثة ، والتأخر في تشكل أنظمة سياسية مستقلة ترتب لعهد جديد من الحرية والتشييد ، بالإضافة إلى ارتباط جل الأنظمة العربية المستعمرة بالدول التي استعمرتها لعقود طويلة حتى بعد استقلالها . وقد تناول الفصل الثاني عناصر أساسية قسمت على ثلاث مباحث، جاء المبحث الأول تحت عنوان متطلبات الإصلاح السياسي بدول المغرب العربي، أما المبحث الثاني فعنون بالمحددات الخارجية للإصلاح السياسي في دول المغرب العربي ، والمبحث الثالث استبين مظاهر الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي

[1] – محمد أركون وآخرون ، ***وحدة المغرب العربي*** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1987 ، ص 31 .

المبحث الأول: متطلبات الإصلاح السياسي بدول المغرب العربي

يقصد بالإصلاح السياسي في المجتمعات العربية عملية التحول هذه المجتمعات من مجتمعات استبدادية شمولية أو سلطوية إلى مجتمعات ديمقراطية ، وقد عالج هذا الجزء من الدراسة أهم المتطلبات و العوامل التي أدت إلى تبني الدول العربية خيارات الإصلاح ، حيث ساهمت هذه المحددات في بناء ديمقراطية الأنظمة السياسية كما أنها تدعم بفعالية عملية التغيير نحو الأفضل على مستوى الأبنية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية داخل الدولة ، بحيث قد تفعل أو تعرقل الإصلاحات بناءا على مدى نجاعة هذه المؤشرات ومواكبتها لمختلف المتغيرات الراهنة ومن بين هذه المؤشرات الثقافة السياسية ودور المجتمع المدني .

المطلب الأول: دور الثقافة السياسية في عملية الإصلاح السياسي

أولا / مفهوم الثقافة السياسية

في العقد الخامس من القرن الماضي دعا علماء السياسة إلى أخذ البنية الثقافية بعين الاعتبار عند دراسة النظام السياسي لأي دولة ، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية حاول علماء الاجتماع تفسير لغز قيام بعض الشعوب بتأييد الأنظمة الاستبدادية في الوقت الذي أيدت فيه شعوب أخرى الأنظمة الديمقراطية للحكم وبدأت الأفكار تركز على وجود سمات شخصية للأفراد والجماعات تجعلهم أكثر تقبلا لهذا النظام أو ذاك .

وقد ورد مصطلح الثقافة السياسية لأول مرة في مقال عالم السياسة الأمريكي " ألموند "(**Almond**) حيث عرفها بأنها القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية ، كما يرى " لوسيان باي " (**Pye**) و "سيدني فربا " (**Sidney Verba**) أن الثقافة السياسية تشير إلى مجموع الاتجاهات والاعتقادات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للدولة السياسية ومن خلالها تقدم القواعد الحاكمة لسلوك الأفراد حكاما ومحكومين، إن الثقافة السياسية في المجتمعات جزء لا يتجزأ من ثقافة العامة ، ومثلما تتأثر الثقافة بالاقتصاد والسياسة والتربية فهي بدورها تؤثر في كل ذلك حيث أنها تعزز وتساند استمرار أوضاع معينة أو تدافع في اتجاه تغيرها ، كما أن الثقافة في أي بلد لاتتميز بالثبات المطلق ، ولكنها تتعرض للتغير الذي قد يكون مباشرا وذلك عند الأخذ ببرامج هدفها تشكيل منحى معين للثقافة السياسية للفرد ، أو تغير غير مباشر حدث في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيشها الدول.[1]

[1] محمد المقداد ، ***دراسات نظرية وتطبيقية في الإصلاح والتنمية السياسية*** ، الاردن : عالم الكتب الحديث ، 2016 ، ص 23.

خلص رونالد انجلهارت (**Ronald Ingelhart**) إلى انه ليست العوامل الاقتصادية فقط هي التي تؤثر على الديمقراطية وإنما أيضا توجد عوامل ثقافية تتمثل في مستوى الشعور بالرضا عن الحياة السياسية وفي الثقة المتبادلة بين الإفراد أو ما يطلق عليه رأس المال الاجتماعي (**Social Capital**) .

ثانيا / خصائص الثقافة السياسية بدول المغرب العربي

لقد حدد ألموند وفيربا ثلاث أنماط رئيسية للثقافة السياسية حيث يعبر النمط المشارك عن الأفراد الفاعلون والمشاركون والمؤثرون في النظام السياسي حيث يسود هذا النمط في المجتمعات ذات البنية الديمقراطية، ويقوم النمط الضيق على ولاءات تقليدية ، و أخيرا النمط التابع الذي يقوم على أن الأفراد واعون لنتائج عمليه الحكم و لا يشاركون في الحياة العامة ويسود هذا النمط في ظل الأنظمة السياسية المركزية كالأنظمة الشيوعية.[1]

وفقا لهذا التصنيف نجد أن النمط التابع و الضيق من أكثر الأنماط القريبة لواقع الدول العربية لكن بمستويات متفاوتة ، وقد فرض النمط المشارك نفسه في ظل موجات الحراك الاجتماعي مع نهاية عام 2010 حيث باتت تعيش حالات الانتقال الديمقراطي ، و تقوم الثقافة السياسية في الدول العربية على جملة من المرتكزات أهمها:

أ- الدين : يعتبر مصدر للقيم الأساسية في كثير من الدول ، ويعتبر مكونا رئيسيا لدى الدول العربية حيث ازدادت أهميه الإسلام فيها كمصدر رئيس للثقافة السياسية للشعوب ، حيث ساهم التراث العربي الإسلامي ممثلا في الدين واللغة بالإحساس بوحدة الهوية التاريخية والذي يعتبر احد بعدين يسيطران على الحاضر الثقافي العربي في ظل الأنظمة الاستبدادية التي تستند إلى رؤى دينية .[2]

ب- المجتمع الأبوي تنظر نظرية ثقافة المجتمع الأبوي إلى العائلة كوحدة أساسية للتحليل وهي بنيه اجتماعية سياسية ذات سلم قيم وممارسات تحدد طبيعة العلاقة التي تربط أفرادها، ويعبر النظام فيها على هيمنة الرجل على المرأة وهيمنة الكبار على الصغار ما يعني توزيع هرمي للسلطة على محوري الجنس والسن وتعتمد هذه العلاقة على مبدأ الطاعة المطلقة للسلطة الأعلى باعتبار أن العائلة صورة مصغرة عن المجتمع في القيم التي تسودها السلطة والطاعة، و تتمدد القيم التي قد تسود القبيلة والمجتمع تصاعديا خاضعا الجميع بشكل تراتبي .

[1] جهاد الغرام ، " الثقافة السياسية في المنطقة العربية " ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، عدد 1 ، 2014/6/1 ، ص 47 .

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص 50 .

ج- المكون القبلي إن طبيعة العلاقة بين القبيلة والدولة في البلدان العربية قديمة والتغيرات الثقافية والإقتصادية و الإجتماعية التي تعيشها المجتمعات العربية حديثا ، أفرزت حقيقة 5% من المواطنين في الشرق الأوسط هم بدويون، مع عدد قليل جدا من المواطنين أعتبروا رجال قبائل بالمفهوم القديم لكن هذا لم يمنع الكثير من الدول على إعتمادها على هذه العلاقة ، فقد إعتمد الرئيس الليبي السابق العقيد معمر القذافي سياسة تفضيلية لتعزيز نفوذه السلطوي ، واستخدم الإمتيازات الإقتصادية والمصاهرة لاستمالة نفوذ حوالي 140 قبيلة ، وقد ولد ذلك نفوذا وتقاسما للقطاعات ولم يزل نفوذها بعد انهيار النظام الليبي 2011 .

في موريتانيا ترجم الصراع السياسي على شكل شعار بين الأسر الممثلة للقبائل في المجتمع الموريتاني، وظهر ذلك جلياً في مختلف الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية الماضية منذ أول تجربة ديمقراطية عام 1986 ،حيث أصبح دعم القبائل للأحزاب سلوكاً سياسياً متداولاً في الحياة السياسية الموريتانية،كما تكرّس الوجود القبلي في الحياة السياسية من خلال ترشيحات الأحزاب إلى البرلمان والمجالس البلدية .[1]

إن الثقافة السياسية المشاركة هي أحد العوامل التي تكتسب أهمية لدى علماء السياسة في تفسير وجود النظم الديمقراطية ،ولأن الموضوع محل الدراسة في إطاره المكاني يدخل ضمن حيز العالم العربي والإسلامي ،فلا بد من التطرق إلى طبيعة الثقافة السياسية لدى الأفراد في هذه الدول ، وقد إندرجت في هذا السياق دراسة لمعتز عبد الفتاح التي قدمت بهدف استكشاف الثقافة السياسية لدى المسلمين مبنية على تساؤل مركزي عما إذا كانت قيم وإتجاهات المسلمين تعوق أو تقلل من سرعة التحول الديمقراطي ، وللإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بإجراء مسح لإتجاهات المسلمين المتعلمين نحو ما أطلق عليه أدوات الديمقراطية(**democratic hardware**) وأفكارها(**democratic software**)في نحو اثنين وثلاثين مجتمعا إسلاميا ، ويقصد بالأدوات المظاهر المؤسسية والإجرائية للديمقراطية مثل المنافسة ، والانتخابات النزيهة ، فيما يقصد بالأفكار و القيم الأخلاقية التي تشكل الشق المعنوي للديمقراطية مثل التسامح اتجاه الآخرين و الثقة والمساواة.

استخدم الباحث اثني عشر متغيرا مستقلا لاختبار متغيري دراسته ، حيث قسم هذه المتغيرات إلى أربع مجموعات الأولى تتعلق بالعوامل الديمغرافية وتشمل متغيرات الدخل والتعليم والعمر والنوع ، أما المجموعة الثانية فتتعلق بالتساؤل عما إذا كان المبحوث كان له سابق خبرة في الإقامة في دولة ديمقراطية أو المشاركة في انتخاباتها

---

[1] احمد يوسف صدام ، " **الثقافة السياسية في البلدان العربية دراسه في تاثير المحددات غير سياسية** " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ابريل 2020 نقلا عن : https://caus.org.lb/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9

وبالنسبة للمجموعة الثالثة فتتناول تأثير الإسلام من خلال دراسة بعض خصائص بعض الثقافة الإسلامية مثل درجة تدينه ودرجة تأييده للإسلام السياسي، والى أي مدى يرى أن هناك انسجام بين نموذجي الشورى والديمقراطية بينما المجموعة الأخيرة تنظر إلى المبحوث عما إذا كان الفاعلين السياسيين المختلفين تحديدا (الحكام الغرب ، رجال الدين) يمثلون عوامل للتحول الديمقراطي أو لمزيد من التسلط .[1]

توصل معتز عبد الفتاح من خلال دراسته إلى تصنيف رباعي الأبعاد فيما يتعلق بخصائص الثقافة السياسية لشعوب الدول الإسلامية إلى :أولا المجتمعات التي تسجل درجات عالية على مقياس الأفكار ودرجات منخفضة على مقياس الأدوات وتمثل هذا البعد كل من ليبيا وعمان والإمارات العربية ، ثانيا: المجتمعات التي تسجل درجات منخفضة في كلا المقياسين وتشمل هذه الفئة السعودية واليمن وطاجاكستان والسودان وباكستان ونيجيريا حيث يقل تأييد هذه الدول بشكل كبير لكل من هياكل النظام الديمقراطي التنافسية وكذا لقيم التسامح والثقة المتبادلة ،ثالثا : المجتمعات التي تسجل تقديرات متوسطة في كلا المقياسين ومن أمثلتها جامبيا ، اندونيسيا ، بنغلاديش ، الكويت ، قطر والبحرين وتركمانيتان ، رابعا : المجتمعات التي تسجل درجات عالية في كلا المقياسين وعلى رأسهم المغرب وتركيا .[2]

ويلاحظ أن هذه الدراسة قد صنفت الدول المغرب العربي تصنيفات مختلفة فدولة ليبيا مثلا تدخل ضمن المجتمعات التي سجلت درجات عالية على مقياس الأفكار ودرجات منخفضة على مقياس الأدوات ، بينما المغرب صنفت ضمن المجتمعات التي سجلت درجات عالية في مقياس الأفكار والأدوات على حد سواء .

يمكن الحديث عن أهم فواعل الثقافة السياسية في العالم العربي من خلال التطرق إلى العناصر الآتية:

- قد ينظر إليها من خلال الحركية الداخلية من بينها المشاركة السياسية ففي ظل الأنظمة الاستبدادية التي لا تزال قائمة في معظم الدول العربية، لازالت المشاركة السياسية نشطة حتى قبل عام 2011، فقد كان الاهتمام بالمشاركة السياسية في العالم العربي بشكل أساسي موجه إلى الأحزاب السياسية الموالية مع بعض الاهتمام بوجود المعارضة ودور المجتمع المدني ولكن8 بشكل ثانوي ، و العقد الذي انقضى منذ

[1] أسامة محمد الصالح،محددات الديمقراطية في الدول الإسلامية،**أطروحة دكتوراه** ،(جامعة القاهرة :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2012)ص 50 .
[2] أسامة محمد محمد الصالح، ***المرجع نفسه***، ص ص50-51 .

انتفاضات الربيع العربي أظهر اتساعا للمشاركة السياسية و درجة انفتاح لما يعرف بالثقافة السياسية المدنية في المنطقة. [1]

- الفواعل الداخلية للثقافة السياسية نجد أيضا المنظمات الرسمية مثل النقابات العمالية في الكثير من دول المغرب العربي ، وعلى رأسها تونس أظهرت دورا فاعلا للضغط على السلطات من أجل الإصلاح ودعم الأفراد في مواجهة السلطة ، و هذا النوع من التمثيل يرفع دعم عملية الإصلاح التي يدعو إليها النشطاء ضمن شكل من أشكال العمل الجماعي التي تؤدي إلى ابتكار أساليب عمل مستحدثة ،وتعتبر حاسمة للتغيير السياسي على المدى الطويل .

المطلب الثاني: تطور مؤسسات المجتمع المدني

أولا / مفهوم المجتمع المدني: يطلق على المجتمع المدني أحيانًا اسم القطاع المدني، وهو مصطلح يستخدم لتمييزه عن القطاعات الأخرى التي يتشكل منها المجتمع، بحيث يتكون هذا الأخير من ثلاثة قطاعات القطاع العام وهو الحكومة بمختلف مؤسساتها، و القطاع الخاص الذي يشمل الشركات والمؤسسات الاقتصادية الربحية ، والقطاع المدني الذي يشمل المنظمات التي تعمل من أجل المصلحة العامة.

يتكون المجتمع المدني من مجموعات أو منظمات تعمل لمصلحة المواطنين ولكنها تعمل خارج القطاعين الحكومي والخاص، و تشمل المنظمات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع المدني النقابات العمالية والمنظمات غير الربحية ،كما يشير المجتمع المدني إلى مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية والمنظمات الخيرية والجمعيات المهنية والمؤسسات التي تعمل خارج الحكومة لتقديم الدعم و المساعدة لبعض الفئات المجتمعية كما يُطلق عليه أحيانًا "القطاع الثالث" لتمييزه عن القطاع العام – الذي يشمل الحكومة وفروعها – والقطاع الخاص – الذي يشمل الشركات والمؤسسات الربحية.

[1] Lina Khatib, « Political Culture in the Arab World:Assumptions and Complexities », **Mediterranean Dialogue Series**; no. 34 , January 2021, pp1-2 in : https://www.kas.de/documents/282499/282548/Mediterranean+Dialogue+Series+no.+34+Political+Culture+in+the+Arab+World.pdf/acfff329-81b8-f7a1-d690-70cba27175a3?version=1.0&t=1611311796963

تعود جذوره إلى الحضارة الرومانية القديمة حيث أشار شيشرون إلى أن مصطلح (**societas civilis**)يشير إلى مجتمع سياسي يشمل أكثر من مدينة واحدة كانت تحكمها سيادة القانون ،وتتميز بدرجة من التطور الحضري و خلال عصر التنوير في القرن السابع عشر ، أضاف المفكرين الانجليز توماس هوبز وجون لوك المصادر الاجتماعية والأخلاقية لشرعية الدولة أو الحكومة فيما يتعلق بفكرة المجتمع المدني ، حيث أكدا أنه امتدادًا "لعقدهما الاجتماعي" وقد تم تصور المجتمع قبل إنشاء السلطة السياسية .[1]

طور الفيلسوف **جي دبليو إف هيجل** فهمًا للمجتمع المدني كمجتمع غير سياسي على عكس المجتمع المدني الجمهوري الكلاسيكي ، والذي كان عمومًا مرادفًا للمجتمع السياسي ، وقد جادل هيجل في ذلك **أليكسيس دي توكفيل** في كتابه الكلاسيكي الديمقراطية في أمريكا ، حيث رأى أدوارًا منفصلة للمجتمعات والجمعيات المدنية والسياسية . وقد جادل هيجل الدور المباشر الذي لعبته هذه الجمعيات في حل المشكلات يعني أنه يمكن حلها دون الحاجة إلى إشراك الحكومة الفيدرالية أو حكومة الولاية ، و اعتبر أن المجتمع المدني هو عالم منفصل ، "نظام الاحتياجات" ، ويمثل "الاختلاف الذي يتدخل بين الأسرة والدولة ."

من زاوية أخرى طرح الاقتصادي **آدم سميث** خلال القرن الثامن عشر فكرة أن المجتمع المدني نشأ من تطور نظام تجاري مستقل تكاثرت سلسلة من الترابط بين الأفراد الذين يغلب عليهم البحث عن الذات ، و "المجال العام" المستقل ، حيث يمكن السعي وراء المصالح المشتركة للمجتمع ككل من كتابات سميث ، فكرة أن الجمهور يمتلك آرائه الخاصة في الأمور ذات الاهتمام المشترك وأن مثل هذا "الرأي العام" كما هو مشترك في المنتديات المرئية مثل الصحف والمقاهي والتجمعات السياسية يمكن أن يؤثر على صانعي السياسات المنتخبين .

بحلول الثمانينيات أصبحت أهمية المجتمع الاجتماعي كما تصورها في الأصل آدم سميث شائعة في المناقشات السياسية والاقتصادية ،حيث أصبحت مرتبطة بالحركات غير الحكومية التي كانت تتحدى الأنظمة الاستبدادية خاصة في وسط وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية .كان للنسختين الإنجليزية والألمانية للمجتمع المدني تأثير خاص في تشكيل تفكير المنظرين الغربيين منذ أواخر القرن العشرين و أصبح المجتمع المدني شائعًا في الفكر السياسي بحلول الثمانينيات وقد تبنى العديد من المنظرين والأيديولوجيين النيوليبراليين الحديثين بقوة النسخة الإنجليزية كمرادف لفكرة السوق الحرة المصحوبة بحكومة قوية ولكنها محدودة دستوريً،حيث لعبت هذه الفكرة دورًا رئيسيًا في إضفاء

[1] Robert Longley , « ***Civil Society: Definition and Theory*** « ; Published on May 26, 2022 in: https://www.thoughtco.com/civil-society-definition-and-theory-5272044 date:26/12/2022

الطابع المثالي على المجتمع المدني الذي نشأ في الأوساط الفكرية في أوروبا الشرقية بعد سقوط جدار برلين في عام 1989 وانهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991. وفي هذه الأماكن ، أشير للمجتمع المدني على انه نمو شبكة من الجمعيات المستقلة الحرة المستقلة عن الدولة والتي تربط المواطنين ببغضهم البعض في مسائل ذات اهتمام مشترك أو وسيلة ضرورية لتحقيق الازدهار الاقتصادي والديمقراطية.

وردت العديد من التعريفات التي تم الإشارة إليها سالفا،و قد اختلفت من عالم لآخر وفقا لاختلاف الزوايا التي استند إليها كل مفهوم ، وقد أشار **سلفادور غينر** و عدد من المؤلفين شكوكا جدية حول أهمية مصطلح "المجتمع المدني" حيث يعتقد بعضهم أنه مجرد مفهوم جامع، ألقى بظلاله على نطاق واسع وفي أحسن الأحوال يشير بشكل غامض إلى العالم خارج مؤسسات الحكومة والدولة، وعلق **فولي وإدواردز** على عدم دقة تعريف المجتمع المدني بالقول "في بعض الأحيان يبدو أن المفهوم يأخذ خاصية الغاز ، يتوسع أو يتقلص ليناسب المساحة التحليلية التي يوفرها له كل مكان تاريخي أو اجتماعي سياسي".

في واقع الأمر لا يوجد تعريف "كلاسيكي" واحد للمجتمع المدني في تاريخ الأفكار ، فقد اختلف تصور **هيجل** Hegel له عن مفهوم **لوك**، وتفسيرات **جرا مشي**Gramsci و **هابر ماس** Habermas حول ماهية المجتمع المدني ،بحيث اختلفت عن بعضها البعض وبالمثل لا يوجد إجماع بين العلماء المعاصرين حول ما يشكل المجتمع المدني، بيد أن الغالبية العظمى من هؤلاء العلماء يتفقون على الخصائص الرئيسية للمجتمع المدني والتي وصفها **لاري دايموند** (Larry Diamond)بأنها تلك المنظمة الطوعية ، المولدة ذاتيا أي ذاتية الدعم ، مستقلة عن الدولة ، وملزمة بنظام قانوني أو مجموعة من القواعد المشتركة، وهو يختلف عن "المجتمع" بشكل عام من حيث أنه يشمل المواطنين الذين يتصرفون بشكل جماعي في المجال العام للتعبير عن مصالحهم وعواطفهم وأفكارهم وتبادل المعلومات وتحقيق الأهداف المشتركة ومطالب الدولة ومحاسبة مسؤولي الدولة ،و "المجتمع المدني" هو كيان وسيط، يقف بين المجال الخاص والدولة.[1]

تبلورت تقاليد المجتمع المدني في سياق التحول الديمقراطي التي شهدته الدول الأوروبية نهاية القرن 18 م وبداية القرن 19 تزامنا مع الثورات التي شهدتها أوروبا والتي سعت من خلالها لإسقاط الأنظمة الملكية الدكتاتورية ، وقد

1 nawaf.A.Salam; « **Civil Society in the Arab WorldThe Historical and Political Dimension**», Islamic legal ;Studies Harvard Law School,03October 2002 ; pp 1-3 in : https://pil.law.harvard.edu/wp-content/uploads/2019/12/Civil-Society_Nawaf-Salam.pdf

شهدت منظمات المجتمع المدني تناميا في أطرها الفكرية والتنظيمية لتوضع في المنطقة الخاصة بها والتي لا تنتمي لا للجانب الحكومي أو حتى للتنظيمات التي تسعى للوصول إلى السلطة كالأحزاب السياسية وباتت همزة وصل بين الطرفين بغية تحقيق الصالح العام .ولأن المجتمع المدني احتاج لأكثر من قرنين من الزمن حتى يصل إلى حالة وضوح الرؤى التي يعيشها اليوم في المجتمعات الغربية التي نشأ فيها ، فالحال ليس كذلك بالنسبة للمجتمعات العربية التي تعيش انتقال ديمقراطي متأخر ومتعثر منذ بدايات تسعينات القرن الماضي ، وعليه المجتمع المدني في العالم العربي في حالة التشكل و التبلور و لاحقا سنستبين تطوره وأبرز سماته .

يشار للمجتمع في اللغة العربية إلى المكان والزمان الذي عقد فيه الاجتماع بين الأفراد، على النقيض من ذلك يشير المفهوم نفسه إلى مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون في ظل القواعد واللوائح العامة، وأبرز ما في هذا التعريف أنه لا يتضمن أي إشارة إلى تفاعل أو ترابط يضع المجتمع المدني كوسيط بين الفرد والقوى الأخرى، أما كلمة "مدني" فتعني التحول من حالة البدائية إلى حالة التمسك بقيم المدن وبالتالي يشير المجتمع المدني باللغة العربية إلى التجمع في المدن، على عكس الحياة البدوية والريفية، ولا يعني هذا المصطلح أي وظيفة سياسية لهذه الجمعية، وعليه فإنه لا يعكس أي تعبئة سياسية أو اجتماعية أو عمل جماعي لتنظيم أو التأثير على الحياة في المدينة ،إنه ببساطة تحول من مرحلة ثقافية واحدة (البدو والريف) إلى مرحلة أكثر تطورا من الناحية الافتراضية.

من الناحيتين اللغوية والمفاهيمية فإن المجتمع المدني في الغرب مختلف إلى حد ما، فهو مفهوم يتعلق بالمواطنة أو الوضع القانوني للفرد في الدولة كمواطن – عضو نشط في الحياة المدنية، بغض النظر عما إذا كان يعيش في المدينة أو في القرية، وهذا يعكس تطور مفهوم المجتمع المدني في التجربة الغربية الحديثة بدءا من توماس هوبز وانتهاء بغرامشي، وقد انتهى هذا التطور بالمجتمع المدني كتعبئة سياسية جماعية يمكن أن تؤثر على الدولة، نظر العلماء إلى المجتمع المدني على أنه يحمل قيم المجتمع وعلى رأسها الحرية الفردية ،وقد بينت ذلك نظرية العقد الاجتماعي من خلال العلاقة التعاقدية بين الأفراد النشطين والدولة والتي يتم بموجبها التنازل عن بعض حقوقهم للحكومة بغية تحقيق المنافع المتبادلة.[1]

وقد أشارت عديد الدراسات الحديثة إلى العناصر التي يقوم عليها مفهوم المجتمع المدني وهي:

1/ الأفراد النشطون

[1] Sa'ed Karajah, « **Civil Society in the Arab World: The Missing Concept** » ; The International Journal , VOLUME 9, ISSUE 2, APRIL 2007 ; date : 13/07/2023 in : https://www.icnl.org/resources/research/ijnl/civil-society-in-the-arab-world-the-missing-concept#maincontent

إن وجود أفراد نشطين هو العنصر الرئيسي للمجتمع المدني. يشير هذا إلى المواطن الذي يدرك فرديته ولكنه يشارك بنشاط في النشاط الجماعي المنظم، ومجرد العضوية في منظمة من منظمات المجتمع المدني لا يعني أن الفرد عضو نشط ، وعليه فالطريقة التي ينظر بها الفرد إلى دوره ويفهمه والأهمية الأساسية لمشاركته في العملية السياسية – التي يعتبرها جزءا من حقوقه الأساسية – هي الضمان الرئيسي لظهور المجتمع المدني وتطوره.

2/ الحرية

إن الحرية ليست أساس نشوء المجتمع المدني فحسب، بل هي أيضا ركيزة لاستمراره واستقراره وتشمل الحرية حرية تكوين الجمعيات وحرية العمل ، وهنا ينبغي التأكيد على أن مأسسة المجتمع المدني وأنشطته هي شكل من أشكال العمل السياسي ، على الرغم من أن عمل المجتمع المدني يختلف عن عمل الأحزاب السياسية التي تهدف إلى السلطة ، إلا أنه تعبير ناضج عن مفهوم الدولة القائمة على سيادة القانون والذي يسمح هذا العمل للأفراد بالتخلي عن الهياكل السياسية والاجتماعية غير المتطورة والتحرك نحو مفهوم الدولة ليس ككيان مقدس ولكن كضامن قانوني للحقوق والحريات.[1]

3/ **الاستقلالية:**

إن إنشاء المجتمع المدني ليس نتيجة حتمية لتطور الدولة، إنه هيكل مستقل عن الدولة، فهو يشجع الحكم الرشيد في الدولة الحديثة ويحشد قوة الديمقراطية، أي المشاركة العامة في صنع القرار.

4/العمل التطوعي

العمل التطوعي يعني تقديم الدعم المعنوي والمالي بالإرادة الحرة من قبل المنتمين لهذه التنظيمات دون السعي للربح أو توزيع الربح بين المشاركين في منظمات المجتمع المدني.

5/ الشفافية (الحكم الرشيد)

ويعكس هذا البعد التزام المجتمع المدني بمبادئ الحكم الرشيد واستخدام أساليب الإدارة الحديثة، وتشير الحوكمة الرشيدة هنا إلى شفافية الحسابات، وفعالية إدارة الموارد العامة، واستقرار وشفافية البيئة الاقتصادية والتنظيمية لنشاط القطاع الخاص ، و ينبغي أن تكون منظمات المجتمع المدني مسؤولة أمام أعضائها وعامة الجمهور .

[1] ***Ibidem.***

6/الوضع القانوني

فالمجتمع المدني منظم وفقا لسيادة القانون، ومن المهم لعمله وجود إطار قانوني حديث مع إحترام قواعده ويجب أن يلتزم المجتمع المدني بمبادئ الشفافية وسيادة القانون في تحقيق أهدافه ، ويتوجب على الحكومة توفير نظام قانوني يضمن حرية تكوين الجمعيات مع تعزيز المساءلة في الوقت نفسه .[1]

تشكل هذه العناصر أساسا لمفهوم المجتمع المدني الحديث والملاحظ ان جل العناصر الستة المذكورة أعلاه يعتريها شكل من أشكال النقص أو الانتقاص ، فالأول يكون مصدره مؤسسات المجتمع المدني في حد ذاتها حيث نجد مثلا الأفراد المنتمين لهذه التنظيمات ليسو بنشطاء في اغلب الأحيان ، ويكون مستوى فعاليتهم متدني مقارنة بنسب الانتماء المرتفعة ، أما الانتقاص فمصدره الدولة التي قد تقرر القانون الذي لايحمي الحقوق الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني بالقدر الذي يضمن استمرارية الدولة ومؤسساتها ، وهي الحالة السائدة في المجتمعات العربية لاسيما دول المغرب العربي التي تعيش في حاله انتقال ديمقراطي، لايزال يؤسس لمبادئ الحرية ودولة القانون .

ثانيا / تطور المجتمع المدني في المنطقة العربية

إن التطور التاريخي للدول العربية لم ينتج بيئة مناسبة لظهور المجتمع المدني ، فتاريخ الدول العربية هو تاريخ الدول والزعماء السياسيين ، و يعتبر تعزيز الدولة ومكانة النظام أكثر أهمية من توفير الحقوق والحريات الفردية، وأكثر أهمية من تعزيز المساهمات والمبادرات الخاصة للأفراد في الحياة السياسية ، على عكس المجتمع الغربي الحديث الذي بادر الفرد بفعالية كمواطن نشط فالدولة الحديثة مبنية على القضاء على الفروق الطبقية ، أولا من الإقطاعيين وبعد ذلك من البرجوازية ، لصالح دولة تكتسب الشرعية من خلال ضمان المساواة بموجب القانون ،وبناء على ذلك بات الفرد ينظر للدولة باعتبارها منشئ وحامي حقوقه وحرياته الفردية.

قاد حدثين مهمين التحول في التاريخ المعاصر للدول العربية نحو ظهور المجتمعات المدنية من جديد واستعادة قوتها، كان أول هذه الأحداث هو التأثير على الحكومات المتطرفة في هزيمة العرب عام 1967 على يد الكيان الصهيوني ، حيث تعرضت استراتيجياتهم "الوطنية" للتشكيك ، وتعرض فشلهم في الوفاء بوعودهم بالتنمية

[1]Sa'ed Karajah,***Op.cit*** in :
https://www.icnl.org/resources/research/ijnl/civil-society-in-the-arab-world-the-missing-concept#maincontent

والعدالة الاجتماعية للهجوم أيضا ، أما الحدث الثاني فكان أزمة الخليج في الفترة 1990-1991 والتي افرزت تحديات كثيرة على الصعيدين الوطني والدولي .وقد أدت عدة عوامل أخرى إلى تنشيط المجتمع المدني في العالم العربي خلال العقود الثلاثة الماضية، وأهمها ما يلي:[1]

1. التحضر الهائل الذي أدى إلى نمو الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان ، و يواجهها عدم قدرة الدول العربية في ظل استمرار هذه الظاهرة توفير خدمات مثل السكن وتحسين جودة الصحة والتعليم.
2. تزايد عدد خريجي الجامعات وخاصة الحاصلين على شهادات أوروبية وأمريكية إلى جانب التوسع العام في التعليم ،صاحبه الارتفاع اللاحق في مستويات توقعات وطموح الشباب الذي حفزهم على التنظيم من أجل التعبير عن مطالبهم بشكل أفضل، وهذا يفسر أيضا الاهتمام المتزايد بقضايا حقوق الإنسان والمرأة بين الشباب العربي .
3. الاتجاه الأخير لوكالات التنمية الدولية (مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما) والاتحاد الأوروبي وعدد المانحين الثنائيين لتقديم المنح والقروض ليس فقط للحكومات الوطنية ، ولكن مباشرة للفئات الاجتماعية "الضعيفة" (مثل النساء والمعوقين)، والجمعيات التي تنفذ مشاريع تتعلق بالتنمية "البشرية" أو "المستدامة"، مثل حماية البيئة والتنمية الريفية، والحكومات المحلية (مثل المجالس الإقليمية والبلديات). وفي واقع الأمر، أصبح دور المنظمات غير الحكومية في التنمية سمة رئيسية من سمات النهج "الليبرالي الجديد" للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة على مبادرات القطاع الخاص، وخاصة مع الاتجاه المتزايد نحو الخصخصة في جميع أنحاء العالم العربي .
4. التحرر السياسي الذي حدث خلال العقدين الماضيين من قبل القادة العرب الذين روجوا لفكرة الإصلاحات، ليس لأنهم تقبلوا إمكانية الاضطرار إلى التخلي عن السلطة يوما ما، بل لأنهم "يسعون إلى الاحتفاظ بها"، وبالرغم من القيود المفروضة على هذه الإصلاحات حتى الآن، فقد فتحت منافذ معينة للتعبير الحر عن الأفكار، وطلب من عدد كبير من جماعات المصالح تشكيل منظمات غير حكومية في شكل أندية أو نقابات أو جمعيات.

[1] nawaf.A.Salam ;***Op.cit*** ; pp 1-3 in :
https://pil.law.harvard.edu/wp-content/uploads/2019/12/Civil-Society_Nawaf-Salam.pdf

5. جسدت التقنيات الجديدة مثل الإنترنت والتلفزيون الفضائي أرضية في العالم العربي تتحايل على سيطرة الدولة على المعلومات وتعرض شعوب المنطقة لتجارب التغيير والمعارضة الأجنبية، سواء كانت ناجحة أم لا. وهذا يساهم أيضا في ارتفاع مستويات وعيهم وزيادة تطلعاتهم.

فرضت التحولات السياسية التي شهدتها دول المغرب العربي خلال العقد الأخير تحديات كبرى أمام منظمات المجتمع المدني وتتعلق أساسا بالتحديات التي قد تواجهها أمام الدولة ومختلف مؤسساتها ،حيث يعمل المجتمع المدني عادة على فضح فشل الحكومة في الاستجابة لاحتياجات المواطنين كما يلعب دور الوسيط بين الفرد والدولة من خلال مؤسساته، ويؤدي مهمة تنظيمية داخل المجتمع ففي البلدان التي لديها قطاع مجتمع مدني نشط، تلعب منظماته دورا حيويا في الحد من سيطرة الدولة على المجتمع ،فالدولة تسعى باستمرار إلى تعزيز استقرارها وأمنها من خلال تقييد جماعات المعارضة ، وفي ظل تزايد هذا الضغط تصبح الدولة في نهاية المطاف استبدادية – ديكتاتورية، تسيطر على جميع الأنشطة في المجتمع.

يسعى المجتمع المدني إلى خلق توازن بين سلطات الدولة وحقوق المجتمع، وتضطلع منظمات المجتمع المدني بدور حيوي في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي لاسيما في البلدان المتقدمة ،فهذه المنظمات مستقلة عن الدولة ، مع حريتها التي يكفلها دستور البلاد ، الذي مهد لظهور العديد من المنظمات كالنقابات المهنية، النقابات العمالية، والجمعيات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنوادي الحرة، والجمعيات الثقافية والتقنية، وجمعيات الأحياء والمناطق. وبالإضافة إلى ذلك، لديها جماعات للدعوة من جميع الأنواع، ومنظمات شبابية ونسائية، ورابطات تجارية وصناعية تابعة للقطاع الخاص.[1]

لعب المجتمع المدني دورا حاسما في العملية الديمقراطية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية في حين انه لم يلعب هذا الدور في العالم العربي ،حيث تعرضت منظماته إلى الأضعاف في المنطقة العربية ككل ، و في غضون ذلك تواصل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي التأكيد على أهمية تنميه المجتمع المدني ، حيث تبنت سياسة التمويل للمنظمات غير الحكومية العربية ، وهذا ما أصبح جليا منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر بحيث زادت المساعدات الأمريكية لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط فمستوى الإنفاق للسنة المالية 2009 أكثر من المبلغ الإجمالي الذي تم إنفاقه بين عامي 1991 و 2001 . و تتسم منظمات المجتمع المدني بالعالم العربي بأنها ضعيفة وبدون هادفية بسبب الكثير من المسائل أهمها :

[1] ***Ibid.***

أولا هناك مسألة الاستقطاب الحكومي لجل المنظمات المدنية من خلال تمويلها ودعمها بهدف السيطرة عليا وإدارتها وفقا لاتجاهات النظام وأبعادها عن عملية التغيير التي قد تحدثها.

ثاني القيود القانونية التي تعرقل المنظمات الداعمة للديمقراطية ، بداية من التصريح إلى غاية تدخل الوزارات الوصية في تفصيلات المنظمة ، فوزارة التنمية الاجتماعية التي يتمثل هدفها الأساسي في مراقبة أنشطة المجتمع المدني ، تتعداه إلى اختيار أعضاء المنظمة بنفسها ولديها سلطة حلها، وبالتالي لاتخلق بيئة تشجع على التكيف وعليه فالمجتمع المدني الذي كان يعتبر في يوم من الأيام المحرك الرئيسي لإرساء الديمقراطية يصبح ساحة لهيمنة الدولة ، و لعل تجربة الثورات وحدت هدف المنظمات المدنية و الحركات السياسية على حد سواء في استبدال النظام السياسي القائم بآخر يسهم في تعزيز الديمقراطية وإطلاق الحريات.

لم يكن للدول العربية التاريخ نفسه مع الغرب ،فما هو مقدس في هذه الدول بقي مرتبطا بالحاكم والنظام، على الرغم من تصاعد القومية العربية في خمسينيات و ستينيات القرن العشرين ، ظل الولاء للدولة والنظام مقدسا، و تم التضحية بحقوق المواطنين باستمرار من أجل رفاهية الدولة وزعيمها ، ولموازنة هذه القوة أصبحت الدولة العربية نموذجا للالتزام بالروابط القبلية والعائلية، حيث كان ينظر إليها على أنها الضامن الوحيد للحماية من الدولة وهكذا، كانت القومية الإقليمية، وهي عنصر رئيسي في تطور المجتمع المدني الغربي، غائبة تماما في الحالة العربية. علاوة على ذلك، استمرت الدولة العربية في ادعاء العلم الكلي والقدرة على حل جميع مشاكل المواطنين واستمرت في وضع نفسها على أنها الحماية الوحيدة ضد مخاطر الاستعمار الأوروبي، ومن ثم فإن أي ولاء لكيانات أخرى كان يعتبر إلى حد ما خيانة للدولة، وفي الوقت نفسه اعتبرت التضحية بالروابط الأسرية والقبلية خطرا جسيما لا يستطيع القيام به.[1]

إن الجذور التاريخية للمجتمع المدني في دول المغرب العربي تعود إلى فترة الاستعمار ، وقد برزت مظاهره من خلال مجموعة من التنظيمات التي قامت بالدور الرئيسي في صد عدوان الاحتلال ، وكانت عبارة عن حركات مدنية حيث نشأت حركة الشباب التونسي عام 1907 و حركة شباب الجزائر عام 1914 ، إضافة إلى حركة شباب المغربي سنة 1919 ، وما فتئت أن تحولت هذه الحركات الشبابية النضالية إلى حركات تحرر

[1] Sa'ed Karajah,,***op.cit*** , in:
https://www.icnl.org/resources/research/ijnl/civil-society-in-the-arab-world-the-missing-concept#maincontent

وطني في الأقطار المغاربية خلال الفترة الاستعمارية ، لكن بعد الاستقلال اعتبرت الأنظمة السياسية القائمة كل التنظيمات التي ظهرت في هذه الفترة مجرد شريك ثانوي واستمرت في سياسة تغييب المجتمع المدني وتهميشه .

منذ بداية 2011 أصبح المجتمع المدني يعتبر طرف أساسي في التغيير الذي أحدثته الثورات العربية و التي كانت تنظيماته على رأسه، ففي تونس وهي أولى الدول التي بدأ فيها الحراك حيث أطر من قبل الناشطين حقوقيين وخريجي الجامعات العاطلين عن العمل ، وقد دعمتها منظمات المجتمع المدني حين تحالف المتظاهرين الشبابي مع عديد الناشطين ذوي الخبرة مثل نقابة العمال ، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ،نقابه المحامين الوطنية ...الخ ،وقد قادت ضغوط الاحتجاجات التي ترأسها المجتمع المدني إلى تغيير نظام الحكم وتبني إصلاحات جديدة ، وساهم بشكل رئيسي في صنع السياسة في المرحلة الانتقالية منها مشاريع القوانين كقانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وقانون العدالة الانتقالي، كما عمل ممثل المجتمع المد في عمليه صياغة الدستور من اجل الحفاظ على الأهداف التي قامت لأجلها الثورة.

وفي المغرب أحدث التمرد الشعبي الذي عرف بحركة 20 فبراير تظاهرات شملت معظم مدن المغرب الرئيسية قادتها فئة الشباب عبر شبكات التواصل الاجتماعي وقد انضمت هيئات حقوقية وأحزاب سياسية للشباب المحتج ، وعلى إثرها استجابت الدولة لبعض المطالب بغية الخروج بأقل الخسائر في مرحلة الثورات العربية حيث بادرت المؤسسة الملكية بجملة من الإصلاحات السياسية والدستورية انبثق عنها استفتاء دستوري في الفاتح من جويلية 2011 و الذي ساندته المؤسسات الدينية ومؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات الحقوقية والفاعلين السياسيين حيث حازت هذه الوثيقة على ثقة 98.4% من الأصوات المعبر عنها بنعم، وقد بعث دور المجتمع المدني الرئيسي في عديد المجالات من خلال تدعيم القرارات المتخذة فيها ،كمدونة الأسرة وإعادة الاعتبار للثقافة والهوية الأمازيغية وإنجاح ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية .[1]

دور المجتمع المدني في الجزائر لم يقل عن نظرائه بالدول المجاورة بالرغم من أن تطورات الحراك المجاور لم تنتقل للبلاد مع مطلع سنة 2011 ، لكن لم تسلم من الاحتجاجات التي قوبلت ببعض التعديلات في عديد القوانين كقانون البلدية والولاية إلى جانب قوانين منظمة للانتخابات والأحزاب و الإعلام والجمعيات ، قد أجلت الجزائر حراكها الحقيقي إلى الموجة الثانية والتي قادتها مع بعض الدول العربية في سنة 2019 ، فبتاريخ

[1] صافي منير، بقنيش عثمان ، " تطور المجتمع المدني في المغرب العربي ودوره في عمليه التحول الديمقراطي " **مجلة المعيار** ، مجلد 25 ، عدد 61 ، 2021 ، ص ص 882 - 886 .

22 من فبراير من نفس السنة تفاجأت السلطات في الجزائر بتدفق المتظاهرين إلى الشوارع للمطالبة بالتغيير السياسي وبالأساس رفضا لترشح الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة ، إضافة إلى المطالبات بتكريس إستقلالية العدالة وتحرير الإعلام والصحافة و محاربة الفساد ورموز السلطة ، وقد قادت مجموعات كبيره من الشباب هذه الاحتجاجات حيث أطرت جهودها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى انضمام عديد التنظيمات المدنية الأخرى بمختلف أصنافها ، و أصبح المجتمع المدني شريك أساسي في تسيير شؤون البلاد[1].

إن منظمات المجتمع المدني كانت من أبرز الفواعل الداخلية التي أدت لإحداث التغيير في نهاية سنة 2010 في دول المغرب العربي ،فالبرغم من ضعف هذه المنظمات واستقطابها على مدار الخمسين سنة الماضية من قبل الحكومات في الدول العربية ، إلا أن دورها كان أساسيا وجوهريا في قيام ثورات الربيع العربي ، و قد ساعدت الثورة المعلوماتية وما أحدثه من وسائط التواصل الاجتماعي في إنتشار الحراك داخل الدولة القطرية وخارجها ، كما ساهمت هذه الوسائط في تنظيم المظاهرات والإحتجاجات ، وإشراك عديد المنظمات المدنية الأخرى في عملية التغيير كالنقابات و الجمعيات و الأحزاب السياسية على اختلاف تياراتها .

[1] عثمان لحياني، "**الحراك الجزائري... قراءات الفشل والنجاح لما انطلق منذ 3 سنوات**"، الجديد العربي، 22 فبراير 2022 نقلا عن:
https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1

المبحث الثاني: العوامل الخارجية وتأثيراتها على الإصلاح السياسي بدول المغرب العربي

إن عملية الإصلاح السياسي بدول المغرب العربي تأثرت بعديد العوامل الخارجية سواء منها الإقليمية أو الدولية ، والتي تتفاعل ضمن نسقا دوليا متقلب تقوده الكثير من المتغيرات المتسارعة والمرتبطة أساسا بالمجالين الأمني الاقتصادي ، وعليه في مضمون هذا المبحث ستعرض أهم المحددات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي كان لها الأثر البالغ في تبني الدول المغاربية الخيار الإصلاحي .

المطلب الأول: المحددات الأمنية

ساهمت عديد العوامل الخارجية الأمنية في تبني الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي وعلى رأسها مايلي :

أولا/ أحداث 11 سبتمبر2001 و الحرب على الإرهاب

تعرضت الافتراضات الواقعية التي تشكل أساسا للدراسات الأمنية للتشكيك فيها لعديد الأسباب أولها الانتهاء المفاجئ للحرب الباردة ، وبسبب الثورات في أوروبا الوسطى والتي كانت في معظمها سلمية و بسبب فشل الاتحاد السوفييتي في التدخل لإنقاذ إمبراطوريته المفتتة وبسبب قراره النهائي في فك الاتحاد ، وبالنسبة لبعضهم فان الاعتداءات على مركز التجارة العالمي وعلى البنتاغون في أيلول / سبتمبر 2001 والحرب التي تلت تلك الهجمات أنذرت بعودة إلى عالم العلاقات الأمنية الواقعية بالنظر إلى التأكيد المتجدد باستخدام القوة .

وقد اعترف الواقعيون البنيويين المعاصرون أمثال جون ميرشايمر(**John Mearsheimer**) ونظرا إلى تركيزها على الدول، فإنه ليس لديها إلا القليل لتقوله على الجهات الفاعلة من غير الدول كالإرهابيين .[1]

لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إجراءات كثيرة تركزت أغلبها في إتجاهين إثنين أحدهما يكمل الآخر بل في أحيان كثير يتشابكان في عديد النقاط :

1/الاتجاه الصلب والمتمثل في الحرب على الإرهاب والحروب الإستباقية

[1] تيم دان ، ميليا كوركي ، ستيف سميث ، ***نظريات العلاقات الدولية : التخصص والتنوع*** ، تر: ديما الخضرا ، بيروت : المركز العربي للأبحاث والدراسات ، 2016 ، ص 456، 457.

تأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بأحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 ، فقد تحطم شعور المواطن الأمريكي بالأمان ، وتعرضت سلامة الأرض الأمريكية للإنتهاك أكثر مما تعرضت له في حدث بيرل هاربر ، ففي بيرل هاربر قتل الجنود الذين يحمون الدولة ، أما في مركز التجارة العالمية فقد كان المدنيون التي يفترض من الدولة أن تحميهم هم الضحايا .[1]

غيرت الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر الطريقة التي يفكر بها العديد من الأمريكيين بشأن السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة ، ناهيك عن احتمال وطبيعة الحرب نفسها ، و أكبر تحول شهدته أمريكا في هذه الفترة حدث في اتجاهات الرئيس **جورج دبليو بوش** وأقرب مستشاريه حيث تم استبدال الإنعزالية الجديدة التي روجوا لها خلال الحملة الرئاسية لعام 2000 بطفرة في النشاط العسكري العالمي ، وعلى هذه الخلفية يبدو أن المناقشات حول الحرب الوقائية والاستباق، التي برزت بشكل واضح في مراجعة الوضع النووي في يناير 2002 وإستراتيجية الأمن القومي في سبتمبر 2002، هي استجابة عقلانية للظروف الإستراتيجية المتغيرة التي تواجهها الولايات المتحدة في هذه الفترة.

تبنت إدارة بوش مبدأ الحرب المسبقة والإستباق بعد أحداث أيلول 2001 ، لأن الردع يمكن أن يفشل ويسبب عواقب وخيمة إذا سمحت الولايات المتحدة للأعداء بالضرب أولا،فقد كان مفهوم الردع حجر الزاوية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي على مدى السنوات الخمسين الماضية ، ويقوم على فكرة أن الأطراف المتصارعة لن تتخذ بعض الإجراءات غير المرغوب فيها إذا كانت تكاليف ذلك الإجراء أكبر من المكاسب ، وقد تصدر تهديدات بدرجات متفاوتة من الوضوح والمصداقية لتغيير حساب المعتدي المحتمل للتكاليف والفوائد، مما يردع الفاعل عن التصرف بطريقة غير مرغوب فيها ، في قلب الردع هو افتراض العقلانية من جانب جميع المعنيين حيث يفترض أن تكون جميع الأطراف قادرة على التعرف على التهديدات الرادعة مع التقدير بدقة عالية للتكاليف والفوائد المحتملة لبعض مسارات الفعل ، إن التهديد بفرض إنتقام عقابي ضد بعض المخالفين ، وليس القدرة على منع حدوث بعض الأعمال العدائية ، يكمن في صميم نظرية الردع خلال الحرب الباردة .[2]

توجهت العديد من الانتقادات من قبل مسئولين بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إستراتيجية الردع، كونها إستراتيجية دفاعية قابلة للتطبيق خلال الحرب الباردة لأن المهاجمين المحتملين كانوا معروفين ، بينما فترة مابعد

---

[1] جورج سوروس ،***عصر اللاعصمة: عواقب الحرب على الإرهاب: عواقب الحرب على الإرهاب*** ،تر: معين إمام ، السعودية :العبيكان للنشر ، 2009 ص 136، 137 .

[2] JAMES J. WIRTZ , JAMES A. RUSSELL , « U.S. Policy on Preventive War and Preemption »; The **Nonproliferation Review**,Spring 2003, pp113-115

الحرب الباردة لها خصائصها و متغيراتها السياسية والأمنية التي لابد لأمريكا أن تطور من إستراتيجياتها لتجنبها وهذا ما أكدته شكوك وكيل وزارة الدفاع **دوج فيث** أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ في ربيع عام 2001 حول فعالية الردع ضد التهديدات المعاصرة حيث قال :" ما يمكن أن نتوقعه اليوم هو أننا سنواجه تحديات غير متوقعة ، ومجموعة من المعارضين – بعضهم مألوف ، والبعض الآخر ليس كذلك – بأهداف وقدرات عسكرية متفاوتة ، ومجموعة من المناورات المحتملة التي تنطوي على مخاطر مختلفة جدًا للولايات المتحدة."

أشارت إستراتيجية الأمن القومي لإدارة بوش إلى أن الردع محدود الأهمية والفعالية، لأن الردع القائم فقط على التهديد بالانتقام من غير المرجح أن يعمل ضد قادة الدول المارقة الأكثر استعدادًا لتحمل المخاطر، والمقامرة بحياة شعوبهم، وثروة دولهم. " قال الرئيس بوش لجمهور وست بوينت ، على سبيل المثال: "لا يمكن الاستمرارية عندما يكون الديكتاتوريون غير المتوازنين الذين يمتلكون أسلحة دمار شامل قادرين على تسليم تلك الأسلحة على صواريخ أو تزويدهم سراً إلى حلفاء إرهابيين"، فالدول المارقة بحسب قول الإدارة الأمريكية مع المنظمات الإرهابية المعروفة هي التي دفعت بوش لوصف هذه المجموعة بأنها دول "إرهابية" ، من المنطقي إشراك العراق في الحرب على الإرهاب ، و قال وزير الدفاع دونا لد رامسفيلد إن "العراق جزء من الحرب العالمية على الإرهاب، إن منع الأنظمة الإرهابية من الحصول على أسلحة الدمار الشامل هو هدف رئيسي لتلك الحرب، ويمكننا محاربة مختلف عناصر الحرب العالمية على الإرهاب في وقت واحد....".

أشار مسئولون في الإدارة الأمريكية إلى أن الحرب الوقائية والاستباقية هي البدائل الوحيدة المتاحة للتعامل مع هذه التهديدات. على الرغم من أن المصطلحين غالبا ما يستخدمان بالتبادل ، إلا أن "الحرب قبل البداية" و "الاستباق" هما مفهومان استراتيجيان متميزان،حيث تقوم الحرب الوقائية على مفهوم أن الحرب أمر لا مفر منه وأنه من الأفضل القتال الآن بينما تكون التكاليف منخفضة وليس في وقت لاحق عندما تكون التكاليف مرتفعة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الاستباق ليس أكثر من تعادل سريع، عند اكتشاف دليل على أن الخصم على وشك الهجوم، يضرب المرء الخصم باللكمة ويهاجم أولا لإضعاف الضربة الوشيكة، وغالبا ما تتبنى الدول التي تخشى الحرب الوقائية استراتيجيات وقائية: خلال الحرب الباردة ، تم تصوير الاستباق ، الذي يشار إليه غالبا باسم "هجوم الإطلاق عند الإنذار" ، على أنه عقيدة يائسة لإحباط جهود الخصم لجلب الحرب الباردة إلى المواجهة النهائية.[1]

[1] JAMES J. WIRTZ , JAMES A. RUSSELL , ***Op.Cit*** , pp115-118

إن من بين المعايير الرئيسية للعمل الوقائي ما يلي:

- يجب أن تكون القوة هي الملاذ الأخير، ليس مؤقتا، ولكن بالإشارة إلى الفشل المتوقع للآخرين
- يجب أن يكون الشرط المراد منعه بالقوة ينطوي على خطورة كبيرة بحيث لا يمكن تحملها.
- يجب أن تكون فوائد العمل العسكري الوقائي أكبر بكثير من التكاليف.[1]

الحرب الوقائية هي مسعى عسكري ودبلوماسي وإستراتيجي ، يستهدف عدوا يتوقع المرء أن ينمو بقوة بحيث يؤدي التأخر في مواجهته إلى الهزيمة ، و الضربة الإستباقية هي عملية عسكرية أو سلسلة من العمليات لإستباق قدرة العدو على مهاجمتك، وفي كلتا الحالتين ترى الحكومة أن الحل الدبلوماسي مستحيل ، ومن أمثلة هذه الحروب في العصر الحديث ،الحرب الوقائية التي خاضتها اليابان ضد روسيا في 1904-1905 من أجل منع الروس من بناء قوتهم في الشرق الأقصى ، وخاصة عبر خط سكة حديد عبر منشوريا التي تحتلها روسيا ، حيث شن اليابانيون الحرب بضربة وقائية من خلال هجوم مفاجئ على القاعدة البحرية الروسية في بورت آرثر ، وقد أضعفت الضربة الأسطول الروسي لكنها لم تدمره، ونجحت بذلك اليابان نجاحا محدودا أفضى لجلوس روسيا على طاولة المفاوضات ، و على الرغم من أن اليابان أصابت روسيا بخسائر شديدة ، إلا أنها لم تكسب الحرب .

أعادت الولايات المتحدة للواجهة الحرب الوقائية ، وذلك بحربها على العراق عام 2003 بحجة البرنامج النووي لصدام حسين ، وتهديده بامتلاك أسلحة الدمار الشامل ، وقد هدفت الحكومة الأمريكية من هذه الحرب لتحويل العراق إلى حليف ، إلا أن نجاحها كان محدودا كون الغزو أدى إلى هزيمة القوات التقليدية العراقية وإحتلال البلاد والإطاحة بنظام صدام حسين ، دون تحقيقها لهدف تدمير البرنامج النووي الذي قد سبق تدميره عام 1991 ، وقد تراجع الدعم الشعبي للحرب في الولايات المتحدة بعد ظهور التمرد العراقي،كما أدى تغيير الحكومة في الولايات المتحدة إلى إنسحاب كامل للقوات الأمريكية المتبقية من العراق، مخلفة وراءها عراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل، لكنه دولة منقسمة تواجه خطر التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها داعش .[2]

اجتمعت أربعة عوامل لتسليط الضوء على الحرب الوقائية والاستباقية كخيارات سياسية وأساسية في السياسات الخارجية الدفاعية لإدارة بوش وهي :

[1]Colin S. Gray ; « **THE IMPLICATIONS OF PREEMPTIVEAND PREVENTIVE WAR DOCTRINES**: **A RECONSIDERATION**», July 2007 , p x date :10/09/2023 in :
http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil

[2] Barry Strauss , « **Preemptive Strikes and Preventive Wars: A Historian's Perspective «** , hoover Institution Tuesday, August 29, 2017 , in :
https://www.hoover.org/research/preemptive-strikes-and-preventive-wars-historians-perspective

1- لم يعد الردع هو الخيار الدفاعي الوحيد المتاح للولايات المتحدة حيث يمكن لها أن تتبنى استراتيجيات الدفاع عن طريق الإنكار ،و تعمل هذه الاستراتيجيات بشكل أفضل عند تنفيذها قبل أن يتمكن العدو من توجيه ضربة.

2- الردع عموما لا يعمل ضد الإرهابيين، فالإرهابيون عديمو الجنسية وينتشرون عادة في مناطق واسعة أو حتى بين القارات، وعادة الموت والدمار اللذين يمكن أن يلحقا بمنظمة إرهابية في هجوم انتقامي يتجاوزهما إلى حد كبير الضرر الذي يمكن أن تلحقه حتى الخلايا الإرهابية الصغيرة بالمجتمع المدني.

3- أعطت الأحداث الأخيرة قدرًا كبيرًا من المصداقية لفكرة أن الولايات المتحدة يجب أن تتخذ إجراءات لوقف الجماعات أو الدول الخطرة قبل أن تتمكن من الحصول على أسلحة دمار شامل أو إطلاق بعض المخططات الشائنة.

4- فشل جهود منع الانتشار ونزع السلاح في التسعينيات في وقف العديد من التهديدات الخطيرة للأمن الدولي ، على الرغم من أنها قامت بعمل جيد في الإعلان عن الأخطار التي تشكلها دول مثل العراق أو كوريا الشمالية ، التي حصلت على مواد كيميائية أو بيولوجية أو أسلحة نووية ، وفي ظل هذه الأحداث تستجيب إدارة بوش ببساطة لبيئة التهديد المتغيرة من خلال إعادة تطوير القدرات والعقيدة العسكرية الأمريكية لمواجهة الأخطار الجديدة.[1]

1- الاتجاه المرن الشراكة الأمريكية

يرى هاس(**hass**) أنه من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل مع دول ديمقراطية لأن مثل هذه الدول تتيح مساحة أكبر للدبلوماسية، حتى مع تصور عدم إختفاء الخلافات في العلاقات الدولية بصفة كلية ، ويذكر **هاس** أن الإدارة الأمريكية في السابق لم تعطي إهتماما كبيرا لمسألة التحول الديمقراطي في الدول العربية لأن إهتمامها الرئيس كان منصبا على النفط ومحاربة التوسع الشيوعي ، ولكن بعد أحداث 11 من سبتمبر إتضح أن عملية التحول الديمقراطي تكتسي أهمية بالغة لاسيما لتحقيق الهدف الأساس وهو الحرب على الإرهاب .[2]

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية بعيد الحادي عشر سبتمبر على تقديم مقترحات للشروع في إصلاحات داخل الأنظمة العربية متمثلة فيما أطلق عليه " مبادرة الشراكة من اجل التنمية والديمقراطية " والتي طرحها وزير الخارجية الأمريكي **كاولن باول** متضمنة الخطوات التنفيذية لإجراء الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية والتربوية في العالم العربي .

---

[1] JAMES J. WIRTZ , JAMES A. RUSSELL , ***op.cit***, *pp113-120.*

[2] ثناء فؤاد عبد الله ، "الإصلاح السياسي خبرات عربية مصر : دراسة حالة " ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 12، ص24 .

ووفقا لبرنامج كاولن باول صنفت النظم العربية إلى أربع مجموعات هي :

أ– مجموعة النظم المطالبة بان تجري الإصلاحات الديمقراطية والتغيير في مجتمعاتها بنفسها ومنها (مصر – السعودية).

ب– مجموعة النظم المطالبة التي يتم فرض الاصطلاحات بالقوة العسكرية إن لزم الامر (سوريا – ليبيا) .

ج– مجموعة النظم التي يكتفي فيها بخبراء ومستشارين أمريكيين لدعم عملية التغيير في مجتمعاتها (لبحرين – الكويت – المغرب).

د– مجموعة النظم في حالة الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية وتقبل ببرامج أمريكية محددة (قطر–الأردن – اليمن). [1]

ترعى مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية (ميبي) الشراكات البنّاءة والفعالة بين المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بهدف تجاوز التحديات المحلية وتعزيز المصالح المشتركة في مجالات الحكومة التشاركية والفرص الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي.

يسعى برنامج(ميبي) لتحقيق هدفين أساسيين : [2]

أ– الحوكمة التشاركية

بحسب المبادرة فإن مشاركة المواطنين بشكل أوسع في الحكومة تضمن عملية صنع قرارات شاملة وعمليات سياسية شفافة ، فضلاً عن أنها تعزّز الاستقرار وتقوّي ثقة المواطنين في الحكومة، بالإضافة لدعمها المجتمع المدني ليتفاعل بشكل فعال مع المسؤولين الحكوميين كي يزيد هؤلاء استجابتهم لحاجات المواطنين في سبيل توجيه مشاركة المواطنين في صنع القرارات ، ومن المهام أيضا زيادة مشاركة المواطنين المدنية لتعزيز الشراكة والحوار المفيد مع المجتمع المدني والمسؤولين الرسميين ، كما تسعى لتعزيز قدرة المجتمع المدني على أداء دور الوسيط الموثوق بين الحكومات والمواطنين وعلى توجيه شواغل المواطنين على نحو فعال ، وتدعم جهود الحكومات الهادفة إلى زيادة

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص 18.

[2] مبادرة الشراكة الأمريكية مع الدول الشرق أوسطية نقلا عن الموقع الرسمي :تاريخ 2022/10/24 /https://mepi.state.gov/ar/about-mepi

شفافيتها وإمكانية النفاذ إليها ومساءلتها بالإضافة إلى زيادة تمثيل المرأة في المؤسسات الحكومية وتعزيز مشاركتها المدنية والسياسية .

ب- الفرص الاقتصادية:

تشكل الفرص الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي الأساس لتعزيز الشراكة بين المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات. لدى مبادرة ميبي شراكة مع القطاع الخاص الأمريكي في مجالات اهتمام مشتركة من أجل تدعيم البيئة المواتية للأعمال وريادة الأعمال وتعزيز القوة العاملة بغية المساعدة في إرساء فرص أوسع ، كما أنها تسعى إلى تحسين البيئة المواتية للأعمال عن طريق الإصلاح الاقتصادي لا سيما في البلدان النامية ،وتدعم جهود الحكومات الهادفة إلى زيادة الشفافية المالية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، كما أنها تهدف إلى تحسين السياسات والإجراءات الحكومية التي توسّع الفرص أمام رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لأجل تحقيق النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل بالإضافة إلى توطيد مبادرات ريادة الأعمال الاجتماعية التي تبتكر وتموّل وتطبّق حلولاً للمشاكل الاجتماعية وتسهيل تعاونها مع المواطنين والمجتمع المدني والحكومات، و تشجّع على صياغة القوانين التي توسع من نطاق النمو الاقتصادي ، وقد اهتمت بزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. [1]

ثانيا /مشروع الشرق الأوسط الكبير

ظهر مفهوم الشرق الأوسط الكبير (GME) ما بعد الحرب الباردة الذي يشير جغرافيا إلى معقل الأزمات من بحر قزوين إلى النيل ومن قبرص إلى الخليج الفارسي ، و إستراتيجيا إلى طرق التعامل الشامل مع المنطقة في ظل الصراعات و التناقضات القائمة ، وعليه أصبح الشرق الأوسط الكبير يشكل ساحة لعب جديدة بين الولايات المتحدة وروسيا ،إلى جانب أوروبا المترددة في مواقفها والغير متأكدة من مكانها حول العديد من القضايا مثل الحرب الأمريكية على العراق.[2]

[1] نقلا عن : https://mepi.state.gov/ar/about-mepi

[2] Michael Stürmer, "**What Strategy for the Greater Middle East? A European Perspective** ", SUMMING UP BY FRANÇOIS HEISBOURG, ESF WORKING PAPER N O. 15 , EUROPEAN SECURITY FORUM, DECEMBER 2003, p3 in :
https://www.files.ethz.ch/isn/22036/What_Strategy_01.pdf

طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي ترأسته الولايات المتحدة الأمريكية في عديد المشاريع الشرق أوسطية وكان أهمها خطة خارطة الطريق التي تبنتها العديد من الأطراف بعد خرق إسرائيل لاتفاقيتي أوسلو الأولى و الثانية حيث تبنتها كل من أمريكا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا ، وقد أدرجت هذه الخطة في 20 ديسمبر2002 خطوات الوصول لتسوية نهائية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس تعايش دولتين والدولة الفلسطينية تصبح دولة ديمقراطية وذات سيادة ، وقد جاءت خارطة الطريق بنفس شروط الإصلاح في مشروع الشرق الأوسط الكبير على الرغم من أن المبادرة الأولى سابقة للمشروع بسنتين.

وثاني مبادرة هي لنشر الديمقراطية في منطقه الشرق الأوسط تم طرحها في 2003/11/06 والتي تطالب بإدخال تغييرات جوهرية في طبيعة الأنظمة السياسية للدول العربية وتعزيز المشاركة الشعبية وتنمية مؤسسات المجتمع المدني ،إضافة إلى مبادرة ثالثة تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير التجارة مع الشرق الأوسط أو ما يعرف بمنطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية في 2003/5/9 حيث أعلن فيها الرئيس بوش الابن عن مبادرة جديدة لإقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية، تهدف لتحقيق السلام والاستقرار والرفاهية لشعوب المنطقة وتسعى كل هذه المبادرات بطريقة أو بأخرى لدمج الكيان في منطقه في ظل الإستراتيجية الأمريكية ذات الأهداف المتعددة وعلى رأسها الغايات الأمنية .[1]

وتعد مبادرة كاولن باول (**colin powell**) بتاريخ 2003/12/13 النواة التأسيسية الأولى لمبادرة لمشروع الشرق الأوسط الكبير وجاءت هذه المبادرة نتيجة اجتماع مغلق عقده 2003/11/16 مع خمسين سيدة عربية من بينهن سيدات من والمغرب وتونس ، لتحديد برنامج الإصلاح الذي أعدته وزارته وأشرفت على تنفيذه **إليزابيث تشيني** –إبنه نائب الرئيس الأمريكي **ديك تشيني –** ، والبرنامج جاء في إطار المناخ العام الأمريكي لتعزيز الديمقراطية ونشرها في الشرق الأوسط ، وقد جاءت مبادرة **باول** وحملت معها إصلاحا نظريا للبنى السياسية والاقتصادية العربية انطلاقا من أن مصلحة أمريكا تقتضي إحداث تغيير في منطقه الشرق الأوسط ونص المشروع فيما بعد سيكون نسخه مطابقة بالتقريب عن مبادرة **كاولن باول** برغم الفارق الزمني بينهما .[2]

---

[1] زكري لمياء ،" مبادره الشرق الأوسط الكبير الدوافع الخلفيات والمخاطر" ،**المجلة الجزائرية للسياسات العامة** ، العدد 4،جوان 2014 ،ص ص،126 – 129

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص ص 129 ،130.

الشرق الأوسط الكبير هو مصطلح سياسي تم تقديمه في مارس 2004 في ورقة من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي كجزء من عمل الإدارة الأمريكية التحضيري لقمة مجموعة الثماني في يونيو 2004 ، للدلالة على منطقة محددة بشكل غامض تسمى " العالم العربي "مع أفغانستان وإيران ، ففي أواخر أبريل قدمت الولايات المتحدة إلى مجموعة الثماني جملة جديدة من المقترحات لمبادرة الشرق الأوسط الكبير (GMEI) التي ستتبناها الدول الصناعية الثماني في قمة جورجيا، وتعد هذه المبادرة جزء من "إستراتيجية الحرية للرئيس بوش" والتي من خلالها يهدف توسيع الحقوق السياسية والمشاركة السياسية في العالم الإسلامي. وتبني آليات الإصلاح داخل الشرق الأوسط .[1] كما أظهرت قمة مجموعة الثمانية في 2004 إجماعا حول الأهداف الشاملة لتعزيز الديمقراطية والإصلاح في الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا، وسعت الجهود الأمريكية والأوروبية على حد سواء إلى تعزيز الإصلاح باعتباره أمرًا حاسمًا لأمنهما وكذلك لاستقرار المنطقة على المدى الطويل ، حيث توجد مصالح حيوية لكليهما على المحك وبالرغم من ذلك توجد اختلافات رئيسية بين التفكير الأمريكي والأوروبي حول أفضل السبل لتحقيق هذا الهدف.[2]

وفقا للتقرير الأممي التنمية البشرية العربية 2002 – 2003 التي حدد أولويات الإصلاح في عدة جوانب أساسية حيث شكلت فيما بعد الجوانب الرئيسية لمبادرة الشرق الأوسط الكبير :

أ- **تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح** لا سيما في ظل نقص الحرية وضعف التنمية البشرية حيث دعت مجموعه ثمانية لتأييد الإصلاح الديمقراطي في المنطقة من خلال:

1- **مبادرة الانتخابات الحرة**

وهذه المبادرة تمكن مجموعة الثمانية من تقديم مساعدات لمرحله ما قبل الانتخابات كالمساعدات التقنية والندوات وإنشاء لجان مستقلة لمراقبه الانتخابات والاستجابة للشكاوي وتسليم التقارير إضافة إلى تقديم مساعده لتسجيل الناخبين وتعزيز دور البرلمانات في دمقرطة إضافة للاهتمام بصيغه التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني

2- **إصلاح المنظومة القانونية**

تكمن الأفراد من إنشاء مراكز من خلالها يحصلون على استشارات قانونيه بشان القانون المدني والجنائي.

[1] Tamara Cofman Wittes ; **Report The New U.S. Proposal for a Greater Middle East Initiative: An Evaluation** ; Monday, May 10, 2004, date 22/11/2022 ; in : https://www.brookings.edu/research/

[2] Mona Yacoubian, Promoting Middle East Democracy European Initiatives , UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE ; p02 ,in: www.usip.org

3- **مبادرة وسائل الإعلام والاتصال**

حيث عقدت تقرير التنمية البشرية العربية مقارنة ما بين عدد الصحف في الوطن العربي مع مثيلاتها في الدول المتقدمة ،وأفضت إلى وجود أن هناك أقل من 53 صحيفة مقابل 1000مواطن عربي في مقابل 285 صحيفة لكل1000 شخص في البلدان المتطورة.

4- **الجهود المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد**

حيث حدد الفساد كأكبر عقبه في وجه التنمية وسعت المجموعة على تصدير استراتيجياتها في مكافحه الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمسائلة .

5- **تطوير المجتمع المدني** من خلال تشجيع تكوين هذه المنظمات وتمويلها .

ب- **بناء مجتمع معرفي**

لقد استهل هذا الجزء من المبادرة بمقولة :"إن المعرفة تمثل الطريق إلى التنمية والانعتاق خصوصا في عالم يتسم بعولمة مكثفه " ، و قد برز إخفاق المنطقة في مواكبة التطورات التكنولوجيا والمعلوماتية وأفرزت المجموعة مبادرات خاصة بالمجتمع المعرفي وهي :

1- **مبادرة التعليم الأساسي**

من خلال تحسين وضعيه التعليم الأساسي وخفض نسبة الأمية بالتركيز على عنصر النساء ونشر مدارس الاكتشاف حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة.

2- **مبادرة التعليم من خلال الانترنت** حيث ركزت المبادرة على إطلاق الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال وتوسيعه ومن بين الدول التي يقل فيها استخدام الكمبيوتر والتي عنيت بها هذه المبادرة الجزائر وليبيا والمغرب .[1]

3- **مبادرة تدريس إدارة الأعمال**

4- **توسيع الفرص الاقتصادية:**

وضعت الإدارة الأمريكية مبادرتها حول طريقه توسيع الفرص الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط الكبير من خلال ، أولا مبادرة تمويل النمو وتقويه فاعلية القطاع المالي من خلال إقراض المشاريع الصغيرة تركيز على التمويل بهدف الربح خصوصا المشاريع التي تقوم بها النساء ، و إنشاء مؤسسة المال للشرق الأوسط لتنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير للوصول إلى تكامل اقتصادي في المنطقة من اجل نظام مالي أفضل

[1] زكري لمياء ، ***مرجع سابق***، ص ص 141 -144 .

وثانيا مبادرة التجارة حيث تهدف لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير، ورفع نسبة التبادل التجاري الذي لا يتجاوز 6% من كل التجارة العربية ، بالإضافة إلى تصنيع والتسويق وتصميم المنتجات ، تشجيع الانضمام وتنفيذ بنود منظمه التجارة العالمية لتسهيل التجارة بين دول المنطقة ، وإنشاء المناطق التجارية لتحسين التبادل التجاري في المنطقة ودعم النشاط التجاري للقطاع الخاص مع إقامة مناطق رعاية الأعمال التي تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصنيع وتسويق وتصميم المنتجات في المنطقة ، وأخيرا إنشاء ما يسمى بمنبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير الذي سيجمع مسؤولين كبار من مجموعة ثمانية في الشرق الأوسط الكبير على غرار نموذج رابطه آسيا للمحيط الهادي .[1]

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير يعتبر إمتدادا لكل المشاريع السابقة الذكر ، فبحسب عديد الباحثين ومن بينهم عاطف الغمرى فإن المشروع ذا صلة بين الأمن القومي للغرب و بين دفع مبادئ الديمقراطية و الحرية السياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط .[2] وعليه فمشروع الشرق الأوسط الكبير يجمع في طياته عديد المجالات يأتي في مقدمتها المجال الأمني الذي يعتبر من بين المجالات التي تنصب اتجاهها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة ، و قد ازداد الاهتمام بهذا المجال بعد الحادي عشر من سبتمبر لا سيما أن الأحداث التي وقعت في هذا التاريخ كانت بمثابة تهديدا للأمن القومي لأمريكا، كما اهتم هذا المشروع بمجالات التنمية الاقتصادية وربطها بعمليات التحول الديمقراطي والذي فرضها على الدول العربية وفقا لمنظور القوى الكبرى بما يتناسب و تحقيق مصالحها السياسية .

المطلب الثاني :المحددات السياسية

تعددت العوامل السياسية التي أثرت على مسار الإصلاح السياسي لدى دول المغرب العربي ، ولعل العوامل الدولية التي تم ذكرها في العنصر السابق فيها شق سياسي لاباس به ، إلا أن الزاوية الأمنية كانت أكثر بروزا ويمكن القول أن محددات التي ستذكر في هذا العنصر هي الأخرى تتداخل والشق الأمني،غير أن زاويتها السياسية أوسع و تأثيرها أبلغ ، وعند البحث توصلت الدراسة إلى أن تداعيات الفشل الدولاتي وموجات الحراك الاجتماعي كانت من العوامل السياسية الرئيسية التي حاولت الدول المغاربية تجنبها من خلال تبني إصلاحات دستورية وسياسية مخافة الوقوع في خيباتها.

[1] زكري لمياء ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 144- 146 .

[2] ضحى عبد الغفار المغازي ، ***دورة حياة مشروع الشرق الأوسط الكبير: تجربة أنثربولوجيا إعلامية مصرية***. ج3، القاهرة : أطلس للنشر والانتاج الاعلامي ، 2018 ، ص1515 .

أولا/ تداعيات الفشل الدولاتي

بدأ الاهتمام بمفهوم الدول الفاشلة (failed state) من قبل الباحثين السياسيين منذ بداية الثمانينات إلا أن الترويج السياسي له جاء في خطاب مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في أوائل التسعينات في سياق حشد الجهود الدولية لمساعدة الصومال ، وقد نشرت دورية السياسة الخارجية في عام 1993 مقال بعنوان (إنقاذ الدولة الفاشلة) والذي دعا الأمم المتحدة لفرض الحماية على هذه الفئة من الدول ، وتم توظيف المفهوم في دراسة تناولت الأوضاع في غرب إفريقيا بعنوان " الفوضى القادمة " نشرت في دورية أتلانتك الشهرية عام 1994 .

لا يوجد تعريف جامع شامل مانع لما يعنيه مصطلح الدول الفاشلة، إلا أنه بشكل عام يشير إلى حالة من الإخفاق الوظيفي تعاني منه الدولة تؤدي إلى تآكل قدرتها وقدرة نظامها القائم على الحكم بفاعلية وكفاءة، وهو ما ينتج عنه في أكثر حالاته سقوط وانهيار الدولة.[1]

منذ نهاية الحرب الباردة، انشغل المجتمع الدولي بشكل متزايد بهذه الظاهرة ويطلق عليها أحيانا "فشل الدولة" وقد تختلف تعريفات الدولة الفاشلة إلا أن معظمها يتفق على أنها تعارض الدول الناجحة التي يفترض أنها تسيطر على مناطق وسكان محددين ،كما لها علاقات دبلوماسية مع دول الأخرى ، وتتحكم في العنف المشروع داخل الأقاليم بالإضافة إلى قدرتها على توفير الحاجيات الأساسية للأفراد ،وفي المقابل نجد أن الدول الفاشلة غير قادرة على خلق الاستقرار للسكان ،كما أنها تفقد السيطرة على أراضيها وفي كثير من الأحيان حالة الفشل الدولاتي تقود إلى الحرب الأهلية .[2]

على المستوى الداخلي فشل الدولة يعني افتقادها للقدرة على السيطرة الفعلية على أراضيها، وعلى المستوى الدولي يتمثل الفشل في تراجع قدرتها على التفاعل مع الوحدات السياسية ، وقد ظهرت عديد المصطلحات المشابهة ومن أمثلتها :

- الدول المنهارة التي تشير إلى انهيار هيكل وسلطة الدولة .

---

[1].رنا أبو عمرة ، ***أمريكيا والدولة الفاشلة*** ، مصر : دار ميريت ، 2014 ، ص19 .

[2] Rosa Ehrenreich Brookst, « Failed States, or the State as Failure? » ; **Law Review**, The University of Chicago ; Volume72 , Fall2005 Number4 ; pp1159,1160.

- الدول الهشة وهو توصيف للدول الغير قادرة على أداء وظائفها ويتلازم عدم القدرة هذه بتدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية .
- الدول الضعيفة والتي يرجع سبب ضعفها لأسباب هيكلية بنيوية وتعتبر موطنا للتوترات الإثنية والدينية واللغوية والعرقية، التي عادة ما تكون كامنة وتنفجر في هيئة أعمال عنف.
- الدول الرخوة: استخدم هذا المفهوم الباحث الاقتصادي وعالم الاجتماع G.Myrdal حيث يرى أن دول العالم الثالث تنتمي لهذا المفهوم، حيث تصدر القانون ولا تطبقه إما لوجود ثغرات به ولانتفاء ثقافة حكم القانون ولتفشي الفساد، ولافتقادها نظام اجتماعي متماسك.
- الدول المائلة إلى الفشل: وهي الدول غير القادرة أو غير الراغبة في ضمان توفير الأمن والخدمات الأساسية .
- الدول المعرضة للخطر/ الدول في أزمة: تلك الدول التي تعاني من أزمة أو على وشك إندلاع صراع بسبب غياب الشرعية وفاعلية دور الدولة على مناطق ما على إقليمها[1].

تتشابك كل المصطلحات السالفة الذكر مع مفهوم الدولة الفاشلة وتعكس جميعها حالة من الضعف الوظيفي أو الخلل الهيكلي ، وقد تختلف من حيث تركيز كل مصطلح على جانب من جوانب الفشل التي تعيشها كل حالة سواء كانت سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو حتى اجتماعية ، إن حالة الضعف الوظيفي هذه تتركز على مستويين اثنين أولها على المستوى الداخلي ومن مظاهره فقدان سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها، أو فقدان إحتكار الإستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها، تآكل السلطة الشرعية، لدرجة العجز عن إتخاذ قرارات موحدة مع عدم القدرة على توفير الخدمات العامة، أما على المستوى الخارجي فمظهرها الرئيسي في عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي.

شهدت منطقة شمال أفريقيا لاسيما دول المغرب العربي في السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا فيما يخص التنمية البشرية وفقا لبعض المؤشرات، وبالرغم من ذلك لا تزال هناك تحديات كثيرة تتعلق أساسا بتقييد حرية التعبير ، وعدم المساواة والاستبعاد والتمييز بين الجنسين ، والاختلافات المحلية الكبيرة في التنمية الاقتصادية داخل

[1] رنا ابو عمرة ، ***مرجع سابق*** ، ص 25 ،26 .

البلدان، والتقصير في تقديم الخدمات وتوفير التعليم ، وقد كانت هذه التحديات كقوى دافعة وراء المظاهرات التي شهدتها شوارع عديد البلدان في المنطقة على رأسها تونس وليبيا .[1]

و يشكل موضوع الفشل الدولاتي بالنسبة لدول المغرب العربي تحديا سياسيا على مستوى عالي من الأهمية ، يكمن بدرجة أولى في تجنب السقوط في متاهات الدول الهشة أو الرخوة من خلال تبني عديد الإصلاحات السياسية والاقتصادية لسد الثغرات التي قد تعيشها دول العالم الثالث ولتجاوز كافة التحولات الوطنية والدولية التي تؤثر بشكل أو بآخر على تبني سياسات بعينها من قبل الأنظمة ، بالإضافة إلى التصدي لمختلف التهديدات الأمنية و الاجتماعية على رأسها مخاطر الجماعات الإرهابية والهجرة غير الشرعية التي تصدرها الدول الفاشلة بحيث تعتبر الدول الإفريقية و العربية الأولى في الترتيب دوليا وفقا لمؤشرات صندوق السلام (Fund For Peace) ومن أمثلتها الصومال ، السودان ، جنوب السودان ، التشاد ، النيجر..[2]، و بغية تحقيق ذلك لابد من العمل على تفعيل كل الميكانيزمات التي تحقق التحدي الأول .

ثانيا/ موجة الحراك الاجتماعي

تسعى الدول النامية للحفاظ على الكيان السياسي لها بجل مكوناته ، وذلك بغية ضمان استمرارية الأنظمة القائمة في الحكم ،فبالمقارنة مع الدول الديمقراطية نجد أن الحفاظ على الكيان السياسي لها ،مرهون بالعمل وفقا للآليات الديمقراطية وان استمرارية الأنظمة فيها تكون وفقا للشرعية التي تستمدها هذه الأنظمة من الشعب .

وقد صدرت تجربة الحراك الاجتماعي في تونس الذي بدأ مع أواخر عام 2010 إلى عديد الدول العربية التي تتشابه أنظمتها السياسية حتى أنها تصل إلى حد التطابق ،لاسيما في أسس الاستبداد التي قامت عليها أغلب الأنظمة ، وفقا للواقع التاريخي ظل العالم العربي يعيش على هامش الانتفاضات الديمقراطية مع انتهاء الحرب الباردة الإيديولوجية ، التي أعقبتها حالة من اللا استقرار المزدوج ، وذلك بفعل الالتحاق بالعولمة الليبرالية من جهة ، ومن جهة أخرى افتقار هذه الأنظمة للوسائل التي تتيح فرصة التحول الديمقراطي ، فالعالم العربي ظل يعيش الويلات

[1] Strategy for North Africa2011-2015 : Employment for Stability and Socioeconomic Progress, International labour Organization , cairo ; date :11/08/2023 in : https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/documents/meetingdocument/wcms_178194.pdf

[2] https://fundforpeace.org/

تحت حكم الأنظمة المستبدة التي اعتبرت الدول ملكا خاصا لها ، فاستغلوا خيراتها واستضعفوا شعوبها،[1] ودار حكامها في فلك التبعية للعالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من ثلاث عقود.

وقد أتاح هذا الحراك فرصة للتفاوض على الحقوق والنظر في الإصلاحات المؤسسية اللازمة على مختلف المستويات والقطاعات مثل قطاعات الأمن ، والمالية ، والتنظيم ، وتحصيل الإيرادات، وقد زاد التساؤل حول كيفية تطبيق الرقابة المدنية والديمقراطية ومدى أهميتها و اختلفت محاولات الإصلاح وما يرتبط بها من مشاكل من دولة إلى أخرى ، مما أدى إلى مخرجات مختلفة ، كما فتح الحراك السياسي والاجتماعي الباب للتفكير في أهمية إصلاح مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسات الأمنية .[2]

ومنذ عام 2011 تشهد الدول العربية عامة ودول المغرب العربي خاصة موجات متتالية من الاحتجاجات، كان لها تأثيرا بالغا على المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي في المنطقة، لكنها لم تنجح في أي من هذه الدول في تحفيز التقدم العميق نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ، وحالة عدم النجاح حالة طبيعية فمعظم الاحتجاجات لا تحدث تغييرا عميقا ودائما ، وإن حدث ذلك فعادة ما يستغرق وقتا طويلا، ففي الهند على سبيل المثال ثار المهاتما غاندي لما يقرب من ثلاثة عقود من الزمان، خلال فترات متعاقبة من النشاط، قبل أن تصبح الهند مستقلة ،وبالمثل شهدت جنوب أفريقيا موجات متكررة من الاحتجاج لأكثر من نصف قرن قبل أن ينتهي نظام الفصل العنصري أخيرا فيها ، و في كلتا الحالتين مر الاحتجاج والمقاومة بتغيرات كثيرة في طبيعة المطالب وأساليب النضال قبل الحصول على النتائج التي يتوخاها ، وفي جميع الحالات تقريبا تصاعدت حركات الاحتجاج ثم توقفت قبل أن تعود إلى الظهور مرة أخرى.

إن تجربة العالم العربي مع الحركات التي تسعى إلى إحداث تغيير سياسي داخلي حديثة جدا ، وبالتالي لايمكن الحكم على إنجازاتها بأنها طويلة الأجل ولا على إخفاقاتها فالتجربة هي قيد التشكل، والنظر إلى تجارب البلدان الأخرى يبرز فهم عميق لكيفية تطور حركات الإحتجاج بمرور الوقت، فالولايات المتحدة مثلا لديها تاريخ طويل وموثق من حركات الاحتجاج على الرغم من وجود المؤسسات الديمقراطية التي تمنح المواطنين دورا في الشؤون العامة ، فقد تحول الأمريكيون مرارا وتكرارا إلى وسائل مؤسسية إضافية لإحداث تغيير حاسم ، وينطبق هذا

[1] أسامة محمد أبو نحل ، ***الحراك العربي المعاصر: دراسة سياسية سوسيولوجية*** ، بيروت :باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية ، 2013 ، ص 60، 61.

[2] Institutional Reform in the Arab World: Problems, Challenges, and Prospects; date :22/11/2022 ; in: https://www.arab-reform.net/publication/institutional-reform-in-the-arab-world-problems-challenges-and-prospects

بشكل خاص على الجهود المبذولة للنهوض بحقوق المرأة وحقوق الأمريكيين من أصل أفريقي والأقليات الأخرى ، و النظر لهذه الحركات يساعد على وضع حركات الاحتجاج العربية في منظورها الصحيح، وتجنب الأحكام المتسرعة حول فعاليتها، وتحفيز الأفكار حول كيفية تطورها المحتمل في محاولة تحقيق أهدافها،و ليس المقصود هنا أن الولايات المتحدة يجب أن تكون نموذجا للدول العربية ، فكل دولة ستتبع طريقها الخاص في إطار خصوصيتها الثقافية والاجتماعية والتاريخية التي تميزها .[1]

المطلب الثالث :المحددات الاقتصادية

أكدت عديد الدراسات على العلاقة الوطيدة التي تربط الجانب الاقتصادي بمستوى الإصلاحات السياسية التي تتبناها الدول ، وقد أشارت في هذا الصدد مثلا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتأثر بمستوى الاستقرار السياسي للدول المضيفة ، بالإضافة إلى مستوى الفساد في الحكومات ، وأفضت إلى أن الدول الديمقراطية ذات الحقوق السياسية الأعلى لديها تدفقات أعلى للاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

أولا / أبعاد المشروع المتوسطي :

إن مسالة فرض النموذج الديمقراطي التعددي والحريات الأساسية باتت تشكل أولوية المؤسسات السياسية والاقتصادية في أوروبا وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي ، فقد اتخذ البرلمان الأوروبي منذ أكثر من عقدين من الزمن لائحة من الانتقادات الموجهة للحكومات العربية ومن أمثلتها التنديد بالقانون الجزائي الإسلامي في السعودية ، كما تم التنديد بانتهاك الحريات والإعدامات السياسية في العراق ، و استنكرت إجراءات القمع في المغرب ...إلخ و بالرغم من توجه الدول الأوروبية لدعم عملية التحول الديمقراطي في الأنظمة العربية إلا أن ذلك تصادم مع ترجيح الاتحاد الأوروبي لفكرة الاستقرار ، وانعكس ذلك في إعلان برشلونة عام 1995 والذي يدعو إلى التعاون بين دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية لمكافحة الإرهاب ولاحتواء الهجرة من الجنوب ولمكافحة الجريمة المنظمة ، كما أن الدعم الاقتصادي لهذه الدول يهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي .[3]

---

[1] Marina ottaway, « From Protest to Change in the Arab World and Beyond: A Long and Tortuous Process ; December 7 ,2020 in :
https://www.wilsoncenter.org/article/protest-change-arab-world-and-beyond-long-and-tortuous-process
date :13/07/2023

[2] Kim, Haksoon , « Political Stability and Foreign Direct Investment" ; **International Journal of Economics and Finance** , Vol. 2, No. 3; August 2010 , p 64,65 date : 08/0/2023 in :
https://ccsenet.org/journal/index.php/ijef/article/view/6822

[3] محمد مصطفى كامل ، فؤاد نهرا ، ***صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية – الأوروبية*** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2001 ، ص 194-196 .

إن نجاح العلاقات الاقتصادية التي تحاول الدول الأوروبية أن تبنيها مع الدول العربية لاسيما مع دول المغرب العربي منذ بداية التسعينات من القرن الماضي ، مرهونة بعديد القضايا الإستراتيجية وعلى رأسها الأمنية ، فتحقيق المصالح الاقتصادية لكلا الطرفين يتطلب بيئة آمنة تخلو من مختلف التهديدات التي تعاني منها دول العالم الثالث ولهذا حدد الاتحاد الأوروبي مواقفه اتجاه الأنظمة السياسية العربية بمختلف تنظيماتها الرسمية و غير الرسمية ،والتي تأرجحت تاريخيا بحسب نظرته لجنوب المتوسط التي ترى فيه تارة خطرا إسلاميا كاسحا ،ز أو موقعا استراتيجيا هاما وجب استغلاله ، ومجالا حيويا لشمال المتوسط تضم موارد طبيعية ضرورية لازدهارها ، وقد عززت الدول الأوروبية علاقاتها بدول المغرب العربي من خلال المشاريع الآتية :

1- مشروع برشلونة 1995

إحتضنت برشلونة في 28 نوفمبر 1995 أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الأوروبية ونظرائهم لبلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط [1] ، يعد إعلان برشلونة بداية التحول الحقيقي في العلاقات الأورومتوسطية وميلاد تصور جديد للتفاعل بين الاتحاد الأوروبي و شركائه في البحر الأبيض المتوسط ، وتضمنت عملية برشلونة ثلاث قطاعات رئيسية هي : الشراكة السياسية والأمنية، والتي تهدف لتأسيس "منطقة متوسطية للسلام والاستقرار قائمة على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية" ،و الثاني أطلق عليه الشراكة الاقتصادية والمالية ويهدف إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، ويسعى إلى دعم القطاع الخاص في الدول المتوسطية وزيادة حجم الاستثمارات المالية والاقتصادية داخلها، وأخيرا الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية حبث تهدف إلى إحداث نوع من التقارب بين مواطني حوض البحر الأبيض المتوسط بجانب تعميق التفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني في الجانبين، وقد شدد هذا المحور على ضرورة تدعيم التعاون بين الجانبين في مجالات العدل والقانون والشئون الداخلية. [2]

لقد تعرض مسار برشلونة إلى الانسداد لاسيما مع دول المغرب العربي للأسباب التالية:

- الاهتمام بالجوانب الأمنية كالهجرة غير الشرعية و قضايا الإرهاب .
- الاخفقات المتكررة للمشاريع الاقتصادية والتنموية المشتركة .

[1] سعيد اللاوندي ، ***العلاقات الأورومتوسطية: من مأزق برشلونة.. إلى انتحار المتوسط*** ، القاهرة : مكتبة جزيرة الورد ، 2015 ، ص 49 .

[2] سعاد إبراهيم السلموني ، ***السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط*** ، عمان :دار غيداء للنشر والتوزيع ،2020 ، ص 79 .

- محاولة الدول الأوروبية استقطاب دول الكتلة الاشتراكية سابقا على حساب دول جنوب المتوسط.
- تجسيد تابعية الدول المغاربية وفق النموذج الغربي المفروض منذ استقلال هذه الدول في إطار تعاون مختل شمال – جنوب.

2- سياسة الجوار الأوروبية

أطلقت في عام 2004 لتعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في المناطق المجاورة للاتحاد الأوروبي، سواء في الجنوب أو في الشرق ، و تستند سياسة الجوار الأوروبية إلى التزام الاتحاد الأوروبي وجيرانه بالعمل معا في المجالات الرئيسية ذات الأولوية، وتقوم هذه الشراكة على القيم المشتركة وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي، كما تضيف سياسة الجوار الأوروبية التي تمت مراجعتها في عام 2015 التي أدخلت تغييرًا على إطار التعاون واقترحت سبلاً لبناء شراكات أكثر فعالية في الجوار ، وركزت هذه المراجعة ثلاث أولويات مشتركة للتعاون وهي التنمية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار و الأمن و الهجرة والتنقل.

وقد ركزت سياسة الجوار على تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون ، حيث تطورت علاقة الاتحاد الأوروبي بمنطقة الجوار الأوروبي من خلال تعاون واسع وغني يشمل الأبعاد السياسية والإستراتيجية والأمنية، بما في ذلك قضايا التحول الديمقراطي ، حيث يدعم الاتحاد الأوروبي شركاءه في طريقهم نحو الإصلاحات الديمقراطية المستدامة، ويتم تناول حقوق الإنسان والحكم الرشيد في حوارات محددة، وتعزيزهما من خلال برامج المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، في الشرق والجنوب على السواء.

ويعمل الاتحاد الأوروبي على توسيع نطاق الحوار ودعمه مع الشركاء من الجوار الجنوبي، ليكونوا أكثر طموحًا ويستجيبوا لتوقعات مواطنيهم بمجتمعات عادلة ومساءلة وديمقراطية، وذلك في إطار خطة جديدة للبحر الأبيض المتوسط، اعتُمِدَّت في فبراير 2021، يقترح الاتحاد الأوروبي من خلالها تجديد المشاركة في التنمية البشرية والحكم الرشيد وسيادة القانون، من بين أمور أخرى.[1]

التمايز هو المبدأ التوجيهي لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع جواره. ويعترف هذا النهج بالتطلعات المختلفة للبلدان الشريكة نحو علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. ولذلك، يقدم الاتحاد الأوروبي شراكات مصممة خصيصًا لجيرانه. ويتم

[1] موقع الاتحاد الأوروبي ، تاريخ الاطلاع : 2023/09/18 نقلا عن :
https://www.eeas.europa.eu/eeas/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%

وضع الوثائق المشتركة (أي أولويات الشراكة أو جداول أعمال مجالس الشراكة أو ما يعادلها) مع كل بلد، مع التركيز على المصالح المشتركة ، وهذا يسمح بالملكية والمرونة في تصميم الدعم لطموحات كل بلد شريك جوهر سياسة الجوار الأوروبية في الطموح إلى تعميق المشاركة مع المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين.[1]

استمرت سياسة الجوار الأوروبي بنفس الاستراتيجيات التي تبناها مشروع برشلونة 1995 مع بعض التحسينات والتعديلات ، محاولة منها تلافي الأخطاء التي وقعت فيها مع الشراكة الاورومتوسطية ، وبالرغم من تجسيدها لعديد المشاريع التنموية في الكثير المجالات ، وإشراك دول جنوب المتوسط في صنع سياسات الجوار الأوروبي إلا أن الفجوة مابين الشمال والجنوب مازالت قائمة ،بل اتسعت بسبب اقتصادياتها الهشة و ظروف الانتقال الديمقراطي التي تعيشها دول المغرب العربي منذ نهاية عام 2011 .

3- مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

بعد إعلان برشلونة الذي اخفق في بناء جسور التعاون بين دول شمال وجنوب المتوسط ، أطلق مشروع الاتحاد المتوسطي في سنة2008 لتجديد العلاقات ، والذي نادى به الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي من روما في 20 كانون الأول/ديسمبر 2007 إلى جانب رئيسا الوزراء الإسباني والإيطالي رؤساء الدول وحكومات الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط للقاء دول الاتحاد الأوروبي في 14 يوليو 2008 في باريس" للتشاور وتقريب وجهات النظر حول التعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط ، و إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط أولوية متوسطية ثابتة في الدبلوماسية الفرنسية ، حيث نشرت وثيقة السياسة العامة لشهر ديسمبر 2007 فيما تعتبره التحدي الاستراتيجي لهذه المنطقة بالنسبة لفرنسا، ويحدد المحاور الثلاثة لتعاونها: "تعزيز رأس المال البشري وإعطاء الأولوية لمجتمع المعرفة ، دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ، و تحسين الحوكمة لا سيما في ما يخص تعزيز الديمقراطية ودعم تحديث الدولة". [2]

وقد اعتبر مشروع الاتحاد المتوسطي ضروريا في نظر نيكولا ساكوزي لعدة أسباب أهمها:

---

[1] *المرجع نفسه.*

[2] Denis Bauchard ; « L'Union pour la Méditerranée : un défi européen » ; Politique étrangère ; Institut français des relations internationalesIns (Printemps2008. pp 53-56 sur : https://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2008-1-page-51.htm&wt.src=pdf

- فشل الحوار الاورومتوسطي الذي انطلق ببرشلونة في سنه 1995 في تحقيق أهدافه بسبب تركيز صانع القرار في أوروبا على أولوية الاتجاه نحو تعزيز البيت الأوروبي المشترك وضم الدول الأوروبية التي كانت تابعة للكتلة الاشتراكية سابقا.
- اقتصر التعاون الأورومتوسطي على التجارة مبعدا كل المجالات الأخرى .
- أخذ مسار برشلونة طابع الحوار شمال جنوب و هو ما عمق التباينات بين الضفتين ،وللخروج من هذه الدوامة السياسية اقترح سركوزي على البلدان المتوسطية ان تحدد مصيرها في منطقه جغرافية مشتركة من خلال مشروعه السياسي الذي يجب أن يقوم على مبدأ المساواة بين أعضائه.[1]

لقد تباينت المواقف الدولية حول الاتحاد من اجل المتوسط بين مواقف مؤيدة حيث أبدت 22 دولة متوسطية اهتمامها بفكرة هذا المشروع وعلى رأسهم أوروبيا اسبانيا وايطاليا ، وقد كان الموقف الألماني على رأس الدول التي عارضت المشروع الذي مثلته المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل وبحسبها المشروع الذي طرحه نيكولا ساكوزي يقتصر على الدول الساحلية المطلة على المتوسط ورأت ألمانيا وهي من دول أوروبا الشمالية أن المشروع يخفي رغبة في استخدام العنوان المتوسطي لتمويل طموح فرنسا وتوسيع نفوذها في المنطقة كما أن المشروع قد يؤدي إلى انقسامات وانفرادات في مؤسسات الاتحاد الأوروبي.[2]

تم إطلاق مشروع الاتحاد المتوسطي تحت مسمى الاتحاد من اجل المتوسط بعد الاتفاق على تغيير اسمه في قمة باريس المنعقدة في 13 جويلية 2008 بحضور ممثلي 43 دولة حضر من الجانب الشمالي الدول الأعضاء 27 من الاتحاد الأوروبي ،وبعض الدول الأخرى كألبانيا و البوسنة والهرسك ، أما من الجنوب فقد حضرت مغاربيا كل من الجزائر والمغرب و موريتانيا و تونس وقد شاركت ليبيا بصفتها عضوا مراقبا ، ويهدف الاتحاد من اجل المتوسط إلى تحقيق ست مشروعات إقليمية أولها مكافحة التلوث في المتوسط وثانيها إنشاء طرق بحرية وبرية لتحسين تدفق التجارة بين جانبي البحر المتوسط ، إضافة إلى تعزيز الدفاع المدني لمواجهه الكوارث الطبيعية المرتبطة بالاحتباس الحراري، وضع خطة الطاقة الشمسية في المتوسط ، زيادة على ذلك تطوير جامعة متوسطية دشنت في جوان في بورتوروز بسلوفينيا وأخيرا العمل على تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة .[3]

و بات الاتحاد من اجل المتوسط منظمة حكومية دولية تجمع 43 دولة بين بلدان الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين كلها و 16 بلدا من جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وتعتبر الأمانة العامة للاتحاد من اجل

[1] محمد سمير عياد ،" الاتحاد من أجل المتوسط" ،**الحوار المتوسطي** ، عدد 6 ، الجزائر: دار الاصول للطبع والنشر، مارس 2014 ، ص 127 .

[2] مريم زكري ، "الاتحاد من اجل المتوسط ومبادرة أوروبية اتجاه المنطقة العربية "،**مجله اكاديمية** ، عدد 6 ، جوان 2017 ، ص ص ، 128 – 131

[3] محمد سمير عياد ، **مرجع سابق** ، ص ص 137 ، 141 .

المتوسط المنصة الاورومتوسطية الحكومية الدولية التي تنفذ فيها القرارات السياسية وتعد فيها مشاريع إقليمية ذلك بمساندة الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية ومنظمات المجتمع المدني والجامعات والمؤسسات والقطاع الخاص ، و يقوم الاتحاد على المؤسسات الآتية :[1]

أ- الرئاسة المشتركة

حيث يكون احد الرئيسين المشتركين من الاتحاد الأوروبي والأخر من دولة شريكة متوسطية وتترأس الاتحاد من أجل المتوسط رئاسة مشتركة بين ضفتيه، ومنذ عام 2012 يتولى هذه الرئاسة المشتركة الاتحاد الأوروبي على الجانب الشمالي، مما يضمن الارتباط الوثيق بسياسة الجوار الأوروبية، والأردن على الجانب الجنوبي، مما يسمح باستيعابها بشكل كامل من قِبل بلدان الساحل الجنوبي، وتسري الرئاسة المشتركة على جميع المستويات، كمؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية والاجتماعات المنعقدة على مستوى المسؤولين.

ب- اجتماع كبار المسؤولين

يلتقي أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط بشكل منتظم على مستوى كبار مسؤولي وزارات الخارجية ببلدان الاتحاد الثلاثة والأربعين ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ، وتتيح اجتماعات كبار المسؤولين الإطار لمناقشة السياق السياسي الراهن وتنسيق عمل الأمانة العامة ، ويتم خلالها اعتماد الميزانية وبرنامج عمل الأمانة العامة للاتحاد ووضع الأساس للتحضير للاجتماعات الوزارية. كما تناقش خلالها مقترحات المشاريع المقدمة لاعتمادها والمصادقة عليها.

ج -الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط ومقرها في برشلونة، منصة تنفيذ القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء، وذلك من خلال تحضير الاجتماعات الوزارية، وتيسير منصات الحوار الإقليمي، وإعداد مشاريع إقليمية إستراتيجية ، تعمل الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بتوجيه من الأمين العام، الذي يسانده ستة نواب للأمين العام، كل مسؤول عن شعبة قطاعية الشؤون الاجتماعية والمدنية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتنمية الاقتصادية والتوظيف والطاقة والتدابير المناخية، والمياه والبيئة، والنقل والتنمية الحضرية المستدامة، يعيَّن الأمين العام

[1] موقع الاتحاد من اجل المتوسط ، تاريخ الاطلاع : 2023/09/18 نقلا عن:
https://ufmsecretariat.org/ar/who-we-are/%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8

ونواب الأمين العام من قِبل الدول الأعضاء لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة وترشح بلدان الاتحاد الأوروبي ثلاثة نواب للأمين العام، فيما ترشح البلدان الجنوبية والشرقية الثلاثة الآخرين.

يتألف فريق الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط حالياً من 60 عضواً من موظفين محليين ودوليين ينتمون إلى أكثر من 20 بلداً، من ضمنهم دبلوماسيون وفنيون منتدبون من قِبل الدول الأعضاء والمؤسسات الشريكة كالمفوضية الأوروبية والمصرف الأوروبي للاستثمار والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والتنمية ومكتب الودائع الفرنسي.

تعرض التقرير المعنون بالتكامل الإقليمي في الاتحاد من اجل المتوسط لعام 2021 لمسيرة الاتحاد وأهم المشاريع التي تنعش عملية التكامل بعد جائحة كوفيد 19 والتي تسببت في أضرار اقتصادية كبيرة لشمال وجنوب المتوسط ، و بحسب التقرير فان حاله التكامل في الاتحاد من اجل المتوسط تنم على تطورات ايجابية لا سيما في ما يخص إحراز التقدم في التكامل التجاري داخل المنطقة الاورو متوسطية لكن في ظل وجود تحديات متعلقة بالبلدان الواقعة على الساحل الجنوبي وتشمل هذه التحديات وعلى رأسها تقييد التعامل مع الاتفاقات التجارية المتنوعة مع استمرار العوائق الجمركية أمام التجارة في السلع بالإضافة إلى الافتقار لإطار تنظيمي مناسب للتجارة والخدمات كما نص التقرير على أولويات لتسريع عمليه التكامل في الاتحاد من اجل المتوسط وأهمها معالجة العقبات القائمة التي تعوق تنمية التجارة وتطوير الأسواق المالية في جميع أنحاء المنطقة و زياده الاستثمارات لتطوير البنية التحتية للنقل والطاقة عالية الجودة و تعزيز رؤية مشتركة لتنقل الأشخاص باعتبارها محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تمثيل سياسات تكميلية في مجال البحث والتعليم العالي والابتكار.[1]

إن العلاقات التاريخية التي ربطت دول شمال البحر الأبيض المتوسط بدول جنوبه ممتدة جذورها لقرابة القرنين من الزمن ، حيث كانت بدايتها مع الحملات الاستعمارية التي شنتها الدول الأوروبية على دول المنطقة منتصف القرن التاسع عشر ، والامتداد الزمني للعلاقات بين الطرفين حفز هذه القوى لخلق مشاريع اقتصادية مشتركة حتى بعد الاستقلال ، وكان الطرف الأوروبي هو المبادر لخلق هذه المشاريع استنادا على سياساته النفعية التي تجمعه مع الدول النامية وعلى رأسها دول شمال إفريقيا ، إبتغاء الحفاظ بمنطقة نفوذه التقليدية ، وتدخل المشاريع الأوروبية في إطار تنافس الدول الأوروبية مع الطرفين الأمريكي والصيني بنسب متفاوتة .

[1] التكامل الاقليمي في الاتحاد من اجل المتوسط تقرير مرحلي 2021 ، الاتحاد من اجل المتوسط ، ص ص 10 ، 11 نقلا عن:
https://ufmsecretariat.org/ar/publication-speech/regional-integration-progress-report

ثانيا / التنافس الاقتصادي الصيني الغربي على دول المغرب العربي

يعود ارتباط جمهورية الصين الشعبية بالمغرب العربي إلى الخمسينيات من القرن الماضي ، و زاد بشكل كبير الارتباط الاقتصادي والسياسي للعملاق الآسيوي بالمنطقة منذ بداية القرن ، و بالرغم من الضجة الكبيرة حول مزايا التعاون بين جنوب –جنوب ، فإن العلاقات الاقتصادية بين الصين والمغرب العربي تعيد إنتاج سمات التجارة غير المتكافئة ، و ظلت الاستثمارات الصينية في المنطقة المغاربية ضئيلة إلى حين إعداد مبادرة **الحزام والطريق** التي تم إطلاقها في عام 2013 لتعزيز وجود الصين في المنطقة ، وهو أمر يعتبره الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تهديدًا لمصالحهما ، و بالنسبة لبلدان المغرب العربي توفر الصين فرصة للمضي قدمًا في توسيع وتحديث بنيتها التحتية المحلية ، مع تقليل اعتمادها على الغرب.

وينظر إلى الإستراتيجية الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية في المغرب العربي على أنها مماثلة لتلك التي يتم تنفيذها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،وقد أقامت الصين – التي كانت أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ديسمبر 1958 - علاقات دبلوماسية مع دول المغرب العربي بعد فترة وجيزة من استقلالها وفي نوفمبر 1958 مع المغرب ، وفي يناير 1964 مع تونس ، ثم في عام 1965 مع موريتانيا ،و مع ليبيا في وقت لاحق في عام 1978 ، حين اعترفت طرابلس بجمهورية الصين (تايوان).[1]

ظلت العلاقات التجارية والمالية بين الصين ودول المغرب العربي محدودة قبل بداية عام 2000 ، بسبب عدم التوافق وتأثير الحلفاء التاريخيين والسياسيين (مثل فرنسا في المغرب أو إيطاليا في تونس أو روسيا في الجزائر) و في أقل من عقدين من الزمن، فرضت جمهورية الصين الشعبية نفسها كشريك لا غنى عنه لاقتصاديات المغرب العربي بدوافع الطاقة والتجارة ، لكن نفوذها هنا يصطدم بعدة عوائق، مثل صلابة الروابط التي تحافظ عليها دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وفي العلاقات الصينية التي تجمعها مع الدول المغاربية يمكن التطرق لمحددين رئيسين:

[1]Tin Hinane El Kadi ; « China in the Maghreb: engagement, perceptions and prospects ; Real Instituto Elcano Posted on 30 Jun 2023 ;date : 07/08/2023, in : https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/china-in-the-maghreb-engagement-perceptions-and-prospects/

1- العلاقات الاقتصادية الصينية المغاربية

أ- التجارة :

بدأت التجارة بين الصين والمغرب العربي تتزايد في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، مما جعل الصين تدريجياً من بين أكبر ثلاث دول مستوردة لجميع بلدان المغرب العربي بين عامي 2000 و 2020 ، نما إجمالي التجارة بين الصين ودول المغرب العربي الخمس من 742 مليون دولار أمريكي إلى حوالي 19.1 مليار دولار أمريكي ؛ ومع ذلك ، يظل الاتحاد الأوروبي إلى حد بعيد الشريك التجاري الرئيسي للمغرب العربي ، حيث بلغ إجمالي حجم التجارة حوالي 94 مليار دولار أمريكي في عام 2020. كان للربيع العربي تأثير سلبي على العلاقات الاقتصادية الصينية المغاربية.

في عام 2010 ، تلقت الصين 10٪ من صادرات النفط الليبية ، وهو ما يمثل 3٪ من إجمالي واردات الصين النفطية ، أو ما يقرب من 150 ألف برميل يوميًا، تأثرت الصادرات الليبية بالاضطرابات التي أعقبت الإطاحة بالقذافي عام 2011 ، ومع ذلك ، استؤنفت صادرات النفط الليبي إلى الصين في السنوات الأخيرة ، حيث بلغت قيمتها 2.8 مليار دولار أمريكي في عام 2021 ، ويمثل هذا الرقم هامشيًا 1.3٪ من إجمالي واردات الصين من النفط الخام في ذلك العام ، والتي بلغت 208 مليار دولار أمريكي على عكس تجارة الصين مع الخليج، التي تتميز بفائض تجاري لصالح دول الخليج ، تشير البيانات الخاصة بالتجارة الصينية المغاربية إلى عجز تجاري كبير لدول شمال إفريقيا ، فعلى سبيل المثال في عام 2021 بلغت واردات الجزائر من الصين 6.7 مليار دولار أمريكي ، بينما بلغ متوسط صادرات الجزائر إلى الصين 1 مليار دولار أمريكي في نفس العام ، استوردت تونس ما يزيد عن 1.8 مليار دولار من السلع والخدمات من الصين لكنها باعت ما لا يزيد عن 282 مليون دولار ، في المقابل تشير أرقام التجارة مع دول المغرب العربي الأخرى أيضًا إلى عجز تجاري مع الصين ، باستثناء موريتانيا التي صدرت إلى الصين حوالي 1.7 مليار دولار أمريكي من الحديد والنحاس في عام 2021 بينما استوردت ما لا يقل عن 947 مليون دولار من المنتجات والخدمات الصينية، علاوة على ذلك فإن تكوين التجارة بين الصين ودول المغرب العربي يعيد إنتاج أنماط التجارة غير المتكافئة .• [1]

•تشكل المنتجات كالإلكترونيات والسيارات والهواتف النصيب الأكبر من الصادرات الصينية إلى بلدان المغرب العربي ، بينما تهيمن المنتجات النفطية والمعادن والمنتجات الزراعية على الصادرات المغاربية إلى الصين، و تحتل موارد الطاقة الجزء الأكبر من الواردات الصينية من ليبيا والجزائر ، بينما تحتل المعادن والسلع الزراعية مكانة مهمة في الصادرات المغربية والتونسية للصين.

[1] Tin Hinane El Kadi ;***ibid*** .

وقد شهدت التبادلات التجارية بين جمهورية الصين الشعبية ودول المغرب العربي الخمسة (المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا) تقدما قويا من 13.3 مليار دولار في عام 2008 إلى ما يقرب من 17 مليار دولار في عام 2016 ومما يزيد من أهمية صعود ربع هذه التبادلات أن دول المنطقة شهدت درجات متفاوتة من الاضطرابات السياسية الكبرى التي أثرت على اقتصادها ، وتمثل هذه التبادلات الثنائية 15٪ فقط من التجارة الصينية مع القارة الأفريقية وبشكل عام ،وأكثر من نصف التجارة الصينية مع هذه الدول المغاربية الخمس تتم مع الجزائر ، وعليه فجمهورية الصين الشعبية هي المورد الأول للجزائر ورقم ثلاثة لتونس والمغرب، تستمر واردات المنتجات الصينية في التقدم (بنسبة 90٪ في الجزائر وبنسبة 20٪ في المغرب بين عامي 2010 و 2016)، ومع ذلك، فإن التجارة الثنائية غير متوازنة إلى حد كبير، لأن نسبة احتياطي تونس في أعمالها مع الصين هي 1٪ بينما في الجزائر 4٪. الصين هي فقط العميل رقم ثلاثة عشر في المغرب ورقم أربعة عشر في الجزائر.[1]

ب- علاقات الاستثمار

بعد تبني بكين لاستراتيجية "الخروج" والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 ، اتجهت العديد من الشركات الصينية ، العامة والخاصة ، للاستثمار في الخارج ، بما في ذلك في المغرب العربي و تشير البيانات الصادرة عن وزارة التجارة الخارجية الصينية (MOFCOM) حول الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني (FDI) إلى أن المنطقة المغاربية تتلقى حصة ضئيلة من الاستثمار الصيني الخارجي. اعتبارًا من عام 2021 ، بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في دول المغرب العربي الخمسة 2.2 مليار دولار أمريكي ، وهو ما يمثل نسبة 0.08٪ من إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الخارج لنفس العام ، والمقدر بنحو 2785.15 مليار دولار أمريكي. في حين أن الصين لا تستثمر كثيرًا في المنطقة المغاربية ، فقد حصلت شركاتها على عقود تسليم مفتاح كبيرة لبناء البنية التحتية. نظرًا لقدرتها التنافسية السعرية ، فازت الشركات الصينية بعطاءات كبيرة صادرة عن الحكومات المحلية لتقديم الخدمات أو بناء البنية التحتية ، الطريق السريع بين الشرق والغرب في الجزائر ومطار الجزائر الجديد والجامع الكبير بالجزائر كلها مختلطة في وسائل الإعلام والتقارير الشعبية باعتبارها استثمارات صينية ، لكنها في الواقع عقود مثمرة منحتها الحكومة الجزائرية للشركات عامي 2009 و 2019 ، وقد أصبحت الجزائر واحدة من أهم الأسواق في إفريقيا لمشاريع البناء المربحة بعد منح عقود الصينية ، حيث تقدر

[1] François Lafargue , « The economic presence of China in the Maghreb: Ambitions and limits » ; October 29, 2018 date :08/08/2023 in :
https://www.frstrategie.org/en/programs/observatoire-du-monde-arabo-musulman-et-du-sahel/economic-presence-china-maghreb-ambitions-and-limits-2018

بنحو 70 مليار دولار لشركات صينية، ومع ذلك منذ انخفاض أسعار النفط في عام 2014 تراجعت شهية الجزائر لبناء البنية التحتية ، مما أدى إلى انخفاض قيمة العقود المنسوبة إلى الشركات الصينية .

و عندما تلقت الشركات الصينية انتقادات من الحكومات المحلية والمواطنين لتوظيفها عمالا صينيين بشكل أساسي، مما حد من فرص العمل في الاقتصادات التي تعاني ارتفاع معدلات البطالة، عملت الشركات الخاصة والعامة بشكل متزايد على تعزيز سمعتها عن طريق زيادة التوظيف المحلي ووضع برامج لتدريب الموظفين المحليين فعلى سبيل المثال في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نشطت شركة التكنولوجيا هواوي بشكل ملحوظ في إبرام اتفاقيات تعاون مع الجامعات المحلية لتدريب الطلاب في جميع أنحاء البلدان المغاربية ، وأطلقت منحة بذور للمستقبل ، والتي تأخذ بعضا من ألمع الطلاب من جميع أنحاء العالم إلى مقر هواوي في شنتشن وتوفر لهم التعرض للتقنيات الجديدة والانغماس في الثقافة الصينية ، كما تنظم الشركة مسابقات واسعة النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك داخل بلدان شمال إفريقيا وفيما بينها.[1]

2- العلاقات السياسية والدبلوماسية الصينية المغاربية

تعود السياسة المعادية للإمبريالية إلى مساندة جمهورية الصين الشعبية مع المغرب العربي في الخمسينيات من القرن الماضي ، عندما أقام الحزب الشيوعي الجديد في السلطة علاقات مع حركات التحرر الوطني في المنطقة و كان مؤتمر باندونغ عام 1955 علامة فارقة للعلاقات الصينية المغاربية ، حيث حضر المؤتمر تشو إنلاي رئيس الوزراء الصيني في ذلك الوقت ، بالإضافة إلى وفود من جبهة التحرير الوطني الجزائرية وحزب الدستور الجديد التونسي وحزب الاستقلال المغربي ، و ذكر خطاب تشو إنلاي في باندونغ أن الصين ستقف إلى جانب العالم الثالث لمحاربة الهيمنة الاستعمارية والإمبريالية ، وفي نفس السياق لعبت بكين دورًا رئيسيًا في مساعدة الجزائر في نضالها من أجل الاستقلال بين عامي 1958 و 1962 ، قدمت المساعدة لجيش التحرير الوطني – الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني – في شكل أموال وأسلحة وتدريب للمقاتلين الجزائريين ، و كانت الصين أيضًا أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ديسمبر 1958 ، وقد بدأت السياسات الثورية في الثمانينيات تفقد تدريجياً مكانتها البارزة في العلاقات الخارجية للصين لصالح علاقات اقتصادية أكثر واقعية ، فإن دعم الصين للجزائر. لا يزال الاستقلال يدعم العلاقات الثنائية القوية الحالية. واليوم ، تعد الجزائر الدولة المغاربية

[1] [1]Tin Hinane El Kadi ;***Opcit***.

الوحيدة التي تتمتع بشراكة إستراتيجية شاملة مع الصين ، وهي أعلى مستوى من الشراكة الدبلوماسية الصينية و يشير برنامج الطاقة الشمسية المركزة إلى قوة العلاقة واستعداد بكين للحفاظ على مشاركة كبيرة متعددة المستويات مع الدولة،وقد عززت العلاقة التي تربط بين الصين ودول المغرب العربي من خلال عدة مشاريع إما أفرو صينية أو سينو عربية وعلى رأسها:

-منتدى التعاون الصيني الأفريقي :

يهدف المنتدى للتشاور المتكافئ وتعزيز التفاهم وتوسيع التوافق وتعزيز الصداقة وتعزيز التعاون وهذا مانص عليه برنامج التعاون الصيني الأفريقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي عام 2000،[1] قد أطلق المنتدى عملية إضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى في عهد الرئيس جيانغ زيمين بمناسبة المؤتمر الوزاري الأول الذي عقد في بيجين في تشرين الأول/أكتوبر 2000 ، وجمع المؤتمر 44 بلدا أفريقيا ومنظمة دولية وإقليمية، فضلا عن ممثلين عن القطاع الخاص كما حضر هذه المبادرة الأولى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية السابقة ورؤساء دول الجزائر وتوغو وتنزانيا وزامبيا ...وقد حدد المنتدى أن المؤتمر الوزاري يعقد كل ثلاث سنوات بالتناوب في الصين وفي بلد أفريقي ، و قد أقر المؤتمر الأول في تشرين الأول/أكتوبر 2000 الوثيقة التأسيسية المعنونة "برنامج التعاون الصيني الأفريقي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأصبح منتدى التعاون الصيني الأفريقي قمة على أعلى مستوى في المؤتمر الوزاري الثالث حين استقبل الرئيس الصيني 48 رئيس دولة وحكومة إفريقية في بكين في نوفمبر 2006.[2]

-منتدى التعاون الصيني العربي تأسس المنتدى جراء زيارة الرئيس هو جينتاو رئيس جمهورية الصين الشعبية إلى مقر جامعة الدول العربية في يوم 30 يناير عام 2004 حيث التقى عمرو موسى الأمين العام لجامعة العربية والمندوبين الدائمين للدول الأعضاءال22 ، حيث أعلن وزير الخارجية الصيني لي تشاوشينغ والسيد عمرو موسى تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي بإصدار "بيان مشترك بشأن تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي" ، وكان من أهدافه تعزيز الحوار والتعاون، دفع السلام والتقدم ومن بين آلياته :

أ- الاجتماع الوزاري : آلية دائمة تقضي بعقد اجتماع دوري على مستوى وزراء الخارجية والأمين العام للجامعة العربية ، وذلك مرة كل سنتين في الصين أو في مقر الجامعة العربية أو في إحدى الدول العربية

[1] http://www.focac.org/eng/ltjj_3/ltjz/ date :04/09/2023

[2] Mamoudou Gazibo and Olivier Mbabia, « REORDERING INTERNATIONAL AFFAIRS: THE FORUM ON CHINA-AFRICA COOPERATION , Austral: Brazilian Journal of Strategy & International Relation , v.1, n.1, Jan-Jun 2012, PP54,55.

بالتناوب كما له أن يجتمع في دورات غير عادية إذا اقتضت الضرورة ذلك، يبحث الاجتماع الوزاري سبل تعزيز التعاون بين الصين والدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية ، ويتبادل الآراء حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، وكذلك القضايا ذات الأهمية المطروحة في اجتماعات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ،ويتابع سير تنفيذ برنامج العمل للمنتدى ويناقش الأمور الأخرى التي تهم الطرفين.

ب- اجتماع كبار المسؤولين : يعقد اجتماعا دوريا سنويا يستضيفه الطرفان بالتناوب، أو كلما اقتضت الضرورة إلى ذلك باتفاق الطرفين.

ج- الآليات الأخرى :نشأت تدريجيا آليات أخرى في إطار المنتدى إلى جانب الاجتماع الوزاري واجتماع كبار المسؤولين مثل مؤتمر رجال الأعمال الصينيين والعرب ، وندوة الاستثمارات وندوة العلاقات الصينية العربية والحوار بين الحضارتين الصينية والعربية ومؤتمر الصداقة الصينية العربية ومؤتمر التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة...الخ .[1]

مع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 ، وإنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) في عام 2000 ومنتدى التعاون بين الصين والدول العربية (CASCF) في عام 2004 ، نمت العلاقات بين الصين والمغرب العربي بشكل أكبر، على الرغم من أن المنتدى الافريقي والعربي ولد الكثير من الاهتمام ، إلا أن العلاقات بين الصين والمغرب العربي ظلت ثنائية إلى حد كبير ، مما يحد من القوة التفاوضية لدول المغرب العربي كمنطقة ، ويسمح لبكين بتحقيق مكاسب اقتصادية ودبلوماسية أكبر، ومع ذلك فمنذ مطلع القرن كما كان ينظر الغرب إلى المغرب العربي في الغالب من خلال منظور أمني ضيق – كأفضل حليف في "الحرب على الإرهاب" ، وفي أسوأ الأحوال كمستودع غليان للمهاجرين القادمين باتت الصين كذلك .

مبادرة الحزام والطريق :

تم اقتراح مبادرة الحزام والطريق الصينية لأول مرة في عام 2013 ، وأشاد بها شي جين بينغ باعتباره "مشروع القرن" ، و هي عبارة عن شراكة للجانبين الصيني الذي يقدم القروض والاستثمار والدول المضيفة التي توفر أسواقا جديدة في عملية "العولمة الشاملة"[2] ،وقد حددت الصين مجموعة من الأهداف أهمها :

– زيادة التجارة والاستثمار من خلال تحسين العلاقات الثنائية و تعزيز آليات التعاون متعددة الأطراف .

[1] http://www.chinaarabcf.org/ara/gylt/200904/t20090407_6402501.htm

[2] Gustavo de L.T. Oliveira , « China's Belt and Road Initiative: Views from the ground » , **Political Geography** Volume 82, October 2020 , in :
https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0962629820301177

– بناء مناطق التجارة الحرة على طول طريق الحرير من خلال إنشاء شبكة من التجارة الحرة عالية المستوى تدريجيا.

– تعزيز التعاون المالي في المنطقة لتمويل البنية التحتية بالتعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية .

– الوصول إلى الموارد الطبيعية من خلال تعزيز التعاون الدولي على الطاقة والموارد وسلاسل الإنتاج.

– تعزيز البنية التحتية للنقل في ممرات مبادرة الحزام والطريق وذلك بتطوير النقل متعدد الوسائط الذي يدمج الطرق السريعة والسكك الحديدية ،الممرات المائية والخطوط الجوية وبناء الطرق اللوجستية الدولية وتعزيز تطوير البنية التحتية على طول الطرق الرئيسية وفي موانئ الدخول الرئيسية.

– تعميق التبادلات الثقافية في المنطقة في مجالات التعليم والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والرياضة والسياحة ،حماية البيئة والرعاية الصحية والطب الصيني التقليدي".[1]

وبالتالي زادت الصين بشكل كبير انخراطها الاقتصادي والسياسي في المنطقة من خلال هذه المبادرة وهو ما أكد عليه الرئيس الصيني **شي جين بينغ** في الاجتماع الوزاري الثامن للمنتدى الصيني العربي في يوليو 2018 حيث صرح بان التنمية هي مفتاح حل العديد من المشاكل الأمنية في المنطقة ، وأعلن عن قروض جديدة بقيمة 20 مليار دولار ومساعدات مالية بقيمة 106 ملايين دولار للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، بهدف تعزيز تشييد البنية التحتية والإنعاش الصناعي والعلاقات التجارية الجديدة ، وقد أظهرت الصين اهتماما متجددا بالمغرب العربي من خلال هذه المبادرة ويرجع ذلك إلى إلتقاء عديد العوامل على رأسها الموقع الاستراتيجي للمغرب العربي كنقطة اتصال للوجستيات البحرية بين أفريقيا وآسيا وأوروبا ، إضافة إلى وضع البلدان المغاربية ذات الدخل المتوسط، مما يجعلها أسواقا مثيرة للاهتمام لبعض المنتجات الصينية ، واتفاقيات التبادل الحر بين بعض البلدان المغاربية والاتحاد الأوروبي، والتي توفر حافزا للمصنعين الصينيين لنقل أنشطتهم في المنطقة للاستفادة من هذه الاتفاقيات التجارية ،في المقابل فإن الحكومات المغاربية رأت في مبادرة الحزام والطريق فرصة لمساعدتها على سد فجوات البنية التحتية، وجذب الاستثمار وتعزيز التجارة ، ووقعت جميعها مذكرات تفاهم للانضمام إليها .

[1] OECD (2018), "The Belt and Road Initiative in the global trade, investment and finance landscape", in OECD Business and Finance Outlook 2018, OECD Publishing, Paris, p 10 , in : https://www.oecd.org/finance/Chinas-Belt-and-Road-Initiative-in-the-global-trade-investment-and-finance-landscape.pdf

إن سياسة بكين بعدم التدخل وهي حجر الزاوية في سياستها الخارجية، جعلت من الدول النامية- بما في ذلك دول المغرب العربي- تسعى للتعامل مع الصين ، ومع ذلك فإن صمود سياسة عدم التدخل الصينية قد وضع في أكبر اختبار في المغرب العربي ، حيث أعربت بكين عن قلقها بشأن عملية حلف شمال الأطلسي في ليبيا عام 2011 لكنها قررت عدم استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لوقف التدخل العسكري ، وبدلا من ذلك صوتت ضد القرار 1973 الذي أنشأ منطقة حظر جوي ووفر الحماية للمدنيين، وفي الوقت نفسه أيدت قرار مجلس الأمن بفرض تجميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة على حكومة القذافي،وبمجرد وقوع ليبيا في حرب أهلية اضطرت السلطات الصينية إلى الإعلان عن أن الصين ستنهي جميع أنشطتها التجارية هناك و تم إجلاء أكثر من 35000 مواطن صيني من ليبيا في الشهرين الأولين من عام 2011، وانخفض عدد الشركات الصينية العاملة بأكثر من 45٪.

خلال الحراك في الجزائر عام 2019، لم تفوت الصين الفرصة لإعادة تأكيد دعمهم للنظام السياسي الجزائري لاسيما عندما أصدر البرلمان الأوروبي قرارا بعنوان "وضع الحريات في الجزائر" يدين اعتقال النظام واضطهاده للمعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، دعم سفير الصين في الجزائر **لي لياهي** النظام الجزائري بالقول إن الصين تعارض أي "تدخل" من قبل القوى الأجنبية في البلاد ، كما أن المغرب وتونس تروقهم سياسة الصين المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا القيادتين.[1]

اتسم الموقف الصيني بالمرونة بشأن مبدأ عدم التدخل فيما يتعلق بليبيا مدفوعا بمصالحها الاقتصادية في البلاد كما زادت المخاوف بشأن استخدام بكين بشكل غير متسق لمبدأ عدم التدخل لحماية مصالحها وتعزيزها في السنوات الأخيرة ، لكن في ظل الامتيازات الاقتصادية المستمرة التي توفرها الصين للمنطقة ، جعلها تعمق العلاقات السياسية والاقتصادية مع كافة الأنظمة السياسية المغاربة التي تأسست بعد موجات الحراك العربي لاسيما في تونس والجزائر و ليبيا وموريتانيا و استمرت حتى مع النظام المغربي، وقد عززت وجودها أكثر منذ جائحة كوفيد-19 من خلال "دبلوماسية الأقنعة" ولاحقا "دبلوماسية اللقاحات" ،إلى جانب تبادل الخبرات الطبية ومعدات الحماية الشخصية واللقاحات، وبدأت الصين في تصنيع لقاحي سينوفارم وسينوفاك في المغرب

[1] Tin Hinane El Kadi ; ***Op.cit.***

والجزائر على التوالي، على الرغم من أن الوباء شكل عائقا لتوقف المشاريع واسعة النطاق لمبادرة الحزام والطريق، إلا أن دعم الصين للمنطقة خلال الأزمة الصحية العالمية عزز العلاقة واستمرت في النمو في عالم ما بعد الوباء.

ترى الدول المغاربية في التعاون مع الصين فرصة للحد من النفوذ الغربي والاعتماد على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، و قد اعتبر هذا التعاون على أنه تهديد لمصالح القوى الأوروبية ، ففي عام 2013 تفوق العملاق الآسيوي على فرنسا كشريك تجاري رائد للجزائر، وانتقلت الشركات الصينية متعددة الجنسيات بشكل متزايد إلى قطاعات يهيمن عليها تاريخيا شركات فرنسية ، مثل الهندسة المدنية والاتصالات والبنية التحتية للنقل، حذر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الدول النامية خلال زيارة للصين في عام 2018 من أن مبادرة الحزام والطريق قد تحولها إلى "دول تابعة" ، لكن فشل فرنسا و القوى الغربية الأخرى، في توفير بديل لهذه المبادرة والتمويل الكبير الذي تقدمه ، أدى لإخفاق عديد المشاريع الأوروبية بالمنطقة حيث واجه الاتحاد من أجل المتوسط الذي أطلق في عام 2008 بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار والتكامل بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، الكثير من خيبة الأمل بين قادة بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث فشلت هذه المبادرة بالوفاء بوعودها.

التأسيس للقوة الناعمة الصينية في المغرب العربي أحدث جدالا مؤداه أن الصين تهدف من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى توسيع الاستبداد عالميا ومحاربة القيم الليبرالية في قلب النظام الدولي الحالي ، وهذا مايراه فريق أول أما الثاني فيرى أنه لاتوجد أدلة جوهرية تشير إلى أن الصين تعمل بنشاط على تصدير نموذجها إلى دول أخرى ، بل أصبحت بكين "قوة معيارية" ليس من خلال فرض نموذجها السياسي / الاقتصادي بشكل مباشر لكن من خلال تقديم مثال ترغب البلدان النامية الأخرى تقليده، وفي الوقت الحالي تبدو الصين أكثر اهتماما بفرض تعديلات على النظام العالمي الحالي وليس بالإطاحة به بالكامل ، ويتجلى ذلك في استمرار المبادرات والمؤسسات الصينية في التعايش مع المؤسسات التي يهيمن عليها الغرب.[1]

يلاحظ أنه بالرغم من المزايا المتأصلة التي أفرزتها العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول المغرب العربي تحت مظلة التعاون جنوب–جنوب و الذي ادى لتحقيق الارباح للجانبين، فإن العلاقات الصينية المغاربية تعيد إنتاج نفس أنماط التبادل غير المتكافئ التي لوحظت في العلاقات الاقتصادية للمنطقة مع الدول الأوروبية.

[1] Tin Hinane El Kadi ; ***Op.cit.***

المبحث الثالث: مظاهر الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي

احتضنت الديمقراطية بشكل عام والديمقراطيات الغربية خصوصا الصراع السياسي – صراع الأفكار ، والتنافس على السلطة ، والصراع على النفوذ – وهذا مانجده في الديمقراطيات المستقرة مثل الولايات المتحدة فهي قادرة على إدارة مثل هذا الصراع بطريقة غير عنيفة بسبب المؤسسات القوية والقواعد السياسية المتبعة كالفصل بين السلطات ، وسيادة القانون ، وتفعيل عمل المجتمع المدني ، والصحافة الحرة ، والمساءلة ، والفرص المتعددة لمشاركة المواطنين في العمل الحكومي ، أما بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة انتقالية إلى الديمقراطية من الأنظمة الاستبدادية أو الديكتاتوريات ، فإن التحول الديمقراطي سلميًا يمثل تحديًا كبيرا،فإضفاء الطابع المؤسسي على المبادئ الديمقراطية داخل المجتمعات التي تفتقر إلى المؤسسات القوية يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الصراع والمنافسة السياسية التي يمكن أن تمزق الدولة.[1]

وسيبحث في هذا المبحث عن التجارب الإصلاحية لدول المغرب العربي التي يمكن أن تصنف ضمن القسم الثاني من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية كما أشير إليه سابقا ، وسيعرج هذا المبحث لهذه التجارب منذ الاستقلال مرورا بمرحلة انتهاء الحرب الباردة نهاية الثمانين من القرن الماضي وانتهاء بالمرحلة المعاصرة وهي أهمها بداية سنة 2011 حيث أفرزت تغييرات عميقة في عديد المجالات .

المطلب الأول : التجارب الإصلاحية لدول المغرب العربي المستقلة

تشمل منطقة المغرب العربي الدول موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا ، تقع في شمال أفريقيا ممتدة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي, وتبلغ مساحتها حوالي 5.782.140 كلم2 وتشكل ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي ، وتشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة الاتحاد المغاربي، ويبلغ طول الشريط الساحلي للاتحاد المغربي حوالي 6505 كلم, أي 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله. يسكنها 95 مليون شخص – ثمانون في المئة منهم في الجزائر والمغرب – محاطة بين البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى حيث تفصل جنوب أوروبا عن الساحل .[2]

إن المساحة الشاسعة التي تتربع عليها منطقه المغرب العربي والموقع الجيوستراتيجي والثروات التي تحويها وتمتلكها ،جعلها محط أطماع لقوى استعمارية على مدى قرون من الزمن ،ولعله الاستعمار الحديث الأشرس على مر

[1] Transitions to Dmemocracy , Tuesday, April 27, 2004; date 05/01/2023 ; in : https://www.usip.org/publications/2004/04/transitions-democracy

[2] Javier Martín, « MAGHREB:THE WEAK AND VULNERABLE WALL OF EUROPE «, Novact bercalona , in ; https://www.novact.org/thelibyancrossroad/uploads/pdf/Maghreb-The-weak-and-vulnerable-wall-of-Europe.pdf

تاريخ المنطقة ، لما خلفه من أثار وخيمة ما لا زالت تتجرع ويلاتها الدول المغاربية إلى يومنا هذا ، وقد كانت المرحلة الاستعمارية الحديثة حجر عثرة أمام بناء دول المغرب العربي المستقلة بمقومات ديمقراطية ، وقد اشتركت مع ذلك عديد الأسباب التي حدت من انتشار التجارب الإصلاحية داخل الأنظمة السياسية ، وأهم هذه الأسباب النظام السلطوي الذي اعتمد في بنائه على الشرعية الثورية ، التي أدت في كثير من الأحيان للاستبداد بالسلطة .

ويمكن تقسيم هذه المرحلة لفترتين رئيسيتين هما :

أولا /مرحلة بناء الدولة المستقلة حديثا : شهدت دول المغرب العربي الكثير من التحولات السياسية والاجتماعية منذ فجر استقلالها ، فقد تكبدت ويلات الاستعمار لعقود من الزمن استنزفت خلالها ثرواتها الإنسانية والمادية ، مما استلزم على الأنظمة المستقلة حديثا إعادة البناء المؤسساتي ومواكبة مختلف التغيرات الإقليمية والدولية ، وقد كانت عملية الإصلاح السياسي في الدول المغاربية معطلة آليا لصالح عمليات سياسية أخرى ذات أولوية على رأسها بناء الدولة و نظام سياسي بمؤسساته مستقل عن الأنظمة السياسية للدول المستعمرة ، وثانيها أن الإصلاح السياسي كما تم ذكره سابقا في احد التعريفات يشير إلى التحديث في العديد من الممارسات والمؤسسات الحكومية بغية الوصول إلى أنظمة حكم أكثر ديمقراطية ، و بما أن المؤسسات الحكومية لدول المنطقة قيد التشكل ، فمن غير المنطقي الشروع في عملية الإصلاح اللاحقة لعملية البناء المؤسساتي السابقة والتي لازلت في مرحلة التشكل .

يمكن حصر سمات هذه المرحلة في الآتي :

- **حداثة الاستقلال ومرحلة بناء الدولة:**

إن الدولة في عهود تأسيسها وتثبيتها تجنح لتبني المركزية السلطوية المفرطة و تدخل ضمن الحالات الطبيعية لقيام الدولة و قد مرت بها الدول الديمقراطية ذات الإرث الليبرالي ، فعمليه النمو التاريخي للسلطة والدولة في المجتمعات العربية المعاصرة لا يمكن الفصل فيها ما بين ما للسلطة وما للدولة ، فبعد الاستقلال أصبحت السلطة هي من تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها حيث لا دولة من قبل ، وهي الحاضنة وليس العكس [1] .

[1] محمد جابر الأنصاري ، ***تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية – مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي***، ط2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1995 ، ص ص 189 ، 190 .

وإكمال بناء الدولة عمليه نمو تاريخي لا يمكن انجازها بين عشيه وضحاها وهي لازمة لتأسيس ونمو و استقرار الحكومة والدولة معا إلى حين انجاز بناء الدولة ومقوماتها ومؤسساتها الثابتة .[1]

وقد افترض النموذج الاستبدادي لأسيموجلو وروبنسون أن الحكم الاستبدادي المطلق ليس هو الشكل الوحيد للمؤسسات السياسية الاستحواذية ولم يكن العامل الوحيد الذي منع التصنيع ، حيث تتطلب المؤسسات السياسية والاقتصادية درجة معينة من المركزية السياسية بحيث تستطيع الدولة فرض القانون والنظام ودعم حقوق الملكية وتشجيع النشاط الاقتصادي عند الضرورة من خلال الاستثمار،[2] وقد أكد عديد الباحثين الغربيين على أن الأنظمة الاستبدادية أكثر ملاءمة للبلدان النامية ،بسبب قدرتها على تحقيق النظام والاستقرار اللازمين للتنمية و لأن الديمقراطية لا يمكن أن تكون مستدامة إلا في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، وأن النظام الاستبدادي أفضل للجزائر وتونس من أجل الحفاظ على نفس المستوى من إنتاجية العمل، ولو اعتمدت الجزائر حقوقا سياسية أكبر بعد الاستقلال، لكانت قد خسرت عشرون في المائة من إنتاجية العمل .[3]

- **التوجهات الإيديولوجية للأنظمة :**

إن اغلب الدول العربية المستقلة تبنت توجهات إيديولوجية متشابهة الى حد ما ، فاغلب الإيديولوجيات المتبناة بعيد الاستقلال السياسي اتجهت نحو تبني النهج الاشتراكي القائم على الادارة المركزية لمختلف الشؤون السياسية والاقتصادية للدولة ، فالأنظمة الفتية حديثة الاستقلال أفضت الى التوجه نحو المسارات السياسية القائمة على الملكية الجماعية ، والنظام الاشتراكي السبيل الأوحد لذلك في ظل الحرب الباردة .

و يمكن الحديث عن تأثير العلاقات السوفييتية مع شمال إفريقيا في هذه الفترة من خلال المحاولات السوفيتية للحد من النفوذ الغربي في المنطقة ، و استخدام المساعدات والتعاون الثقافي كوسيلة لبناء النفوذ في المستقبل وعلى رأس هذه القضايا الصراع الإقليمي الرئيسي في الشرق الأوسط المتمثل في المشكلة الفلسطينية ،حيث اعتبرت كعامل مهم في زيادة مستوى الاتصالات السياسية السوفيتية مع دول المغرب العربي الداعمة للقضية الفلسطينية

[1] محمد جابر الأنصاري ،***المرجع نفسه*** ، ص 187 .

[2] دارن اسموجلو و جيمس .أ.روبنسون ، ***لماذا تفشل الامم : أصول السلطه والازدهار والفقر*** ، تر : بدران حامد ، القاهرة : الدار الدولية للاستثمارات الثقافيه ، ص 331

[3] Belkacem Laabas and Ammar Bouhouche , « Algeria democracy and development under the aiegis of the outhoritarian bargian », **Dimocracy in the Arab World** , Edited by : Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi ;Londn : Routledge ,2011 . pp 198,199

علاوة على ذلك فان الدور الجزائري والمغاربي بشكل عام في حركة عدم الانحياز ساهم في تطوير السوفييت لعلاقاتها السياسية مع المغرب العربي.[1]

إن الوجود السوفيتي ركز في أهدافه السياسية على مناهضة الإمبريالية والوجود السياسي والعسكري الأمريكي خلال الحرب الباردة ، وما ميز مرحلة استقلال الدول المغاربية موقفها الحيادي الذي ظهر في حركة عدم الانحياز هذا من جهة ،و سياسة الاستقطاب التي تبنتها القوتين العظمتين بزعامة الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفييتي في ظل الحرب الباردة من جهة أخرى ، و هو ما أثر على الاتجاهات الإيديولوجية والعلاقات السياسية لدول المغرب العربي مع القوى العظمى ومن أبرز محددات هذه الفترة :

- هيمنة النهج البراغماتي على علاقات القوى العظمى مع المغرب دول المغرب العربي على الرغم من الخطاب الإيديولوجي لكلتا القوتين العظميين.
- أثر الصراع العربي الإسرائيلي على التوجه المغاربي نحو القوى العظمى حيث كان عاملا مهما أثر على علاقات دول المغرب العربي بها ، فقد شكلت الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام 1985 انتكاسة في علاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- استخدمت الدول المغاربية القوى العظمى كوسيلة ضغط على فرنسا وذلك لتخفيف حدة الأزمات بين فرنسا و الدول المغاربية، مثل اعتراف الاتحاد السوفييتي بالحكومة الجزائرية المؤقتة في 03 أكتوبر 1960 .
- أثر توازن القوى الإقليمي على علاقات القوتين العظميين مع المغرب العربي ، حيث حاول كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة توازن علاقاتها مع الجزائر والمغرب باعتبارهما إقليميان رئيسيان
- تركيز الاتحاد السوفيتي أكثر من الولايات المتحدة على العلاقات المؤسسية الحكومية بسبب ضعف الأحزاب الشيوعية بالمنطقة أو بسبب القيود المفروضة على الشيوعية ، إضافة الى إقامته لعلاقات ثقافية نشطة كوسيلة للتأثير في النخب المغاربية حيث تبنت سياسة التعليم المجاني في روسيا ، في مقابل اتفاقيات تعاون ثقافي محدودة بين الولايات المتحدة و المغرب وتونس في أوائل ستينيات القرن العشرين ولاحقا الجزائر بعدما وقعت أول اتفاقية ثقافية لها مع الولايات المتحدة في أواخر عام 1986.[2]

ثانيا / التجارب الإصلاحية لدول المغرب العربي في ظل النظام الدولي الجديد

في أعقاب الحرب الباردة عام 1990 ظهر النظام الدولي الجديد والتي كانت ابرز سماته نشر الأسس الرأسمالية الليبرالية في جميع المجالات لا سيما المجال السياسي والاقتصادي ، إضافة إلى فرض الأحادية من خلال السيطرة

[1] Albursan Ahmed Salim ; The superpowers and the Maghreb: political, economic and strategic relations , **Doctorate of Philosophy** , The University of Durham ,1992 , p 215

[2] ***Ibid*** ; p 237-239 .

الأمريكية التي ظهرت ضمن المسارات السلمية والعنيفة ، ولعل أغلب الأنظمة السياسية على مستوى العالم قد تأثرت بهذا التحول الدولي لتجد نفسها أمام تحديات بناء النظام من جديد وفق الأسس الليبرالية التي فرضها الحدث .

أصبحت الأيديولوجية الليبرالية هي التوجه الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة وبلغت ذروتها في صعود الهيمنة الأمريكية في عام 1989 عند سقوط جدار برلين ، ولقد عزز ظهور العولمة التوسع النيوليبرالي وهذا ما أوردته عديد الدراسات مثل "التقليد الليبرالي في أمريكا" ، و"الديمقراطية قيمة عالمية" [1] ، و قد تمظهر هذا التوسع في الديمقراطية واقتصاديات السوق ، والحرية السياسية وهي توجهات تبنتها العديد من الدول بداية التسعينات من القرن العشرين ، وتعود الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في العصر الحديث بحسب صامويل هنتغتون بين عامي 1974 و1990 حيث قامت 30 دولة على الأقل بالتحول إلى الديمقراطية، وهو ما أدى لمضاعفة عدد الحكومات الديمقراطية فى العالم ، وصاحبت الموجات الديمقراطية موجات عكسية ، حيث كانت أولاها طويلة بدأت في عشرينيات القرن التاسع عشر، مع اتساع نطاق الديمقراطية و حق الاقتراع لنسبة كبيرة من السكان الذكور في الولايات المتحدة واستمرت قرابة قرن حتى عام 1926، حيث ظهرت إلى الوجود حوالي 29 دولة ديمقراطية ، لكن وصول موسوليني في ايطاليا إلى الحكم في عام 1922 ، تراجعت وبدأت "الموجة العكسية" الأولى ، وبحلول عام 1942 انخفض عدد الدول الديمقراطية في العالم إلى 12 دولة ، وكان انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية بمثابة بداية موجة ثانية للديمقراطية التي بلغت ذروتها في عام 1962 بمشاركة 36 دولة لتتبعها موجة عكسية ثانية (1960-1975) مما أدى إلى انخفاض عدد الديمقراطيات إلى 30 دولة .[2]

إن بداية الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي لم تؤثر على الدول العربية ومنها دول المغرب العربي ، لكن تأثيرها كان ابلغ مع بداية 1990 حين حدث التحول الديمقراطي في بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا ومنغوليا ونيبال وألبانيا ،وقد أثر ذلك بشكل جلي على التحركات نحو التحرر في بعض الدول العربية والدول الأفريقية كما أن"الاضطرابات في أوروبا الشرقية" قد "غذت مطالب التغيير في العالم العربي" ودفع القادة في مصر والأردن وتونس والجزائر لفتح مساحة سياسية أوسع .[3]

[1] Luke Amadi, « Globalization and the changing liberal international order: A review of the literature » ; **Research in Globalization**,Volume 2, December 2020, in : https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2590051X20300046

[2] Samuel P. Huntington , « Democracy's Third Wave » ; **Journal of democracy** ; spring 1991 ; p p 12-14 .

[3] ***Ibid*** ; p16.

وقد اعتبر بعض الباحثين أن فترة انهيار الاتحاد السوفييتي بداية لموجة تحول ديمقراطي رابعة ، واعتبرها آخرون أنها فترة أساسية لاستجابة بعض الدول للتحولات الدولية وهي بذلك استمرار للموجة الثالثة مع مصاحبتها لموجة عكسية مست عديد الدول ومن بينها الدول الإفريقية على شاكلة السودان ونيجيريا ،حيث عادت إلى الحكم الاستبدادي .

أوائل تسعينيات القرن العشرين كانت بداية انتقال الدول الأفريقية بشكل جماعي نحو ما يسمى بالليبرالية الديمقراطية ، ومن بين هذه الدول دول المغرب العربي ، وفي ظل هذا الانتقال شهدت هذه الدول صعوبات في بنائها الديمقراطي أساسه سيطرة الأنظمة السياسية القائمة على الانتخابات إضافة إلى فقدان الثقة في الأنظمة المنتخبة ديمقراطيا والتي قد يكون لديها نية عرقلة التحرر السياسي كما فعلت أنظمة الحزب الواحد السابقة.[1]

ألقت التحولات الجذرية التي شهدها النظام الدولي في العقد الأخير من القرن العشرين بضلالها على مجمل الأوضاع ، ولم يكن الوضع في المنطقة العربية ببعيد عن تلك التأثيرات التي قامت بدور المسرع لعملية الإصلاح السياسي، فقد أدى التدهور الاقتصادي، وما أعقبه من أزمات و خاصة الاجتماعية بالعديد من النظم إلى إدخال إصلاحات هيكلية على مؤسساتها السياسية و الاقتصادية ،كما شكلت رغبتها في الاستعانة بقروض و منح صندوق النقد و البنك الدوليين و دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية عاملا أساسيا للإصلاح، حيث تشترط تلك المؤسسات و الدول أن تتضمن عملية التحول إصلاحا و تحولاً باتجاه مزيد من الحريات، كالتداول على السلطة ، الانتخابات النزيهة ، المشاركة السياسية و دعم حقوق الإنسان، و قد نجحت تلك الشروط في دعم هذه العملية في العديد من الدول العربية كما سعت العديد من النظم السياسية العربية إلى إدخال إصلاحات على بنيتها السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعلى رأس هذه الدول مغاربيا الجزائر ، حيث ساهمت جملة من العوامل في التحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب ، ومن بين هذه العوامل الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الخانقة بسبب سوء الإدارة وتضاؤل الموارد النفطية في ثمانينات القرن الماضي إضافة إلى ظهور جيل جديد متعلم انصب اهتمامه بمستقبل الدولة .[2]

قامت الأنظمة السلطوية العربية بإلغاء التحول الليبرالي بعد المرحلة الاستعمارية ،وفي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي جراء عديد العوامل المحلية والإقليمية أدت لتحولات في مظاهر الديمقراطية منها إطلاق حريات

[1] Usman A. Tar, The challenges of democracy and democratisation in Africa and Middle East , Information, **Society and Justice**, Volume 3 No. 2, July 2010 ; p87

[2] Mohammed Hennad, The National Liberation Front in Algeria , date : 15/09/2023 in : https://books.openedition.org/ifpo/1083?lang=fr

لبرانية سياسية وقبول انخراط المعارضة الإسلامية في ظل النظام السلطوي القائم ، وقد شهدت العلاقة بين الطرفين توترا كبيرا ، بسبب الفوز الكاسح لهذه الحركات في المواعيد الانتخابية .

المطلب الثاني : التجارب الإصلاحية لدول المغرب العربي بداية 2011

بدأت هذه المرحلة مع قيام الثورات العربية بالمنطقة نهاية عام 2010 ، وتفهم الثورات عمومًا على أنها حالات من التحول الاجتماعي و السياسي ، فمنذ "عصر الثورات" في أواخر القرن الثامن عشر بأوروبا، طور المنظرون المناهج التي تهدف إلى تحديد أشكال التغيير التي يمكن اعتبارها ثورية ، حيث يشير المصطلح للتغيير السياسي ليس فقط في القوانين أو السياسات أو الحكومة ولكن أيضًا في النظام القائم .

ساهمت الثورات العربية أواخر عام 2010 في عملية الإصلاح الديمقراطي للنظم السياسية في دول المغرب العربي ، وقد تزايد الاهتمام بها في ظل التحولات المحلية و الدولية المتسارعة ، حيث دفعت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تم الإشارة إليها سابقا ، الأنظمة المغاربية لتبني عديد الإصلاحات في ظل الموجات الثورية التي شهدتها جل الدول المغاربية حيث انقسمت لمرحلتين أساسيتين :

أولا/موجة الحراك الاولى : 2011-2019

إن عملية الإصلاح السياسي التي تبنتها دول المغرب العربي جاءت على اثر موجة الحراك الاجتماعي [1]• أواخر عام 2010 ، و اتسم هذا الحراك بعدم تأطيره من قبل الأحزاب والحركات الإيديولوجية التقليدية (الماركسية او القومية أو الإسلامية) بل أطر هذا الحراك بطريقة عفوية لاتتكئ على قيادة موحدة ومنظمة حيث كان مصدره فئات عمرية شابة ، ساده حالة من السلمية شملت أغلب الدول عدا استثناءات محدودة كالحالة الليبيية ،وقد افرز ثلاث أنواع من الفاعلين المحليين ، الإقليميين والدوليين اللذين سوف يؤثرون في شكل الدولة ونمط علاقاتها الإقليمية واهمها :

• يعني الحراك المجتمعي تحرك الفرد أو الجماعة إلى أسفل أو أعلى في هرم البناء الطبقي ويعتبر ظاهرة سياسية ترتبط بظاهرة التغير الاجتماعي ، حيث يعني الحراك المجتمعي تغير في المراكز الاجتماعية للأفراد أو الجماعات من طبقه اجتماعيه إلى أخرى أو داخل الطبقة نفسها، ويأخذ الحراك المجتمعي شكل الحراك الأفقي بمعنى انتقال الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي معين إلى آخر ، عدم وجود تمايز الطبقي بين الوضعيين أو ياخذ صوره الحراك الرأسي بمعنى انطلاق الفرد او جماعة من طبقة اجتماعيه إلى أخرى في سلم الهرم الطبقي ويأخذ الحراك المجتمعي أشكال متعددة حيث يمكن أن يكون في صوره إبداء الأطروحات والأفكار ، او قد يتصاعد في شكل الثوره والعصيان المدني وقد يستمر لفترات زمنية طويلة في غضون فتره قصيرة وتختلف دوافعه وأهدافه حسب طبيعة الحراك سياسيه واقتصاديه أو اجتماعيه أو جمله هذه الدوافع مجتمعة

أ- قوى الاسلام السياسي : وهي القوى التي شاركت في الثورة واكتسبت شعبية في بعض دول الثورات العربية ، وهي من ابرز الفاعلين التي أدت لإعادة تشكيل نفسها من خلال مشاركتها في الحياة السياسية، و أكثر من ذلك من خلال سلسلة الانتصارات السياسية التي حقّقتها.وقد امتد تأثيرها على العلاقات التي تربط دولها إقليميا وحتى دوليا.

ب- القوى الليبرالية والتي قامت ببعض الاحتجاجات الشعبية و تمحورت آراء هذه القوى في العالم العربي حول مفاهيم الحريات، خصوصا فيما يتصل بالفرد وحقوقه في التعبير والرأي، كما أنها تؤمن بالدولة المدنية ، وبالرغم من أنها لم تحقق نجاحا كبيرا في الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية في معظم دول الثورات إلا أنها مازال تأثيرها قويا على الشارع العربي .

ج- المؤسسة العسكرية : تعد المؤسسة العسكرية في الدول العربية من بين أهم المؤسسات التي يستند عليها النظام السياسي وقد استمر هذا الحال حتى بعد موجة الثورات العربية لاسيما في مصر التي تولت المؤسسة العسكرية فيها الإدارة السياسية ، ونجد أن دورها السياسي محدود في بعض دول الثورات العربية على غرار تونس .[1]

إنتشرت الديمقراطية في العالم الحديث في موجات حيث اندلعت الموجة الأولى في أعقاب الثورتين الأمريكية والفرنسية و كانت إيذانا ببدء فترة التحول الديمقراطي في أوروبا والأمريكتين في القرن التاسع عشر ، خاصة بعد "الربيع الأوروبي" عام 1848 وقد قوضت هذه الموجة قرونا من الحكم الملكي المتأصل في أيديولوجية دينية واجتماعية محافظة ، و ظهرت الموجة الثانية من الديمقراطية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وشهدت إعادة انتشار الديمقراطية في أوروبا الغربية ووصول الديمقراطية لليابان والهند وبعض الدول المستقلة حديثًا عن الاستعمار، و ارتفع جراء ذلك عدد الدول الديمقراطية في العالم ليصل إلى 36 دولة ، ومع ذلك ظلت الديمقراطية تنحصر ضمن أنظمة قليلة في العالم.[2]

بدأت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في أوائل السبعينيات ، مع عمليات التحول الديمقراطي في جنوب أوروبا (إسبانيا والبرتغال واليونان) ، وكذلك مع التحول الديمقراطي في البرازيل ثم في بلدان أخرى في أمريكا الجنوبية والوسطى. ثم قفز عدد الديمقراطيات إلى 60 دولة ، ولعل عملية التحول الديمقراطي الأكثر اتساعًا نجمت عن انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين في عام 1989 ، ففي غضون بضع سنوات تحولت كل

---

[1] حميد نعيم عبدالله الغزي ، ***جيوستراتيجية الأزمة السورية : الفرص والتحديات للفواعل الدولية*** ، الاردن : دار الخليج للنشر والتوزيع ، 2022 ، ص74 ، 77.

[2] بول سالم ، "الربيع العربي من منظور عالمي : استنتاجات من تحولات ديمقراطيه في انحاء اخرى من العالم " ،مركز مالكوم كير كار نيجي للشرق الاوسط نشر : 10 نوفمبر 2011 نقلا عن : https://carnegie-mec.org/2011/11/15/ar-pub-45980

أوروبا الشرقية والوسطى تقريبا بما في ذلك روسيا إلى الديمقراطية ، حتى الصين نفسها هزتها احتجاجات ديمقراطية واسعة النطاق في ميدان تيانانمين ، وقد أطاحت العديد من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء بحكامها الاستبداديين اتجهت نحو الديمقراطية، وبعد ذلك ولأول مرة في التاريخ ظهرت117 ديمقراطية من أصل 191دولة ، ونشرت كتب تعلن "نهاية التاريخ" جازمة بأن الجدل حول أفضل شكل للحكومة للإنسانية قد تحول إلى الأبد لصالح الديمقراطية لاسيما بعد انتشارها في جميع أنحاء العالم ، وقد ظل العالم العربي بعيدا عن الديمقراطية إلى بداية ربيعه عام 2011 الذي أكد على الديمقراطية مقاربة طبيعية في تاريخ البشرية و التطور الحضاري فهي لاترتبط بمجتمع بذاته أو دولة بعينها . [1]

لقد اهتم مجال دراسات الدمقرطة بمواضيع تحول الأنظمة السياسية من الأنظمة الاستبدادية إلى نوع آخر من النظام السياسي لا يمكن تحديده مسبقًا ، و قد ظهرت هذه الدراسات في سياق ما يسمى بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطي التي بدأت بالتجربة الإسبانية والبرتغالية في السبعينيات ، ثم انتشرت إلى أمريكا اللاتينية في الثمانينيات ، واجتاحت أوروبا الشرقية في التسعينيات، وقد استبعد العالم العربي من هذه الدراسات ، حيث كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خارج موجة الدمقرطة التي اجتاحت أوروبا وأمريكا اللاتينية ، والتي قاومت لسنوات عديدة، لكن سلسلة التحولات التي حدثت في المنطقة العربية منذ نهاية عام 2010 أعادت المفهوم ووضعت "الانتقال" في بؤرة الاهتمام.[2] وقد دخلت المنطقة العربية مرحلة تاريخية جديدة بعد سقوط عدد من الأنظمة الاستبدادية ، بدءاً من تونس ثم مصر وليبيا واليمن، و بالرغم من أن مسار التحول في هذه البلدان بدأ في نفس الوقت تقريبًا وأظهر بعض أوجه التشابه في البداية ، الا انه اتخذ لاحقًا اتجاهات مختلفة تمامًا، حيث اختلف الانتقال الديمقراطي في تونس بشكل ملحوظ عن الآخرين ، وكانت التجربة التونسية أقرب إلى النموذج الإسباني لأنها استندت إلى مبدأ الاتفاق بين مختلف الفاعلين المشاركين في العملية وقد لعب المجتمع المدني دورًا مهمًا في تحقيق ذلك حيث لعب الاتحاد العام التونسي للشغل دورًا أساسي منذ بداية الثورة وحتى مع بداية عملية الانتقال والحوار الوطني.[3] وفي الجزء التالي من البحث رصد لكل التجارب المغاربية التي شهدت عمليات الإصلاح السياسي :

أولا / تجربة الإصلاح السياسي بتونس: قدمت تونس أفضل نموذج لطرق الانتقال الديمقراطي في غضون عام 2011 ، حيث دفعت زعيمها السابق الاستبدادي إلى المنفى ، وأصبحت تونس أول دولة في الربيع العربي تجري

[1] بول سالم ، المرجع نفسه .

[2] The Processes and Actors of the Democratic Transition date :22/11/2022 , in: https://www.arab-reform.net/publication/the-processes-and-actors-of-the-democratic-transition/

[3] ***Ibid***.

انتخابات لاختيار جمعية تأسيسية لكتابة دستور جديد وتعيين حكومة مؤقتة ، وهذا لاتاحة الوقت للشعب للانتقال السياسي التدريجي والمنظم في تشكيل هيكل الحكومة ، وظهرت تشكيلات سياسية جديدة ، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، والأهم من ذلك كله أنه منح للحكومة المؤقتة الفرصة لوضع خارطة طريق للمستقبل ، بما في ذلك كيفية هيكلة نقل السلطة وإنشاء مؤسسات الدولة.

اتبعت جنوب إفريقيا مسارًا مشابهًا خلال فترة انتقالها التي استمرت أربع سنوات إلى مجتمع ما بعد الفصل العنصري ، من وقت إضفاء الشرعية على الأحزاب المناهضة للفصل العنصري وإطلاق سراح السجناء السياسيين في عام 1990 ، إلى الانتخابات التاريخية لنيلسون مانديلا في عام 1994. ذلك كانت الفترة الانتقالية الفترة الحاسمة لإرساء الأساس لانتقال ديمقراطي سلمي ودائم. كان لافتاً أنه لم يكن هناك تدخل عسكري خارجي ، ولا خلافاً للتوقعات السائدة ، حرب عرقية ، أو انهيار الدولة ، أو عودة إلى العنف السياسي.

تونس هي أولى الدول التي بدأ الربيع العربي فيها ، حيث خلق العديد من الجهات الفاعلة الجديدة ، فبالرغم من أن الاحتجاجات سببها المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، لكن سرعان ما أصبحت سياسية بطبيعتها حيث اتسعت وتنوعت دائرة الاحتجاج لتضم الخريجين العاطلين عن العمل والطلاب الشباب كما ضمت النقابيين المستقلين والصحفيين والمعلمين والمحامين وما إلى ذلك .وقد ساهمت عديد المتغيرات في نجاح الحراك الاجتماعي في تونس خلال سنواته الأولى :

-إسهامات النخبة : وعلى رأسها الجيش الذي رفض التدخل ضد المتظاهرين حيث ساهم جزئيا في نجاح التعبئة ، إلى جانب النخبة العسكرية انفصلت النخبة المهنية عن النظام كما الآلاف من التونسيين فقد أضرب المحامون في 6 جانفي احتجاجا على وحشية الشرطة.

-إتساع نطاق الاحتجاجات حيث بدأت الاحتجاجات الأولية في سيدي بوزيد وامتدت خلال الأسبوع الاول إلى القيروان وصفاقس وبنقردان ، قبل أن تجتاح باقي مناطق البلاد.

-غياب الدعم المالي والتقني الأجنبي : في الواقع لم تكن هناك منظمات مؤيدة للديمقراطية أجنبية ساهمت في التعبئة الاجتماعية ، فالحراك كان شعبي ومحلي .[1]

[1] Sean Lynch , The Arab Spring: Understanding The Success of Protest Through Social Movement , University Honors , spring 2013. Date: 18/08/2023, in:
https://auislandora.wrlc.org/islandora/object/1213capsto

– الابتكار الداخلي: استخدم العديد من الشباب وسائل التواصل الاجتماعي للتعبئة حيث كان لها دور فعال في نشر المعلومات حول الاضطرابات داخل وخارج البلد، وعلى الرغم من القيود التي يفرضها النظام على وسائل الإعلام، إلا أن العديد من التونسيين حاولوا توثيق الأحداث القائمة في البلاد.

–التنظيم :حيث أنشأت عدة مجموعات مجموعاتها الخاصة ،كما انضمت الهياكل التنظيمية إلى الحراك مثل النقابات العمالية التي لم تساعد في الإطاحة ببن علي، ولكنها ساهمت في تحديد مستقبل تونس – الحكومة والمجتمع المدني – على الاقل خلال السنوات الاولى.[1]

أهم مظاهر الإصلاح السياسي في تونس :

إن مسار الانتقال الديمقراطي نظريا يستوجب المرور بمرحلتين أساسيتين مرحلة البناء ومن ثم مرحلة التثبيت وقد أكدت عديد الدراسات أن ما يجري في تونس خلال العقد الأخير يضعها في مرحلة وسط ،مابين البناء (يقصد بذلك بناء مؤسسات الانتقال نحو نظام سياسي مفتوح) والتثبيت (أي تثبيت دور المؤسسات كي تكتسب أكبر قدر من الفعالية) .[2]

ركزت الثورة في تونس بدرجة اساسية على إسقاط نظام زين العابدين بن علي التسلطي و هذا ما حصل في 14 يناير 2011 حيث أجبرت الانتفاضة الشعبية الرئيس الذي كان يحكم البلاد طيلة 23 سنة على مغادرة البلاد بشكل مفاجئ إلى السعودية ، وكان إلى جانب هذا الانجاز مطالب أخرى للحراك جاءت متزامنة مع مطلب إسقاط النظام وأهمها محاربة الفساد السياسي والاداري وتحقيق العدالة الاجتماعية وهذا ما ظهر في بوادر الاصلاح السياسي في تونس .

1– الضمانات القانونية لعملية الانتقال الديمقراطي خلال المرحلة التأسيسية:

تم التأسيس لثلاث ضمانات قانونية خلال الثلاث سنوات الاولى منذ بداية الحراك بهدف تسهيل عملية الانتقال الديمقراطي وهي :

–**إنشاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي** وهي هيئة عمومية مستقلة تتعهد بالسهر على دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي ،واقتراح الإصلاحات

[1] Sean Lynch , ***Op.Cit .***

[2] عبد الوهاب بن حفيظ ، **على ابواب الوضع الدائم: رؤيه مقارنه تثبيت المسار الديمقراطي في تونس** ،مهدي مبروك محررا ،***تجربه الانتقال الديمقراطي في 2010 –2020 :معضلات التوافق والاستقطاب*** ، لبنان :المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، 2021 ، ص.28

الكفيلة بتجسيد أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي وتتكون من ممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات ومكونات المجتمع المدني.[1]

–انتخاب المجلس الوطني التاسيسي: علق العمل بدستور جوان 1959بعد الثورة مباشرة ، تم تأسس المجلس الوطني التأسيسي التونسي (البرلمان المؤقت) بموجب انتخابات أجريت في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011 وفازت حركة النهضة بتلك الانتخابات، بحصولها على 89 مقعدا ، وقد تولى المجلس الوطني التأسيسي مهاما رئيسية ، أولها وضع دستور جديد للجمهورية التونسية و ممارسة السلطة التشريعية و انتخاب رئيس الجمهورية وإعفاؤه من مهامه عند الاقتضاء والرقابة على عمل الحكومة .[2]و في 12 ديسمبر/كانون الأول، انتخب "منصف المرزوقي خلفا للرئيس المعزول "بن علي" في حين كلّف حمادي الجبالي نائب زعيم حركة النهضة بتشكيل الحكومة.

– الهيئه العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات : أحدثت هذه الهيئة حسب ما جاء في القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالمرسوم عدد 22 لسنة 2022 مؤرخ في 21 أفريل 2022، و تتولى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات القيام بجميع العمليات المرتبطة بتنظيم الانتخابات والاستفتاءات وإدارتها والإشراف عليها طبقا لهذا القانون وللتشريع الانتخابي.[3]

2– الإصلاحات السياسية منذ 2014 : تميزت مظاهر الإصلاح السياسي في تونس منذ 2014 بمظهريين رئيسيين تمثلا في :

–الاصلاح الدستوري :صادق المجلس الوطني التأسيسي التونسي في 26 جانفي 2014 على دستور جديد لتونس على أساس توافق سياسي بين اعضاء المجلس ،، وضم الدستور الجديد مائة وتسعة وأربعين فصلاً موزعة على عشرة أقسام ، حيث نص في الفصل الثاني من الباب الأول على أن تونس دوله مدنيه تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القانون [4] واعتبر من الدساتير الطويلة نظرا للإسهاب في إبراز بعض التفاصيل القانونية والخوض في بعض المسائل الجزئية التي يكون موضعها في الأصل في النصوص القانونية .

---

[1] الجمهوريه التونسيه مرسوم رقم 6 لسنه 2011 بشان الهيئه العليا لتحقيق الاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي 2011/03/01 نقلا عن : https://manshurat.org/node/36842

[2] الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، 20 و 30 ديسمبر 2011 ، عدد 97 ، المتضمن قانون تأسيسي عدد 6 لسنة 2011 ، 16 ديسمبر 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية .

[3] الهيئه العليا المستقله للانتخابات ، بتاريخ : 2023/09/25 نقلا عن :

https://www.isie.tn/ar/%d8%

[4] الجمهوريه التونسية ، دستور عام 2014 ، ص 5 .

-**المسار الانتخابي** : نص الفصل55 من الباب الثالث المتعلق بالسلطة التشريعية والفصل 75 من الباب الرابع المتعلق بالسلطة التنفيذية ، على آلية الانتخاب العام الحر والمباشر والسري[1] ، وقد شهدت تونس بعد صدور هذا الدستور انتخابات رئاسية عقدت في 23نوفمبر2014، وفاز فيها مرشح حزب نداء تونس الباجي قائد السبسي في مرحلة ثانية بينه وبين الرئيس المنتهية ولايته المنصف المرزوقي، وقد انتقلت الرئاسة وفق الانتخابات الرئاسية التونسية المبكرة 2019 جراء وفاة الرئيس السبسي قبل خمسة أشهر من انتهاء عهدته، وهي الانتخابات الرئاسية الحادية عشرة في تونس والثانية بعد الثورة التونسية والتي انتخب فيها رئيس الجمهورية التونسية السابع في تاريخ البلاد حيث أسفرت على فوز قيس سعيد بأكثر من 72.% .

ولعل اهم المعوقات التي واجهت الإصلاح السياسي بتونس برزت باستئثار الرئيس قيس سعيد على سلطات استثنائية في عام 2021 ،تعرضت جراءها السلطتين القضائية والتشريعية للتعدي من قبل السلطة التنفيذية وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة ،فقد وضع دستور 2014 نظامًا شبه رئاسي يعمل فيه رئيس منتخب شعبيًا كرئيس للدولة ويمارس صلاحيات مقيدة، بينما يختار حزب الأغلبية في البرلمان رئيسًا للوزراء، الذي يشغل منصب رئيس الحكومة. ويتم انتخاب الرئيس مباشرة لمدة تصل إلى فترتين مدة كل منهما خمس سنوات ، و جرت آخر انتخابات رئاسية بموجب دستور 2014 في أكتوبر/تشرين الأول 2019، واتخذ الرئيس المنتخب مجموعة من القرارات ومنها قرارًا من جانب واحد بإقالة رئيس الوزراء هشام المشيشي في يوليو 2021، وفي أكتوبر 2021 قام بتشكيل حكومة جديدة برئاسة رئيسة الوزراء نجلاء بودن دون موافقة البرلمان ، و ظلت بودين رئيسًا للوزراء خلال عام 2022 ، وبموجب الدستور الجديد الذي تم اعتماده في يوليو 2022، الذي نص على أن التعيين وإقالة رئيس الوزراء والحكومة من قبل الرئيس ويكونون مسؤولين أمامه وليس أمام البرلمان. [2]

كما شهدت تونس انتخابات تشريعية في عامي 2014 و 2019 وصفت بالنزيهة ، غير ان الأحزاب الممثلة في البرلمان منذ الثورة التونسية لم تحصل على أغلبية تمكنها من تشكيل الحكومة دون تحالفات برلمانية ، ففي برلمان 2014 حصل حزب نداء تونس علي 86 مقعدا ، وحلت حركة النهضة في الترتيب الثاني ب 69 مقعدا ، فلم يتمكن الحزب الحاصل علي الأكثرية من تشكيل الحكومة.

[1] دستور عام 2014 ، ***المرجع نفسه*** ،ص ص 12-16 .

[2] https://freedomhouse.org/country/tunisia/freedom-world/2023

وقد أثرت الثورة على التركيبة الاجتماعية لأعضاء مجلس نواب الشعب التونسي المتمثلة في الخلفية الثقافية والعلمية لديهم فضلا عن التركيبة المهنية والوظيفية ، فقد سجل برلمانا ما بعد الثورة نسبة أعضاء من حملة المؤهلات العليا فقد ضم برلمان 2014 ما نسبته 84.3 % أي 183 عضوا من إجمالي 217 عضوا من إجمالي أعضاء المجلس ، و سجل برلمان 2019 ما نسبته 81.7 % في عدد المؤهلات العليا ب 178 نائبا كما أن التركيبة المهنية والوظيفية شهدت انتقال صدارة قائمة المهن التي يعمل بها النواب بعد ثورة 2011 في كلا البرلمانين الى فئة المحامين بعد أن كانت محجوزة لفئة الموظفين العموميين ، وشهدت فئتا " الأطباء والصيادلة"و"المهندسين "، زيادة ملحوظة في أعدادهم في مجلسي 2014و2019 .[1]

ثانيا / تجربة الإصلاح السياسي بالمغرب

تجاوز عهد الملك محمد السادس عقداً من الزمن قبل بروز حركة 20 فبراير الاحتجاجية، بمطالبها المنادية بالإصلاح الديمقراطي، وباستثناء السنوات الأولى التي عرفت عدة خطوات ومبادرات في طريق التصالح مع ماض عرف بانتهاك حقوق الإنسان، والمتمثلة بالسماح بعودة ورفع الإقامة عن بعض السياسيين المعارضين، وإعفاء وزير داخلية الحسن الثاني إدريس البصري، الذي كان يعَدّ الفاعل السياسي الثاني في النظام السياسي ، إضافة إلى تأسيس هيئة للإنصاف والمصالحة 2004 وإعطاء مفهوم جديد للسلطة سيعرف تراجعاً ملحوظاً باتجاه عودة أساليب الهيمنة والتحكم في الحياة السياسية، حيث سيشهد اتجاهاً نحو إضعاف الأحزاب السياسية والتشكيك في وظيفتها، وإفراغ قيمة الانتخابات من أي مضمون أو محتوى دال على آلياتها الاختيارية.

إن الوضع السياسي المتردّي تتحمل فيه المؤسسة الملكية الجزء الأكبر، فهي الركيزة الأساس في النسق السياسي برمته، كما تتحمل الأطراف الأخرى – من أحزاب سياسية ونخب سياسية وفكرية وباقي الفاعلين المجتمعيين، من نقابات وجمعيات مدنية – جزءاً من المسؤولية، من جراء تفويتها لعدة فرص للتحول الديمقراطي، وهو ما عبَّر عنه محمد بن سعيد آيت إيدر أحد رموز الحركة الوطنية.[2]

[1] نورهان احمد علي علي،" اثر ثورات الربيع العربي على اداء برلمانات دول شمال افريقيا دراسه حاله الجمهوريه التونسيه"،**المركز الديمقراطي العربي**،6 مارس 2023 ، نقلا عن :

https://democraticac.de/?p=88516

[2] https://caus.org.lb/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-20-%D9%81%D8%A8%D8%B

إن خروج المحتجين في إطار حركة 20 فبراير 2011 والتي نادت بمحاربة الفساد ومواجهه الاستبداد عبر وضع دستور جديد وديمقراطي ،قاد المؤسسة الملكية نحو خطوات الإصلاح الدستوري ، حيث تم تشكيل لجنة استشاريه ملكية بتاريخ 10 مارس 2011 والتي استثمرت في الإصلاح الدستوري لتعلن على انتخابات تشريعية مبكرة في 25 من نوفمبر 2011 ، وهي الانتخابات التي ستشهد وصول جزء من الإسلاميين للمشاركة في الحكم للمرة الأولى في تاريخ المغرب السياسي، إن أهمية مسار بناء الديمقراطية وتقييم عمل الدولة و مؤسساتها لم يغب عن تاريخ المغرب المعاصر وبناء الدولة الحديثة منذ الاستقلال سنه 1956 وقد كان يأخذ في المحطات الدستورية الستة التي مرت منها البلاد قدر معينا من الأولوية ، بداية بدستور 1962 التأسيسي ومرورا بالتعديلات خلال سنوات 1970 ،1972 ، 1992، 1996، وانتهاء بالإصلاح الدستوري لسنة 2011 وذلك تبعا للظرفية التاريخية ولسياقات الصراع السياسي بين المؤسسة الملكية و قوى المجتمع ونخبه المطالبة بالإصلاح والديمقراطية[1].

وقد صنف التقرير الذي يحمل عنوان "الشرق الأوسط الكبير: من" الربيع العربي "إلى" محور الدول الفاشلة " والصادر عن مركز الإستراتيجية و الدراسات الدولية المغرب في خانة النجاح غير مؤكد مستندين في ذلك إلى أنها دولة فقيرة من الناحية الاقتصادية ، لكنها أحرزت تقدماً حقيقياً نحو الإصلاح بعد عام 2011 ، لا سيما من حيث معدلات القمع المنخفضة حسب المعايير الإقليمية، وقد ساعدت التغييرات الحكومية والجهود المبذولة لخلق نموذج اقتصادي جديد ، والجهود المبذولة للتعامل مع بطالة الشباب بالإضافة إلى وجود تقدم حقيقي في بناء اقتصاد متنوع ومنفتح وموجه نحو السوق ، غير أن التحديات الاقتصادية والسكانية الرئيسية إلى جانب فقدان الدخل السياحي منذ أزمة فيروس كورونا تجعل النجاح غير مؤكد حيث لا تزال المشاكل قائمة في المنطقة الجنوبية – الصحراء الغربية – مع جبهة البوليساريو، كما يعاني المغرب من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض المشاركة في القوى العاملة والفقر والأمية .[2]

[1] توفيق عبد الصادق ،" واقع ومستقبل الإصلاحات بالمغرب 2011– 2021 دراسة حول موضوع السلطة"، **رواق عربي**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ص 58.

[2] Anthony H. Cordesman ; The Greater Middle East: From the “Arab Spring” to the “Axis of Failed States” ; August 24, 2020, in :

https://www.csis.org/analysis/greater-middle-east-arab-spring-axis-failed-states

مظاهر الإصلاح السياسي في المغرب الأقصى :

الإصلاح الدستوري :سعى الملك بعد موجة الحراك الاجتماعي بالمنطقة و حركة الاحتجاجات في 20 فبراير التي عمت البلاد أن يلجأ لإحداث إصلاحات سياسية وكان الإصلاح الدستوري لسنة 2011 على رأسها و أهم ماجاء فيه :

أ- **استقلال القضاء** حيث نص الفصل 129 من الدستور المغربي لسنة 2011 على إحداث محكمة دستورية من اثني عشر عضوا، يعينون لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد، ستة أعضاء يعينهم الملك، من بينهم عضو يقترحه الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى، وستة أعضاء يُنتخب نصفهم من قبل مجلس النواب وينتخب النصف الآخر من قبل مجلس المستشارين من بين المترشحين الذين يقدمهم مكتب كل مجلس، وذلك بعد التصويت بالاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل مجلس و إذا تعذر على المجلسين أو على أحدهما انتخاب هؤلاء الأعضاء، داخل الأجل القانوني للتجديد، تمارس المحكمة اختصاصاتها، وتصدر قراراتها وفق نصاب لا يُحتسب فيه الأعضاء الذين لم يقع بعد انتخابهم ، يتم كل ثلاث سنوات تجديد ثلث كل فئة من أعضاء المحكمة الدستورية.

يعين الملك رئيس المحكمة الدستورية من بين الأعضاء الذين تتألف منهم ،و يختار أعضاء المحكمة الدستورية من بين الشخصيات المتوفرة على تكوين عال في مجال القانون، وعلى كفاءة قضائية أو فقهية أو إدارية، والذين مارسوا مهنتهم لمدة تفوق خمس عشرة سنة، والمشهود لهم بالتجرد والنزاهة ،وتمارس المحكمة الدستورية الاختصاصات المسندة إليها بفصول الدستور، وبأحكام القوانين التنظيمية كما تبت في صحة انتخاب أعضاء البرلمان وعمليات الاستفتاء، إضافة الى القوانين التنظيمية تحال اليها قبل إصدار الأمر بتنفيذها، والأنظمة الداخلية لكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين قبل الشروع في تطبيقها لتبت في مطابقتها للدستور ،كما تختص بالنظر في كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون، أثير أثناء النظر في قضية، وذلك إذا دفع أحد الأطراف بأن القانون، الذي سيطبق في النزاع، يمس بالحقوق وبالحريات التي يضمنها الدستور.

يحدد قانون تنظيمي شروط وإجراءات تطبيق هذا الفصل ، وكل قرارات المحكمة الدستورية لا تقبل أي طريق من طرق الطعن، وتلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية.[1]وعليه فقد انتقل المغرب من

[1] دستور المملكة المغربية ، الباب الثامن ، المحكمة الدستورية ، طبعة 2011 ، ص 129 – 134.

خلال التعديل الدستوري الأخير من أسلوب الرقابة السياسية عن طريق المجلس الدستوري إلى أسلوب الرقابة القضائية المعمول به في كثير من الانظمة الدستورية والذي تتولاه المحاكم الدستورية .

الاصلاحات الدستورية فيما يخص السلطتين التنفيذية والتشريعية :إن من ابرز سمات الإصلاحات الدستورية في ما يخص السلطتين مايلي :

-تقييد سلطة الملك في تعيين رئيس الحكومة فقد كان للملك الحرية في تعيين الوزير الأول دون قيد طيلة التعديلات الدستورية السابقة، فالفصل 24 ابتداء من دستور1962، إلى المراجعة الدستورية لسنة 1996، عزز هذه الحرية الدستورية للملك في اختيار وتعيين الوزير الأول دون الرجوع إلى أي فاعل سياسي أو برلماني، وهو ما تعزز من خلال الحكومات المتعاقبة التي تقلد مهام رئاستها، أشخاص لا ينتمون لأي حزب سياسي، وهو مكان يفقد العملية الانتخابية وظيفتها الديمقراطية، حينما لا تؤدي بالحزب الحاصل على المرتبة الاولى في انتخابات مجلس النواب، الى تقلد مهام الوزير الأول ، وقد استدرك الاصلاح الدستوري ل 29 يوليوز 2011 باعتماده لمطلب تعيين رئيس الحكومة من الحزب المتصدر لنتائج الانتخابات مجلس النواب، و الذي تم تضمينه في مقتضيات الفقرة 1 من الفصل 47 " أن الملك يعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها" وهو ما يدلل على بروز مؤشرات انبعات المظهر البرلماني في تشكيل الحكومة كمبدأ تعارفت عليه جل الأنظمة الدستورية والسياسية المقارنة، التي ترتكز على المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان.

- تعزيز سلطة رئيس الحكومة: تم تخويل رئيس الحكومة مجموعة من الصلاحيات، والتي همت بالأساس إلى تعزيز سلطته على التشكيلة الحكومية، فإعمال النظام البرلماني في التشكيلة الحكومية، يجد سنده في دستور 2011، في مضمون الفصل47 الذي يعين الملك رئيس الحكومة ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها ، ويفهم من هذا المقتضى أن اختصاص اختيار وتعيين أعضاء الحكومة جعله الدستور أحد الاختصاصات المتقاسمة بين رئيس الحكومة والملك .[1]

- التنصيب البرلماني للحكومة يعد التنصيب البرلماني من أهم المكتسبات الديمقراطية، التي تحققت مع الوثيقة الدستورية الجديدة، فبناء على مقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 88 من الدستور التي نصت " تعتبر الحكومة منصبة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب، المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف

[1] محمد باعطي ،" السلطة التنفيذية بالمغرب على ضوء دستور 2011" **المركز الديمقراطي العربي** ،10 ماي 2023 ،نقلا عن:
https://democraticac.de/?p=89599

منهم،لصالح البرنامج الحكومي "ومعلوم أن ثقة مجلس النواب المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء لصالح البرنامج الحكومي، تتم بعدما يتقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، بعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه. ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به، في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية. وهو ما يشكل حد لنقاش التاريخي بين المؤسسة الملكية والاحزاب السياسية، التي نادت بدسترة التنصيب البرلماني للحكومة من طرف المؤسسة التشريعية، لأنها منبثقة من صناديق الإقتراع، أي حكومة منتخبة، حيث أصبحت الحكومة مسؤولة حصريا أمام مجلس النواب.[1] وقد أصبحت الحكومة مسؤولة فقط أمام مجلس النواب باعتبار أن أعضاءه يستمدون نيابتهم من الأمة (الفصل 60 من الدستور) كما أن الوجود القانوني للحكومة أصبح مرهونا بسلطة مجلس النواب بمقتضى الفصل 88 والفصل 105 الذي يخول لمجلس النواب معارضة الحكومة في مواصلة تحمل مسؤوليتها، بالتصويت على ملتمس للرقابة، وفق الشكليات المنصوص عليها في ذات الفصل، والذي يترتب عن الموافقة عليه إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية [2].

ثالثا/ التجربة الليبية : إن التجربة الليبية تقودنا تاريخيا للرجوع إلى الفاتح من أيلول / سبتمبر 1969 حيث قامت مجموعة من الضباط العسكريين الشباب المعروفة باسم "اتحاد الضباط النقابيين الأحرار" بانقلاب غير دموي ، أطاح بالملك إدريس ، وقد تزعم النقيب معمر القذافي أنذاك هذا الانقلاب ، و على الرغم من استبدال حكم الملك إدريس بحكم "المجلس الثوري" ، سرعان ما أكد القذافي سلطته وبرز خلال السنوات التالية كرئيس جديد للدولة.و منذ عام 1969 أصبح العقيد القذافي "الرئيس الفعلي للدولة الليبية ؛و المعترف به دوليًا بلا منازع ، وقد أسس منذ ذلك الحين نظام "حكم الرجل الواحد" ، وفي عام 1977 أعاد القذافي تسمية ليبيا بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، و مثلت الجماهيرية [3]• نظام حكم جديد مبني على مبادئ "الكتاب الأخضر" للقذافي وأعلنت أنها تضع السلطة مباشرة في أيدي الشعب .[4]

---

[1] محمد باعطي ،" السلطة التنفيذية بالمغرب على ضوء دستور 2011" **المركز الديمقراطي العربي** ،10 ماي 2023 ،نقلا عن:
https://democraticac.de/?p=89599

[2] دستور المملكة المغربية ، الباب الثامن ، المحكمة الدستورية ، طبعة 2011 ، ص 129 – 134.

• "الجماهيرية" – وهي كلمة جديدة تم إنشاؤها واستخدامها حصريًا في ليبيا – "دولة الجماهير". تم تنفيذ نظام الجماهيرية من خلال هيكل سياسي رسمي على رأسه اللجنة الشعبية العامة (التي تؤدي دورًا مشابهًا لدور مجلس الوزراء) ، بقيادة أمين الشعب العام (يؤدي دورًا مشابهًا لدور رئيس الوزراء). وزير). كانت اللجنة الشعبية العامة مسؤولة عن تنفيذ قرارات مؤتمر الشعب العام (شكل من أشكال البرلمان).

[4] Report Independent Civil Society Fact -Fiding Mission To Libya , january 2012 p12 in :
https://reliefweb.int/report/libya/report-independent-civil-society-fact-finding-mission-libya date :04/08/2023

إن نموذج الاحتجاج الليبي انطلق نداءه للمظاهرات من صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان إئتلاف 17 فبراير 2011 ، وتلخص بيان هذه الصفحة في إسقاط النظام والحرية والكرامة و إنشاء دولة الدستور والقانون ومحاسبه المجرمين الذين سفكوا دماء شعبنا، وقد استقبلت التنظيمات النقابية كنقابة المحامين هذه المطالب ليكون لها الدور الأكبر في إشعال شرارة الاحتجاج داخل ليبيا حيث جوبهت الاحتجاجات برد فعل أجهزة الأمن الليبية بالعنف المفرد وبعد مرور اقل من 24 ساعة على بدء الاحتجاجات المطالبة بإسقاط نظام القذافي ، بلغ عدد القتلى 10 عدد المصابين 35 ،و بعد مرور عده أسابيع تضخم هذا العدد ليقترب من ستة ألاف شهيد وقد اختلفت مسيره الاحتجاجات الثورة في ليبيا على باقي الثورات ، حيث أفرزت هذه الثورة تدخل المجتمع الدولي تحت مظلة مجلس الأمن عبر القرار 1973 الذي فرض الحظر الجوي على ليبيا بقياده فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي ،ونص القرار جميع التدابير الذي اللازمة لحماية المدنيين من خلال فرض حظر الطيران كما تضمن القرار مجموعه من الإجراءات التي من شانها إضعاف النظام الليبي ،مثل إنفاذ حظر الأسلحة وتجميد أصول بعض كيانات النظام ورجاله ،وكان القرار واضحا عندما نص على استبعاد أي قوة احتلال كان شكلها وعلى أي جزء الليبية.[1]

أعلن رسميا من ساحة طرابلس عن سقوط النظام بعد حكم دام أكثر من أربعة عقود، وبعد الإطاحة بالقذافي مرت ليبيا بسبعة رؤساء وزراء خلال السنوات الثلاث الأولى بسبب الاضطرابات السياسية ، و بحلول منتصف عام 2017 كانت هناك ثلاث حكومات في ليبيا لا تعترف ببعضها البعض، كان مقر حكومتين في العاصمة طرابلس: حكومة الوفاق الوطني التي كانت مدعومة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، والمؤتمر الوطني العام المعروف أيضا باسم حكومة الإنقاذ الوطني في شرق طبرق،و انبثقت حكومة ثالثة عن مجلس النواب، الذي انتخب ديمقراطيا في أوائل صيف عام 2014، حيث انفصلت عن المؤتمر الوطني أواخر صيف 2014عام ، وقد تم الاتفاق في 25 يوليو/تموز 2017 بين قادة حكومة الوفاق الوطني وحكومة طبرق على وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد. [2]

[1] زياد عقل ، "عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيريه الليبية" ، **مجلة السياسه الدولية** ، المجلد 46 ، عدد 184 ابريل 2011 ، ص 72 73.

[2] Cameron Glenn , Libya's Islamists: Who They Are - And What They Want ; on August 8, 2017 in : https://www.wilsoncenter.org/article/libyas-islamists-who-they-are-and-what-they-want

تعرضت ليبيا لعديد الأزمات السياسية ، قسم منها شهدته ليبيا خلال حكم الرئيس السابق معمر القذافي حيث تأثر المشهد السياسي بأزمة الشرعية السياسية وأزمة الهوية التي تأثرت بالولايات والانتماءات المناطقية والجهوية والقبلية (تحت الوطنية) وتأثرت بالقومية والإسلامية (فوق الوطنية) ،إضافة إلى أزمة المشاركة السياسية حيث شكل النظام السياسي في عهد القذافي نموذجا شاذا في المنطقة بخصوصيته المؤسساتية وإيديولوجيته الفريدة وغابت عنه أسس الديمقراطية ، حيث احتكر القرار السياسي من قبل النخبة العسكرية تحت قيادة معمر القذافي والأزمات التي شهدتها بعد الإطاحة بحكمه امتداد لسابقاتها وتمثلت في مايلي:[1]

– أزمة بناء الدولة فبعد انهيار النظام القذافي ، أصبح من المهام الأولى على الشعب الليبي هو إعادة بناء الدولة وحتى اليوم وإلى غاية تاريخ إنهاء هذه الدراسة 2023 ، مازال يعيش المجتمع الليبي في ظل أزمات إجتماعية وسياسية وثقافية عميقة ومتلاحقة .

– أزمة التوسيع والتغلغل حيث برزت خلال المرحلة الانتقالية الراهنة مظاهر فقدان السلطات الانتقالية قدرتها وفعاليتها أمام ظهور نفوذ القوى غير الرسمية ومنازعتها لسلطات الإدارات الانتقالية المشكلة سواء من مجلس انتقالي أو حكومة مؤقتة أو إدارات عسكرية أو محليه كالمدن والمناطق ، وهذا ما تولد عليه غياب السلطة المركزية التي تفرض سيادتها ،كما تم استخدام الموارد النفطية في تكوين التحالفات والجماعات المسلحة التي استغلت ضعف السلطات في الاستئثار بموارد النفط .

–أزمة التنظيم السياسي والدستوري بدأت هذه الأزمة في الظهور بمجرد تشكل السلطات الانتقالية فوقعت في إشكالية التوفيق بين الشرعية الثورية المستمرة وشرعية الانتخاب والأطر القانونية ،إضافة إلى انعدام الاستقرار في هيكلية البناء المؤسسي ، وتفكك السلطة المركزية وتأزم الصراع السياسي الذي اتخذ شكلا مسلحا وشكل عائقا للعملية الانتقالية السلمية قد أدى ذلك إلى تعثر المرحلة الانتقالية الثانية (فترة المؤتمر الوطني) والدخول في مرحلة انتقالية ثالثة بانتخاب البرلمان ، وأدى ذلك لبروز الانقسام السياسي وغياب التوافق بين الأطراف بوجود سلطتين تتنازعان الشرعية المؤتمر الوطني والبرلمان ، وبعد تدخل الأمم المتحدة وصياغة اتفاق الصخيرات بالتوافق بتشكيل ثلاث هيئات المجلس الرئاسي والحكومة والمجلس الأهلي للدولة ، وهذا مازاد في تعميق الأزمة السياسية ومن مظاهرها :

[1] زهره محسن رمضان جابر ومفتاح الحسون الجمل، " ازمات التنميه السياسيه وانعكاسها على الحكم الرشيد ليبيا النموذجا 2011 2019 "، المؤتمر الدولي الثالث لكليه تجاره 12 نوفمبر 2019 ص1061، نقلا عنhttps://insd.elmergib.edu.ly/papers/INSD051.pdf

-وجود برلمانين وحكومتين .

-الاتجاه نحو الحسم العسكري وتزايد الانفلات العسكري في العديد من المناطق.

- التسيب المالي والإداري بالمؤسسات الليبية و تردي الخدمات المحلية وتعطل العديد من المصالح .[1]

- التدخلات الخارجية من خلال منظمة الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى لضمان سلمية الانتقال ، و تدخلات الغرب الأوروبي والأمريكي لضمان المصالح الإستراتيجية والسيطرة على الإمدادات النفطية الليبية .

رابعا /التجربة الموريتانية

لم تتجلى مظاهر الإصلاح في موريتانيا خلال العقود الثلاثة من ستينات إلى تسعينات القرن الماضي ولم يسعى النظام على مدار هذه الفترة لإحداث التغيير ، وتأرجح النظام السياسي في موريتانيا بين ثلاث حقب رئيسية ، الحقبة المدنية أولاها و تعرف بالجمهورية الأولى الممتدة من 1960 إلى 1978 العسكرية الممتدة من 1978 إلى 1991 ثم الحقبة المختلطة بين العسكرية والمدنية من 1991 إلى 2010 ، وتميزت الحقبة الأولى بهيمنة الحزب الواحد على المجتمع وخلال الحقبة العسكرية وجود الحزب الواحد ولم يسبح تبعا لذلك بوجود اي تكتل آخر إلا ما سمي في حينه بالهياكل وهو تنظيم هش بني على الولاء للنظام ،[2]و ابرز سمات هذا العهد نظام عسكري ديكتاتوري قضى على جميع مظاهر المشاركة السياسية التي كانت موجودة والمتمثلة في الحزب والجمعية الوطنية ليحل محلها لجنة عسكرية اتسمت بممارستها للسلطة بكثير من الارتجال والارتباك ،[3] وقد دشنت المرحلة المختلطة في ظل حدوث متغيرات دولية هامة داعمة للإصلاح ، سعى النظام السياسي في موريتانيا من خلالها بزعامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد ولد الطايع للشروع في عملية التحول الديمقراطي باقرار دستور مدني

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص ص 1058 -1061 .

[2] خيري عبد الرزاق جاسم ، " التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الاصلاح السياسي" ،**دراسات دولية** ،العدد الثالث والاربعون ، ص ص 24، 25

[3] محمد الامين ولد سيدي باب ، ***مظاهر المشاركه في موريتانيا*** ، بيروت :مركز الدراسات الوحده العربية ، 2005 ، ص 207 .

وتنظيمات تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية ،وقد تقلد الطايع الحكم خلال الحقبة العسكرية ابتداءا من 1984 إلى غاية 1991 اتسمت طبيعة حكمه بأنه نظام عسكري شديد المركزية.[1]

خالط حكم الرئيس معاوية ولد الطايع الحقبة المختلطة حيث امتد حكمه في فترته الثانية من 1991 إلى 2005 وكان ذا طبيعة عسكرية شهد فيها النظام تحولات أساسية تبنى فيها التعددية السياسية ، حيث شهدت موريتانيا استفتاء على الدستور الجديد في 12 جويلية 1991 دخل حيز التنفيذ في العشرين من نفس الشهر وقد شدد هذا الدستور على المثل الثقافية والواقع الاجتماعي للبلاد خلافا لدستور1961 -الذي كان يحاكي الدستور الفرنسي- ، وبرزت الهوية الإسلامية للدولة في ديباجته مرتبطة بالنمط التحديثي والديمقراطي، ونص على إصلاحات سياسية تتعلق أساسا بمسألتي المشاركة السياسية وكيفية التداول على السلطة ، حيث نصت المادة 11 من الدستور على أن التعددية الحزبية والتجمعات السياسية تسهم في تكوين الإرادة السياسية والتعبير عنها وتتكون الأحزاب والتجمعات السياسية وتمارس نشاطها بحرية شرط احترام المبادئ الديمقراطية وشرط الا تمس من خلال نشاطها بالسيادة الوطنية والحوزة الترابية للأمة والجمهورية.[2]

تميزت الحقب الثلاث التي زاوجت بين المدنية والعسكرية بكثرة الإنقلابات العسكرية وتوغل السلطة الإستبدادية فلم تغن محاولات الإصلاح الشكلية بداية تسعينات القرن الماضي الشعب في موريتانيا للدعوة من جديد الى إصلاحات جادة وجوهرية ، فمنذ بداية عام 2011 ظهرت هذه الدعوات تزامنا مع بروز الحركة الاجتماعية النشطة الداعية للتغيير التي شهدها العالم العربي عامة ودول المغرب العربي بالأخص .

أبرز مظاهر الإصلاح السياسي في موريتانيا الانتقال الدستوري الذي شهدته عام 2019، وقبل الحديث عن هذا الإنتقال سنبرز أهم التعديلات الدستورية في موريتانيا منذ دستور 1991 ، فأولاها كان في 12 يوليو 2006 وقد أعاد العمل بدستور 20 يوليو 1991 بصفته دستورا للدولة بعد تعليقه في عام 2005 وقد أقر بمبدأ التناوب السلمي للسلطة و بفرض ولاية إنتخابية قابلة للتجديد مرة واحدة بحسب المادة 28 (جديدة) وقلص من مدة مأمورية الرئيس من ست سنوات إلى خمس سنوات(المادة 26) ، كما نص في المادة 27 على أنه لا يجوز الجمع بين منصب رئيس الجمهورية ومنصب قياده الحزب ، وجراء ذلك أجريت أول إنتخابات رئاسية في مارس 2007 شهدت منافسة بين مرشحين من جميع القوميات، فاز بها السيد محمد ولد الشيخ عبد الله من

[1] خيري عبد الرزاق ، ***مرجع سابق*** ، ص ص ،25-27 .

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص 28 – 35 .

القومية العربية، وقد جاء تعديل مارس 2012 متأثرا بالحراك المغاربي الذي إندلع عام 2011 بتونس وتسبب بدوره في حراك موريتاني طالب بإسقاط النظام ، وجاءت هذه التعديلات عقب شروع النظام الموريتاني في تنظيم حوار سياسي وطني من 17 أيلول إلى 19 أكتوبر، إنبثق عنه الإتفاق على إجراء تعديلات دستورية نظمت بتاريخ 20 مارس 2012 القضايا الثلاثة الأساسية في موريتانيا ، وهي مسألة الإعتراف بالتعددية الثقافية و الاسترقاق ومخلفاته ، إضافة إلى طي ملف إنقلابات العسكر، وقد جرمت هذه التعديلات قضية الرق وجعلتها جرائم ضد الانسانية بموجب المادة 13 كما جرمت الإنقلابات العسكرية التي تركت ذاكرة من الصراع على السلطة لدى الموريتانيين ، فنصت الماده 2 الفقرة الرابعة منها على :" أن السلطة السياسية تمارس وتنقل في إطار التداول السلمي وفقا لأحكام الدستور وتعتبر الإنقلابات وغيرها من أشكال تغيير السلطة المنافي للدستور جرائم لا تقبل التقادم ، يعاقب أصحابها والمتمالؤون معهم سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو إعتباريين بموجب القانون "، وقد جاءت تعديلات 15 أوت 2017 وإنصب مضمونها على قضايا لم تكن جوهرية كتغيير العلم والنشيد الوطني وإلغاء إحدى غرف البرلمان مجلس الشيوخ.[1]

تم الخوض في هذه التعديلات في ظل حكم الرئيس ولد عبد العزيز ، الذي أيد ترشح ولد الغزواني في انتخابات 2019 ، حيث أسهم في الانتقال الديمقراطي في موريتانيا من خلال الانتقال السلمي للسلطة من العسكر إلى العسكر جراء الانتخابات الرئاسية في 22 حزيران عام 2019 التي فاز بها ولد الغزواني ، وبالرغم من الاحتجاجات التي عمت جراء نتائجها ، إلا الطابع السلمي الذي ساد الانتقال قوضها ، وأدت العديد من العوامل لدعم هذا الانتقال وأبرزها :

-تدخل السلطة في مسار العملية الانتخابية عبر دعوه الرئيس المنتهية ولايته محمد ولد عبد العزيز للترشح ومساندته -تأثير الحكومة على مرشح السلطة محمد ولد الغزواني إذ حضر محمد ولد عبد العزيز بقوه في حملته الانتخابية.

[1] بون ولد باهي ، "**دستور الجمهورية الموريتانية الثالث : مراجعات من اجل بناء السلام**" ، أكاديمية القانون الدستوري ، الدورة السادسة، 2021 ص ص7- 10 نقلا عن :

https://aacl-mena.org/uploads/2022/03/3-Boun%20ould%20Bahi%20V0.3.pdf

-توافق المؤسسة العسكرية على المرشح محمد ولد الغزواني حيث مازلت تحتفظ تلك المؤسسة بالموقع الأهم في النظام السياسي في موريتانيا.[1]

في الجانب الإقتصادي تعاني موريتانيا كما باقي الدول النامية من الإعتماد المفرط على الموارد الطبيعية، حيث شكلت منتجات الصيد والتعدين 98.1 في المائة من إجمالي الصادرات في عام 2017، بيد أن الكثير من المؤسسات المالية الدولية تشيد بالتطور الملحوظ في مسار النمو في موريتانيا لاسيما خلال العقد الاخير، وقد قدم التقرير المعنون بـ"تحسين مناخ الأعمال لتعزيز تنمية القطاع الخاص" الصادر عن البنك الدولي اقتراحات لإصلاح ونمو هذا القطاع ،حيث دفعت الإصلاحات التي أجريت في السنوات الأخيرة موريتانيا إلى الصعود من خلال التصنيف الدولي لممارسة أنشطة الأعمال من المرتبة 176 في عام 2015 إلى المرتبة 148 في عام 2019 ومع ذلك وكما أوضح **تيودور أنثونيوز**- المتخصص في القطاع الخاص والمؤلف المشارك للتقرير- "على الرغم من هذا التحسن الكبير، لا تزال هناك بعض التحديات الرئيسية التي يتعين مواجهتها إذا كان لمناخ الأعمال أن يحفز حقا تنمية القطاع الخاص في موريتانيا".[2]

ثانيا / موجة الحراك الثانية بداية 2019

في العقد الماضي، كان الجوار العربي للاتحاد الأوروبي مسرحا لموجتين من الانتفاضات الشعبية ضد الأنظمة الحاكمة، الأولى في عام 2011 تمت تغطيتها على نطاق واسع من قبل وسائل الإعلام العالمية وأطلقت عمليات زعزعة للاستقرار في حالات و إنتقال ديمقراطي في حالات أخرى لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا ، و مراكزها تونس ومصر وليبيا وسوريا ،وعلى الرغم من أنها انتشرت في جميع أنحاء المغرب العربي والشرق الأوسط ، حدثت الموجة الثانية في عام 2019 في الجزائر ولبنان والسودان والعراق ، ولم تحظ هذه الموجة باهتمام كبير وتسببت في تغيير أقل من سابقتها، ربما لأنها توقفت تماما بسبب عمليات الإغلاق الناجمة عن وباء كورونا. **التجربة الجزائرية** : تجنبت العديد من الدول العربية موجة الحراك الاجتماعي الذي شهدتها الساحة السياسية

[1] السعدي علي سعدي عبد الزهرة ، "الانتخابات الرئاسية في موريتانيا 2019 دراسة تحليلية" ، **مجلة القانون والعلوم السياسية** ، مجلد 6 ، عدد 2 ، 2020/10/06 ، ص ص ، 158 -160.

[2] WORLD BANK ,Improving the business climate to promote the development of the private sector ; May 24, 2019, date :06/08/2023, in :
https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2019/05/24/mauritania-needs-structural-reforms-to-support-growth-driven-by-the-private-sector

المغاربية أواخر سنة الالفان وعشرة ومن بينها الجزائر،و يمكن تحديد العوامل التي ساعدت النظام السياسي الجزائري على تجنب الحراك العربي في موجته االاولى في النقاط التالية:

أ- إرتفاع أسعار النفط: حيث فاقت المئة دولار للبرميل الواحد عام 2011، ما جعل إحتياطي النقد الجزائري من العملات الأجنبية يبلغ 178 مليار دولار، وهو ما يعادل ثلاث سنوات من الواردات، الأمر الذي جعل النظام السياسي ينتهج سياسة الإنفاق حيث زاد الانفاق الحكومي عام 2011 بنسبة 50%.

ب- أحداث العشرية السوداء: سيطرت الأحداث الدامية على الذاكرة الجمعية للمجتمع الجزائري وجعله يتجنب التغيير الذي من شأنها أن يوقع البلاد في إرهاصات تلك المرحلة .

ج- شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي كانت تحظى آنذاك باحترام كبير من قبل شريحة واسعة من قبل الجزائريين، وحتى المعارضين للأوضاع القائمة في الجزائر كانوا يتجنبون نقده شخصيًّا، ومرد ذلك يكمن في المسار السياسي له ، فقد أسهم في ثورة التحرير الجزائرية، وكان من المقربين للرئيس الراحل هواري بومدين، المعروف بشعبيته الكبيرة، حيث تقلَّد منصب وزير الخارجية في كل حكوماته المتعاقبة، واتسم بنجاح الدبلوماسية الجزائرية في عهده على المستويين العربي والعالمي ،كما أسهم بوتفليقة على إخراج البلاد من العشرية السوداء، وهذا مادعا نظامه لكسب نوع من الشرعية، ولتبرير الفساد السياسي والمالي السائد خلال فترة حكمه.[1]

د- إعلان جملة من الإصلاحات السياسية:عدوى الحراك انتقلت إلى الجزائر حيث شهدت احتجاجات في عدة ولايات، اضطر النظام السياسي جراءها للقيام بجملة من الإصلاحات السياسية ففي 23 فبراير 2011، صدر الأمر رسميًّا برفع حالة الطوارئ التي كانت سارية المفعول منذ عام 1992، لأن جماعات المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني غالبًا ما انتقدت حالة الطوارئ المفروضة.[2]

وقد تم إنشاء "اللجنة الوطنية للتشاور حول الإصلاحات السياسية"، وهي عبارة عن هيئة استشارية تتكون من الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات، والشخصيات الوطنية، مهمتها تقديم اقتراحاتها بشأن تعميق المسار الديمقراطي وتعزيز دولة الحق والقانون كتعديل الدستور، ومراجعة القانون الانتخابي، وضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ودعم تعددية القنوات الإعلامية.

[1] صادق حجال،" إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: الحالة الجزائرية نموذجًا "، **تقارير** ،نشرت :28 نوفمبر2019 ، نقلا عن : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/11/191128120026922.html

ومن بين أسباب تأخر الحراك بالجزائر فشل الحراك العربي في المنطقة، وانزلاق بعض دول الحراك إلى أتون الحرب الأهلية الممزوجة بتنافس القوى الإقليمية والدولية، وحتى المجتمع الجزائري في سياق اضطرابات المنطقة بات يتخوف من أن يكون مصيره مثل مصير ليبيا أو سوريا في حال زعزعة استقرار النظام ،و في هذا السياق يُلاحظ حسب المؤشر العربي الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات لعام 2014، أن 75% من المستجوبين الجزائريين اعتبروا أن ثورات الربيع العربي أخذت منحى سلبيًّا .

وبالرغم من هذه المتغيرات إلا أن الوضع السياسي في الجزائر بدأ في التأزم بسبب الانتخابات الرئاسية التي قادت الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى ولايته الرابعة ،فبعد تخطي النظام الجزائري أحداث الربيع العربي ،كان يواجه اختبارًا صعبًا في الانتخابات الرئاسية في 17 أبريل 2014 ، حيث خرجت احتجاجات عديدة ضد ولاية الرئيس بوتفليقة الرابعة طوال الحملة الإنتخابية وكذلك في اليوم التالي لإعلان النتائج ، فقد جمعت "حركة بركات" المجتمع المدني الذي نظم وحشد عبر مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر للدعوة إلى احتجاج على ولاية رابعة لبوتفليقة ، وعلى الرغم من الإحتجاجات والدعوات لمقاطعة هذه الانتخابات التي عبر عنها عدد كبير من الفاعلين في المجتمع المدني الجزائري والأحزاب السياسية ، أجريت في تاريخها بمعدل مشاركة منخفض بلغ 51.7٪ فقط ، مقارنة بـ 74٪ في عام 2009.[1]

وبالرغم من أن الحكومة أدخلت في وقت سابق تحديدا عام 2011 بعض الإصلاحات السياسية إستجابة للربيع العربي، بما في ذلك رفع قيود حالة الطوارئ المفروضة منذ 19 عاما وزيادة حصص النساء في المجالس المنتخبة، مع زيادة الدعم للسكان ، إلا أن الجزائر منذ 2014 أصبحت تعتمد على عائدات النفط والغاز لتمويل الحكومة وتمويل الدعم للسكان و تحت هذا الضغط و بسبب انخفاض أسعار النفط ، إندلعت الإحتجاجات في جميع أنحاء البلاد في أواخر فبراير 2019 ضد قرار الرئيس بوتفليقة الترشح لولاية خامسة ، وتحت ضغوط شعبية عارمة إستقال الرئيس بوتفليقة في 2 أبريل 2019 ، وأصبح رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح رئيسا مؤقتا للدولة في التاسع من نفس الشهر ، وظل بن صالح في منصبه بعد إنقضاء 90 يوما حتى إنتخب الجزائريون رئيس الوزراء الأسبق عبد المجيد تبون رئيساجديدا للبلاد في ديسمبر 2019.[2]

[1] Mohamed El Hachimi , The Maghreb: Common Challenges and Diverging Approaches to Transition , **IEMed Mediterranean** ;2015 in : date 15/08/2023
https://www.iemed.org/publication/the-maghreb-common-challenges-and-diverging-approaches-to-transition/?lang=fr

[2] Anthony H. Cordesman ;report The Greater Middle East: From the "Arab Spring" to the "Axis of Failed States", center for strategic international studies , Published August 24, 2020, date : 15/08/2023; in : https://www.csis.org/analysis/greater-middle-east-arab-spring-axis-failed-states

ومن مظاهر الإصلاح السياسي في الجزائر:

لا ينفك حراك 22 من فبراير لعام 2019 في الجزائر أن يكون ظاهرة متأثرة بشبيهاتها في الدول العربية ودول الجوار الإقليمي خصوصا ، فسلسلة الإنتفاضات إمتد مداها الزمكاني بدءا من موجة الحراك الاجتماعي الأولى سنة 2011 ووصولا إلى الموجة الثانية في سنة 2019 ، وكانت الجزائر من أبرز الدول في منطقة المغرب العربي التي شهدت هذه الإنتفاضات الشعبية في موجتها الثانية ، وقد أوردت الدراسة سابقا أهم الأسباب التي أدت إلى تأخر الحراك الاجتماعي الجزائر، وقد افضت هذه التجربة للإصلاحات الآتية :

–التعديل الدستوري لسنة 2020 : تم الإستفتاء على الدستور في الفاتح من نوفمبر 2020 ، وقد وضع هذا ليحدث قطيعة مع النظام السابق لا سيما في ما يتعلق بسلطات رئيس الدولة الواسعة والتي أدت لزيادة عهدته الرئاسية لأكثر من عهدتين ، وفي نفس الصدد أدخل الدستور جملة من التعديلات تضمنت تحديد عهدتين رئاسيتين متتاليتين أو منفصلتين فقط لمده خمس سنوات في كل عهدة وذلك بحسب المادة 88 منه[1] ،كما قد أفضى هذا التعديل إلى أن الحكومة قد يقودها وزير أول إذا ما أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية رئاسية كما قد يقودها رئيس حكومة في حال ما أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية برلمانية وهذا ما أشارت إليه المادة 103 [2]، وعليه فان تعيين رئيس الحكومة أو رئيس الوزراء من الأغلبية البرلمانية قد منح فرصة لكافة الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها الإيديولوجية للتنافس والمشاركة في العملية السياسية.[3]

–**الإنتخابات** :شهدت الجزائر بعد حراك 2019 إنتخابات رئاسية مبكرة ،فبعد المواقف المتضاربة بين مؤيد ومعارض لها لا سيمافي ظل مطالبة الحراك الشعبي برحيل كل الرموز السياسية من منظومة الحكم السابق ، وعلى الرغم من ذلك أجريت الانتخابات في 12 من ديسمبر 2019 وأسفرت عن فوز الرئيس **عبد المجيد تبون** ولعل موقفه القوي بشأن محاربة الفساد زاد في شعبيته، خاصة وأنه قدم نفسه كأحد ضحايا لوبيات المال الفاسد عندما أقيل من رئاسة الوزراء في 2017، قبل أن يُتم ثلاثة أشهر فقط في هذا المنصب ، ورده الواثق بقدرته على استرجاع المال المنهوب في البنوك الأجنبية خلال المناظرة الرئاسية رفع أسهمه لدى الرأي العام، خاصة وأن بعض منافسيه لم يكونوا حاسمين في هذه المسألة ،كما لعب حياد المؤسسة العسكرية، ونزع سلطة إدارة العملية

[1] التعديل الدستوري الجزائري لسنه 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 82، بتاريخ 30 ديسمبر2020، ص 20 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص 25

[3] بن عمراوي عبد الدين ،" الاصلاحات السياسية في الجزائر:دراسه تقييمية للمضمون وطبيعة التحولات" ، **مجلة السياسة العالمية** ، المجلد 6، العدد 1 ، 2022 ، ص ص،477 478.

الانتخابية من وزارتي الداخلية والعدل ومنحها لسلطة مستقلة، دورا جوهريا في فوز تبون برئاسة الجمهورية[1] ، وقد جاءت الانتخابات التشريعية لسنة 2021 ليقوم الرئيس تبون بإجراء تغييرات سياسية وإقتصادية ، حيث فرض نظام إطظنتخابات جديد عرف بالقائمة المفتوحة أيدته بعض الأحزاب والقوائم المستقلة وقاطعته أحزابا أخرى وقد شاركت مجموعه من الأحزاب الانتخابات ، ومن بينها حزب جبهة التحرير الوطني و حزب التجمع الوطني الديمقراطي ،كما شارك التيار الإسلامي من خلال حركه مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية ،و من بين الأحزاب المقاطعة للانتخابات التيار اليساري الذي يضم حزب العمال و جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية ، و الملاحظ أن الأحرار بعد منحهم التمويل المالي لحملاتهم الانتخابية، بلغ عدد القوائم الحرة المشاركة في هذه الإنتخابات 837 لائحة، حيث لأول مرة في تاريخ الانتخابات التشريعية في الجزائر يتفوق عدد المستقلون على عدد المرشحين الحزبيين حيث قدر عدد لوائح 28 حزب المشارك بـ 646 لائحة . [2]

تقييم موجتا الإصلاح السياسي بدول المغرب العربي :

تميز الحراك الإجتماعي بدول المغرب العربي بالسمات الآتية :

-ظهور نوع جديد من منظمات المجتمع المدني قد يطلق عليها التنظيمات المدنية الإلكترونية التي نشأت من خلال مواقع التواصل الإجتماعي ، حيث كان لها الدور الأساسي في إبتداء الحراك وإنتشاره.

- توحد نمط التحول بين مختلف أقطار دول المغرب العربي فقد كان من القاعدة وتحت الضغط الشعبي بالتظاهر السلم، عدا ليبيا التي دخل نمط التدخل الخارجي فيها من خلال دعم قوى الثوار ضد نظام معمر القذافي في عام 2011

-دور المؤسسة العسكرية ساهم الجيش بشكل أساسي في نجاح ثورات الربيع المغاربي بإسقاط النظام السلطوي ، حيث إنتقلت الشرعية السياسية جراء وقوف الجيش إلى جانب الثورة من النظام إلى الشعب دون أن تمر إليه وهذا ما حدث على الأقل في الجزائر و تونس.

[1] " فيما وراء أرقام انتخابات الرئاسة الجزائرية" ، **القدس العربي** ، 16 ديسمبر 2019 ، تاريخ الاطلاع 2023/10/01 نقلا عن : https://www.alquds.co.uk/%D9%82%D8"

[2] شليغم عبير ، "الإنتخابات التشريعية في الجزائر 2021 :دراسة للواقع والنتائج "،**دفاتر المتوسط** ،المجلد 6 ، العدد 2 ديسمبر2021 ، ص ص 34- 39.

-تعد الإصلاحات السياسية في منطقه المغرب العربي التي تبنتها الأنظمة السياسية بعد موجتا الحراك الأولى والثانية محطة مهمة لاستمراريتها وإستقرارها ، لكن هذه الإصلاحات لم تكن حاسمة في بتر الأساليب غير الديمقراطية المتبعة ، فالكثير من الإصلاحات في عديد المجالات تحتاج إلى إصلاحات بسبب إما رداءتها أو عدم ديمومتها وهذا ما أشارت اليه عديد التقارير التابعة للمؤسسات والمنظمات الدولية الخارجية والمهتمة بمستوى تقدم الدول وفقا لمؤشرات التعددية السياسية وأهمية المشاركة و أداء وعمل الحكومات، إضافة إلى انتشار الثقافة السياسية والحريات المدنية ، فوفقا لتصنيف سنه 2020 عن التقرير الصادر عن وحدة الذكاء الإقتصادي التابعة لمجلة الايكنوميست البريطانية ، جاء المغرب في المرتبة 96 من أصل 167 بلد شملها التقرير بمعدل نقط بلغ 5.04 وجاءت تونس في المرتبة 59 بمعدل 6.29 ، وموريتانيا المرتبة 112 بمعدل 3.92 و الجزائر المرتبة 115 بمعدل 3.77 وأخيرا ليبيا157 بمعدل 1.95 .[1]

وما أثبتته بعض التقارير الدولية يدل على تنامي الحراك الاجتماعي على المستوى العالمي ويتجلى ذلك في الاحتجاجات التي مست عديد الدول في عام 2022 مقارنة بالسنة التي سبقتها ، نتيجة مشكلات النمو والاضطرابات المجتمعية و الانقسامات السياسية ...الخ ،وهذا ماأدى إلى تراجع الديمقراطيات وصعود الأنظمة الاستبدادية ، وذلك يقابله ارتفاع في عدد السكان الذين يعيشون في هذه البلدان من 5٪ في عام 2011 ، إلى 36٪ في عام 2021 ، وعليه وفقا لإحصائيات هذا التقرير فإن ما نسبته 13٪ من سكان العالم حاليا يعيشون تحت ظل الأنظمة الديمقراطية الليبرالية ، مقارنة ب 44٪ يعيشون في ظل النظم الاستبدادية . [2]

يرتبط الإصلاح بنقيضه الفساد ولان الإصلاح يأتي لإضفاء التعديل على حالة أو حالات الفساد التي قد تمس كل المجالات ، ولأن ارتباطهما يؤكد على فرضية أنه كلما إرتفعت مستويات الاصلاح كلما قل الفساد و في محاولة لتقدير التغيرات التي طرأت في هذه الدول منذ سنة 2010 إلى غاية 2022 أي منذ بداية الحراك الاجتماعي بالمنطقة إلى غاية يومنا هذا ، ارتأينا في هذا العنصر إظهار نسب الفساد في كل دول المغرب العربي وفقا لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية ، حسب ما هو مبين في الجدول الآتي :[3]

[1] توفيق عبد الصادق ، ***مرجع سابق*** ، ص62

[2] Global Risks Report 2023, World Economic Forum , January 2023, pp45 ,46 . in : https://www3.weforum.org/docs/WEF_Global_Risks_Report_2023.pdf

[3] https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/dza

جدول رقم (01): مؤشرات الفساد من 2010 الى غاية 2022

السنة	موريتانيا مؤشر الفساد		ليبيا مؤشر الفساد		المغرب مؤشر الفساد		تونس مؤشر الفساد		الجزائر مؤشر الفساد	
	الحاصل	الترتيب	الحاصل	الترتيب	الحاصل	الترتيب	الحاصل	الترتيب	الحاصل	الترتيب
2010	10/2.3	146	10/2.2	154	10/3.4	91	10/4.3	66	10/2.9	110
2011	10/2.4	143	10/2	168	10/3.4	80	10/3.8	73	10/2.9	112
2012	100/31	123	100/21	160	100/37	91	100/41	75	100/34	105
2013	100/30	119	100/15	172	100/37	88	100/41	77	100/36	94
2014	100/30	124	100/18	166	100/39	80	100/40	79	100/36	100
2015	100/31	111	100/16	167	100/36	88	100/38	76	100/36	88
2016	100/27	142	100/14	170	100/37	90	100/41	75	100/34	108
2017	100/28	143	100/17	171	100/40	81	100/42	74	100/33	112
2018	100/27	144	100/17	170	100/43	73	100/43	73	100/35	105
2019	100/28	137	100/18	168	100/41	80	100/43	74	100/35	106
2020	100/29	134	100/17	173	100/40	86	100/44	69	100/36	104
2021	100/28	140	100/17	172	100/39	87	100/44	70	100/33	117
2022	100/30	130	100/17	171	100/38	94	100/40	85	100/33	116

من اعداد الباحثة بالاعتماد على :https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/dza

يصنف مؤشر مدركات الفساد 180 بلدا وإقليما من خلال مستوياتهم لفساد القطاع العام على مقياس من صفر إلى 100 ،حيث يرتبط الفساد بالنزاع والأمن بشكل وثيق ويمكن أن يؤدي سوء استخدام الأموال العامة واختلاسها أو سرقتها إلى حرمان المؤسسات المسؤولة عن حماية المواطنين وفرض سيادة القانون والحفاظ على

السلم، وقد تم تحديث المنهجية المستعملة لحساب مؤشر المدركات الفساد في عام 2012 حيث وضع المقياس الجديد من صفر إلى 100 .

جاءت تونس في المرتبة الأولى من حيث تسجيلها لأحسن مؤشرات مدركات الفساد حيث حصلت على مؤشر 44 /100 لمدة سنتين متتاليتين 2020 و 2021 وقد حصلت في سنة2015 على نسبة 38 /100 وهي من أدنى المستويات ،لكن اعتبارا من السنة التي تليها حققت نسبا تفوق الأربعين على المائة إلى غاية 2022 أين تدنى حاصل مؤشر الفساد الى 40 وتأخرت لأول مرة رتبتها عالميا إلى 85 من بين 180 بلدا ، ويلاحظ أن هذه السنة شهدت فيها تونس تحولات سياسية تعلقت بالاجراءات السلطوية الخاصة بالتعديل الدستوري والذي تعدت بموجبه مؤسسة الرئاسة على باقي السلطات التشريعية والقضائية ،في الترتيب الثاني يأتي المغرب الذي حصل على افضل نسبه في حاصل مؤشرات الفساد في سنه 2018 حيث بلغ 100/34 ورتب 73 وهي من أفضل رتبه، و شهدت سنة 2022 تدني في حاصل مؤشر الفساد وصل الى38 /100 وتأخر في الترتيب ليصل الى94 عالميا ويرجع ذلك لمستويات المعيشة المتدنية وما يقابلها من اصلاحات برؤية ملكية دون إشراك باقي القوى السياسية والمجتمعية في صنع هذه السياسات، تأتي الجزائر في المرتبة الثالثة حيث شهدت سنوات 2013-2014-2015 أفضل حاصل في مؤشر مدركات الفساد بلغ 100/36 جراء العديد من الإصلاحات الشكلية التي شهدتها البلاد ، وكان أفضل ترتيباتها 88 عالميا في سنة 2015 ، بينما شهدت سنتي 2021و2022 أسوء حاصل مؤشر الفساد بلغ 33/ 100 بترتيب 116 بسبب حداثة عملية الانتقال الديمقراطي وتركة الفساد الثقيلة التي تركها النظام السابق ، تأتي موريتانيا في المرتبة الرابعة حيث شهدت سنة 2015 أحسن ترتيبا وأفضل حاصل مؤشر للفساد بـ100/31 وبترتيب 111 ، لتشهد كل السنوات التي تليها تقهقرا في الترتيب عالميا وفي مؤشرات الفساد المرتفعة ويعود ذلك إلى كثرة الانقلابات العسكرية التي شهدتها موريتانيا وتحكم المؤسسة العسكرية في مقاليد الحكم حتى أن الانتقال الديمقراطي جاء لينقل سلميا السلطة من العسكر إلى العسكر جراء الانتخابات الرئاسية في 22 حزيران 2019 ، ليبيا هي آخر دول المغرب العربي وفقا لمؤشرات الفساد والملاحظ أنها سجلت أفضل ترتيب عالميا 154 في سنة 2010 أي سنة ماقبل الحراك ، لكن ابتداء من سنة 2011 إلى غاية 2022 تأخر ترتيبها عالميا ليصل الى 173 ضمن180دولة، وتراوح حاصل مؤشر الفساد ما بين 14الى 21 وترجع نسب الفساد المرتفعة جدا الى عدم الاستقرار الأمني في ليبيا حيث يرتبط الفساد والنزاع والأمن بشكل وثيق .

خلاصة الفصل الثاني:

إن تظافر عديد العوامل الوطنية والدولية أفضى إلى إحداث تحولات تمثلت في الحراك الاجتماعي الذي ساهم في إعادة صياغة النظم السياسية والاقتصادية وحتى الدينية للكثير من الدول العربية ، وقد ساهمت مجموعة من العوامل في ذلك أبرزها المطالب الإصلاحية التي صاحبت الدول العربية منذ استقلالها ، إضافة إلى العوامل الثقافية والاجتماعية المتعلقة بالثقافة السياسية والتطور في مفهوم المؤسسات الغير رسميه وعلى رأسها مؤسسات المجتمع المدني ، التي طورت مفاهيم جديدة نحو آليات التغيير والتحول الديمقراطي .

كما ساهمت العديد من المحددات الأمنية والسياسية خارجيا وحتى الإقتصادية في عملية الإصلاح السياسي على رأسها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ومشروع الشرق الأوسط الكبير أسست لإصلاح سياسي وفقا للمنظور الغربي وتحقيقا للمصالح المتعددة لها على مستوى الوطن العربي ، حيث نجد أن غزو العراق يتمركز في ذروة السياق الدولي والإقليمي الذي أنتجته حالة الضغط الأمريكي من أجل الإصلاح السياسي في الوطن العربي ومن ثم دول المغرب العربي .

الفصل الثالث

دور الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي في ظل الإصلاح السياسي

خرجت الدول العربية بعيد إستقلالها مثقلة بالعديد من الإشكالات الفكرية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية ، وقد ظهرت في ظل هذه الإشكالات مجموعة من الحركات السياسية محاولة إعطاء بدائل لبلورة نظام سياسي بعيدا على القوى الإستعمارية التي كانت مسيطرة على كافه المجالات في هذه البلدان،و برزت ضمن هذه الحركات قوى إسلامية تنادي بشعار الإسلام هو الحل وأسست إيديولوجياتها وفقا لأطر دينية وإصلاحية حديثة العهد بالعمل السياسي و الذي إكتنفه غموض وضبابية في رؤى هذه الحركات ، ودول المغرب العربي لم تكن بمعزل عن هذه الظاهرة التي إنتشرت في العالم العربي ، حيث تأثرت بمصلحي المشرق العربي والعالم الإسلامي.

وقد ضم هذا الفصل ثلاث مباحث جاء الأول بعنوان المرجعيات الفكرية للحركات الإسلامية في منطقة المغرب العربي أما المبحث الثاني :التحولات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على دور الحركات الإسلامية أما الثالث فبحث في التوجهات الإستراتيجية للحركات الإسلامية في ظل الإصلاح السياسي .

المبحث الأول : المرجعيات الفكرية للحركات الإسلامية في منطقة المغرب العربي

يتسم الفكر الإسلامي المعاصر بتنوع أنماط التفكير ، وتنافس الأفكار في خضم الصراعات الإيديولوجية والحماس للإصلاح ولا يعبر الفكر الإسلامي عن توجه موحد بل يمكن العثور بشكل عام على خمسة اتجاهات فكرية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة: (أ) التقليدية الجديدة والنصوص المقدسة، (ب) الإصلاحية الحديثة ، (ج) الإسلام السياسي والاجتماعي والثقافي ؛ (د) الإنسانية الليبرالية ؛ و (هـ) الروحانية الصوفية . [1]

وقد برز مجموعة من المفكرين المصلحين الإسلاميين في المغرب العربي كل و إتجاهه الفكري ، شكل أغلبهم فيما بعد قادة حركات إسلامية إختلفت في إتجاهاتها وتوحدت بناءا على مرجعيتها الرئيسية ألا وهي الإسلام وبدأت جلها في العمل الدعوي و الإصلاح الديني في شقيه الاجتماعي والاقتصادي ، لتنتقل فيما بعد الحركة الإسلامية للعمل السياسي حيث سعت لتكوين أحزاب بهدف المشاركة السياسة والدخول في معترك التنافس حول السلطة والذي ساد في الدول حديثة الاستقلال ، ومن بين أهم المفكرين والمصلحين المعاصرين الذين شكلوا النواة الرئيسية لظهور الحركة الإسلامية في المغرب العربي عبد الحميد بن باديس بالجزائر و الطاهر بن عاشور بتونس" و الحركة السنوسية بليبيا" و محمد بن لحسن وعلال الفاسي بالمغرب.

المطلب الأول :أسباب قيام الحركات الإسلامية بالمغرب العربي

لقد سبق وأشير في محطات سابقة من هذه الدراسة لأهم العوامل الرئيسية التي أدت لبروز الحركة الإسلامية المعاصرة في العالم العربي والإسلامي ، ولن تحيد أسباب قيام الحركات الإسلامية بالمغرب العربي عن هذه العوامل غير أنها سترتكز بشكل أساسي على البعد السياسي والقيمي في نشوئها .

أولا/البعد السياسي لقيام الحركات الإسلامية

أ- انهيار الدولة العثمانية

تعود أصول نشأة الدولة العثمانية لزعيم القبائل التركية في الأناضول عثمان الأول حوالي عام1299 م ومصطلح "العثماني" مشتق من إسمه عثمان، وقد أنشأ الأتراك العثمانيون حكومة رسمية وقاموا بتوسيع أراضيهم تحت قيادة عثمان الأول وأورهان ومراد الأول وبايزيد الأول، وفي عام 1453م قاد محمد الثاني الفاتح الأتراك العثمانيين للاستيلاء على مدينة القسطنطينية القديمة، عاصمة الإمبراطورية البيزنطية ، ووضع هذا الفتح حداً لحكم

[1]ContemporaryIslamicthought:acriticalperspective ;date :27/11/2022,in : https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09596410.2012.676781

الإمبراطورية البيزنطية الذي دام ألف عام وقد أعاد السلطان محمد تسمية مدينة إسطنبول وجعلها العاصمة الجديدة للإمبراطورية العثمانية ،و أصبحت منذ ذلك الحين مركزًا دوليًا مهيمنًا للتجارة والثقافة.

في ذروتها في القرن السادس عشر، كانت الإمبراطورية العثمانية واحدة من أكبر القوى العسكرية والإقتصادية في العالم، حيث سيطرت على مساحة لم تشمل قاعدتها في آسيا الصغرى فحسب، بل أيضًا جزء كبير من جنوب شرق أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا،و سيطرت الإمبراطورية على الأراضي التي إمتدت من نهر الدانوب إلى النيل، وكانت تتمتع بجيش قوي وتجارة مربحة وإنجازات مثيرة للإعجاب في مجالات كثيرة كالهندسة المعمارية و علم الفلك...الخ ورغم أن الإمبراطورية العثمانية إستمر حكمها لمدة 600 عام، إلا أنها إستسلمت لما وصفه معظم المؤرخين بالإنحدار الطويل البطيء، على الرغم من الجهود المبذولة للتحديث و بعد القتال إلى جانب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ومعاناة الهزيمة، تم تفكيك الإمبراطورية بموجب معاهدة وانتهت في عام 1922، عندما تم خلع آخر سلطان عثماني محمد السادس، وغادر العاصمة القسطنطينية (اسطنبول حاليا) في سفينة حربية بريطانية وعلى أنقاض الإمبراطورية العثمانية نشأت دولة تركيا الحديثة .[1]

إن سقوط الأندلس وآخر حصونها غرناطة بيد الجيوش الإسبانية في العام 1492 م، أدى لتقاسم الدول الأوروبية مناطق النفوذ في المغرب العربي الإسلامي فأتيحت لإسبانيا المغرب الاقصى والجزائر ،بينما أعطيت إيطاليا حق التوسع في المغرب الأدنى تونس، وبغية مواجهه الغزو الأوروبي استنجد زعماء منطقه شمال إفريقيا بالدولة العثمانية كسد منيع في وجه المد الاستعماري ،و كلف السلطان العثماني آنذاك أحد قواده البحريين عروج بنجدتهم ، واستطاعت أن تمد الدولة العثمانية نفوذها في المغرب العربي دون غزو عسكري كما حدث في المشرق العربي مع مصر وسوريا مثلا، وقد أطلق على هذا العهد اسم عهد النيابة لأن حكام الولايات كانوا بمثابة نواب على السلطان، ونشأت في ثلاث ولايات عثمانية وهي حسب تاريخ تأسيسها الجزائر ، طرابلس ثم تونس ، وقد دام هذا العهد ثلاث قرون انتهى بفترة استعمارية حديثة قادتها الدول الأوروبية ضد دول شمال إفريقيا منتصف القرن 19 م .[2]

إن فترة الثلاث قرون التي جمعت دول المغرب العربي تحت قبة الحكم العثماني المسلم ،كانت بمثابة سد منيع في وجه التغريب الذي سيلحق بهذه الدول بعد إنهيار الدولة العثمانية ، فبالرغم من الإشكالات السياسية

[1] Patrick J. Kiger , « Six Reasons Why the Ottoman Empire Fell » , Updated: July 6, 2023 | Original: January 10, 2020, date :24/08/2023 , in :
https://www.history.com/news/ottoman-empire-fall

[2] حنان علي ابراهيم الطائي وفؤاد علي وهاب ، ***قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي : المغرب ، الجزائر، تونس ،ليبيا، موريتانيا*** ،عمان :الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015 ، ص ص 18، 19.

والاجتماعية التي أحاطت بالحكم العثماني للمنطقة إلا التجانس الديني بين الأتراك والمغاربة أضحى غطاءا شرعيا لهذا الحكم الذي استمر لقرون .

إستمرت العلاقة بين الدين والدولة في العهد العثماني منذ بداية تأسيس الدولة إلى انهيارها، وظل الإسلام القوة الأساسية المحركة للحكم العثماني في كافه المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية وحتى الإقتصادية ، كما شكلت المرجعية الإسلامية العقل السياسي والتشريعي للدولة ، فبالرغم من الحس القومي الذي كان يغلب على الشعوب التي كانت تحت الحكم العثماني إلا أن الإسلام إستطاع أن يصقل هذه الأحاسيس حتى لا تتصادم القوميات مع بعضها البعض ، حيث ظلت سياسة التعايش والتسامح هي الغالبة على إدارة الدولة العثمانية فلقد كان الإسلام بشرائعه وقيمه هو القوه الأولى التي تحرك وتصدر من خلالها القوانين والإتفاقيات الداخلية والخارجية ، و جعلت الشريعة كمرجعية أساسية لم يتخلى عنها سلاطين الدولة العثمانية ولم يحاول أيا منهم إبعاده عن إدارة والدين كان أحد العوامل الرئيسية في إستمراريتها لقرون طويلة حيث كانوا يولون أهمية كبرى لعلماء الدين ويبجلونهم وكانوا دائما حاضرين في المشورة والإستئناس بآرائهم ومواقفهم .[1]

وعليه فعلاقة إنهيار الدولة العثمانية بتأسيس الحركات الإسلامية تعود إلى مايلي:

- غياب المرجعية الإسلامية التي تبنتها الدولة العثمانية طيلة الست قرون من حكمها .
- إيقاف بناء المؤسسات التعليمية والدينية كالمساجد و الكتاتيب.
- تقييد الحرية الدينية للشعوب العربية والإسلامية بما فيها شعوب دول المغرب العربي ، فبعد إزدهار القوانين التي تنظم شؤون المسلمين وغير المسلمين في ظل الحكم العثماني على شاكلة قانون الملة الذي أصدر لحماية الأقليات و أسس في عهد محمد الفاتح ،حيث يعتبر نظام الملة مؤسسة واسطة بين الدولة وأهل الملل الأخرى ، وتعتبر جزء من مؤسسات الدولة التي لا يمكن التعدي عليها أو التصرف فيها دون الرجوع إلى السلطان العثماني الذي يعد السلطة التنفيذية العليا في البلاد ، وصل التقييد إلى أقصى درجاته مع الحملات الاستعمارية .
- تضييق الخناق على علماء الدين ومحاولة تصفيتهم من قبل الاستعمار الأوروبي ، في حين أن الدولة العثمانية أجلت العلماء و أقامت لهم مؤسسة شيخ الإسلام وهي أهم مؤسسات الدولة التي تتبنى الإسلام مرجعية لها في إدارة شؤونها السياسية والإجتماعية وبناء علاقاتها الدبلوماسية ، حيث لم يكن

[1] متين شريف اوغلو ، "جدلية الدين والسياسة في الدولة العثمانية وانعكاساتها على تجربتها الدستورية " ،**مجله الأناضول الشرقية للاتجاهات في العلوم الاجتماعية** ،1 2021/05/0 ، ص ص 77 .

السلطان العثماني يستطيع أن يصدر قرارا دون معرفة الموقف الشرعي من ذلك ، كما وفرت المشيخة الإسلامية الحرية للمسلمين وغير المسلمين .

- الفراغ الديني والسياسي الذي خلفه انهيار الدولة العثمانية أسس للحركات الإسلامية و التي قد تتمثل في شخص أو منظمة للمطالبة بالرجوع للشريعة الإسلامية وتطبيق أحكامها ، والتمهيد لحركة دينية واسعة انتهجت مسارات متعددة سلمية وعنيفة ، بداياتها تعليمية وإصلاحية و في تطورها أضحت ثورية وسياسية .

ب- الإستعمار الأوروبي الحديث

تزامنت بداية حركة الإستعمار الأوروبي الحديث مع إنطلاق الإكتشافات الجغرافية الكبرى في مطلع القرن 15 ميلادي ،و قد إفتتح الغرب الصليبي هجومه على الوجود الإسلامي بالأندلس ثم مهاجمة بلدان المغرب العربي ، إلى حين توسع المد الاستعماري في القرنين 18 ميلادي بعد الانقلاب الصناعي في غربي أوروبا 1780.[1]

إحتلت فرنسا الدول المغاربية إبتداء من الجزائر سنة1830 ثم تونس 1881 المغرب سنة 1912 ، وفرض الإحتلال الإيطالي على ليبيا سنة 1911 ،و قد شكلت هذه الفترة صراع سياسي وحضاري مع القوى الاستعمارية وعلى رأسها فرنسا حيث عمدت في محاولاتها لطمس الهوية في عديد المناسبات ومنها الاحتفالات المئوية حيث كتبت إحدى المجلات من الجزائر" أننا في وطننا الجزائر أسياد البلاد بالقوة وهذا يعني حتما أن هناك منتصرين ومنهزمين ومنذ إخضاعنا للشعب استطعنا التنظيم ، و يؤكد مرة أخرى فكرة إمتياز المنتصر على المنهزم وإمتياز فكرة الإنسان المتحضر...إننا المالكون الشرعيون للبلاد"، و كلف الإحتفال المخلد لمرور 100 عام على إحتلال الجزائر الخزينة ما لا يقل عن فرنسا من وراء كل بالاحتلال الذي قوض اركنا دولة كانت مصدر الإحراج للكثير من الدول في حوض البحر الأبيض المتوسط خلال ثلاث قرون من الزمن ، حيث اظهر الفرنسيون من خلال هذه الحفلات على لسان احد القادة بقوله :" أن احتفالهم اليوم ليس احتفالا بمرور قرن على احتلالنا للجزائر إنما هو احتفال بتشييع جنازة الإسلام "، وكذلك مؤتمر الأفخاريستي الذي انعقد سنة 1930 بتونس قصد منه ضرب العقيدة الإسلامية وإهانة الدين الإسلامي .[2]

لقد عمدت القوى الإستعمارية الأوروبية لطمس الهوية الدينية لدول العالم الإسلامي، وقد ظهر ذلك في السياسات الفرنسية إتجاه دول المغرب العربي خلال الفترة الإستعمارية ، وذلك لأن الإسلام لايشكل عقيدة

[1] سامي بن عبد الله بن احمد المغلوث ، ***أطلس الفرق والمذاهب في التاريخ الإسلامي*** ، الرياض :العبيكان للنشر ، 2017 ، ص531 .

[2] اسماعيل العربي ،" السياسة الاستعمارية في بلدان المغرب العربي سنة 1930" ، **مجلة القرطاس** ، العدد8 ، جانفي 2018 ، ص ص 57 -61.

دينية فقط بل يشكل مصدر للهوية وعامل مهم في العلاقات الإجتماعية والسياسة ، و لطالما لعب دورا أساسيا في النضال من أجل التحرر من الاستعمار في أفريقا وآسيا والشرق الأوسط في مراحل مختلفة من الحقبة الإستعمارية، أين أدت القوى الإسلامية والمفكرون والقادة السياسيون دورا مهما في تشكيل السياسة الإسلامية ومن ثم تطوير التحرر من الإستعمار كحركة إسلامية ، ومن أمثال هؤلاء المفكرين والحركات في آسيا السيد أحمد شهيد (1786-1831)وإنتفاضته في الهند عام 1826 ،إضافة إلى التعهدات المناهضة للإمبريالية لميرزا حسن شيرازي في إيران (1815-1894) و جمال الدين الأفغاني (1838-1887) ، و الشيخ أحمد مدني (1879-1957)الذي كان من بين قادة التحرر من الإستعمار البريطاني للهند والعلامة أبو الأعلى المودودي (1903-1979) في الهند و لاحقا باكستان بعد التقسيم.[1]

وفي إفريقيا ظهرت في شمالها دول المغرب العربي تحديدا قادة وإصلاحيين ابتداءا بالأمير عبد القادر (1808-1883) في الجزائر ، كما تأثرت ليبيا بالحركة الدينية السنوسية وأحد شيوخها قائد المقاومة الليبية لاحقا ضد الإحتلال الإيطالي عمر مختار(1858-1931)، وفي الصومال نجد محمد بن عبد الله حسن (1864-1920) ،وفي غرب إفريقيا نجد الحركة الإصلاحية للشيخ الحاج عمر تال التجاني وهي من أهم الحركات السياسية الدينية التي عرفتها منطقة غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر، إذ كانت تهدف لنشر الإسلام الصحيح، وإحياء روح الجهاد، كما شهدت هذه المنطقة خلافة سوكوتولعثمان دان فوديو بنيجيريا حوالي(1754-1817) كانت هذه الحركات والمفكرين من بين أوائل من نظموا حركة محلية مناهضة للإستعمار، لقد عبروا عن مناهضة الإستعمار بلغة الجهاد ، وربطوا النضال من أجل التحرير بالإسلام ، وهو نموذج قوي لا يزال اليوم ذا صلة بنضال المسلمين ضد الإمبريالية ، وقد أثر الإسلام على قيم وأهداف السياسة في السنوات الأخيرة حين أعادت الحركات الإسلامية ترتيب أولوياتها و أفكارها العقدية والتنظيمية بما يتناسب والتغييرات التي تشهدها الدول الإسلامية داخليا وخارجيا .

إن الأهمية السياسية المستمرة للإسلام وصلته بالنضال ضد الاستعمار على وجه الخصوص ،أفضى إلى التصدي لهيمنة التيارات العلمانية والحداثية الغربية على السياسة في العالم الإسلامي، وهذا بدوره جعل تفسير تنوع ووحدة التجارب المختلفة مع تشكيل الدولة في العالم الإسلامي يرتبط بالارث الاستعماري ، فإذا كان الإسلام والهوية العرقية والخصائص الاجتماعية وغيرها من العوامل الدينية والثقافية الأصلية يمكن لها أن تفسر

[1]''European Colonialism and the Emergence of Modern Muslim States', from Oxford Islamic Studies Online ; date : 26/08/2023 , in :
https://bridgingcultures-muslimjourneys.org/items/show/239

القواسم المشتركة بين الدول الإسلامية هذا من جانب ، ومن جانب آخر وعلى العكس من ذلك يمكن للإقتصاد والأيديولوجية والقيادة أن تفسر الإختلافات ، وفي جانب ثالث وتوفيقي نجد أن الإستعمار يمكن أن يفسر نقاط الإلتقاء والإختلاف في التجارب مع تشكيل الدولة في جميع أنحاء العالم الإسلامي ، ومرد ذلك أن المسلمون قد شهدوا جميع القوى الإستعمارية تقريبا، و في معظم أنحاء أفريقيا وآسيا والعالم العربي، حيث حكم البريطانيون والفرنسيون أراضي إسلامية من دول المشرق والمغرب العربي ، كما حكم الهولنديون الأراضي التي أصبحت فيما بعد إندونيسيا ، وسيطر الألمان والأسبان والبرتغاليون والروس على الأراضي الإسلامية في شرق إفريقيا والفلبين وماليا (ما يعرف الآن بإسم ماليزيا) والقوقاز وآسيا الوسطى، كما يمكن الحديث عن سيطرة إسرائيل على فلسطين على أنها العلاقة الاستعمارية الأخيرة والوحيدة المستمرة في الأراضي الإسلامية، و على الرغم من أن الخصائص المميزة للاستعمار وجدت في جميع هذه المناطق ، إلا أن هناك اختلافات في كيفية تعامل القوى الاستعمارية مع ولاياتها ، وحتى الاختلافات في كيفية ممارسة نفس القوى الاستعمارية للسلطة والنفوذ في مناطق مختلفة.[1]

يمكن لممارسات القوى الاستعمارية أن تختلف من منطقة إلى أخرى في جميع أنحاء العالم الإسلامي إلا أن القاسم المشترك بين كل هذه القوى هو محاولة طمس الهوية الإسلامية ، وإجتثاث مصادر العقيدة فيها ،ومحاربة كل المحاولات الإصلاحية ذات المرجعية الدينية التي حاولت التصدي للإستعمار فكريا وعسكريا.

ثانيا/ البعد القيمي لقيام الحركات الإسلامية بالمغرب العربي :

إذا كان إنهيار الدولة العثمانية والإستعمار الأوروبي أسباب مهمة ورئيسية في بروز التيارات السياسية الإسلامية ضمن بعدها السياسي ، فإن البعد القيمي يكتسي أهمية أكبر كونه شكل الدافع الأساسي لتحرك هذه التيارات ، لا سيما في ظل النشأة القوية لما اصطلح تسميته بالصحوة الإسلامية مطلع السبعينات حيث إحتلت فيها القوى الإسلامية مكانة قوية ومؤثرة داخل المجتمعات العربية و من بينها دول المغرب العربي ، ويتجسد البعد القيمي في الآتي :

أ- حضور الدين في تفاصيل الحياة المختلفة خاصة بعد إلغاء الخلافة الإسلامية عام 1924 وقيام الدولة العلمانية من قبل كمال أتاتورك حيث لعبت الجماعات الإسلامية دورا أساسيا

[1] 'European Colonialism and the Emergence of Modern Muslim States'; ***Op.cit***

في ذلك ،و قد أسست بعد الخلافة تياراتها على مرجعية الإسلام وقد انتقلت به من البعد الاجتماعي الدعوي إلى السياسي والاقتصادي.

ب- تطور الفكر الحركي الإسلامي ارتبط بالصحوة الإسلامية لكن في شقها السني حيث تولدت الجبهة السنية بمختلف تياراتها وعلى رأسها التيار السلفي الذي استمدت منهجه وفكره عديد الحركات الإسلامية ومن بينها الحركات التي قامت في دول المغرب العربي لتواجه إيران التي تمثل الجبهة الشيعية، وبسقوط الخلافة العثمانية كان من الضروري قيام صحوة إسلامية سنية تنادي بعودتها إلى الإسلام، في شكله التقليدي الذي اعتمد على المصدرين الأساسيين له القران الكريم والسنة.

وفي تحديد مفهوم الصحوة لغة تعني عودة الوعي والإنتباه بعد غيبة ، ويعبر عن هذه الظاهرة في بعض الأحيان باليقظة في مقابل النوم الذي أصاب الأمة الإسلامية في عصور التخلف والركود خلال عهود الإستعمار العسكري والسياسي وما خلفه من إستعمار ثقافي وإجتماعي حيث سلخ الأمة من ذاتيتها .[1]إن الصحوة اليوم هي إمتداد وتجديد لحركات إسلامية ومدارس فكرية وعملية قامت من قبل إنقراض بعضها ، وبعضها مازال قائما بصورة أو بأخرى وأمثاله مجدد الجزيرة العربية الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، ويذكر أيضامؤسس الحركة السنوسية في ليبيا الشيخ محمد بن علي السنوسي ، والزعيم القائد محمد احمد المهدي في السودان كما كان الجانب التجديدي عند داعية الجامعة الإسلامية الشيخ جمال الدين الأفغاني ،إضافة إلى داعية الحرية السياسية وعدو الإستبداد السياسي الشيخ عبد الرحمن الكواكبي ، ويذكر من المجددين تلميذ الأفغاني وشريكه في تحرير العروة الوثقى وحركة التجديد رائد الإصلاح الفكري الإمام محمد عبده .[2]

و لم يحد الأستاذ عبد الهادي أبو طالب عن مفهوم الشيخ القرضاوي حيث أشار إلى أن الصحوة الإسلامية تتجلى في التقاء جماعة منتمية إلى ولاء واحد في فتره زمنيه تستعيد فيها القدرة على الحركة بعد السكون ، تشعر فيها الدخول في اليقظة بعد الغفوة تلمس معها الضوء المرشد إلى الطريقة الصحيح بعد تخبطها في الظلام وتنصب فيها تلك الجماعة طامحة إلى تغيير واقعها وتجاوزه عن طريق التمسك داخل الولاء المشترك ، و أكد أن تعبير الصحوة الإسلامية لا يعني أن الإسلام قد استيقظ بعد غفوة عن سبيله ، وإنما يعني استفاقة المسلمين واستشعارهم وجوب العودة إلى أصول الإسلام كرد فعل لما عانوه من انكسار وابتعاد عن النهج الإسلامي والصحوة تحتضن معنيين أولهما قطيعة مباغتة ما بين الحاضر والماضي، وهي ما يحدث فجأة في حركة الصاحي من نوم أو سكر

[1] يوسف القرضاوي ،***الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي*** ، ط2 ، مصر :مكتبة وهبة ، 1997 ،ص 9، 10.

[2] ***المرجع نفسه*** ،ص 29 ، 30.

ليجد نفسه في حالة الوعي أو في مرحلة جديدة مناقضة لحالة السكون واللاوعي التي سبقتها، وثانيهما ما يحدثه الوعي فجأة من تحمس وإستشراف للتحرك مما يعني أن الصحوة الإسلامية إستشراف متحمس في الحاضر لبناء المستقبل انطلاقا من خير ما في الماضي.[1] وقد لخص الأستاذ عبد الهادي أبو طالب نتائج الصحوة الإسلامية بقوله يمكن القول" أن الصحوة الإسلامية تعطي للإسلام مفهوما شموليا يندمج فيه جميع أبعاد الإسلام العقدية والتشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يمكن معه أن يكتمل ما نسميه على سبيل مجاراة مجتمعات أخرى بالنظرية الإسلامية في مقابل النظرية الاشتراكية و النظرية الرأسمالية ...وتعتبر الصحوة الإسلامية في الميدان السياسي أن الإسلام جاء بأسس أصول الكفيلة بتقعيد السياسة على أسس خلقيه ، و إقامة مجتمع سياسي متوازن في ظل الدساتير الإسلامية ومؤسسات للشورى الإسلامية كما تعتبر أن الإسلام يتوفر على نمط شامل له نظرته المتميزة في كل مجال وميدان من الحياة".[2]

لقد كان إنهيار الخلافة العثمانية سببا رئيسيا في ظهور الحركات الإسلامية بمنطقه المغرب العربي ، إلى جانب جملة عوامل سياسية أخرى أدت إلى ذلك ، ونجد أن ظهورها في بعدها القيمي إرتبط بالتخلف الحضاري خلال العقود الأخيرة لإنهيارها ، فقد تأكد في طلائع الصحوة الإسلامية أن السبيل إلى الإحياء والنهضة هو سبيل إسلامي يستهدف تجديد دنيا المسلمين بتجديد دينهم ، وأن هذا العمل التجديدي لابد أن يواجه خطرين يختلفان في المظهر ، ويتوحدان في إعاقة الصحوة والإحياء في العالم الإسلامي وهما :

أ- خطر التخلف المملوكي العثماني ، فقد غدا قيدا للأمة وحركتها حين بدأت فيها الدولة العثمانية تفقد ميزاتها وكفاءتها الحضارية و العسكرية ،حيث تشكلت في عقود ضعفها جملة من الثغرات التي نفذ منها الغرب الاستعماري .[3]

ب- خطر التقدم الأوروبي الذي جاء مسلحا بالحضارة الأوروبية المادية وصورتها الصناعية وتقدمها العلمي وقوتها العسكرية .

جراء هذين الخطرين أدرك تيار الصحوة الإسلامية أنه أمام تحديات حضارية وقيمية،تمثلت في قيود التخلف المملوكي العثماني الذي طرأت على مسيرة الإسلام حين عرج قياديه للتحديث وفقا للرؤية الغربية ، فأصبح لابد من البعث الإسلامي حتى تكسر هذه القيود ، وتمثل التغريب الأوروبي تحديا ثانيا أثر على الدول الإسلامية من

[1] محمد بن موسى الشريف ،***الصحوة الإسلامية تاريخا وتقويما*** ، القاهرة: مركز إبصار للنشر والتوزيع ، 2017 ص 21 ، 22

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص 26.

[3] محمد عمارة ، ***الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري*** ، مصر :دار الشروق ،1998 ، ص 15 ،16 .

خلال الغزو الإستعماري الحديث ، فقد سعى إلى تدمير القيم الحضارية للأمة واستهدف نهب ثروات البلاد الإسلامية وشعوبها من خلال إستغلال الأيد العاملة الرخيصة ، وجعلت من هذه الدول أسواقا لسلعها وحولت أراضيها إلى قواعد عسكرية بغية حماية مصالحها.[1]

وعليه فإن قيام الحركات الإسلامية إرتبط ببعدين رئيسيين لا ينفصل أحدهما على الآخر ، البعد الأول المتمثل في البعد السياسي كان من مظاهره تردي الحكم العثماني ومن ثم إنهياره ، و الإستعمار الأوروبي الحديث الذي أفضى لفرض الهيمنة السياسية والعسكرية على الدول العربية ومن بينها دول المغرب العربي جراء المظهر الأول وقد ارتبط البعد القيمي بهذين المظهرين أشد ارتباط لكونه نتيجة للبعد الأول بكل مظاهره ، حيث انتشرت مظاهر التخلف المملوكي العثماني ،وجراءها فقدت قيمها الحضارية و العقائدية ،كما تسلح الإستعمار الأوروبي بالحضارة الأوروبية المادية وحاول طمس كل معالم الهوية الإسلامية في هذه الدول.

المطلب الثاني : إتجاهات الحركات الإسلامية الفكرية في منطقة المغرب العربي

يمكن التطرق ضمن إتجاهات الحركات الإسلامية الفكرية في منطقة المغرب العربي لاتجاهين رئيسيين ، وهما فكر التيار السلفي وفكر التيار الإخواني ، وهي من أكثر التيارات الفكرية التي أثرت في ظهور ومسارات الحركات الإسلامية في المغرب العربي ، والمقصود هنا جل الحركات التي نشأت وفق المرجعية الإسلامية وكانت ذات توجهات سياسية ،كما يمكن الإشارة إلى تواجد عديد الإتجاهات الفكرية الأخرى الأقل تأثيرا على أوجه الحياة الإجتماعية والسياسية بالمنطقة .

أولا / فكر التيار السلفي

أ- مرتكزات الفكر السلفي

السلفية لغة نسبة إلى السلف أو الجماعة المتقدمين كما هي في لسان العرب عند ابن منظور ،المفهوم الإسلامي الشائع للسلفية والمستقر نسبيا فهو الإتجاه الذي يدعو إلى الإقتداء بالسلف الصالح واتخاذهم قدوة ونموذجا في الحاضر و هم أهل القرون الثلاثة الأولى من عمر الأمة الإسلامية ، ووفقا لهذا المفهوم فإن السلفية تنطبق على أغلب المسلمين إلا أن التطور التاريخي ساهم في توليد سلفيات متعددة تختلف فيما تتبناه من قضايا وأولويات وتتباين في درجة أو شدة التسلف في العبادات وفي المعاملات ، فظهر الإمام أحمد بن حنبل في القرن التاسع ميلادي حيث لعب دورا هاما في صناعة الأحداث في بغداد في الربع الأول من ذلك القرن ، يشدد أكثر من غيره

[1] محمد عمارة، ***المرجع نفسه*** ، ص 16 ، 17 .

على خطى السلف الصالح رغبة منه في تطبيق النموذج الذي نشأ في المدينة مع النبي صلى الله عليه وسلم ،وظهر ابن تيمية في القرن 14م الذي تصدى للأباطيل والخرافات التي ظهرت في تلك الفترة ، والتي أثرت على منابع العقيدة الإسلامية ويعتبر ابن تيمية الحلقة الوسطى بين ابن حنبل ومحمد بن عبد الوهاب مؤسس التيار الوهابي السلفي المعاصر ،إذ انطلقت معه الموجه الثالثة في الجزيرة العربية حيث ظهر في القرن 18 م تزامنا مع انحطاط الدولة العثمانية وتراجعها وصعود الغرب الإستعماري.[1]

لقد انتشرت في دول المغرب العربي تصنيفات عديدة للتيار السلفي وعلى رأسها السلفية العلمية ، والسلفية الحركية والسلفية الجامية والجهادية وهي بدورها تشكل أبرز تصنيفات السلفية المعاصرة منذ إعادة إحيائها في القرن 19 م على يد محمد عبد الوهاب وتتمثل فيما يلي :

1- **السلفية المدخلية أو الجامية:** ولدت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ،توصف أحيانا بسلفية المدينة وأحيانا بالسلفية المدخلية وغيرها من الأسماء وكلها تشير إلى اتجاه شهد ولادته على يد محمد أمان الجامي الذي كان يدرس في تلك الجامعة وكان يقيم هناك عدد من الرموز،وهذا الصنف من السلفية جاء في الأساس كرد فعل على صعود السرورية التي مثلت الهجوم النظري والعملي لأدبيات الإسلام السياسي المشرقية على السلفية وتزامن صعود الجامية الفترة نفسها التي شهدت صعود السرورية حين رفضت الأخيرة بشده الإستعانة بالقوات الأجنبية لتحرير الكويت حيث رأت الجامية في هذا الموقف خروجا عن طاعة ولي الأمر وخروجها كذلك عن المنهج السلفي ، ويتسم التيار الجامي في أدبياته بتمسكه بمنهج "الجرح والتعديل" فهذا التيار يصر على اتهام الجماعات الأخرى وكشفها أو جرحها دون إعذار لها ، وقد تميزت كتابات منظري هذا التيار كربيع المدخلي ومقبل الوادعي ومحمود الحداد وغيرهم الذين أخرجوا العشرات من المؤلفات في اتهام الجماعات الأخرى ورفض كتاباتها وأطروحاتها حول تنظيم الحزب في دولة الإسلام.[2]

2- **السلفيه العلمية أو الألبانية** يمكن تصنيفها في سياق التيار السلفي المحافظ الذي إهتم بتحقيق التراث ومحاربة البدع وتصحيح الإعتقادات ، وهي المهمة التاريخية التي قامت بها السلفية الوهابية من خلال المؤسسة الرسمية السعودية، إلا أن السلفية الألبانية ومن ثم السلفية المدخلية أو الجامية التي نشأت فيما بعد على

[1] عبد الغني عماد، "المفاهيم والافكار والعقائد المحورية للحركات الإسلامية " ،**الحركات الاسلامية في الوطن العربي** ، المجلد 1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2013 ، ص 95 ،96 .

[2] عبد الغني عماد، "المفاهيم والافكار والعقائد المحورية للحركات الإسلامية" ، ***مرجع سابق*** ، ص 97 ، 98 .

نسقها تابعت الاتجاه نفسه مع بعض التمايزات التي اختص بها مشايخها ، ويقتصر نشاط السلفية العلمية على الجانب الدعوي والتربوي كما أنها تنبذ الحزبية الحركية وتعتبرها ضربا من الابتداع ، إنها تهدف إلى استئناف الحياة الإسلامية وتطبيق الشريعة والوصول إلى الحكم بشكل غير مباشر عن طريق أسلمة المجتمع ،يعتبر الشيخ ناصر الدين• مؤسس هذا التيار ، حيث تهتم السلفية الألبانية بالمسائل العلمية المتعلقة بتصحيح عقائد وعبادات الناس وتطهيرها مما علق منها لذلك ركزت على الأصول العلمية وهي التوحيد والإتباع والتزكية.

3- **السلفية الحركية او السرورية** : وعرف أيضا بتيار الصحوة الإسلامية أو التيار الصحوي وهو تيار وهابي العقيدة إخواني الفكر والتنظيم ظهر بقوة خلال ثمانينات القرن الماضي ، يطلق عليه خصومه التيار السروري أو القطبي تسميته بالسرور فهي نسبه إلى القيادي الإخواني السوري الشيخ محمد سرور زين بن نايف،• وقد ظهرت هذه الجماعة في أواخر الستينات وهي عبارة عن تيار وليس تنظيما حركيا يعتبر الالتباس المتعلق إنما يعود إلى طبيعة الحياة الدينية في المملكة رحل إليها الشيخ سرور ،حيث كانت الحياة هناك ذا طابع منفصل تماما عن الحياة السياسية ونتيجة للثورة الإيرانية والاحتلال الأمريكي للعراق ظهر جيل جديد من الدعاة الإسلاميين ينطلق خطابهم الدعوي من الاهتمام بالشأن العام والقضايا المثارة على الساحة ،وكان من الطبيعي أن تكون السياسة إحدى القضايا المطروحة على أجندتهم[1].

4- السلفية الجهادية :تُعدّ السلفية الجهادية امتداداً طبيعياً للسلفية الأولى والوسيطة، ويُعد المودودي وسيد قطب الركيزة الأساسية لهذا الاتجاه الفكري فالمودودي أول من نظّر مسألة الحاكمية، التي من خلالها حكم على المجتمعات المسلمة بالجاهلية، معللاً ذلك بأنها لا تطبق الشريعة الإسلامية، وعلى الأنظمة بالكفر، لأنها تحكم وفق القانون الوضعي ، وعلى هذا الأساس فهو «يربط بين مفهومي الوحدانية والاستخلاف ربطاً محكماً إذ

•يعتبر الشيخ ناصر الدين الالباني1914- 1999 مؤسس هذا التيار الذي يحظى بانتشار في أوساط شعبيه متزايدة في العالم الإسلامي وهو الباني الأصل هاجر والده من ألبانيا 1913 واستقر في دمشق وقد نجح في التعلم والتبحر وبدأت مسيرته داخل سوريا انتقل إلى المملكة السعودية بطلب من رئيس الجامعة الإسلامية الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف ال الشيخ حيث درس علوم الحديث وفقهه في تلك الجامعة وتمكن من إدخال التدريس علم الإسناد إلى مناهج الجامعة الإسلامية .

•الشيخ محمد سرور زين بن نايف المولود عام 1938 وهو الذي قدم إلى العربية السعودية في منتصف ستينات القرن الماضي وعمل أستاذا في معهد بريدة العلمي لمدة تزيد على ثمانية أعوام بعدها إلى الكويت وانتقل بعد إقامته فيها أربعة أعوام إلى لندن التي أسس فيها مركز دراسات السنة النبوية في مدينة برمنغهام البريطانية اين أصدر مجلة " السنة النبوية" التي أدت دورا كبيرا أثناء حرب الخليج الثانية خلال الصراع الذي احتدم بين هذا التيار والسلطات الحاكمة السعودية على خلفية فتوى استقدام القوات الأمريكية لحماية المملكة وتحرير الكويت.

[1] عبد الغني عماد، "المفاهيم والافكار والعقائد المحورية للحركات الإسلامية" ، ***مرجع سابق*** ، ص ص98 - 100 .

يقول المودودي في هذا الصدد: «إنّ الدولة الإسلامية تقوم على أساس واحد، هو حاكمية الله الواحد الأحد، إنّ نظريتها الأساسية، تقوم على أنّ الأرض كلّها لله، وهو ربّها، والمتصرف في شؤونها، فالأمر والتشريع والحكم، كلّها مختصة بالله وحده، وليس لفرد أو أسرة أو طبقة أو شعب، ولا للنوع البشري كافة شيء، من سلطة الأمر والتشريع، فلا مجال في حظيرة الإسلام، ودائرة نفوذه إلا لدولة يقوم فيها المرء بوظيفة خليفة الله»

استعمل المودودي، ومن بعده سيد قطب مفهوم الجاهلية دليلا على رفضهم لأي نمط من أنماط الحياة غير الإسلامية، ومفهوم الحاكمية لرفض كل حكم لا يستند على شريعة الله عزّ وجلّ ومنهاجه.

ففي مسألة الجاهلية يؤسّس المودودي لظاهرة خطيرة، وهي رمي المجتمع المسلم بصفة الجاهلية التي هي على النقيض من الإسلام، إذ يقول من كلام طويل له: فإن عشرتنا ومواكبنا كلّها مصطبغة بصبغة الجاهليتين القديمة، والجديدة متلونة بلونها، ثم يقول: وجملة القول: إنّ كلّ فرع من فروع حياتنا الاجتماعية يناقض الإسلام ويعارضه، وناهيك به حجة للناس، والعالم على أن أتباع الإسلام أنفسهم يؤثرون الجاهلية على الإسلام.

ويضيف المودودي في مسألة الحاكمية والخلافة، فيقول: «الحاكم الحقيقي في الإسلام، إنّما هو الله وحده، فإذا نظرت إلى هذه النظرية الأساسية، وبحثت عن موقف الذين يقومون بتنفيذ القانون الإلهي في الأرض تبين لك أنه لا يكون موقفهم إلا كموقف النواب عن الحاكم الحقيقي، فهذا هو موقف أولي الأمر في الإسلام بعينه»

أمّا سيد قطب فقد تأثر كثيراً بآراء المودودي، وأعطى لمفاهيمه بعداً حركياً، وذهب بها إلى المدى الأقصى ، وقد نقل سيد قطب كثيراً من آراء المودودي، وأودعها تفسيره في ظلال القرآن وكتابه معالم في الطريق، «الذي وصف بأنه زنزانة فكرية مغلقة، فهو بيئة العذابات التي شُكلت في السجون».[1]

وقد اشتمل كتابه الموسوم بـ(معالم في الطريق) على رؤية نوعية للمجتمع، وللعلاقات القائمة في إطاره، وهو يُعدُّ دليل ومشروع عمل للجماعات الجهادية، ومحور رؤية سيد قطب تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الأرض، وعلى أخصّ خصائص الألوهية، وهي الحاكمية.

وفي ضوء ما تقدم يعتقد الباحث أن سيد قطب لم يفرق بين مجتمع الجاهلية الأولى الوثنية المشركة في عبادة الله تعالى، والمتخذة لنفسها منهجاً لا يقوم على شرعية الله، وبين المجتمعات المسلمة التي اعتمدت في قوانينها

[1] كريم شاتي السراجي ، "السلفيه النشأة والتطور دراسة تحليلية "، **مجلة العقيدة** ،العدد 6 ، 2015 نقلا عن:
https://aqeeda.iicss.iq/?id=42&sid=40

ودستورها على القانون الوضعي، فالمجتمعات المسلمة على الرغم من اعتقادها بالإله الواحد وإيمانها بالإسلام ديناً، إلا أنها في نظر سيد قطب، تعدُّ مجتمعات جاهلية كافرة كالجاهلية الأولى، لأنها نازعت الله في سلطانه وعلى أخص خصائص الألوهية، وهي الركون والاستناد إلى حاكمية البشر دون حاكمية الله تعالى وتشريعه.[1]

يقول أحد الباحثين أن النواة التنظيمية للسلفية الجهادية، قد تشكلت من رحم حركة الإخوان المسلمين خصوصاً بعد حالة العداء التي حصلت بين الإخوان وحكومة عبد الناصر، وبالتحديد بعد محاولة اغتيال عبد الناصر سنة 1954م، والتي اتَّهم بها الإخوان المسلمين، فزجَ بالإخوان على أثر ذلك للسجون والمعتقلات، والتعذيب، في هذه الأجواء بدأ فكر سيد قطب يتحرك عند هذه الجماعات، خصوصاً بعد تأليفه كتاب معالم في الطريق، "الذي بات نوعاً من البيان، وأشبه بدليل "ما العمل"؟ للتيار الإسلامي المتشدد لاسيما للكثير من الجماعات السلفية المعاصرة.

وفي هذه الأثناء بدأ شباب الجماعة بالتعرف على فكر المودودي، من خلال ترجمة أعماله إلى العربية، ومن كل ذلك ولدت مدرسة الغلو والتطرف في مصر، وتأسست جماعة الجهاد، التي اعتمدت فكر المودودي وسيد قطب ، وقد كشفت الثمانينات في مصر، والتسعينات في أفغانستان أن جماعة الجهاد المصرية تقود تحولات كبرى في الحركة الإسلامية في مصر، والعالم العربي والإسلامي، والتي اشتركت مع ابن لادن من خلال الظواهري في تشكيل تنظيم القاعدة عام 1986 .

ب- التيارات السلفية في المغرب العربي

من الصعب الحديث عن سلفية مدرسية واحدة في المغرب العربي، وفي الوقت ذاته لا يمكن الحديث عن تيارات سلفية واضحة المعالم والتوجهات يمكن التمييز بدقة بينها، إذ لم يحصل الى حدّ الآن تمايز سلفي واضح و إن كانت هناك بعض الفروق تخصّ الموقف من الأنظمة السياسية أو حول بعض الفتاوى التي تهمّ الحياة اليومية التي يصدرها هذا الشيخ أو ذاك ، ويمكن الحديث عن نوعين رئيسيين :

1- السلفيات الوهابية

عرفت بعض بلدان المغرب العربي تمديد تيار السلفية المدخلية ، فمن رموزه في الجزائر الشيخ محمد علي فركوس و هو ممثلهم و مرجعيتهم الأولى، ثم عبدالمالك رمضاني، و العيد شريفي ، يقوم فكر هؤلاء بعدم جواز

[1] كريم شاتي السراجي ، ***المرجع نفسه*** ، نقلا عن : https://aqeeda.iicss.iq/?id=42&sid=40

معارضة الحكام بأي شكل من الأشكال، فلا يجوز تنظيم الإعتصامات للمطالبة بالحقوق، و لا تنظيم مسيرات ومظاهرات لأنها بدعة غربية، كما أصدر عبد المالك رمضاني فتوى يحرّم بمقتضاها المظاهرات التي يعتبرها «مخالفة للإسلام»، و قال رمضان في نصّ الفتوى الذي يقع في 48 صفحة، تحت عنوان "حكم المظاهرات": "ما دام الحاكم مسلماً، فلا بد من الاستماع اليه، فإن المجتمعين ضده قصدهم منازعته في منصبه و إحلال غيره محله، و قد حرم النبي منازعة السلطان في إمارته ما دام مسلماً"، و أضاف :"أن العلماء قد تكلموا عن هذه الوسيلة (المظاهرات) التي استحدثها النظام الديمقراطي المخالف للإسلام و بينوا فسادها" .

و من الفتاوى التي أصدرها هؤلاء فتوى الشيخ فركوس، تحت عنوان "حكم اعتبار القتيل في المظاهرات من الشهداء" الذي اعتبر أن كان من سقط في الأحداث التي شهدتها بعض البلدان العربية مؤخراً خلال الحراك الاجتماعي ، بأنهم "ليسوا من الشهداء مطلقاً لا في أحكام الدنيا و لا في الآخرة"، بل "قتالهم جاهلي" واعتبر التظاهر "لا صلة له البتّه بالجهاد في سبيل الله الذي يكون المقصود منه إعلاء كلمة الله، و نصر الإسلام، و التمكين للمسلمين لإقامة الدين و إظهار شعائره". [1]

و كانت ليبيا جزءًا من المد السلفي المدخلي، ولكن بسبب سيطرة القذافي لم تسمح بتمدد للإسلاميين باختلاف أشكالهم في الداخل الليبي، سوى مجموعات صوفية تقليدية هي إرث الحركة السنوسيّة ، لكن هذا ما سيتغير في آخر عهد القذافي، إذ عمل على احتواء المداخلة من خلال ابنه الساعدي القذافي والذي برز في آخر عهد القذافي بصورة سلفيّة، وبات يُعلن التمكين للدعوة السلفية التي حُرمت منها ليبيا وآن لها أن تنتشر. واستطاع الساعدي أن يتوغل في لوبيات المداخلة ويكون علاقات متينة مع التيار المدخلي السعودي، وهو ما ساعده لأن يستصدر فتوى مناوئة لثورة 17 فبراير خرجت من الأصوات المدخلية، وبثتها القنوات الرسمية للدولة .[2]وقد اتهم التيار بأنه لم يساهم في "الثورة" على نظام القذافي، بل كان بعض من رموزه يحرّضون الناس على الانزواء والابتعاد عنها، و بالرغم من فتوى الشيخ الصالح اللحيدان على وجوب التصدى للقذافي في سفكه للدماء والخروج عليه، إلا أن هؤلاء استعانوا بالشيخ محمد المدخلي ليفنّد تلك الفتوي، متحجّجاً بأن الشيخ قد تمّ

[1] عبد اللطيف الحناشي، التيارات السلفية المدرسية في المغرب العربي، عبد الغني عماد مشرفا، ***الحركات الإسلامية في الوطن العربي***، مجلد 1 ، 2013 ، ص 1062 ، 1063.

[2] عبد السلام المصري ، "**السلفية المدخلية في ليبيا ميليشيات حفتر الدينية: دراسة في أسباب التحول**" المعهد المصري للدراسات ، 15 ماي 2019 تاريخ الاطلاع 2023/10/08 ،نقلا عن:

https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%8:

تضليله، كما كان للجماعة برنامج تلفزيوني بعنوان "حذروا" يقدمه الشيخ السلفي على أبو صوة يدعو إلى نصرة كتائب القذافي .

في المغرب الأقصي، عرف التيار السلفي الوهابي مع بداية التسعينيات انشقاقات عديدة كانت نتيجة عوامل داخلية (تردّي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، و عودة الطلبة المغاربة من الجامعات الإسلامية في السعودية بعد تخرجهم حاملين معهم تصورات و اجتهادات (دينية) و مواقف (سياسية)، و أخرى خارجية (انعكاس للانشقاقات التي عرفها المجال الديني السعودي على خلفية حرب الخليج الثانية)، و خاصة حول مسألة الاستعانة بالقوات الأجنبية، و قبلها دخول القوات الغربية الى بلاد الحرمين عام 1991 من أجل تحرير الكويت) ، لذا يمكن الحديث عن أربعة اتجاهات سلفية مغربية كانت موحدة و اختلفت في مابينها حول المنهج أو التوجه العام :

– الاتجاه الأول يمثله الذين ظلوا أوفياء لإرث الشيخ محمد تقي الدين الهلالى و رفضوا الاعتراف بمشيخة المغراوي.

–الاتجاه الثاني يقوده الشيخ محمد بن عبدالرحمن المغراوي الذي تمكن من خلال الدعم السعودي المالى و المعنوي من تقوية جمعيته، و توسيع مجال نفوذه عبر تأسيس المزيد من دور القرآن التي وصل عددها عام 2001 إلى أكثر من مئة دار موزّعة على أغلب المدن المغربية، و قد حافظ هذا التيار على توجهه التقليدي، أى ترويج المذهب السلفي و تنقية العقيدة.

–الاتجاه الثالث يضمّ الذين انفصلوا عن المغراوي، و أسسوا جمعية "ابن عبد البر للتعريف بالتراث الإسلامي".

–الاتجاه الرابع يضم أتباع المغراوي الذين اختلفوا معه و اتهموه بموالاة السلطة الحاكمة في العربية السعودية

وهؤلاء هم الذين شكلوا "نواة" الحالة السلفية الجهادية المغربية، و على رأسهم الشيخ محمد الفيزازي.

أما في تونس، فلا يشكل المدخليون تياراً مستقلاً، أو على الأقل هم لا يعبرون عن توجههم بشكل واضح، ويكاد يغيب التيار المدخلي على الحياة الفكرية والسياسية فيها .[1]

2- السلفية غير الوهابية

هى جماعة سلفية تقليدية تهتم بالوعظ و الإرشاد، و تقوم دعوتها على تبليغ فضائل الإسلام لكلّ من تستطيع الوصول اليه، و لا تهتم بالسياسة،كما لا تنخرط بالخلافات الفقهية أو الكلام على غير المسلمين ، ويلجأ

[1] عبد اللطيف الحناشي،" التيارات السلفية المدرسية في المغرب العربي"، عبد الغني عماد مشرفا، ***مرجع سابق*** ، ص ص 1064 ، 1065.

أعضاؤها الى الخروج الى الدعوة و مخالطة المسلمين في مساجدهم، و في كل الأماكن التي يتواجدون فيها ، و عرفت هذه الجماعة طريقها الى بلاد المغرب العربي في بداية الستينيات من القرن الماضي ، تدعو جماعة التبليغ التي تأسست في الهند إلى الدين و قد كانت تعقد الاجتماعات بين الطوائف المسلمة كلما سمحت لها الظروف والأحوال، ولها دعاة ينتقلون من قارة إلى قارة لتبليغ الدعوة إلى الدين الإسلامي للناس ودعوتهم إلى العمل به وإحيائه بين الأمم الإسلامية ، وقد أسست لها فروعا في كثير من الدول وقد شهدت فيها نجاحا كبيرا.[1]

تعتبر جماعة الدعوة و التبليغ، فرع المغرب الأقصى التي تأسست عام 1962، من أقدم فروع الجماعة في المفرب العربي و من أكثرها نشاطا، و هى الوحيدة أيضاً التي تعمل في إطار قانوني في صيغة جمعية دينية و قد تمكنت الجماعة من توسيع قاعدتها الاجتماعية و الجغرافية، حيث انتشرت في أغلب ربوع البلاد ، و بعد وفاة مؤسسها الحداوي عام 1987، تولى مسؤولية التنظيم الشيخ البشير اليونسي ،و تميزت العلاقة بين الجماعة و السلطة بالاضطراب حيناً، والودّ في أحيان كثيرة تبعاً للأحداث السياسية التي عرفها المغرب في فتراب مختلفة، إذ ساءت العلاقة بين الطرفين عام 1979 و بداية عام 1983 بعد الاضطرابات التي عرفتها البلاد، فنالت الجماعة نصيبها من الاعتقالات ،كما هددت وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية الجماعة بضمّ المساجد التي تعود إليها وفي بداية التسعينيات عادت العلاقة الى طبيعتها بين الطرفين، إذ شاركت الجماعة في أنشطة جامعات "الصحوة الإسلامية" التي كانت تعقد تحت رعاية الملك الراحل الحسن الثاني، و تجمع فيها العلماء و رجال الحركات الإسلامية بالعالم،، غير أن العلاقة توترت من جديد بين الطرفين على أثر الأعمال الإرهابية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء في 16ماي2003، فتعطل نشاط الجماعة و لم يتواصل إلا خلال عام 2005 ،و تحرص الجماعة على أن تكون علاقتها مع القصر ودّية، و ذلك من خلال إعلان ولائها المطلق للمذهب المالكي، و النظام الملكي و تعقد الجماعة لقاء سنوياً بأعضائها، بالإضافة الى لقاءات دورية في المناطق و الخرجات، إذ احتضنت مؤخراً مدينة بلقصيري، مثلاً، أكبر تجمّع لجماعة الدعوة والتبليغ ضمّ نحو 10 آلاف مشارك، و قد بلغ عدد اللقاءات الدورية عام 2011 نحو 67 لقاءً و يعتبر الكثير من الباحثين أن الجمعية كانت مدرسة لتخريج زعماء الحركة الإسلامية في المغرب الأقصي .

[1] عبد اللطيف بن علي السلطاني ، ***سهام الإسلام*** ، الجزائر: مطابع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1980 ، ص 211 .

و في ليبيا بدأ نشاط الجماعة منذ ستينيات القرن الماضي، و من أبرز دعاتهم الشيخ مبروك غيث المدهوني الذي وجد مقتولاً في موسم حج عام 1985 في مدينة جدة، و محمد بوسدرة الذي اعتقل لمدة 20 عاماً (1989 – 2009). و يبدو أن نشاط جماعة تبليغ قد توقفت في البلاد منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي، قبل أن يعود باحتشام في نهاية التسعينيات، و قبيل سقوط نظام القذافي أخذ العديد من دعاة الجماعة في العودة الى البلاد ومنهم الشيخ محمد الجهاني الذي ظلّ في أوروبا مهاجراً حوالى ثلاثة و ثلاثين عاماً. [1]

أما في تونس فقد ظهرت الجماعة بداية من ثمانينيات القرن الماضي، و انخرط في نشاطها الكثير من رموز وقيادات العمل الإسلامي في تونس قبل خروجهم منها بسبب ابتعادها عن النشاط السياسي و كانت السلطات التونسية تغضّ الطرف عن أنشطة الجماعة و خرجاتها، و خاصة أن الجماعة لا تهتم بالنشاط السياسي، و بعد المواجهات المسلحة التي شهدتها تونس في نهاية عام 2006 و بداية عام 2007 بين الأمن و مجموعة تابعة التيار «السلفية الجهادية»، قامت السلطة باعتقال نحو 11 من عناصر التبليغ و الدعوة، و وجّهت اليهم تهمة عقد اجتماعات غير مرخص بها، و تعتبر حملة الاعتقالات تلك بحق الجماعة الأولى من نوعها بهذا الحجم، كما تحدّثت الجماعة عن اختفاء أحد عناصرها البارزين ، عباس الملوحي، منذ نيسان/ أبريل 2005، و بعد الثورة ازداد نشاط الجماعة في البلاد و تطور، و خاصة في مدينة صفاقس و تونس العاصمة، كما عاد الى البلاد بعد الثورة الكثير من شيوخ هذه الجماعة قادمين من أوروبا و باكستان والعربية السعودية، و منهم الشيخ يونس التونسي، أمير الجماعة في فرنسا الذي عاد بعد أكثر من 20 عاماً قضاها خارج البلاد، و يبلغ عدد الجماعة في تونس، بحسب إحصاءات موقع الجماعة المركزي عام 2007 نحو 7000، كما قامت الجماعة بدور متميز مع بقية السلفيين إزاء اللاجئين العرب و المسلمين الذين تدفقوا من الأراضى الليبية منذ بداية المعارك ضد نظام القذافي، كإقامة مخيم لتقديم الخدمات، و التحرك في جولات على الجاليات المسلمة و غير المسلمة، و إقامة حلقات التعليم.

في الجزائر بدأ نشاط الجماعة عام 1970، و يعرف نشاطها توسعاً في أغلب قرى و مدن الجزائر ،و تبدو علاقتها بالسلطة جيدة نظراً الى عدم انشغالها بالأمور السياسية ، إلى جانب نشاطها في الداخل الجزائري، ترسل

[1] عبد اللطيف الحناشي ،التيارات السلفية المدرسية في المغرب العربي "، عبد الغني عماد مشرفا ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 1066،1067 .

الجماعة دعاة إلى أفريقيا الناطقة بالفرنسية و ذلك عن طريق البرّ، قاطعين مسافات طويلة للوصول إلى المدن المقصودة. [1]

ثانيا / فكر التيار الاخواني:

أ- المنطلقات الفكرية للتيار الاخواني : يمثل التيار الاخواني امتدادا حركيا للإصلاحية السلفية التي شهدها المشرق العربي لمواجهه النموذج العلماني لتركيا، ومحاولة تطويق أثاره وامتداداته في العالم الإسلامي إثر إلغاء الخلافة العثمانية ، وفي ظروف نشأه هذا التيار تأسست في القاهرة شهر ديسمبر من عام 1927 أول جمعية للشبان المسلمين ،واقتصر نشاطها على الشؤون الاجتماعية والثقافية والدينية والرياضية مع عدم التدخل في المنازعات السياسي، وبعد نحو سنة من تاريخ تأسيس هذه الجمعية أي سنة 1928 تأسست جمعية الإخوان المسلمين في الإسماعيلية بمصر، وكلتا الجمعيتان يشتغلان بالدعوة لتحقيق هدف واحد ، وقد حدد حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين في إحدى خطبه سنة 1938 الفروق بين الجمعيتين في قوله:" أن كثيرا من قضايا الإسلام عامة يظهر فيها الإخوان والشبان شيئا واحدا وجماعة واحدة ، أن الغاية عامة مشتركة وهي العمل لما فيه إعزاز الإسلام وإسعاد المسلمين تقع فروق يسيرة في أسلوب وفي خطة القائمين بها وتوجيه جهودهم في كلتا الجماعتين".[2]

إن تطور جماعة الإخوان المسلمين في فتراته الأولى وخلال تولي مؤسسها حسن البنا رئاسة الجماعة مرت بثلاث مراحل أساسية:

1- المرحلة الأولى مرحلة الدعوة والتبليغ 1932 1939 أسست جماعة الإخوان المسلمين سنة 1927 على يد مؤسسها حسن البنا ونشطت في الإسماعيلية ،و قد بدأت هذه المرحلة حين انتقال مؤسسها إلى القاهرة ، هذا وكان من أول أعمال البنا فيها هو التعريف بالجماعة ونشر أفكارها وهيكلية أساليب عملها وتوسيع قاعدتها، في هذا السياق أصدر "القانون الأساسي للإخوان المسلمين" حيث تمكنت الجمعية خلال ست شهور من التوسع وأصبح لها حتى ماي 1933 خمس عشرة فرع، واجري في نفس العام المؤتمر العام الأول للإخوان المسلمين ، وقد تبنى المؤتمر الثالث لأول مرة تصنيفا حزبيا لدرجات العضوية أو المراتب التنظيمية في جماعة الاخوان

[1] عبد اللطيف الحناشي، ***المرجع نفسه*** ، ص 1067 ، 1068 .

[2] اسحاق موسى الحسيني ،***الإخوان المسلمين :كبرى الحركات الإسلامية الحديثة*** ، بيروت :دار بيروت للطباعة والنشر، 1952، ص ص 3، 4 .

المسلمين•، وبالتالي اكتسبت شكل المنظمة الحزبية الشبابية سنة 1935 لقد تبنت هذه المنظمة أساليب مارست فيها ضغطا سياسي وإيديولوجي على الأحزاب والحكومات المصرية كي تتبنى أقامة الدولة الإسلامية.[1]

2-مرحله المأسسة والتسييس 1939-1945 حيث ارتبطت هذه المرحلة باستكمال البنى التنظيمية والإدارية والمؤسساتية للجماعة ، تكوين الجهاز الخاص إلى تنظيم عالمي وفي هذه المرحلة أعلنت الجماعة نفسها هيئة سياسية تحديدا في المؤتمر الخامس الذي أجري في سنة 1939 تحولت من جماعة حيادية تجاه الهيئات السياسية المختلفة إلى طرف من أطرافها، فقد تبنى هذا المؤتمر لأول مرة نوعا من منطلقات نظرية وسياسية منهجية تجاه أسلوب العمل والموقف من مسائل الحكم والدستور والقانون والخلافة والوحدة العربية والوحدة الإسلامية ، وخلال هذه المرحلة تحولت جماعة الإخوان المسلمين إلى هيئه الإخوان المسلمين العامة سنة 1945 وقد ميز البنا بين مفهومي الجماعة والهيئة فالمقصود من الأولى "تنظيمات البر والأعمال الخيرية والخدمة الاجتماعية " في حين أنه يقصد بالهيئة " العمل للوطنية ونشر الدعوة الإسلامية" ، إن الهيئة هنا إسم آخر للحزب وقد كانت الأحزاب المصرية تسمى أحيانا بالهيئات وإذا كان البنا قد أعلن في المؤتمر الخامس 1939 أن الإخوان المسلمين هيئة سياسية ،فإنه لم يعترف قط أنها حزب سياسي فقد كان يميز باستمرار ما بين السياسة والحزبية إلا أنه في مؤتمر سبتمبر 1945 أزال هذا الغموض وأعلن بدون أي تردد أن الإخوان المسلمين قد غدوا حزبا سياسيا.[2]

2- **مرحلة العمل والمواجهة 1945 -1949** حيث انتهت المرحلة بحل الجماعة في مصر و قد صودرت ممتلكاتها و تم اعتقال كوادرها واغتيال البنا نفسه في 12 من فبراير 1949 ، حاولت الجماعة منذ 1933 في تكوين فروع إخوانية على مستوى دولي وهو ما حصل مع تشكيل شعبة إخوانية في جيبوتي ، وقد اتخذ المؤتمر الثالث 1935 بتعميم الدعوة في الخارج ، وجراء انتشارها قررت الهيئة في عام 1946 توحيد كافة

• حددت الجماعة هذه الدرجات في أربع درجات وهي الأخ المساعد والأخ المنتسب والأخ العامل والأخ المجاهد فكان الأول نوعا من نصير للجماعة لا يشترط فيه اكثر من توقيع استمارة تعارف وتسديد الاشتراك ويعرف بالانضمام العام ، في حين ان الأخ المنتسب هو من يحفظ العقيدة ويلتزم الطاعات والكف عن المحرمات وحضور الاجتماعات الاسبوعيه والسنوية ويعرف بالانضمام الأخوي، أما الأخ العامل هو من يتعهد بتقديم بيانات كافيه عن شخصه وبالورد القرآني وحضور مجالس القرآن والاشتراك في صندوقي الحج والزكاة إلى فرق الرحلات" الجوالة" والتحدث باللغة العربية الفصحى والزام عائلته بمبادئ الجماعة وتثقيف نفسه في الشؤون العامة ويسمى بالانضمام العملي ، أم الدرجة الرابعة فهي درجه الانضمام الجهادي وهي ليست عامه بل محصورة بالأعضاء العاملين ويسمى العضو في هذه الدرجة مجاهدا وعليه فرضا عما سبق التقيد بالسنة في أقواله وأفعاله وقيام الليل وأداء الجماعة والعزوف عن مظاهر المتع والبعد عن كل ما هو غير إسلامي في العبادات والمعاملات والوصية بجزء من تركه للجماعة .

[1] محمد جمال باروت ، " الإخوان المسلمون النشأة والتطور مرحلة التأسيس" عبد الغني عماد مشرفا، ***مرجع سابق***،المجلد الاول 2013 ، ص ص127-142

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص ص 143 – 162 .

فروعها ودمجها تحت اسم حركة الإخوان المسلمين وتحولت بذلك إلى تنظيم عالمي ،وحددت حركة الإخوان المسلمين غاية تنظيمها العالمي بتكوين جيل إسلامي ونشر دعوة الإسلام العالمية بما يتفق مع أساليب العصر ومقاومة الحركات والمبادئ والدعوات الهدامة والمساهمة في حركات التحرير الوطنية في البلاد العربية والإسلامية وإقامة الدولة التي تنفذ أحكام الإسلام وتقوم بحمايتها وتبليغها في كل وطن إسلامي، والقيام بأعمال الخدمة الاجتماعية والشعبية ،واعتبرت الحركة أن وسيلتها لتحقيق هذه المقاصد هو كل وسيلة مشروعة عن طريق الدعوة والإقناع والتربية والتكوين والتمثيل والإنشاء والتأسيس ، ويقصد بالتوجيه والتمثيل وضع المناهج التربوية والقضائية والتشريعية والإدارية والعسكرية والاقتصادية والصحية على أساس الاسترشاد بالإسلام ، ومن بين الفروع التي نشطت خارج مصر الفرع السوري الذي تشكل عام 1944 ، وفرع القدس الذي تشكل عام ، 1945 الفرع السوداني وهو الفرع الثالث من الناحية الزمنية حيث تأسست سنة 1946 ، وفي الجزائر فإن الإخوان المسلمين لم يلجئوا خلال هذه الفترة إلى تشكيل شعبة إخوانية مرتبطة بهم بقدر ما عملوا من خلال التنسيق مع جمعية العلماء المسلمين ومؤسسها عبد الحميد بن باديس أحد أبرز ممثلي التنظيمات الإصلاحية الإسلامية في المغرب العربي ويبدو أن التنسيق ما بين الإخوان وجمعية العلماء المسلمين كان يتم عن طريق الفضيل الورتلاني عضو الجمعية .[1]

يقرر البنا أن دعوة الإخوان المسلمين هي :

-دعوه سلفية لأنهم يدعون إلى العودة بالإسلام إلى معينه الصافي من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

-طريقة سنية لأنهم يحملون أنفسهم على العمل بالسنة المطهرة في كل شيء وبخاصة في العقائد والعبادات ما وجدوا إلى ذلك سبيلا.

-حقيقة صوفية لأنهم يعلمون أن أساس الخير طهارة النفس ونقاء القلب والمواظبة على العمل والإعراض عن الخلق والحب في الله والارتباط على الخير.

-هيئة سياسية لأنهم يطالبون بإصلاح في الداخل وتعديل النظر في صلة الأمة الإسلامية بغيرها من الأمم في الخارج.[2]

ب- المرحلة القطبية : شهدت حركة الإخوان المسلمين في مصر تحولات جذرية بعد مقتل مؤسسها حسن البنا فقد إدعى الإخوان في مصر عقب اغتيال حسن البنا الاستمرار على نهجهم الدعوي السلمي الوسطي المسالم

[1] محمد جمال باروت ،***مرجع سابق*** ، ص ص 162 – 166 .

[2] يوسف احمد حمادي ومحسن رمضان جابر،" أثر التكوين الفكري لحركات الإسلام السياسي على ممارستها السياسي"، **مجلة اتجاهات سياسية** ،العدد 9 ، نوفمبر 2019 ، المركز الديمقراطي العربي ، ص 25 .

تفاديا لشبهة استخدام العنف أو الإرهاب كما يطلق عليه البعض عن تنظيمهم ، إن هذه التغيرات كانت في ظل نجاح حركة الضباط الأحرار في مصر في القيام بثورة 23 من تموز 1952 ، حيث سعت الثورة لإصدار قانون ينظم الأحزاب السياسية في شهر أيلول 1952 ، ثم عمدت فيما بعد إلى تصعيد لهجتها اتجاه الأحزاب فأصدرت في 18 من كانون الثاني 1953 قانونا ينص على حل الأحزاب السياسية في البلاد ، حيث تعد هذه الفترة أكثر الفترات التي شهدت اشتباك حقيقي بين الأحزاب السياسية و قيادة الثورة.[1]

كانوا الإخوان المسلمون يتمتعون بالتنظيم الجيد وقوة التغلغل في شرائح المجتمع لاسيما في مراكز الدولة الأكثر خطورة وحساسية مثل الجيش والشرطة ، وجراء هذه الأسباب تطلب الأمر معالجة من نوع آخر ، فقد عملت الثورة على تحييدهم عن طريق إبداء رغبتها في اشتراكهم معها في الحكم ، وقد أدى من جهة رفض الإخوان المسلمين الاشتراك بحجة أن ذلك سيقوي الثورة ،ومن جهة أخرى عدم مرونة جمال عبد الناصر مع عدول الحركة على قرارها لاحقا إلى حالة من التوتر بين جمال عبد الناصر وحركة الإخوان المسلمين ، بلغت أوجها بعدما أصدر قرارا بإسقاط الجنسية عن خمسة من الإخوان المسلمين خارج مصر ، وإزاء ذلك أصدرت الحركة تعليماتها إلى الاتحادات الطلابية في الجامعات ، والتي سيطرت الحركة على أغلبيتها لإظهار قوتهم في جامعة القاهرة يوم 12 من شهر كانون الثاني 1954 ، أدى لصدام خطير بين الاتحادات الطلابية التابعين للحركة ومنظمات الشباب المؤيدين للثورة، وهذا ماجعل قيادة الثورة تصدر قرار بحل جماعة الإخوان المسلمين واعتقال فريق كبير من قياداتها في الرابع عشر من كانون الثاني 1954 .

حاولت الحكومة المصرية فتح صفحة جديدة مع جماعة الإخوان المسلمين فعمدت في عام 1965 إلى إطلاق سراح من أعضائها ، بيد أن هؤلاء بدؤوا بتنفيذ خطة منظمة تهدف إلى إسقاط حكومة جمال عبد الناصر ما أدى بها لتصعيد لهجتها وأوقعت عقوباتها ضد المتورطين والمتهمين ،حيث اعتقلت من جديد آلاف من أعضاء الحركة وزجت بهم في سجونها ، وكان من أبرز من أعتقل في هذه المرحلة هو سيد قطب الذي ألف كتابه المشهور في السجن والذي سماه في "ظلال القرآن" ،كما ألف " معالم في الطريق" الذي يعد معلما رئيسيا في تشدد العديد من الحركات الإسلامية الأصولية، فقد تعرض فيه لحكومة جمال عبد الناصر ومعاناته وإخوانه في السجن الحربي.[2]

أحدثت كتبات قطب شرخ كبير داخل التنظيم ، فانشقت الحركة إلى مجموعات متنافسة في الإصلاح ومنها :

[1] عدي محمد كاظم السبسي ، "الاخوان المسلمين في مصر 1928-1973 دراسة تاريخية "، **مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية** ، العدد الاول المجلد التاسع ، 2019، ص 99 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص 100 ، 101 .

أولا من التزم بطريق حسن البنا في الإصلاح ،ومجموعة ثانية آمنت بمنهج ومسلك سيد قطب الداعي إلى استخدام العنف والتشدد والإرهاب ضد الحكومات الظالمة والكافرة حسب تعبيره.

إن وفاة حسن الهضبي •مرشد الإخوان الثاني انتكاسة فكرية وإدارية وسياسية عاشتها الحركة ، حيث ظهرت فكرة المرشد السري والتي كان الهدف من ورائها عسكرة وسرية العمل ، وقد رصد بعض الباحثين أن المزايا الحركية لهذه لجماعة الإخوان بدأ يظهر عليها عناصر الضعف والتفكك في تركيبتها القيادية والتنظيمية ، سببه تقلص في رأس الهرم التنظيمي ناجم عن حالة كبر سن قياديها أو وفاتهم أعتبروا جيل الآباء المؤسسين للحركة وظهرت قيادات شابة متشددة بعدها غير مؤهلة فكريا وغير منسجمة فيما بينها لقيادة حركة إسلامية سياسية كبيره كحركة الإخوان المسلمين ،كانت تؤمن بأفكار وطروحات سيد قطب الأصولية ، و نلاحظ حدوث انشقاقات خطيرة عن الحركة تبنت أفكار التكفير والعمل المسلح والإرهاب ،وقد كتب أحد الباحثين المختصين بشؤون الحركات الإسلامية ما نصه:" أن أفكار التشدد والتطرف وليدة الزنزانات ، إذ لم يكن مع جميع المعتقلين كتاب واحد ، المصاحف كانت تصادر منهم ، وما توصل إليه الشباب وأكثرهم مشتبه بهم في سجونهم من سفهاء الأحكام يفتون هكذا على ما يحفظونه من الكتاب والحديث لا غير".[1]

الجدول رقم (02) :سمات البناء الفكري للتيارين السلفي و الإخواني

البناء الفكري للتيار السلفي	البناء الفكري للتيار الاخواني
– ركيزته الاقتداء بالسلف الصالح واتخاذهم قدوة وهم أهل القرون الثلاثة الأولى من عمر الأمة الإسلامية – نشاطه ديني دعوي – تكفيرية – لاتدعو لوحدة المذاهب بل تعترف بوحدة مذهبها(يعتبر جوهر الخلاف مع التيار الاخواني) – يرفضون نظام الديمقراطية ويعتبرونه نظام مخالف للإسلام. – يرفضون التحزب .	– ركيزته الرجوع الى الشريعة الإسلامية وتطبيق تعاليم الاسلام وأحكامه في الحكم – الخلافة رمز الوحدة الإسلامية – نشاطها شامل (دعوي ، اجتماعي ، سياسي ، اقتصادي...) – الدعوى والتربية سبيل التغيير – الإصلاح الشامل (الهدف) – التدرج سلمي للتغيير – تدعوا الجماعة لوحدة المذاهب الإسلامية ونبذ الخلافات – الاعتراف بالدساتير التي لاتتعارض مع الشريعة الاسلامي
التيار الاخواني –السلفي "سيد قطب "	
سيد قطب يُعدّ رائد التحول الكبير في الحراك الإسلامي المعاصر، عندما تحول في مطلع الستينات عن النهج الإخواني الداعي إلى التغيير السلمي، والتدرج، واضعاً كتابه (معالم في الطريق) الذي أصبح برنامج عمل لكثير من الجماعات السلفية المعاصرة، كما أسس سيد قطب في معالمه لفكر الثورة ونهج الخروج على الحكام وأولي الأمر ، مخالفاً بذلك ما عليه السلفية الأولى والوسيطة، في موقفها الداعي إلى عدم الخروج على الحكام، وان كانوا ظلمة، ما لم يظهر منهم كفر بواح. مرتكزاته نظرية الحاكمية و الجاهلية –تكفيري – جهادي – الجهاد سبيل التغيير	

• تجدر الإشارة إلى أن ظهور فكرة العنف المسلح والتكفير برزت في بداية عهد جمال عبد الناصر وتحديدا داخل السجون والمعتقلات ، ولكن مرشد حركه الإخوان المسلمين الثاني حسن الهضيبي كان موجودا في السجن واستطاع أن يناقش ويحاور بحكمه بالغة وموعظة حسنة حتى تمكن من الرد على تلك الأفكار وخمد نيرانها من خلال تأليفه لكتاب "دعاة لا قضاة" وبعد وفاة حسن الهضيبي في الحادي عشر من آب عام 1973 إيذانا بانهيار كل مقاومة ذاتيه في الجماعة ضد أفكار العسكرة والعنف والتكفير .

[1] عدي محمد كاظم السبسي ، **مرجع سابق** ، ص102 .

المطلب الثالث : خريطة الحركات الإسلامية بدول المغرب العربي

نشأت التيارات الإسلامية في المنطقة العربية عموما و المغاربية خصوصا أول مرة في المدن الحديثة وكان المنتسبون لها من الطبقة الوسطى المتشكلة من الطلاب الذين التحقوا بالتعليم العمومي، حيث كان أغلبهم من أبناء المجتمع التقليدي الذين انخرطوا انخراطا كبيرا في سيرورة التحولات المرتبطة بعملية التحديث التي عرفتها المجتمعات العربية .

إن جميع الحركات الإسلامية في المنطقة المغاربية نشأت في المدن والحواضر ، ففي تونس اجتمع بعض المدرسين راشد الغنوشي و عبد الفتاح مورو – مؤسسي حركة النهضة لاحقا- في مدينة تونس العام1971 لتؤسس للحركة الاسلامية ، وقد نشطت كثيرا هذه الحركة في المدن والحواضر الكبيرة، وفي أوساط متعلمة من طلاب مدارس وجامعات ومعاهد، في المغرب أيضا أسست أولى الحركات الإسلامية في مدينة الدار البيضاء كبرى المدن المغربية من خلال رجل تعليم وهو عبد الكريم مطيع في عام 1970 ، وكان معظم المنتسبين إليها من الطلاب بمن فيهم بن كيران – رئيس حزب العدالة والتنمية لاحقا- ومعظم المؤسسين كانوا من الموظفين في القطاع العام أمثال سعد الدين العثماني ومحمد يتيم نكما أسس جماعة العدل والإحسان في عام 1977 على يد عبد السلام ياسين وهو رجل تعليم ، وفي الجزائر أسس أول تنظيم للإسلام السياسي في عام 1964 في مدينة الجزائر العاصمة تحت جماعة الموحدين على يد مجموعة من المدرسين والطلاب على رأسهم محفوظ نحناح ومحمد مسلماني ممن كانوا يترددون إلى الحلقات الفكرية لمالك بن نبي ،وفي أواخر الثمانينيات ضمن آخر التعديلات الدستورية ظهرت مجموعة من التنظيمات الإسلامية بعد إقرار التعددية السياسية في البلاد، أبرزها الجبهة الإسلامية حيث تزعمها عباسي مدني وهو أستاذ جامعي وعلي بلحاج والتي فازت بالانتخابات العامة لعام 1991، قبل أن يطيحها انقلاب عسكري أدخل البلاد في حالة العنف الذي دام لأكثر من عقد من الزمن .[1] وفي المبحث سنعرج لأهم الحركات الاسلامية التي ظهرت في جميع دول المغرب العربي .

أولا/ الحركة الإسلامية في الجزائر

إن تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر ليس وليد الحاضر ، بل يعود تاريخها إلى عام 1830 ،حيث عرفت الجزائر العمل الإسلامي منذ ظهور مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري ، وقد أجاب الشيخ محفوظ نحناح عن

[1] محمد الكوخي وإبراهيم أمهال ، الإسلام السياسي ومأزق الدولة الحديثة بحث في الجذور الاجتماعية للإسلام السياسي وتحولات الخطاب –المغرب أنموذجا –، ***الاسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة*** ، ج1 ، بيروت : المركز العربي للابحاث 2016 نقلا عن :
https://www.google.dz/books/edition/%D8%A7%D9%84%D8%

بداية العمل الإسلامي في الجزائر قائلا :" لعل العمل الإسلامي في الجزائر يتمثل في أول رجل حمل السلاح مجاهدا لإعلاء كلمه الإسلام " ، وقد جاء ظهور الحركة الاسلامية المعاصرة كامتداد للحركات الاصلاحية التي ظهرت في فترات سابقة وكانت تتحمل عبء الرد على المشروع الفرنسي التغريبي الذي بدأت فرنسا في تنفيذه منذ إحتلالها للجزائر .[1]

تعتبر جمعية العلماء المسلمين النواة الأولى للحركة الإسلامية المعاصرة في الجزائر، حيث أسست في 5 ماي 1931 بنادي الترقي في الجزائر العاصمة على يد العلامة عبد الحميد بن بادي• وصديقه محمد البشير الإبراهيمي بوصفهم علماء الجزائر وقد أسسوا لهيئة مؤلفة من أشخاص حياديين ينتمون إلى نادي الترقي الغير معروفين بالتطرف، ولم يكن يثير ذكرهم حساسية أو شكوكا لدى حكومة المستعمر ، وكان الهدف من إنشاء هذه الجمعية الإصلاح الديني والتربوي وخدمة الدين والمجتمع ، فاهتمت بالتدريس ونشر اللغة العربية والارتقاء بها و إعادة الاعتبار للموروث الحضاري والديني للمجتمع الجزائري ، وبالرغم من نأيها للدخول المعترك السياسي ، إلا أن نشاط أفرادها وأعضائها ظهر عليه الطابع السياسي ، حيث بدا واضحا في ممارساتهم وفي مواقفها السياسية منها قضية الجزائر الفرنسية .[2]

لقد حصل أول صدام مع السلطة بعد الاستقلال عام 1962 مباشرة مع جمعية العلماء المسلمين ،فقد كانت أغلب المساجد حرة ولم تؤمنها الدولة إلا لاحقا ، فجراء أول خطبة ألقاها الشيخ البشير الابراهيمي بعد الاستقلال زمن الرئيس بن بلة ، تعرض الشيخ بعدها للإقامة الجبرية وقطع راتبه الشهري الرمزي إلى حين وفاته في الخامس من مايو ،1965 وكان من الذين تابعوا مسيرته أحمد سحنون وعبد اللطيف سلطاني وعمر العرباوي

[1] ابراهيم جزار مصطفى ، الحركة الإسلامية في الجزائر بين الصعود والأفول ، **مجلة أكاديمية** ، العدد الرابع 2016 ص 352 .

• ولد الشّيخ عبد الحميد بن باديس بمدينة قسنطينة يوم الأربعاء 11 ربيع الثاني 1307 هـ الموافق لـ4 من ديسمبر 1889 م على الساعة الرابعة بعد الظهر، وسجل يوم الخميس 12 ربيع الثاني 1307 هـ الموافق لـ 5 ديسمبر 1889 م و قد نشأ الشّيخ عبد الحميد بن باديس في أحضان أسرة متمسكة بالدين والمحافظة على القيام بشعائره، وفي بيتها الكريم ترعرع، وحرصا على تنشئة أبنائها على أساس تربية إسلامية وتقاليد أصيلة، عهد به والده وهو في الخامسة من عمره إلى أشهر مُقرئي بقسنطينة هو الشّيخ "محمّد بن المدَّاسي"، فحفظ القرآن وتجويده وعمره لم يتجاوز الثالثة عشرة سنة.. ولشدة إعجاب المعلم بجودة حفظه وحسن ترتيله للقرآن الكريم، وأخلاقه الزّكية، قدّمه ليؤم المصلين في صلاة التراويح لمدّة ثلاثة سنوات متوالية بالجامع الكبير. ثم تلقى منذ عام 1903 م مبادئ العلوم العربية والشرعية بجامع "سيدي محمّد النجار" من الشّيخ "حمدان الونيسي" (1856-1920 م).

[2] جيدور حاج بشير ،" مأزق الإسلام السياسي في الجزائر دراسة تحليلية عن تراجع الأداء السياسي للأحزاب ذات التوجه الإسلامي" ،**دفاتر السياسة والقانون** ، العدد 19 ، جوان 2018 ، ص290.

وقد أسسوا لجمعية " القيم الإسلامية" التي كان من قادتها فيما بعد "عباس مدني" حيث منعت السلطة نشاط هذه الجمعية.

لجأت الحركة الإسلامية بعد نشاطها إلى تأسيس أول تنظيم مسلح عام 1979 ،وقد أفتى بالجهاد عمر العرباوي وأشرف على هذا التنظيم مصطفى بويعلي ،ومن أشهر العمليات التي خاضها هذا التنظيم عملية "الصومعة "الشهيرة ، التي استولى فيها على الأسلحة ، وشهدت هذه الفترة تواجد بعض قادة التيار الإسلامي في السجن نتيجة التجمع الشهير في الجامعة المركزية عام 1972 ، والذي قتل فيها الطالب كمال أمزال من التيار الأمازيغي وتلي بيان النصيحة ، وكان من بين برامج بويعلي الهجوم على السكنات العسكرية ومقر الدرك والشرطة واختطاف المسئولين المتهمين عندهم بالعلمانية والمعادين للمشروع الإسلامي أو اغتيالهم ، تفجير مؤسسات الدولة كالرئاسة وغيرها من المؤسسات الحيوية ، وتحريك الجيش من الداخل بتحريض الضباط والجنود ذوي الميول الإسلامية على التمرد ، وإرباك السلطة في كل المواقع والدخول في مجابهة عامة في كل القطر، غير أن موت بويعلي أدى إلى إعتقال الأمن لعناصر المجموعة و صدرت أحكام في حقهم تفاوتت بين الإعدام و المؤبد و 20 سنة ، وقد أفرج عنهم في عام 1990 بعد أحداث تشرين أكتوبر حيث شهدت الدولة بعدها التعددية وبرز التيار الإسلامي كتيار قوي ممثلا بالجبهة الإسلامية للإنقاذ .[1]

لقد أسست الحركة الإسلامية في الجزائر عقيدتها الفكرية متأثرة داخليا بفكر الشيخ عبد الحميد بن باديس مؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والمفكر مالك بن نبي ،كما تأثرت الحركة الإسلامية بالبنى الفكرية التي ظهرت في العالم الإسلامي من خلال العديد من الاتجاهات وعلى رأسها التيار السلفي والتيار الاخواني الذي استوعب الاتجاه الإصلاحي للبنا والاتجاه الثوري بناءا على أراء سيد قطب والمودودي .

حيث تبنت الحركات الإسلامية الجزائرية البنى الفكرية لتنظيم الإخوان المسلمين مع نهاية السبعينات ، إذ بدأ الظهور العلني لشباب الإسلام في الجامعات الجزائرية وتقاسم العمل الإسلامي المنظم فترة ما قبل عام1988 ثلاث تيارات رئيسية هي جماعة الإخوان الدوليين بقيادة محفوظ نحناح الذي قاد تيار الإخوان المسلمين حتى وفاته من عام 2003 ،و جماعة الإخوان المحليين بقيادة عبد الله جاب الله –جماعة الطلبة وجماعة مسجد الجامعة المركزي– و البعض يقول أن جبهة الإنقاذ تعود في جذورها ومنطلقاتها الفكرية إلى جانب فكر جمعية العلماء

[1] بومدين بوزيد ، "الحركات الإسلامية في الجزائر" عبد الغني عماد مشرفا ، ***الحركات الإسلامية في الوطن العربي***، المجلد الثاني ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2013 ، ص ص ، 1799 - 1801.

المسلمين والى كتابات الإخوان المسلمين بدءا بحسن البنا وسيد قطب، حيث التقت الجبهة مع حركة الإخوان المسلمين في عدد من المبادئ مؤكدة على الكتاب والسنة كإطار لحركتها في مجال العقيدة والتشريع والحكم.[1]

ومن بين الأحزاب الرئيسية للحركة الإسلامية في الجزائر :

أ- **الحركة الإسلامية للانقاذ** : إن بوادر ظهور جبهة الإنقاذ تعود إلى تلك الأحداث المتتالية لعهد الثمانينات من القرن العشرين حينما تصاعدت أعمال العنف في الجزائر مع ما شهدته أواخر عام 1979 من بوادر لإقامة الحكومة الإسلامية الذي قاده مصطفى بويعلي والذي عد مؤسسا للحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر التي دخلت في مواجهه مع السلطة ، وقد كانت محاولات متكررة للنظام السياسي لاحتواء هذا التيار المتشدد حيث اضطر النظام السياسي الجزائري عام 1989 وتحديدا بعد اضطرابات عام 1988 إلى إقرار بعض الإصلاحات السياسية ، فأصدر دستور 1989 الذي نصت المادة 39 منه على أن حريات التعبير والجمعيات والتجمع مضمونة للمواطنين إلى جانب ما نصت عليه المادة 40 من الحق في إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به [2].

الجبهة الإسلامية للإنقاذ جزء لا يتجزأ من الحركة الإسلامية بالجزائر و ذهب البعض للقول بأن الحركة الإسلامية الجزائرية تعتبر أخطر وأقوى حركة إسلامية في العالم الإسلامي بعد إيران ، حيث تضم الجبهة عدة إتجاهات في داخلها متمثلة في الاتجاه السلفي والاتجاه الاخواني وجماعة التبليغ وجماعة الطليعة ، بالإضافة إلى هذه الاتجاهات تميزت الجبهة بالتعدد وتنوع أطر مرجعيتها الفكرية والإيديولوجية حيث شملت الفكر السلفي الأصولي لابن تيمية ومحمد عبد الوهاب والفكر السلفي الإصلاحي لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وصولا إلى الفكر السلفي الإصلاحي الجزائري الذي يمثله عبد الحميد بن باديس ومالك بن نبي ، وضمت فكر الإخوان المسلمين بداية من حسن البنا إلى سيد قطب فضلا المنظر الإسلامي الباكستاني أبو الأعلى المودودي وأفكار الحركات الجهادية التي وجدت طريقها إلى المغرب العربي ،خاصة منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية ، أسست في 07 مارس 1989 من طرف عباسي مدني وعلي بن حاج ومجموعة أخرى من المناضلين واعتمدت المواجهة مع السلطة والمطالبة بالتغيير، وانطلقت في العمل السياسي بغية إنشاء الدولة الإسلامية في الجزائر حيث حشدت الجماهير حول شعار الدولة الإسلامية وقد ظهرت في داخلها تطرف خصوصا بعد رفع السلاح في وجه النظام من قبل

[1] سناء كاظم كاطع ، "المنطلقات الفكرية للحركة الإسلامية الجزائرية وجدلية العلاقة مع النظام السياسي"، **دراسات دولية** ، العدد 45 ، ص 86

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص 91 .

أصحاب الجزأرة الذي تزعمه سعيد مخلوفي ومحمد سعيد المنتمين إلى تيار الهجرة والتكفير ، وبعد أحداث شهدت الحركة الإسلامية جهود بعض قادتها لمنع ظهور انشقاق داخل الحركة حيث قدمت الجبهة مذكره للرئيس الشاذلي بن جديد تتضمن مبادئها وبرنامجها السياسي والاجتماعي ، حيث وافقت الدولة رسميا عليه في 16 من سبتمبر 1989، وضمت الجبهة تيارات إسلامية متعددة تمثلت في ثلاث أساسية الإصلاحي المعتدل و التيار المتشدد وتيار الجزأرة ،وإلى جانب هذه التيارات فان للجبهة جناح عسكريا تمثل في الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي تشكل بعد حملات الاعتقال[1].

عرفت أول انتخابات بلدية حرة عرفتها الجزائر في يونيو/حزيران 1990 مشاركة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث فاز بـ853 بلدية من بين 1539 بلدية و32 ولاية من بين 48 ولاية، وجراء بعض الإجراءات للحد من تعاظم الجبهة من بينها منع الحملات الانتخابية في المساجد، دعت مناضليها في 25 مايو/أيار 1991 إلى تنظيم إضراب ومسيرات وتجمعات في الساحات العامة للمطالبة بالإصلاح، والاحتجاج على تعديلات قانون الإنتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية .

وقد خاضت الجبهة الانتخابات التشريعية لاختيار مجلس الشعب (البرلمان) يوم 26 في ديسمبر/كانون الأول 1991، فحصلت فيها على 188 مقعدا من أصل 228 في المرحلة الأولى (عدد مقاعد المجلس الإجمالية آنذاك 380، ثم زيد لاحقا فأصبحت 389 مقعدا)، وجاء في المركز الثاني حزب جبهة القوى الاشتراكية بـ25 مقعدا، ثم حزب جبهة التحرير الوطنية الحاكم بـ16 مقعدا، وعلى الرغم من فوز الجبهة بأكثر من نصف مقاعد البرلمان كلية الا أن تدخل الجيش في الإطاحة بالرئيس الشاذلي بن جديد يوم 11 يناير/كانون الثاني وإجباره على الاستقالة وتدخله في اليوم الذي يليه يوم 12 يناير/كانون الثاني 1992 بإعلانه وقف العملية الديمقراطية وإلغائه الشوط الثاني من الانتخابات قبل موعد تنظيمه بخمسة أيام، أنهى المسار الانتخابي للجبهة وأسند الحكم إلى "المجلس الأعلى للدولة" الذي أنشأه وعين في رئاسته محمد بوضياف يوم 16 يناير 1992 ، وقد حُظرت

[1] إبراهيم جزار مصطفى ، ***مرجع سابق*** ، ص 356 .

الجبهة[1]• في مارس 1992 بقرار من المحكمة الإدارية بالجزائر العاصمة، وحُلت كل المجالس المحلية (البلديات) التابعة لها، وزُجّ بأنصارها وقادتها عباسي مدني وعلي بلحاج وعبد القادر حشاني في المعتقلات .[2]

ب- **حركه مجتمع السلم** " حمس " حاليا هي ثاني اكبر القوى الاسلامية في الجزائر ، نشأت كحزب عام 1991 وكان أول إطار قانوني لها تحت راية جمعية الإرشاد والإصلاح ، و انتقلت الحركة من مرحلة العمل السري الذي بدأ في عام 1963 وقويا في السبعينات مستندا في مرجعيته إلى منهج جماعة الإخوان المسلمين ، حيث انتقل إلى مرحلة العمل العلني في منتصف السبعينات ، بمعارضه صريحة وعملية لنظام هواري بومدين باسم تنظيم جماعه الموحدين بقياده محفوظ نحناح الذي دعا إلى العمل الإصلاحي الإسلامي وتجنب الصدام مع السلطة، محاولا فتح باب الحوار معها إلى جانب التنسيق مع كافه القوى والفاعلين الإسلاميين ، وبمقتضى دستور 1996 واستنادا على القانون الخاص بالأحزاب السياسية الصادر في 1997/03/06 تغير اسم الحركة ليصبح مجتمع السلم ،كما غيبت أية إشارة منفردة لمرجعيتها الإسلامية في برنامجها السياسي الجديد ، الذي قدم بعد صدور القانون لتعوض بالثوابت الوطنية كمرجعية فكرية لها ، واتسم محفوظ نحناح بميله إلى التدرج في الوصول إلى السلطة وإلى طمأنة القوى الليبرالية من المشروع الإسلامي ، حيث اختلف عن عباس مدني في طريقة تحقيق هدفه سواء في أقامه الدولة الإسلامية أو في خروج الجزائر من أزمتها العصيبة خلال فتره التسعينات ، فقد رأى عباس مدني أن تحقيق ذلك يتطلب القيام بتغيير شامل ومنهجي ، بينما وجد نحناح أن السبيل الأمثل لذلك لا يتم إلا عن طريق الحوار والإقناع واحترام الرأي والتعددية مشاركة حركة مجتمع السلم في انتخابات عام 1997 لتعزز قوة إسلامية لا يستهان بها تحت قبة البرلمان فحصلت على 69 مقعدا لتحتل المركز الثاني .[3]

في عام 1999 مُنع نحناح من المشاركة في الانتخابات الرئاسية بحجة عدم مشاركته في الثورة، رغم تقديمه شهادات من قيادات في الولاية الرابعة التاريخية، واضطر نحناح لمساندة عبد العزيز بوتفليقة في تلك الانتخابات ، بعد وفاة نحناح عام 2003، خلفه أبو جرة سلطاني في المؤتمر الثالث، الذي شهد اتساع رقعة الخلافات بين

• شهدت الجبهة انفراجا جراء خروج قادتها من السجون –بموجب قانون الوئام المدني الذي أصدره الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في 13 يوليو/تموز 1999– لكنها ما زالت ممنوعة من العمل السياسي في البلاد، و هذا ما أكدت السلطة مرارا أنها لن تتراجع عن قرار حلها الصادر في مارس/آذار 1992.

[2] الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، تاريخ الاطلاع 2023/08/10 نقلا عن :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/10/28/%D8%

[3] سناء كاظم كاطع ، ***مرجع سابق*** ، ص 93 ، 94.

قدماء الحزب والجيل الجديد، وتفاقمت في المؤتمر الرابع في 2008، وكادت أن تعصف بمستقبل الحركة، ولم تفلح مختلف الوساطات الداخلية والخارجية في رأب الصدع ، وفي مؤتمر 2013، حسم عبد الرزاق مقري –أحد المقربين من نحناح– المؤتمر حيث ترأس الحركة فنقلها من معسكر الموالاة إلى المعارضة، وكان هذا تغيرا في سياسة الحزب.

انشقت عن الحركة عدة قيادات، وأسست أحزابا وحركات مثل "حركة الدعوة والتغيير"، وراج أنها حصلت على تزكية الإخوان المسلمين بمصر ورفضت وزارة الداخلية الإسم، فأضحى "جبهة التغيير" ورئيسها عبد المجيد مناصرة وانشق عن الأخيرة "حزب البناء الوطني"، وقال مؤسسوه أنهم الممثلون الحقيقيون للإخوان، وأبرز قياداته أحمد الدان أحد قادة حمس السابقين، ومن رحم حمس ولد أيضا حزب "تجمع أمل الجزائر"، الذي أسسه عمر غول لرفضه قرار الحزب التحول إلى المعارضة.[1]

ثانيا / الحركة الإسلامية في تونس

كان الشيخ الامام محمد الطاهر بن عاشور من أهم المجددين الذين دعوا إلى حرية الفكر واحترام أراء الآخرين وإنكار اضطهاد الفكر ، وقد ورد ذلك في المحاضرة التي ألقاها باللسان العربي عنوانها أصول التقدم والمدنية في الإسلام ، تأسس منهج التجديد لدى ابن عاشور على العلم بمقاصد الشريعة الذي رأى ان يفصله عن علم الأصول الذي يعنى أكثر ما يعنى بالأبحاث اللغوية ودلالة الألفاظ، ويقع أصحابه في كثير من الأغلاط حين يقتصرون على اعتصار الألفاظ فلا يزال واحد منهم يحللها ويقلبها ويهمل ما عدا ذلك من السياقات والقرائن التي تحف بالكلام ومقاماته ، وقد أشار الشيخ في كتاب "مقاصد الشريعة" إلى معنى الامة واهتم كثيرا بتحديد تشريع"ات الضرورة او التشريعات المؤقتة، حيث بين الإمام أن هذا النوع من التشريع غفل عنه الفقهاء وهو الضرورة العامة المؤقتة عندما تتعرض الأمة لما يستدعيها من إباحة الفعل الممنوع لتحقيق مقصد شرعي مثل سلامه الأمة وبقاء قوتها آو نحو ذلك ، وينتهي هذا التشريع المؤقت بانتهاء تلك الضرورة.[2]

إن الحركة التجديدية التي شهدتها تونس نهاية القرن 19م وبداية القرن العشرين ، إنتهت بتشبع الفكر السياسي للدولة التونسية المستقلة بالإيديولوجية الثقافية الفرنسية وبالنزعة التحديثية لكمال أتاتورك ،و لقد عملت

[1] حركة مجتمع السلم ، نقلا عن :https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/6/16/%D8

[2] عمار طالبي ،"التجديد عند الإمام ابن عاشور" ،ملكاوي محررا ،***الشيخ محمد الطاهر بن عاشور وقضايا الاصلاح والتجديد في الفكر الاسلامي المعاصر رؤية المعرفية ومنهجية*** ، بيروت : المعهد العالمي للفكر الاسلامي ،2011 ،ص ص ،29 -45

إستراتيجية بورقيبة بعد الإستقلال جراء الرؤية الإصلاحية للسياسة في تونس، التي كان قوامها التحديث والعلمانية على إحداث نوعا من القطيعة بين السلطة السياسية ومؤسسة العلماء ، لا سيما عندما تم تحويل الجامعة الدينية الزيتونية إلى مجرد كلية للشريعة وأصول الدين وقد تميزت هذه السياسة خلال مرحلة الستينات بمجموعة من الخصائص هي :

- إحتكار أجهزة الدولة للنشاط الديني وإشرافها عليه مباشرة.
- تحويل العلماء التقليديين والمفتي إلى موظفين رسميين ومستشارين لدى السلطة السياسية وربطهم بحرية محددة تقلل من إمكانية المعارضة.
- إزاحة المؤسسة الدينية عن كل دور قيادي وروحاني على المستوى الإجتماعي.
- إحتكار الأجهزة السياسية لكل الأنشطة الدينية من حيث الإجتهاد والعبادة وتطبيق القوانين الإسلامية وتحويل المفتي إلى مجرد مستشار لدى السلطة السياسية .

وتحول الخطاب التحديثي الجديد نحو إنجاز مشروع الدولة العلمانية وكان التعليم بجميع مراحله هو المحور المركزي في السياسة الإصلاحية والعلمانية التي إنتهجتها الدولة التونسية بعد الاستقلال .[1]

عرف المجتمع التونسي في الستينات إنقلابات إجتماعية عميقة غيرت مع مرور السنوات في المجتمع التقليدي السائد في تونس ، ومنذ بداية السبعينات عرف الإقتصاد التونسي إنفتاحا واسع النطاق على الخارج ، وقد شكلت التناقضات الطبقية وشدتها الأسباب الرئيسية لنشوء الحركة الإسلامية في تونس ، حيث تأسست تحديدا في عام 1970 مجلة المعرفة الإسلامية الشهيرة التي شهدت إنضمام أبرز العناصر الإسلامية " الشيخ راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو" ، و تعهدت بالعمل لنشر الإسلام تأثرا بأدبيات البنا وقطب والمودودي ، و شهدت سنة 1969 في تونس أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية عامة ، فقد انتهت تجربة الإشتراكية الدستورية التي امتدت من العام 1962 حتى أواخر 1969 لتعجل بولادة الحركة الإسلامية ، وضمت في داخلها أبناء البرجوازيين التقليديين والتجار الذين أجيرو قسرا في التعاونيات الزراعية ، وقد تكونت في ذلك العام جمعية المحافظة على القرآن الكريم القانونية بقيادة الشيخ الحبيب المستاوي وقد ساهمت عودة الشيخ راشد الغنوشي عام 1969 في التأصيل الفكري النظري للاتجاه الإسلامي في تونس .[2]

[1] توفيق المدني، ***المعارضة التونسية نشأتها وتطورها***، دمشق :اتحاد الكتاب العرب، 2001، ص ص 232 -237 .

[2] **المرجع نفسه** ،ص ص 241 -243 .

تعتبر حركة الاتجاه الإسلامي بتونس حركة إسلامية قامت على منهج فكر الإخوان المسلمين في العالم الإسلامي، وظهرت كرد فعل شعبي ضد التطرف العلماني المتمثل في الاستهتار بالإسلام وقيمه وأحكامه، ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية واستشراء الاستبداد السياسي،حيث بدأها راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو واحميدة النيفر، والتف حولهم عدد من الشباب وشكلوا جميعاً النواة الأولى لانتشار الفكرة الإسلامية، وأصبحت المساجد والمعاهد والجامعات رافداً أساسياً للحركة الإسلامية، أسست في عام 1969 بتونس بعد سلسلة من الأحداث كان هدفها محو الشخصية الإسلامية لتونس، ومن أبرز شخصيات هذه الحركة:· الدكتور راشد الغنوشي و الشيخ عبد الفتاح مورو، وسيتم التفصيل في تاريخ الاتجاه الإسلامي الذي تحول الى حركة النهضة في الفصل الرابع .

-إنعكاسات الثورة بتونس على ظهور الأحزاب السياسية الاسلامية :

لقد انعكست الثورة في تونس على التعددية السياسية بالإيجاب فقد ظهرت نيف مئتي حزب أو يزيدون ، ومن بين سمات المرحلة بروز التيار الإسلامي ضمن أحزاب إسلامية جديدة تأسست بعد الثورة أو أحزاب أقصيت لعقود على رأسها حركة النهضة ، و أهم الأحزاب الإسلامية التي ظهرت بعد الثورة تلك التي تنتمي إلى تيار السلفية الحركية ، وهي صنف من السلفية تندمج في الحياة الحزبية والجمعوية وتقبل بالانتخاب كآلية للتداول على السلطة، حيث تأسست أول حركة سلفية في تونس عام 1988 تحت إسم -الجبهة الإسلامية التونسية- بقيادة محمد علي الحراثي وعبد الله الحاجي ومحمد خوجة رئيس مجلس قيادة الجبهة الإسلامية التونسية آنذاك ،وبرزت مؤشرات مبكرة على تأسيس هذا التيار نهاية الثمانينيات من خلال الرحلات الجهادية التي ساقت العشرات من الشباب التونسي إلى أفغانستان، لقد مثّل ظهور "الجبهة الإسلامية التونسية" آنذاك البداية الأولى لتشكل التيار الجهادي في تونس والذي انفصل عنه فيما بعد تيار السلفية الحركية ، وفي كل الأحوال هذا التشكُّل المبكر للتيار السلفي لم يصاحبه اختلاف فكري واضح عن التيار الإخواني سوى التأكيد على أهمية التغيير بالقوة والتشكيك في إمكانية التغيير المدني السلمي ، إلاّ أن أهم عناصره دخلوا السجن أو هُجِّروا في إطار الحملة التي شنّها النظام التونسي على مجمل مكوّنات الحركة الإسلامية ، وتتمثل مرتكزات السلفية الحركية فيمايلي :[1]

- أنها تعتبر العمل التنظيمي مسموحًا به لأن ذلك لا يتعارض مع القواعد الشرعية.
- أن المذهب المالكي هو القاعدة الشرعية للتيار السلفي في تونس.
- أن نشر الاعتقاد الصحيح من منهاج الكتاب والسنة المحمدية.

[1] رياض الشعيبي ،"السلفية التونسية مخاضات التحول، مركز الجزيرة للدراسات 15 نوفمبر 2012 ، نقلا عن :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/201211511174142339 6.htm

- الدعوة للمشاركة السياسية العامة لتقليل الشر وتكريس الخير في البلاد.
- إعتبار الإسلام منهاجًا وحلاً لمشكلات الشعب.
- تغيير الصورة السيئة التي رسمتها وسائل الإعلام وبعض تصرفات المنتمين للعمل الإسلامي، وتغيير الصورة النمطية للإسلام والتي تقول: إن الإسلام ضد حرية الفكر وضد حرية المعتقد للآخر.

وأهم أحزابها بعد الثورة :

أ- حزب جبهة الإصلاح السلفي يقوده محمد خوجة أحد مؤسسي الجبهة الإسلامية التونسية في الثمانينات مع مجموعة من المؤسسين الأوائل للجبهة القديمة منهم نوفل ساسي ورفيق العوني وكمال بن رجب وفؤاد بن صالح وعبد اللطيف المغني وخالد بن خالد ومحمد علي الحراثي.

ب- حزب الأصالة السلفي ترأسه علي المولدي المنحدر من ولاية مدنين و حاصل على دكتوراه في القانون الدولي و مشارك في المقاومة الفلسطينية في السبعينات و الأفغانية في الثمانينات و محكوم قبل الثورة ب44 سنة سجنا لتهم تتعلق بالإرهاب.

وهي تنطلق كلها تقريبًا من نفس الأرضية الحركية للتيار السلفي ، ولم يقتصر سلوك العمل الجماعي لديها على الجانب الحزبي بل تعداه إلى العمل الجمعياتي حيث تنشط عشرات الجمعيات السلفية في مجال العمل الوعظي والخيري خاصة، وأغلبها ينتظم تحت "الجبهة التونسية للجمعيات الإسلامية" التي يديرها أحد أكثر شيوخ السلفية احترامًا وتقديرًا من أتباعه وخصومه في نفس الوقت، وهو الشيخ مختار الجبالي.[1]

ثالثا / الحركة الإسلامية في المغرب إهتم **جاك بيرك** بمسألة الدولة في المغرب حيث أرجع نشأتها إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر مع مجيء السعديين الذين أرسوا للدولة ذات الأبعاد الدينية ، ومن بعدهم السلالة العلوية[2]• في القرن السابع عشر ميلادي و التي يستمد منها النظام الحالي شرعيته في الحكم ،ولعل السلالتين المذكورتين ساهمت في إقامة دولة مركزية تستأثر أكثر بالمشروعية والتي يقصد بها المرجع الذي ينخرط فيه الجميع بشكل موحد .[3]

يعتمد النظام السياسي بالمغرب على الملكية التي ترتكز بدورها على الأساس الديني والتقليدي ،وتدل عملية خلع المشروعية على الأشياء بواسطة التقديس والعوامل الدينية واحتكار النصوص الإيمانية حسب المفكر

---

[1] رياض الشعيبي ،***المرجع نفسه*** .

•المغرب مملكة تحكمها سلالة العلويين منذ بداية القرن السابع عشر. يدعي أفراد هذه السلالة نسبهم المباشر للنبي محمد صل الله عليه وسلم عن طريق ابنته فاطمة وصهره علي بن أبي طالب رضي الله عنهما وابنهما حسن.

[3] عادل المساتي ،***سوسيولوجيا الدولة بالمغرب :إسهام جاك بيرك***، سلسلة المعرفة الاجتماعية السياسية ، 2010 ، ص ص، 33 34

الفرنسي" جورج بلانديه " على أنها سلاح مازال ساري المفعول" لضمان استمرار الحكم وترسيخه وتحصينه ، ولقد شهدت الاجتهادات المغربية في موضوع"إعادة توظيف عناصر التراث الإسلامي" تطورا ملحوظا منذ أن برزت الحركات الإسلامية على الساحة السياسية المغربية، ويمكن القول أن هذه الأخيرة لعبت دورا إستفزازيا في دفع العناصر المكونة للنظام بمافيها المؤسسة الملكية إلى إعادة إستدعاء التراث وتجديد علاقتها به " واستغلال أساليب وتقنيات جديدة في سبر مقومات الخطاب السياسي، فقد انتقلنا من مرحلة صياغة مشروع سلفي تقليدي إلى مرحلة إنتاج التراث واستعماله، وهي نقلة كان من نتائجها توسيع المجال القدسي الذي أضحى مجالا من دون حدود" يكتب الطوزي. [1]

أفضت الطبيعة الدينية للنظام السياسي بالمغرب لاتساع مساحه الحرية في تكوين وتأسيس التيارات الإسلامية على اختلاف توجهاتها ، بحيث كان أول عمل إسلامي قانوني في المغرب سلف العقيدة ترأسها علمين إسلاميين الأول هو علي الريسوني رئيس جمعية الدعوة في شفشاون ،والثاني الدكتور إسماعيل الخطيب رئيس لجمعية البعث في تطوان وناضلت الجمعيتان ذات الطابع السلفي ضد البدع والانحرافات العقائدية والصوفية، وقد أثر التيار السلفي في ظهور عديد الحركات الإسلامية بالمغرب لا سيما تلك الحركات التي تأثرت فيما بعد بأفكار الإخوان وانبثقت منها العديد من التنظيمات وأهمها :

1- **الشبيبة الإسلامية:** في عام 1972 عقد الحفل التأسيسي لجمعية الشبيبة الإسلامية وأعلن عنه كإطار قانوني ، وكانت الروح الوجدانية قد نمت في نشطائها بعد تلقيهم كتابات سيد قطب وكتابات سعيد حوى والمودودي ، تزعمها عبد الكريم مطيع الذي كان عضوا في المقاومة المسلحة في مراكش سنة1963، وتعددت مناصبه في التعليم والنقابة وناشطا في حزب الوطني للقوات الشعبية، قدم نفسه كمؤسس للتيار الإسلامي المعاصر في المغرب عام 1970 وكان من أولويات الشبيبة الإسلامية في هذه المرحلة التأسيسية ليس مواجهة النظام بقدر مواجهة التيار اليساري وأنشطة الماركسيين حتى وصل به الأمر إلى أن اصدر عام 1973 أوامر بضرب المؤسسات التعليمية من أجل حمل الدولة على تغيير مناهج التعليم ، لتصبح موافقة للشريعة الإسلامية كبديل من المناهج الماركسية ، لقد كانت الشبيبة تروج بين أنصارها لفكرة مركبة تقوم على :"أنه يجب أن نلتزم عقيدة السلفيين وإيمان جماعة التبليغ وفكر حزب التحرير وتنظيم جماعة الإخوان المسلمين"، وقد انتفع الجيل الجديد للشبيبة الإسلامية على مرجعيات أكثر قدرة على البناء الإيديولوجي كحسن البنا وسيد قطب ومالك بن

[1] هند عروب ، "متكئات الحكم الملكي في المغرب "،المعرفة الجزيرة تم النشر:2004/10/03 ، تاريخ الاطلاع: 2023/8/25 ، نقلا عن : https://www.aljazeera.net/opinions/2004/10/3/%D9%85%D8%AA%D9%83%D8%

نبي الذي يقدم الإسلام بموجبه لا كدعوة دينية عقدية فقط بل كإيديولوجية كونية قادرة على منافسة الماركسية التي كانت تسيطر على الساحة المغربية .[1]

2- **الجماعة الإسلامية** : إنبثقت عن الشبيبة الإسلامية مجموعة من التنظيمات التي جمعت بين الجانب الدعوي والحركي وعلى رأسها الجماعة الإسلامية التي أسست على محمد يتيم في 1981 ، واتسمت بدايتها بالغموض في إيديولوجية التنظيم ، وبدأت عملية البحث عن مسار جديد وخط فكري وسياسي جديد، حيث حررته الجماعة في وثيقة لاحقا ، تضمنت أفكارها ملخصة من المراجعة والنقد الذاتي للحركة الإسلامية وتنظيرا للعمل القانوني والتأصيل الشرعي ، وقد تحولت هذه الوثيقة لكتاب ألفه محمد يتيم المعروف "العمل الإسلامي والاختيار الحضاري" ويمكن تلخيص أهم ما جاءت به الوثيقة التأسيسية في ما يلي:

- القطيعة مع القيادة التاريخية للحركة الممثلة بعبد الكريم مطيعي .
- البحث عن قياد جديدة وتجديد أساليب اختيارها ووضع ميثاق مكتوب يحدد الرؤية التنظيمية والتربوية للحركة الجديدة .
- الانفتاح على مكونات الحركة الإسلامية العاملة في المغرب[2].

3- **حركة التوحيد والإصلاح** : بدأت مكونات الحركة عملها الجماعي المنظم منذ السبعينات من القرن الماضي، ثم اتخذت إسمها وشكلها الحاليين إثر الوحدة الاندماجية بين كل من "حركة الإصلاح والتجديد" •"رابطة المستقبل الإسلامي" عام 1996، وهي في ذلك استمرار لعمل الحركات الإصلاحية الأصيلة التي كانت حاضرة باستمرار داخل المجتمع المغربي عبر التاريخ حيث انعقد الجمع العام التأسيسي في أوت 1996 وانتخب الدكتور أحمد الريسوني رئيسا ، وتميزت هذه المرحلة الأولى التي دامت سنتين وسميت بـ"الانتقالية"، باستكمال الدمج بين الحركتين على جميع المستويات وقد ارتكز إنجاز عملية الوحدة على أسس ثلاثة:

— المرجعية العليا للكتاب والسنة

— اعتماد الشورى الملزمة وسيلة لاتخاذ القرارات

---

[1] عبد الحكيم ابو اللوز، " الحركات والتنظيمات الاسلاميه في المغرب "،عبد الغني عماد مشرفا، ***الحركات الاسلامية في الوطن العربي*** ،المجلد الثاني 2013، ص ص ، 1834-1837.

[2] ***المرجع نفسه*** ،ص ص 1841 ، 1842

• أسست حركة الإصلاح والتجديد سنة 1992 على يد عبد الاله بنكيران ولم نتطرق إليها بسبب ايرادها في الفصل الأخير من هذه الدراسة باعتبارها مرحلة أساسية سابقة لتكوين حزب العدالة والتنميه المغربي.

– إعتماد الانتخاب آلية لتولي المسؤوليات.

تمثلت أولويات الحركة التي صادق عليها الجمع العام الوطني الأول لمرحلة (1998 – 2002)، في تقوية البناء التربوي والتنظيمي، وإرساء سياسة التخصصات من خلال تأسيس هيئات ومؤسسات متخصصة، أنشأتها الحركة أو تشترك معها في نفس المشروع المجتمعي، في مجالات العمل النسائي والاجتماعي والطفولي والطلابي والثقافي أو العمل السياسي والعمل النقابي، وقد عرف هذا الجمع العام انتخاب الدكتور أحمد الريسوني مجددا رئيسا للحركة.[1] شكل الجمع العام الوطني الثاني المنعقد أواخر سنة 2002، محطة لإبراز الوظائف الأساسية للحركة، والمتمثلة في الدعوة والتربية والتكوين ، وقد حدد الجمع العام أولويات هذه المرحلة (2002 – 2006) فيما يلي:

– رفع المستوى التربوي وتقوية فعالية الأعضاء.

– الاهتمام بفئة الشباب .

– دعم وتعزيز انخراط التخصصات في المجتمع مع إصطحابها للبعد الدعوي والتربوي.

– تقوية الدور الإعلامي للحركة.

كما عمدت في الجمع العام الوطني الثالث الذي انعقد في سنة 2006 وفي الجمع العام الوطني الرابع الذي انعقد سنة 2010 على التأكيد على رؤية ناظمة لعمل الحركة وهي" عمل إسلامي تجديدي لإقامة الدين وإصلاح المجتمع"، ورسالتها المتمثلة في "الإسهام في إقامة الدين وتجديد فهمه والعمل به، على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة، وبناء نهضة إسلامية رائدة وحضارة إنسانية راشدة من خلال حركة دعوية تربوية وإصلاحية معتدلة، وشورية ديمقراطية، تعمل وفق الكتاب والسنة..." ، كما واكبت الحركة التحولات التي عرفها المغرب خلال مرحلة الربيع الديمقراطي وتفاعلا مع نتائج الحراك الشعبي من إصلاحات دستورية جسدها دستور 2011، وإنتخابات تشريعية كان من نتائجها تحمل حزب العدالة والتنمية، الشريك الاستراتيجي لحركة التوحيد والإصلاح مسؤولية تدبير الشأن العام، وكذا عدد من الإصلاحات التي شهدتها البلاد في إطار خيار "الإصلاح

---

1 الموقع الرسمي لحركة التوحيد والاصلاح ، محطات تاريخية ، 2023/10/13 نقلا عن :
https://alislah.ma/%d8%a3%d9%87%d9%85-

في ظل الاستقرار"، عملت الحركة على تحيين مخططها الاستراتيجي، الذي صادق عليه مجلس الشورى في دورة استثنائية بتاريخ 29 أبريل 2012 من خلال تشخيصها للواقع ومجالات عملها، حيث تمت إضافة مجالين استراتيجيين، هما مجال العمل الشبابي ومجال العمل المدني، وهذا ما أكدت عليه في كل مؤتمراتها اللاحقة ، مع احتفاظها برؤيتها ورسالتها المعتمدتين منذ تأسيسها . [1]

رابعا /الحركة الإسلامية في ليبيا

سلم العثمانيون ليبيا إلى ايطاليا في عام 1912 بموجب معاهدة أوشي واستمر الاحتلال الايطالي حتى عام 1932 ، وقد تم التصدي إلى الأطماع الإيطالية و الفرنسية في ليبيا من قبل الحركة السنوسية التي تأسست على يد محمد بن علي السنوسي في عام 1914 حيث تصدت للاستعمار ،وفي العام 1949 وبموجب قرار من الأمم المتحدة نص عن استقلال ليبيا وتم تشكيل لجنة دولية تشرف على الانتخابات في مدة أقصاها سنتان حصلت بموجبها ليبيا على الاستقلال ،وتمكنت من إقامة نظام ملكي ذا طبيعة دينية عائلية بدوية بسيطة وتربع على عرشها احد أفرادها وهو إدريس السنوسي.[2]

برز في ليبيا التيار الإسلامي منذ أواسط الأربعينيات لكنه لم يتحول إلى تنظيم حزبي كما هو الحال في الدول العربية حيث تأخر نسبيا مقارنة بهذه الدول، بالرغم من أن الدين قد لعب دورا بارزا في التاريخ السياسي المعاصر لليبيا ، وتعتبر حركة الإخوان المسلمين في ليبيا من بين أهم القوى السياسية التي لعبت دورا أساسيا في الحياة السياسية ، بالرغم من تعرضها للمنع والقمع والملاحقة ،كما كانت لها مساهمة في التحولات التي عرفتها البلاد سنة 2011 .

نشطت حركة الإخوان المسلمين في ليبيا ما قبل استقلال البلاد لاعتبارات عده أهمها التقارب الجغرافي بين ليبيا ومصر، وهذا ما أدى لنشر وانتشار فكر الجماعة من خلال لجوء بعض الإخوان المسلمين المصريين الملاحقين من قبل النظام السياسي في مصر إلى ليبيا ، حيث طلبوا اللجوء عند الأمير إدريس أمير برقة الذي أفسح لهم المجال للعمل والتحرك بدون قيود إضافة إلى هجرة المدرسين المصريين من الإخوان إلى ليبيا ، وتفاعلهم مع المجتمع الليبي ونشر مبادئهم على نطاق جغرافي محدود "بنغازي" ، وانتقال الطلبة الليبيين للدراسة في مصر واحتكاكهم مع

[1] ***المرجع نفسه*** .

[2] حنان ابراهيم الطائي وفؤاد علي وهاب ، ***قضايا والدراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي(المغرب الجزائر تونس ليبيا موريتانيا)*** الأردن :الاكاديميون للنشر والتوزيع ، 2015 ص 56.

أقرانهم و أساتذتهم وتأثرهم بالفكر الإخواني ، وبالرغم من الظروف السياسية والاجتماعية المواتية إلا أن إخوان ليبيا لم يؤسسوا تنظيم حزبي أو تيار سياسي واضح المعالم في فترة ما قبل الاستقلال .[1]

وقد مر الإخوان في فترة ما بعد استقلال ليبيا بثلاث مراحل أساسية :

أ- الإخوان في ظل الملكية السنوسية 1951 -1969

نشأ تيار الإخوان في ليبيا خلال الخمسينيات والستينيات رغم منع السلطة من قيام المعارضة والأحزاب السياسية عامة، وتمكن هذا التيار من ضم مئات من المتعاطفين والمنتمين ، حيث عقد عدة اجتماعات في طرابلس تم الاتفاق فيها على تكوين لجنة قيادية للحركة في طرابلس ، و تأسس الحزب خلال سنة 1968 وما يميز نشاط الحركة في هذه الفترة تركيزهم على الجانب الثقافي والديني الدعوي والاجتماعي ، إلا أن نشاطها توقف أيام بعد الانقلاب العسكري الذي قام به الضباط سنة 1969.

ب- **مرحلة حكم القذافي 1969 -2011** :يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى محطتين:

-المحطه الأولى من التعاون إلى القطيعة 1969 - 1973 تعاونت الحركة مع نظام معمر القذافي في بداية عهده وقد شارك بعض أعضاء الحركة بشكل فردي في الوزارات التي شكلت إلى غاية صدور قانون تحريم الحزبية عام 1973 ، وهو ماحتم على القيادات الإخوانية للخروج في برنامج تلفزيوني والإعلان عن حل الجماعة وقد تعرض أعضائه للاعتقالات والمحاكمات إلى حين توقفها بقرار سياسي ، وقد تم الإفراج عن جميع المعتقلين لاحقا وطلب منهم القذافي بعدها التوجه لخارج البلاد من أجل العمل في إطار جمعية الدعوة الإسلامية التي تهتم بنشر الإسلام في إفريقيا وآسيا ، وعليه بشكل غير مباشر تعرضت الجماعة وقياديها للمنفى بقرار سياسي .[2]

-المحطة الثانية من المواجهة إلى المصالحة 1980 -2011 منذ أواسط السبعينات قرر النظام الليبي إرسال عدد كبير من الطلبة للدراسة في الخارج وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية، وبسبب تفاعل كثير من هؤلاء الطلبة مع نشاط الجماعات الإسلامية ، ومنها فروع حركة الإخوان المسلمين قرروا بعث جمعيات واطر تنظيمية من بينها تأسيس الطلبة الليبيين ممن درسوا في أمريكا الشمالية تنظيما إخوانيا عرف بإسم الجماعة الاسلامية- ليبيا- في سبتمبر 1980 ،وأصدر مجلة المسلم ناطقة بإسم الجماعة ، وفي أواخر عام

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، "الإخوان المسلمون في المغرب العربي حالة ليبيا المسار والمصائر"، عبد الغني عماد مشرفا ،***الحركات الإسلامية في الوطن العربي*** المجلد الاول، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2013 ، ص ص 595 ،596.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص 597 .

1981 تأسست الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا بمبادرة من بعض الشخصيات الليبية ذات المرجعية الاسلامية انضم إليها عدد من أعضاء الجماعة الإسلامية- ليبيا- وشكلوا داخلها تيارا فكريا وسياسيا فاعلا، وبعد عودة الطلبة المنتسبين إلى الإخوان إلى ليبيا لم يترددوا في استئناف نشاطهم التنظيمي بشكل سري حيث لعب عماد البناني عبد المنعم المجراب وغيرهم دورا متميزا في إحياء الحركة و أعادوا هيكلة التنظيم على أسس ديمقراطية ، محافظين على نشاطها التربوي والتوعوي الديني بدون الجهر بأفكارهم نظرا إلى الظروف الأمنية التي كانت تعيشها البلاد، وقد نشطت الجماعة إلى أن تم اعتقال قياداتها عام 1998 ، وأصدرت ضدهم في سنة 2002 عقوبات تتفاوت بين الإعدام والمؤبد.

لقد تأسست المصالحة بين النظام وجماعه الإخوان في ليبيا بعد الضغوطات التي حاول بعض العلماء وعده أحزاب وجماعات إسلامية ممارستها على النظام للإفراج على المعتقلين، لكن دور سيف الإسلام القذافي عبر جمعيته للأعمال الخيرية التي تبنت بعض قضايا حقوق الإنسان والمساجين ، كان رئيسيا في عمليه الإفراج وذلك في إطار سياسته التي حاول رسمها مع الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة ، وقد تم الاتفاق على الإفراج عن الإخوان في مارس 2006 على أن لا يقوموا بأي نشاط سياسي أو اجتماعي ، وحصل ذلك بالتوازي مع إعلان قاده الإخوان المسلمين السابقين داخل ليبيا والجماعة الليبية المقاتلة وعلماء ومشايخ ليبيين تأييدهم لمشروع سيف الإسلام القذافي -مشروع ليبيا الغد- ودعمهم له وعلى الرغم من هذا الاتفاق فإن بعض القيادات خارج البلاد استمرت في نشاطها وإصدار العديد من البيانات.[1]

ج- الوضع الأمني في ليبيا و أثره في الحركة الإسلامية منذ بداية الثورة :

شهدت الحركات الإسلامية في ليبيا حسما لبعض القضايا الأساسية المتعلقة أساسا بمسالة تطبيق الشريعة التي أعتبرت محل إجماعا كمسألة تطبيق الشريعة بين كافة التيارات، وقد عمل الإعلان الدستوري لعام 2011 كدستور مؤقت ، ونص على أن الإسلام هو دين الدولة والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع [2] وغاب عن المشهد السياسي تناقضات فكرية أو خلافات أيديولوجية ، فلم تعرف ليبيا أي خلاف حول القضايا التي هي محل جدل في المنطقة العربية كعلاقة السياسة بالدين فليس هناك معرفة مسبقة بهذه القضايا حيث مارس القذافي السلطة عبر نشر مفاهيم بعينها هي التي شكَّلت العقل الجمعي في ليبيا، لذا كان هذا الجدل بمثابة حدث

[1] [1] عبد اللطيف الحناشي، الإخوان المسلمون في المغرب العربي حاله ليبيا المسار والمصائر، ***مرجع سابق*** ، ص 598 ،599 .

[2] Report on International Religious Freedom2022 : Libya ,Office of International Religious Freedom in : https://www.state.gov/bureaus-offices/under-secretary-for-civilian-security-democracy-and-human-rights/office-of-international-religio

جديد على السياق السياسي الذي عرف شيئًا من الهدوء قبل انتخابات المؤتمر الوطني.[1]و جراء الزعزعة الأمنية التي عاشتها ليبيا بعد الثورة وما زالت تعيشها الى يومنا هذا ظهر تيارين إسلاميين رئيسيين هما :

1- التيار الإسلامي السياسي : وقد مثلته بعض التنظيمات ذات التوجه السياسي حيث برزت جماعة الإخوان المسلمين من بين الداعمين للمجلس الوطني الانتقالي ، فمنذ البداية باتت شخصياتها الرئيسية أعضاء في هذا المجلس ، وقد تحولت جماعة الإخوان المسلمين إلى نموذج مماثل لتجربة حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المصرية فبعد المؤتمر التاسع الذي عقد في بنغازي في نوفمبر 2011 ، أعاد التنظيم هيكلة نفسه وانتخب زعيما جديدا وزاد عدد أعضاء مجلسه الاستشاري من 11 إلى 30 عضوا وقرر تشكيل حزب سياسي ، حيث قال عنه الأمين بلحاج رئيس اللجنة التأسيسية للحزب :" هو حزب وطني مدني بمرجعية إسلامية ويظم كل من الإسلاميين و القوميين "، [2] وقد كان للجماعة الإسلامية المقاتلة•دورا هاما في الثورة ، حيث شكلت كتيبة مسلحة وأسهمت في تحرير طرابلس وكان لبعض أفرادها خبرة قتالية عالية، إذن كان للحركة ذراع عسكري وآخر سياسي منذ البداية، كما شكلت الحركة الإسلامية الليبية للتغيير وشاركت في الانتخابات عبر حزب الوطن وحزب الأمة الوسط.

عرفت هذه الجماعة كغيرها من الجماعات الجهادية في الوطن العربي مراجعات برعاية الشيخ علي الصلابي ومجموعة من العلماء وبموافقة النظام، وخرجت هذه المراجعات في كتاب تحت اسم " مراجعات" وفيه بدأت الجماعة تتجه للعمل مع المجتمع والتأثير فيه، لاسيما أنها خرجت من سجون القذافي على دفعات كان آخرها خلال ثورة فبراير، هذه المراجعات أعطت الجماعة مساحة للحركة بعد الثورة، فلم تواجه إشكال في التعامل مع

---

[1] نزار كريكش ،"الحركات الإسلامية في ليبيا بعد الثورات العربية: التحولات والمستقبل "،**ورقات تحليلية** ، مركز الجزيرة للدراسات ،2016/09/16 نقلا عن : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/09/160906083705908.html

[2] عمر عاشور، "تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا الصعود والتحول والمستقبل" ، موجز السياسة ، الدوحة : مركز بوكنجنز ، أيار 2012 ، ص5 نقلا عن :
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Omar-Ashour-Policy-Briefing-Arabic.pdf

•بدأت الجماعة الإسلامية منذ الثمانينات تحت أسماء مختلفة مع الشيخ علي العشبي، 1982، والشيخ عوض الزواوي عام 1989، وقد كان المؤسّسون من جامعة طرابلس حين بدأت أحداث أفغانستان وبدأت موجة من الالتزام الديني والبحث عن مؤسسات دينية حاضنة، وبسبب المعاملة الأمنية التي قابل بها النظام هؤلاء الشباب، انتقل كثير منهم إلى أفغانستان وشاركوا في القتال والتحقوا بتنظيم الاتحاد الإسلام ، وفي العام 1990 قرروا العودة إلى ليبيا وتشكيل الجماعة الإسلامية المقاتلة وحاولوا الانقلاب واغتيال القذافي أكثر من مرة.

الأدوات الديمقراطية والعمل المدني والانتخابات والتشريع عبر البرلمان، فيما لا يخالف الشريعة حسب ما يتكرر كثيرًا في مقالات والمراجعات التي كتبتها الجماعة. [1]

2- **التيار الإسلامي المسلح** : إن الخوض في العمل المسلح بليبيا بعد الثورة يقودنا لايضاح نقطتين غاية في الأهمية :

أ- ارتبط الاتجاه الإسلامي المسلح بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وقد اظهر أحد التقارير التي صدرت عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ان التنظيم نشط حيث انه اعترض طريق قافلة في النيجر كانت تحمل كميات كبير من المتفجرات، كانت متوجهة إلى معسكرات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي، ويزعم التقرير أن المتفجرات جاءت من المخازن العسكرية الليبية، ويبدو أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أكثر اهتماما باستخدام ليبيا كقاعدة دعم لوجستي في حين أن قدرة مثل هذه الجماعات لا تزال محدودة فان الإسلاميين المحليين الداخلين في اللعبة السياسية سيعتبرونهم تحديا مباشرا ، ينطبق هذا بصفة خاصة على الجماعات التي كانت دائما معاديه لتنظيم القاعدة مثل جماعه الإخوان المسلمين أو الجماعات التي قطعت علاقاتها مؤخرا مع التنظيم مثل الحركة الإسلامية الليبية من اجل التغيير .[2]

ب- انتشرت العديد من الحركات المسلحة في ليبيا التي قد لاتكون ذات مرجعية إسلامية بالأصل ، نظرا للفرص الاقتصادية التي تتيحها مهنة السلاح حيث يتم دفع هذه المستحقات من قبل أمراء الحرب أو مصرف ليبيا المركزي أو القوى الأجنبية التي تدعم جانبهم، وقد تلقى المشير خليفة حفتر دعم العديد من الجماعات من دول قريبة من ليبيا، مثل تشاد أو السودان، والتي تنشط الآن في جنوب ليبيا، هؤلاء هم الممثلون الذين كانوا يتابعون بالفعل نضالاتهم في بلدانهم ويقاتلون الآن من أجل الحصول على أجر في ليبيا ، مثل جيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي ، بقيادة هابر إسحاق معه ما بين 800 و 1000 رجل ومائة مركبة ، وللجيش أيضا صلات بهذه الجماعات، مثل جبهة التناوب والوفاق في تشاد التي تضم ما بين 700 و1500 من رجال الميليشيات ، وتشارك هذه الفصائل في أقلمة الصراعات التي تشارك فيها، ولا تتردد في مضاعفة مشاركتها كقوات مرتزقة قبل العودة للقتال في بلدانها الأصلية .[3]

---

[1] عمر عاشور، ***مرجع سابق*** ، ص5 نقلا عن :
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Omar-Ashour-Policy-Briefing-Arabic.pdf

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص ص 5 ، 6 .

[3] Cyril Blanchard, Adrien Sémon, "**Libye : vers une réunification bien fragile** ", Les enjeux de sécurité en Méditerranée orientale , in :

https://www.defnat.com/e-RDN/vue-article cahier.php?carticle=357&cidcahier=1259

خامسا /نشأة الحركة الإسلامية في موريتانيا :

إن التيارات الإسلامية روافدها عديدة ومتعددة وقد ضمت موريتانيا التيار السلفي منذ القرن الثالث عشر حيث قاد ثوره تجديدية مع العلامة **لمجديري ولد حبيب الله** الذي تأثر بأفكار شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية وقد أحكمت سيطرتها مع الشيخ **سيديا باب ولد الشيخ** ، ولشدة تأثيره إعتمدت دولة الاستقلال قطعة من شعره نشيدا وطنيا تضمن العديد من الأفكار التي ينتصر لها السلفيون فقهيا وعقائديا، وفي الستينات برز العلامة **بداه ولد البصيري** الذي أسس مدرسته على السلفية وما ميز مسيرته نصحه للسلطة ورفضه للتيارات العلمانية واليسارية .[1]

إن الفكر السلفي أهم مرجعية أثرت في تاريخ الحركات الإسلامية الموريتانية ،وتعود نشأة التيارات الإسلامية في موريتانيا ذات النسق السياسي إلى مطلع السبعينات من القرن الماضي في ظل ظروف هيمن فيها التغريب في التعليم وانتشار الانحلال الخلقي، واستبداد الحزب الواحد ، وقد ساهمت الكثير من الأسباب في ظهور هذه الحركات خلال فترة السبعينات ويمكن تقسيم مسارات التطور إلى مرحلتين رئيسيين هما :

أ- مرحلة النشأة

إن نشأه التنظيم الإسلامي الأولى جاءت على يد مجموعه من الشباب في محظرة الإمام بداه بن البوصيري بمشاركة احمد ولد باباه محمد الأمين ولد مزيد ، الذي يعتبر المؤسس والمرشد في مسيرة العمل الإسلامي في موريتانيا والمرحلة السرية كانت أولى الخطوات للتيار الإسلامي في موريتانيا بالتجارب السائدة للحركات الإسلامية في العالم العربي ،لا سيما تجارب الإخوان المسلمين وما ميز هذه المرحلة كثرة التنظيمات الإسلامية في إطار محاوله الحركة الإسلامية الأم للاستفادة من طاقات الشباب في العمل الاسلامي ، وقد قررت الجماعة في وقت لاحق تحديدا عام 1987 الانفتاح على الساحة واستيعاب التنظيمات والروابط التي تأسست سابقا و تنظيمها وعقد عام 1990 مؤتمرا أسس لكيان جديد وهو الحركة الاسلاميه في موريتانيا "حاسم " [2]

ساهم تدفق التمويل الخليجي إلى المساجد والجمعيات الخيرية والمعاهد ، ابتداءً من أواخر الستينيات ، في

[1] احمد فال ولد الدين ،محمد الحافظ الغابد ،" **الحركات والتنظيمات الإسلامية في موريتانيا** "، عبد الغني عماد مشرفا ، ***مرجع سابق***، ص 1891

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص ص 1875-1881

ظهور هذه الجماعات.وكذلك البرنامج منسق للتعريب والأسلمة يتبناه الحكام العسكريون الذين نجحوا في إدارة شؤون البلاد، وبحلول منتصف الثمانينيات ، تجذرت عدة تيارات إسلامية في البلاد كان أقواها جماعة الإخوان المسلمين ، وجماعة الدعوة والتبليغ ، والسلفيين ، الذين عززوا نشاطهم في السياسة وحركة اللاعنف ، لكن سرعان ما اشتبكت هذه التيارات مع الدولة.[1]

إن ظهور الجماعات الإسلامية يعود إلى التغيرات السياسية والديموغرافية التي شهدتها موريتانيا سبعينيات القرن العشرين حيث ساهمت هذه التغيرات في نمو الحركة الإسلامية ، قد دفع الجفاف البدو الرحل إلى المدن، مما زاد عدد سكان المدن في موريتانيا من 8 في المائة من السكان في عام 1962 إلى 25 في المائة في عام 1975، أدى التحضر إلى ظهور جمعيات مدنية جديدة، بما في ذلك أول منظمة إسلامية في البلاد الجماعة الإسلامية، وهي جماعة مقرها نواكشوط متعاطفة مع جماعة الإخوان المسلمين.

وأتاح انقلاب عسكري عام 1978 ضد الرئيس مختار ولد داداه، الذي حكم موريتانيا منذ استقلالها عن فرنسا في عام 1960، المزيد من الفرص للإسلاميين، عزز داداه القيم الإسلامية في الحكومة والتعليم ، وواصل القادة العسكريون هذا الالتزام وعززوه ، وقد أدخل العقيد محمد هيدالا الذي حكم من 1980 إلى 1984 ، أحكام الشريعة (القانون الإسلامي) بمساعدة الجماعة الإسلامية ، في حين تراجع العقيد معاوية ولد الطايع ، الرئيس الذي حكم من 1984 إلى 2005، عن تطبيق الشريعة كما سابقيه لكنه استمر في التأكيد على الطابع الإسلامي للدولة ، وفي جانب آخر ساعدت جهود الدولة لتعزيز القيم الإسلامية – على سبيل المثال، المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية الذي تديره الدولة، والذي تأسس في العام 1979 – على خلق جيل جديد من القادة الإسلاميين.[2]

شهدت الحركة الإسلامية في موريتانيا أشكالا من القمع والاضطهاد، حيث تعرضت لحملات تشهيرية و سجن قياديها لإبعادهم عن السياسة، و ذلك في ظل التحولات الدولية المتعلقة أساسا بهجمات 11 سبتمبر 2001

[1] فريدريك ويري ، "السيطرة والاحتواء: الإسلاميون في موريتانيا والاستراتيجية ضد التطرّف العنفي "،مركز مالكوم كير–كارنيغي الشرق الأوسط ، ماي 2019 نقلاعن : https://carnegie-mec.org/2019/05/29/ar-pub-79227

[2] Alex Thurston ; « Mauritania’s Islamists , Carnegie Endowment for International Peace » , March 01, 2012 ; date : 20/08/2023 in :

https://carnegieendowment.org/2012/03/01/mauritania-s-islamists-pub-47312

على الولايات المتحدة الأمريكية،و قد زادت الأزمة بين السلطة الموريتانية والتيار الإسلامي اثر الاعتقالات الواسعة من قبل السلطات لأعضاء الحركة على خلفيه تهمتها بقيادة تنظيم إرهابي وتشجيع التطرف وفي مقدمتهم الحسن ولد الددو قائد الحركة الإسلامية في موريتانيا.[1]

تعرض التيار الإسلامي في موريتانيا كما باقي الحركات الإسلامية في الدول العربية والإسلامية للاضطهاد من قبل السلطات ، بغية إبعادها عن السياسة وعن المشاركة فيها ، وقد قادت النخبة المدنية الجمهورية الأولى في موريتانيا الممتدة من 1960 الى 1978 حيث قامت على نظام الحزب الواحد ، ثم هيمنة الجيش على السلطة لفترة تزيد على ثلاث عقود واستمرت هذه الهيمنة الى ما بعد إشراك النخب المدنية من جديد في السلطة .

ب- مرحلة المشاركة

عملت الجمهورية الإسلامية الموريتانية على التوفيق بين هويتها العربية وطابعها الإسلامي وعلاقاتها الغربية وقد خلق هذا العمل فرصا للإسلاميين لتحقيق هدفهم المحدد المتمثل في زيادة دمج القيم الإسلامية في صنع السياسات – لا سيما في القانون والتعليم والسياسة الخارجية. وعلى الرغم من أن جميع الموريتانيين تقريبا مسلمون، إلا أنهم ليسوا جميعا إسلاميين ، يختلف الإسلاميون عن غيرهم من المسلمين في أنهم يجعلون الإسلام أساسا لأيديولوجية سياسية ويحثون الدولة – وليس فقط المسلمين الأفراد أو العلماء أو المجتمع – على سن سياسات من شأنها أسلمة المجتمع بشكل أعمق. ويريد الإسلاميون المزيد من التقوى العامة، والمزيد من المساجد والجمعيات الإسلامية، ومكانة أعلى للعلماء المسلمين في وسائل الإعلام والحياة العامة. لكنهم يريدون أيضا حكومة تطبق الشريعة الإسلامية وتعزز المعتقدات الإسلامية، فضلا عن سياسة خارجية تتجنب الاعتماد على الدول غير الإسلامية لصالح تضامن أكبر مع العالم الإسلامي. [2]

إن المشاركة السياسية للتيار الإسلامي في موريتانيا يتعدى المستوى المحلي إلى الدولي من خلال مشاركة الإسلاميون في الشبكات الدينية العالمية وبفعالية ، مما جعلهم في كثير من الأحيان يتوسطون العلاقات بين الدولة والجماعات الإسلامية الأجنبية، ولعل تداعيات الانتفاضات العربية في العام 2011 والتي أفضت لإحداث تغييرا

[1] خيري عبد الرزاق جاسم ، ***مرجع سابق*** ،ص 42 .

[2] Alex Thurston ; ***Op.cit.***

سياسيا في شمال أفريقيا، أدت بالإسلاميين في موريتانيا لإقامة روابط أكثر توطيدا مع الإسلاميين في الجزائر وتونس وليبيا وهذا من شأنه مساعدة صناع السياسات على فهم وتوقع التغيرات السياسية الأوسع نطاقا في العالم العربي.[1]

إن التيار الإسلامي في موريتانيا اليوم يمثله حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية " تواصل" ، وقد ظهرت العديد من الأزمات السياسية بين التيار الإسلامي والنظام الحاكم منذ موجة الحراك الأولى التي شهدتها الدول المغاربية ، حيث أقدمت السلطات الموريتانية على إغلاق جمعية المستقبل للدعوة والثقافة والتعليم بتاريخ 7 مارس 2013 ،و اعتبرها البعض مضايقة قصدية التأثير في القواعد الانتخابية ، لاسيما بعد رفض الإسلاميين لفكرة المدة الرئاسية الثالثة التي سعى إليها الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز وإصرارهم على مقاطعة الحوار وشكلت قضية إغلاق المحاضر والمعاهد القرآنية بموريتانيا أزمة سياسية أخرى بين التيار الإسلامي والحكومة مع مطلع 2016 ،حيث تم إغلاق مجموعه من المحاظر القرآنية " الكتاتيب" وقد بلغ عددها نحو 40 محضرة قراني في ولايتي الحوض الشرق والغربي معظمها محسوبه على التيار الإسلامي.[2]

[2] يعقوب بن محمد الامين ،" موريتانيا بين ازمة سياسية داخلية وعلاقات خارجية متوترة " ، عبد الغفار عبد العاطي محررا ، **دراسات** ، المغرب العربي تعثر الانتقال الديمقراطي وصعوبات اقتصاديه حصيلة 2016/ 2017 ، الرياض :مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، اكتوبر 2017 ، ص110 ، 112 .

المبحث الثاني :التحولات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على دور الحركات الإسلامية

يثار الجدل الفكري والسياسي الذي كان قائما في فترات تاريخية سابقة ، حول منظور المقاربة بين الدولة الدينية والدولة المدنية بين الليبراليين والإسلاميين ، فمن جهة اتجه الليبراليون لتكريس النقد للإسلاميين حول توطيد فكرة الدولة الدينية ، وقد تأسس هذا الانتقاد على أن ربط الدولة بالإسلام يتضمن في ثناياه توجهات ثيوقراطية ، وقد ذهب الإسلاميون من جهتهم لشرح طبيعة الدولة وفقا لرؤاهم ، ورأو أن اعتماد هوية الدولة على الإسلام مصدرا رئيسا للتشريع لايشير إلى أن الدولة تتجه لتكون دولة دينية ، واستندو ا لمبادئ المحاسبة والمؤسسية والترابط بين السلطة والمسؤولية التي يجب أن يقوم عليها النظام السياسي .[1]

عادة يثار هذا الجدل في ظل التغيرات السياسية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات في الدول العربية ، ولعل أهم هذه التغيرات هي الثورات العربية التي أعادت الجدل للواجهة لاسيما بعد إشراك كافة الحركات السياسية في النظام السياسي و على رأسها الحركات الإسلامية التي غيبت على الساحة لأسباب متشابكة سياسيا وإيديولوجيا ، التغير الدولي الذي احدث منعرجا حقيقيا في تاريخ التيارات الإسلامية حيث كان له الأثر البالغ في هذه الحركات تنظيميا وعمليا ، أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية .

المطلب الأول : تداعيات الحادي عشر من سبتمبر على دور الحركات الإسلامية

التطرق للعلاقة التي ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بالحركات الإسلامية يقودنا ابتداءا تبيان علاقاتها مع العالم الإسلامي ، حيث تشكل هذه العلاقة جزء من علاقاتها الدولية التي لا يمكن أن يتم تجاهلها ، وقد تباينت العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي من وقت لآخر ومن دولة إلى أخرى ، فخلال الحرب الباردة على سبيل المثال كانت الولايات المتحدة الأمريكية مؤيدة لبعض الحركات الإسلامية في بعض الدول ،كأداة للتصدي للاتحاد السوفيتي أو الحكومات الموالية للاتحاد السوفيتي في البلدان الإسلامية ، وفي دول أخرى كانت أمريكا تعمل ضد نفس الحركات، ففي ثمانينيات القرن العشرين دعمت واشنطن علنا المجاهدين الأفغان في كفاحهم ضد السوفييت ومع ذلك ، بعد الحرب الباردة تحديدا أواخر عام 1990 ، سعت أمريكا إلى الإطاحة بنظام طالبان ، الذي ينتمي شعبه إلى حد ما إلى المجاهدين ، في حين أن وكالة المخابرات المركزية في إيران أطاحت بالحكومة الدستورية المعتدلة لمحمد بن سلمان مصدق بدعم من الحركة الإسلامية في عام 1953 ، تلتها سنوات من الدعم لحكومة الشاه وهذا ماأدى مباشرة إلى صعود الثورة الإسلامية في عام 1979 ، وخلال غزو أفغانستان من قبل

[1] جواد الحمد محررا ، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، العدد 66 ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، شتاء 2014 ، ص 48 .

الجيش الأحمر السوفيتي (1979-1989) كانت الولايات المتحدة مؤيد للمجاهدين ضد الشيوعيين ، و حاولت واشنطن تسليح الجماعات الإسلامية في البلاد مثل جماعة بن لادن التي كانت تقاتل ضد الغزاة السوفييت الذين تلقوا تدريبهم في الأصل من وكالة المخابرات المركزية خلال تلك الفترة.

و المتتبع للأحداث يلحظ أن الولايات المتحدة اتبعت معيارا مزدوجا في سياستها تجاه العالم الإسلامي ، وعلاقاته مع الدول الإسلامية مبنية على نوع من الهيمنة التي تبلورت في عصر الحرب الباردة واستمرت في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، ولعل الفترة الأولى كان الجهد مضاعفا لتطوير وجودها في أجزاء مختلفة من العالم بما في ذلك الدول الإسلامية لاحتواء الاتحاد السوفيتي ، و من بينها الشرق الأوسط كجزء رئيسي من العالم لعدة أسباب أولها احتياطيات النفط والغاز في هذه المنطقة التي تلعب دورا مهما في الصناعات الأمريكية ، و ثانيها وهو الأهم هو الموقع الاستراتيجي للمنطقة، والذي يمكن أن يساعد أمريكا على حماية مصالحها من المد الشيوعي ، إضافة إلى هذين العنصرين فمنطقة الشرق الأوسط مهمة للولايات المتحدة الأمريكية بسبب النزاع العربي الإسرائيلي.[1]

ووفقا للمصالح الوطنية الأمريكية في الشرق الأوسط حاولت استبعاد القوة السوفيتية ، والحفاظ على الوصول الآمن إلى نفط المنطقة و إبقاء طرق التجارة الإستراتيجية مفتوحة ، وقد دعمت الولايات المتحدة الدول العربية الموالية للغرب للاحتفاظ باستقلالها خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين من أجل تعزيز قدرتها على مقاومة التوسع السوفيتي .

إن سقوط الإيديولوجية الشيوعية نهاية ثمانينات القرن الماضي والتي اعتبرت حجرة عثرة أمام الحضارة الغربية لأزيد من أربع عقود ، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتحدث عن العدو الجديد وهو الخطر الإسلامي فالمسلمون يملكون تراثا وحضارة تاريخية متأصلة إذا ما تهيأت لها أسباب الإنتاج الصناعي انتشرت لتقف أمام توسع قواعد الروح الغربية، وقد أشارت عديد الخطابات الفكرية و الإستراتيجية الأمريكية لذلك ، وحاولت تفسير هذا الحدث ودلالاته ومآلاته ، منه خطاب **فوكوياما** نهاية التاريخ وخطاب **هنتغتون** في كتابه صدام الحضارات حيث يؤكد الأول أن الحضارة الغربية سوف تكتسح العالم لتسجل نهاية التاريخ ، وقد أثبتت هذه الأطروحة عدم واقعيتها بسبب الكثير من العوائق والعوامل الأكثر تجذرا وثباتا من الأفكار الإيديولوجية أو الصراعات الاقتصادية والسياسية ومن بينها الدين واللغة والعادات ...، وعندما تهاوت هذه الفكرة برزت فكرة صدام الحضارات لهنتينغتون التي تقول أن الصراع في المستقبل سيكون بين سبع أو ثمان حضارات رئيسية (

[1] Enayatollah Yazdani , « US Policy towards the Islamic World alternatives; Turkish Journal of International Relations, Vol. 7, No. 2 & 3, Summer & Fall 2008 , pp 36,37.

الحضارة الغربية والكنفوشيوسية واليابانية والإسلامية والهندوسية والسلافية–الأرثوذكسية) وقد انطلق من واقع زوال القطب الشيوعي في الحضارة الغربية إلى طرح افتراضات حول المسار الذي سوف تأخذه السياسة الدولية مع الدخول للقرن الواحد والعشرين ميلادي ، وانتهى إلى أن الحضارة الغربية سوف تواجه خصم عنيد ومحتمل في المستقبل القريب يطرح تحديه على خلفية حضارية ثقافية وهذا الخطر في المقام الأول يتمثل في الحضارة الإسلامية وقد ذهب للتأكيد على أن هذا التنافس والصراع سوف يكون ذا طابع قيمي حضاري ،عقائدي ديني ومذهبي فكري وليس فقط حول النفود السياسي والاقتصادي .[1]

إن تقييم سياسات الولايات المتحدة تجاه التيارات الاسلامية في بلد معين يجب أن يأخذ في الاعتبار خلفية مهمة تعود إلى السنوات الأولى للثورة الإيرانية ،فابتداء من ثمانينيات القرن العشرين ، بدأ صعود هذه التيارات كحركة اجتماعية سياسية رئيسية جديدة وكأداة أساسية للتغيير السياسي السريع ، ولابد من الإشارة إلى أن الحركة الإسلامية لم تظهر بمختلف روافدها دفعة واحدة كمصدر تهديد للولايات المتحدة ، وقد تكون الموقف من الإسلام السياسي بناءا على التطورات الرئيسية التي قد تحدث داخلها و خارجها . [2]

ويستمر تقييم الولايات المتحدة للتيارت الاسلامية إلى بداية الالفية الجديدة ، ففي عام 2001 كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر الأكثر دموية على الأراضي الأمريكية منذ الهجوم على بيرل هاربور قبل 60 عاما ، حيث وقعت الهجمات في نيويورك وهي أكثر مدن البلاد ازدحاما في يوم عمل مزدحم ، و بعد ساعات قليلة وصف الهجوم بأنه ارهابي ووجهت أصابع الاتهام الى تنظيم القاعدة بعدها شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا جديدة ومختلفة ضد كل أولئك الذين يسعون إلى تصدير الإرهاب و ضد الحكومات التي تدعمهم أو تؤويهم.

زاد الرئيس جورج دبليو بوش في أول 100 يوم من الحرب من الأمن الداخلي الأمريكي ، حيث خصص 20 مليار دولار لتعزيز الجهود الاستخباراتية ، و إنشاء مكتب الأمن الداخلي و تنفيذ تدابير أمنية جديدة صارمة لشركات الطيران؛ واتخاذ خطوات لحماية البريد الأمريكي ، ودوليا حاول بوش بناء تحالفا عالميا ، حيث بدأ بعده

[1] عمر كامل، ***الجغرافيا السياسية الجديدة في العالم العربي في ضوء العولمة الثقافية***، (د.م.ن) :دار رسلان ،2008 ، ص ص 29 -31 .

[2]Philippe Droz-Vincent, « Learning by doing: US policies towards the Islamist movements in Morocco, Egypt and Lebanon, Islamist Mass Movements, External Actorsand Political Changein the Arab World », International Institute for Democracy and Electoral Assistance ,2010 p 136 .

في تدمير قبضة القاعدة على أفغانستان من خلال طرد طالبان من السلطة و تعطيل عمليات القاعدة العالمية وشبكات تمويل الإرهاب كما تم تدمير معسكرات التدريب التابعة للقاعدة.[1]

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب أكدت على قاصدتيها التنظيمات الإرهابية المتطرفة ، إلا أن ارتباط القاعدة بالمرجعية الإسلامية أدخل الحركات المعتدلة الحرب لا لشيء فقط لتوحد المرجعية العقدية في الأولى والثانية ، وبالرغم من أن الرئيس بوش بعد الهجمات مباشرة أكد على ضرورة احترام الإسلام ،و اتخذ خطوات لحماية الأمريكيين المسلمين من جرائم الكراهية ، إلا أن حربه على الإرهاب عممت و استخدمت كذريعة لجعل الحركات الإسلامية هدفا لها وذلك من خلال مبدأين هما :
أولا / الربط بين الإسلام (وهو مرجعية لهذه الحركات ، وأساس شرعيتها المجتمعية وتسعى لتحويل تلك الشرعية إلى سياسية) وبين الإرهاب.

ثانيا /وضع معايير للحركات الإرهابية لاتتفق والمجتمعات الإسلامية .[2]

من خلال هذين المحددين ، نجد اتن الولايات المتحدة الامريكية أقامت الحرب بطريقة ملتوية على الاسلام الذي يعتبر شريعة سماوية كما باقي الشرائع ودين مرسل ، وبالتالي حاولت الجمع بين التيارات الارهابية المتطرفة والاسلام تحت ذريعة أن الاولى تستند في مرجعيتها للاسلام.

وقد شهد المجتمع الدولي ردود فعل قوية فيما يخص هذه الاحداث ومن بينها ردود فعل دول المغرب العربي حيث أدانت جميعها هجمات 11 من سبتمبر وأكدت دعمها للولايات المتحدة ، فقد أشار الرئيس بوتفليقة إلى أن الجزائر واجهت مشكلة الإسلام الراديكالي لسنوات ، و أدان بن علي رئيس تونس الهجمات وأكد على فعالية النظام العلماني التونسي في مكافحة التهديد الأصولي هناك ،كما أشاد بنظام التعليم العلماني في الحد من تأثير تنظيم الدولة الإسلامية الراديكالي ، وفي المغرب ندد الملك بالهجمات ، وقد اكد قادة الدول الثلاث على العمل من خلال الأمم المتحدة في مكافحة التهديد الإرهابي ، وقد نشطت الجماعات الإسلامية المتطرفة في شمال أفريقيا منذ 11 أيلول/سبتمبر حيث شنت هجمات ضد حكومتي المغرب وتونس، والجزائر، في أحداث متفرقة

[1] The Global War on Terrorism: The First 100 Days , **U.S Department of State** ;information is it online January 20,2001 to January 20 ,2009 ; date :26/09/2023 in : https://2001-2009.state.gov/s/ct/rls/wh/6947.htm

2 أماني محمود السيد العفيفي ،" سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه الحركات الإسلامية في الوطن العربي" ، **أطروحة دكتوراه** ، (جامعة القاهرة :قسم العلوم السياسية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2014)، ص243 .

وبشكل محدود .[1] ومن بين التداعيات السياسية للهجمات على منطقة المغرب العربي أنها أفرزت دورين رئيسيين ، حيث قاد الدور الأول لظهور الدور الثاني :

1- الدور الحكومي : دعمت حكومات المنطقة هدف الولايات المتحدة المتمثل في الحد من الفقر و التأكيد على الإصلاحات السياسية والاقتصادية للحد من دعم الإسلام الراديكالي ، مع تحديد كيفية دعم الإصلاحات الديمقراطية في المنطقة ، دون زعزعة استقرار الأنظمة السياسية التي تجمعها مصالح إستراتيجية مع أمريكا .

2- دور الحركات الإسلامية إن هذا الدور أفرزته السياسات الأمريكية اتجاه هذه الحركات بعد الحادي عشر من سبتمبر وافرزه الدور الحكومي من خلال تطبيق الإصلاحات الديمقراطية التي فرضتها عليها هذه الأحداث ، والتي ستؤدي بشكل أساسي لفوز الأحزاب الإسلامية في الانتخابات بسبب اتساع قاعدتها الشعبية ، وعليه فان المعارضة أو المشاركة كأدوار رئيسية ميزت عمل الحركات الإسلامية خلال هذه الفترة في دول المغرب العربي كانت وفقا لقواعد الأنظمة السياسية المتأثرة بالتحولات المحلية والدولية وعلى رأسها سياسات أمريكا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر .

والمتمعن في الرؤية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية قبل أو بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 يجد أنها ذات توجهات واقعية ، تقوم على تفضيل المصالح الإستراتيجية على حساب الانشغال بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، حيث سعت في دعم الأنظمة التسلطية على اعتبار أن هذه الحكومات هي الفاعل الوحيد الذي يضمن الاستقرار والمصلحة الأمريكية .

واتسمت في كثير من الأحيان مواقف الولايات المتحدة الأمريكية حول الحركات الإسلامية – سواء من كان يمثلها حكومات كحكومة الشاه بإيران أو تنظيمات كالقاعدة بأفغانستان – بأنها غير متماثلة واستمرت صورة من الانقسامات والتوترات وعدم الاتساق في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية ، فأحيانا يتم تسخير هذه القوى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقا لمصالحها وأحيانا أخرى تعتبرها مصدر تهديد لأمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية فتشن حروبها ضدها وهذا ما انتهجته في سياستها و حربها على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 .

[1] Rolie Lal , Angel M. Rabasan ,"The Muslim World after 9/11",Prepared for the United States Air fORCE 2004 ; pp 170,171 .

المطلب الثاني : إنعكاسات الثورات العربية على دور الحركات الاسلامية

إن مصطلح "ثورة" هو واحد من أكثر المصطلحات استخداما ،وقد اكتسبت مجموعة متنوعة من المعاني التي تجعلها قابلة للتكيف مع الأغراض الشخصية كما هو جلد الحرباء ، وعادة يتم استخدامه لوصف أي نوع من التغيير ، وترتبط الثورة عادة بالمجال السياسي ، فالثورات السياسية في واقع الأمر ليست سوى واحدة من عدة أنواع التي تشمل الأشكال الدينية والاقتصادية والصناعية .[1]

أفضى مسار الربيع العربي في عام 2011 من خلال ثوراته لانهيار الأنظمة العربية التي كانت ذات يوم بمثابة سد يعيق الإسلاميين ، وقد اتخذ مسارات متباينة ففي بعض الدول العربية الطريق إلى الديمقراطية كان طريقا شائكا وعلى رأس هذه الدول مغاربيا ليبيا ، بينما في حالات أخرى، دفعت الإصلاحات السياسية الإسلاميين إلى السلطة على شاكلة تونس .وقد أثرت هذه التحولات في الحركات الإسلامية على المستوى السياسي والأيديولوجي ، وحتى التنظيمي .[2]

لا يعود الفضل في إشعال الثورات العربية لحركة أو جماعة بعينها ، بل تشكل المظهر الثوري تعبيرا عن التقاء الإرادة العامة للمجتمع في لحظة تاريخية معينة، بيد أن الوجه الآخر لذلك هو أن جميع القوى والحركات السياسية والمجتمعية لها نصيب في ثمار الثورة وعلى رأس هذه الحركات ، الحركات الإسلامية التي وإن إسهاماتها محدودة في إشعال الثورات جراء وضعها التنظيمي والحركي ، إلا أن الثورة خلقت لها أدورا رئيسية مارستها أحيانا كطرف معارض وأحيانا كطرف مشارك في الحكم و التجربة التونسية والمغربية تدل على ذلك .

يعزو البعض الحضور الضعيف للإسلاميين في الثورات العربية إلى ذكاء قياداتها وإدراكهم لحساسية اللحظة الثورية وحساباتها، وهذا ماأثبته عديد التجارب الديمقراطية العربية التي ارتبطت بالممانعة السلطوية وأبرزها التجربة الجزائرية في تسعينات القرن الماضي ، وقد تبرر المساهمات المحدودة للحركات الاسلامية في الثورات الاسباب الاتية :

– انعدام أو فقر الخيال الثوري لدي التيارات الإسلامية، وذلك نتيجة لخبرتها السلبية مع الأنظمة الحاكمة كما هي الحال في مصر (الصدام التاريخي بين عبد الناصر والإخوان) وتونس (أحداث باب سويقة عام 1990)، وقد اختزنت ذاكرة الإسلاميين هذه الأحداث طيلة العقدين الأخيرين، فكانت النتيجة إسقاط الخيار الثوري من

[1] DALE YODER , « CURRENT DEFINITIONS OF REVOLUTION » ; **THE AMERICAN JOURNALOF SOCIOLOGY** ;november 1926 , volume 32 ; n3 pp434-437 .

[2] Mohammed Abu Rumman and others ," Islamists in the Laboratory of Change:The State and Challenges of the Research Field",in **The Prospects of Political Islam in a Troubled Region Islamists and Post-Arab Spring Challenges** , jordan :Friedrich-Ebert-Stiftung Jordan & Iraq,2018 ,p13.

حساباتها، والاعتماد علي المنهج التدريجي كخيار وحيد للإصلاح. ولعله من اللافت أن لغة الخطاب الإسلامي الحركي طيلة العقود الثلاثة الماضية قد خلت من مفردات العمل الثوري كالتغيير، وإسقاط الأنظمة، وتعطيل الدساتير ... إلخ.[1]

– جاءت الثورات العربية نتيجة لفعل جماعي يتجاوز الأطر التنظيمية والأيديولوجية والسياسية الكلاسيكية، ومعبرة عن قوى وتيارات جديدة لم تعرف العمل الحزبي بشكله التقليدي.،فالسواد الأعظم للثورتين التونسية والمصرية لم يخرج من عباءة الأحزاب القائمة، وإنما من حركات اجتماعية وثقافية تتسم بالمرونة الشديدة في حركيتها وأفكارها وعضويتها. وهو ما يختلف جذريا عن طبيعة وبنية الخطاب الإسلامي الحركي الذي يتسم بالمركزية الشديدة والالتزام الأيديولوجي والتنظيمي. وهنا، كان أمام الحركات الإسلامية أحد خيارين، إما المشاركة في الثورات العربية، ولكن وفق شروط وقواعد اللعبة التي يحددها محركوها والداعون إليها، وإما عدم المشاركة، وما قد يؤدي إليه ذلك من خسارة سياسية ومجتمعية ليس فقط بين قواعدها وأعضائها، وإنما أيضا بين جموع الشعب

– لم تكن مشاركة الحركات الإسلامية في الثورة أمرا اختياريا أو بقرار تنظيمي، إنما كانت أمرا واقعا فرض عليها بفعل تطورات الفعل الثوري وهو ما حصل في تونس، حيث كانت حركة النهضة آخر الملتحقين بقطار الثورة التونسية، وذلك نتيجة لضعف الحركة وتآكل بنيتها القاعدية بسبب الضربات المتلاحقة التي تعرضت لها طيلة العقدين الماضيين، فضلا عن انفصال المستوي القيادي (الذي كان أغلب رموزه في المهجر) عن القواعد الحركية في تونس.

– التزام الحضور الإسلامي بالتيار الثوري العام الذي شمل المجتمع بكافة جماعاته وأطيافه ، فلم تلجا الحركات الإسلامية لتصدير شعاراتها وإيديولوجيتها خلال الثورة تجنبا لعواقب ذلك على دورها، وإمكانية بقائها كجزء من التركيبة الثورية فيما بعد.

– لم يحتكر فصيل حركي بعينه المشهد الإسلامي في الثورات العربية، وإنما تنوعت خريطة الإسلاميين الذين انخرطوا في العمل الثوري، بحيث ضمت مختلف فصائل وجماعات التيار الديني، بدءا من الإخوان المسلمين، مرورا بالحركة السلفية، وانتهاء ببقايا التنظيمات الجهادية .

لقد حصدت الحركات الإسلامية بعض المكاسب في مرحلة ما بعد الثورات العربية أهمها :

[1] خليل العناني ،" التيارات الإسلامية في عصر الثورات "، تحليلات ، **مجلة السياسة الدولية** ، 2011/07/27 ، نقلا عن :
https://www.siyassa.org.eg/News/1580.aspx

أ- الحصول على وضع شرعي وقانوني يمكنها من العمل بحرية وعلنية، فالثورات لم تسقط فقط الأنظمة السلطوية، وإنما أسقطت معها ثقافة الإقصاء والاستبعاد التي كانت حاجزا أمام القوى والتيارات الدينية ومن أمثلتها مغاربيا حركة النهضة التونسية .

ب- فتح المجال السياسي لهذه الحركات بشكل أكبر مما كان عليه الوضع سابقا، حيث بات في قدرتها أن تمارس دورا سياسيا كثيفا، سواء من خلال المشاركة في المناسبات الانتخابية بدون قيود، أو من خلال عقد تحالفات والدخول في ائتلافات سياسية علنية.

ج- فتح المجال الاجتماعي والحركي أمام التيارات الإسلامية من أجل تأكيد وترسيخ حضورها الشعبي، مما يعني إمكانية التمدد القاعدي مجتمعيا وثقافيا.[1]

بالرغم من هذه المكاسب التي حصلت عليها الحركات الإسلامية بعد الثورات ، إلا أنها واجهت عديد التحديات سواء خصت تنظيمها الداخلي وضرورات تحيين استراتيجياتها وفق السياق الثوري الذي أحدث حالة ديمقراطية غير مسبوقة ، أفضت لإشراك كل القوى السياسية لاسيما القوى العلمانية والماركسية التي جمعها عداء طويل مع التيارات الإسلامية ، أو في ما يخص عملها السياسي في ظل مشاركتها في الحكم في الكثير من الأقطار المغاربية ومن ضمنها تونس والمغرب .

أدت الثورات العربية التي بدأت عام 2011 في تونس ومصر قبل أن تنتشر إلى دول عربية أخرى، إلى قلب المشهد السياسي العربي وأدوار اللاعبين الرئيسيين ووسطاء السلطة رأساً على عقب، حيث أطاح بأنظمة في بعض البلدان وقوض السلم الأهلي والحقوق المدنية ، ولم تقتصر تأثيراته على التغيرات الداخلية فحسب، فخلال السنوات الماضية انهارت قواعد النظام الإقليمي العربي وتآكل مبدأ السيادة، وتداخلت الاعتبارات العرقية والطائفية مع الحسابات السياسية، وعادت القوى الدولية والإقليمية إلى التدخل بشكل مباشر في المنطقة، وعلى نحو مماثل عاد الإسلام المتطرف، التي شهدته عديد الدول العربية ومن بينها دول المغرب العربي ، و منذ إندلاع هذه الثورات مرت الحركات الإسلامية السلمية بمرحلة محورية في تاريخها الحديث، وتغيرت البيئة السياسية وانقلبت الظروف والتي شكلت الإطار المعياري الذي عملت من خلاله هذه الحركات لما يقرب من نصف قرن ، وقد وجدت هذه الحركات نفسها في مرحلة جديدة تختلف كلياً في ديناميكياتها وطبيعتها وتحدياتها عن أي شيء سبقها، وقبل ذلك كانت الحركات الإسلامية قد تكيفت وتأقلمت على التعايش مع الأنظمة الاستبدادية وشبه الاستبدادية، وفي مواجهة بديلين فإما أن يقاطع الإسلاميون العملية السياسية ويقتصروا على الاعتقال والسجن ومبدأ "الإيذاء"، أو أن يقبلوا بمشاركة محدودة في العملية السياسية تحت شعار "المشاركة وليس الهيمنة" .[2]

---

[1] ***المرجع نفسه*** ، نقلا عن :

https://www.siyassa.org.eg/News/1580.aspx

[2] Mohammed Abu Rumman and others , ***Opcit*** ,p15

المبحث الثالث : التحولات الإستراتيجية للحركات الإسلامية في منطقة المغرب العربي في ظل الإصلاح السياسي

إعترض التيارات الإسلامية مسارا صعبا جعلها تصل إلى الطريق المسدود المرة بعد الأخرى يجعلنا نطرح التساؤل التالي لماذا تنتهي الحركات الإسلامية إلى حالة الفشل في إطارها الإسلامي والعربي بشكل عام، فقد انفصلت باكستان عن الهند ثم تحولت إلى دولة فاشلة ومن ثم انشقت على نفسها فولدت بنغلاديش بسبب الآمال بإقامة دولة الإسلام في القارة الهندية ، وتجربة أفغانستان لم تسلم من ذلك بعد وصول المجاهدون إلى الحكم وأيضا تجربة الصومال انتهت بكارثة ومن قبلها الجزائر، كل هذه التجارب قادت إلى النتائج ذاتها و لعل أنجح تجارب الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي تجربتي ماليزيا وتركيا حيث تشابها النموذجين في اعتمادهما على التنمية الاقتصادية وهو مسار لم تشهده الحركات الإسلامية التقليدية من قبل .[1]

إن مظهر التجارب الفاشلة التي اعترضت المسار العام للحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي تغير إلى تجارب ناجحة ، وذلك لما أتاحه الإصلاح السياسي الذي شهدته دول المغرب العربي بداية العام 2011 – التي فرضته الحركة الاجتماعية من خلال الاحتجاجات والانتفاضات في عديد مدنها — من فرصة أمام التيارات الإسلامية للبروز مجددا على الساحة السياسية في شكل غير معهود ، وتولي المناصب العليا أبرز سمات هذا الشكل على غرار تونس و المغرب ، ولعل الخاصية الثانية التي تميز حالة الحركات الإسلامية بدول المنطقة خلال العقد الأخير هي الاستمرارية في الحكم سواء في المجالس المنتخبة أو الحكومة لمدة فاقت العشر سنوات دون انقطاع ، وهذا في حد ذاته شكل مظهرا غير معتاد في مسار الحركات الإسلامية في العالم العربي عامة والمغرب العربي بالأخص . ومن أهم الأسباب التي أدت لهذه الاستمرارية هي مسايرة الحركات الإسلامية للوضع السياسي الراهن ومحاولات الإصلاح والتجديد داخلها وقد ظهر ذلك جليا في التحولات الإستراتيجية للحركات الإسلامية في منطقة المغرب العربي في ظل هذا الإصلاح .

المطلب الاول : رؤى الحركات الإسلامية المعاصرة بدول المغرب العربي للإصلاح السياسي

بداية أن المقصود بالبحث في هذه الجزئية من الدراسة هي الحركات الإسلامية المعاصرة ذات المسارات السياسية والتي انتهجت العمل السلمي في ولوجها للمعترك السياسي ، وقد تناول هذه الجزئية من البحث توجهات الحركة الإسلامية في منطقه المغرب العربي بعد الثورات التي شهدتها دول المغرب العربي بداية عام 2011 ، فقد شكلت

[1] جاسم سلطان، **ازمة التنظيمات الإسلامية الإخوان نموذجا** ، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015 ، ص10

انقلابا حقيقيا على الأنظمة الاستبدادية التي تسلطت بالحكم منذ استقلالها، ولعل الانقلاب الثاني التي أحدثته هذه الثورات هو التحول في أوجه الحياة السياسية ككل لاسيما تلك التطورات المتعلقة بالمشاركة السياسية والأطراف التي ظهرت خلال الأحداث وبعدها، وعلى رأسها الأحزاب الإسلامية التي شهدت رؤاها الفكرية وممارساتها تحولات جذرية فيما يخص تغير مواقعها السياسية او توجهاتها إزاء العملية السياسية ككل.

أولا/ التحول في منظورات التيار السلفي للعمل السياسي : على الصعيد السلفي العربي العام كان صدى حقبه الثورات العربية يجد مداه الفكري الأكبر في مؤتمر مهم عقدته قيادات سلفية من العديد من الدول العربية في مدينه اسطنبول التركية في نوفمبر 2011 ، للتباحث في مستقبل التيار السلفي ، والفكرة الأساسية التي سادت المؤتمر تستند على ضرورة القيام بالتحول نحو العمل السياسي إلا أن بعض الممانعات الداخلية في قبول الديمقراطية وقواعد السياسية والخشية على المنهج السلفي بقيت حاضرة في المداولات والمناظرات [1]، ومن أكثر الإشارات أهمية في هذا المؤتمر مداخلة الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق (حيث كان من أوائل السلفيين الذين نظروا لضرورة المشاركة السلفية في العمل السياسي منذ السبعينيات والثمانينيات) تحدث عن القبول بالديمقراطية بوصفها مرحلة انتقالية للتخلص من الأنظمة الديكتاتورية نحو إقامة الدولة الإسلامية لتسهيل عملية الانتقال السلفي والعبور نحو المرحلة الجديدة .[2]

ويعتبر التيار السلفي أكثرهم تأثرا وتحولا ، فبعد أن بات التيار السلفي خلال الألفية الجديدة وتحديدا بعد أخداث الحادي عشر من سبتمبر واحدا من أهم مكونات الحياة الدينية والسياسية في العالم العربي، وأصبح الأمر أكثر وضوحا خلال مرحلة الربيع العربي، فقد تحول التيار "التقليدي" المنادي بطاعة ولاة الأمر ونبذ الفتن ورفض المظاهرات والأحزاب إلى أبرز المساندين للثورات ، وقد ذهب إلى أكثر من ذلك لينخرط في العمل السياسي وينتصر في الانتخابات والمغرب[3]• أبرز مثال على ذلك، كما ترك بعض الجهاديين مسارهم القديم نحو الانخراط في

---

[1] محمد ابو رمان ، " **السلفيون العرب في لحظه التحدي والاستجابة** "،أوراق ونقاشات مؤتمر التحولات السلفية الدلالات التداعيات والافاق، عمان :مؤسسه فريديريش ابرت ، 2013 ، ص14 .

[2] محمد ابو رمان ، ***المرجع نفسه***، ص14 .

• كان أول من دخل مضمار السياسة التيار السلفي المراكشي بقيادة محمد المغراوي، الذي انتقل من رفضه التام المشاركة السياسية إلى تأييدها، إذ أيَّد المسيرات الشعبية لحركة 20 فبراير واعتبرها فرصة لرفع الضغط عن التيار السلفي بالمغرب (قبل أن يتراجع عن ذلك فيما بعد). وقد أفتى عدد من الشيوخ السلفيين أيضا بجواز المشاركة في الانتخابات لدعم الحزب الأقرب لمبادئهم (في إشارة إلى حزب العدالة والتنمية)، كما شاركت بعض القيادات السلفية في النقاش العمومي حول التعديلات الدستورية لسنة 2011 في سبيل "حماية الهوية الإسلامية للدولة ومواجهة التيارات العلمانية"، في حين دعت جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة إلى التصويت لصالح الدستور الجديد تغليبا لمراعاة المصالح العليا للبلاد في تلك الظروف الحساسة، واعترافا بدور الدستور الجديد في تأكيد الهوية الإسلامية.

العمل السياسي (ليبيا مثالا) .[1]

إن إستراتيجية الدول المغاربية في إدماج الإسلاميين في الحياة السياسية بعد الإصلاح السياسي الذي فرضته الثورات العربية جاءت في سياق التحولات التي شهدتها المنطقة خلال هذه الأحداث وبعدها ، ويدخل إدماج التيار السلفي ضمن هذا السياق،فعلى سبيل المثال مشاركة السلفيين في الانتخابات بالمغرب لها عديد الدلالات فيما يخص استراتيجة الدولة، أولها أنه لا يعتبر تنظيم سلفي بالمعنى الحقيقي للكلمة يستطيع جمع مختلف السلفيين في حزب واحد، كما حصل في بلدان عربية أخرى بل فقط سلفيون دون تنظيم سلفي ، وهذا خيار اعتمدته الدولة منذ التسعينات من القرن الماضي في التعامل مع الإسلاميين، حين رفضت طلبات من حركة الإصلاح والتجديد وجماعة العدل والإحسان بإنشاء أحزاب سياسية، وفتحت أمامهم خيارا وحيدا هو الانضمام إلى أحزاب سياسية قائمة ومعترف بها، و قد أخذت الدولة بتجربتها السابقة مع الإسلاميين لتطبيقها على السلفيين.

أما الدلالة الثانية هي أن السلفيين ليسوا منضوين تحت مظلة حزب واحد بعينه، بل موزعون على مختلف الأحزاب السياسية، ويأتي ذلك في إطار إستراتيجية لتشتيت السلفيين، كونهم لن يعملوا في تلك الأحزاب في إطار خطاب سياسي ذي توجه سلفي، بل في إطار البرنامج والخطاب السياسي لتلك الأحزاب.[2]

وأثار اختيار هؤلاء السلفيين العمل من داخل أحزاب سياسية معارضة لحزب العدالة والتنمية الإسلامي تساؤلات تتعلق بالتقاطعات الحاصلة بينهم وبين هذا الأخير، وأسباب رفضهم العمل من داخله. ويكمن الخلاف في التباينات التقليدية ما بين التيار الإخواني والتيار السلفي في عدد من القضايا، وإن بدا التقارب على مستوى الخطاب في الآونة الأخيرة واضحا بعد أن اختار هؤلاء السلفيون مبدأ المشاركة، بحيث يمكن الحديث عن "أخونة السلفيين"، إلا أن الخلاف الأكبر بين الطرفين مرده فشل حزب العدالة والتنمية في تدبير ملف التيار السلفي خلال السنوات الخمس الماضية التي تولى فيها تسيير الحكومة. فقبل العام 2011 كان الحزب يطالب الدولة بحل قضية السلفيين وإدماجهم في المجتمع، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حين طالب في العام 2009 بفتح تحقيق في تفجيرات 16 مايو 2003 بالدار البيضاء، وهو مطلب كان يساير أنذاك مطلب السلفيين المعتقلين، لكن دخول الحزب للحكومة وقيادته لها دفعاه إلى التنكر لذلك الملف، ما دفع بعائلات السلفيين ومعتقلين سابقين إلى تنظيم احتجاجات في الشارع استنكارا لسياسة الحكومة وأضاف أن "السلطة اليوم تحاور داخل السجون أشخاصاً

[1] ياسر الزعاترة ،" السلفية وإخوانية أم أحزاب سياسية" ، 03/03/ 2013 نقلا عن:
https://www.aljazeera.net/opinions/2013/3/3/%D8%B3%D9%84%D9%

[2] ادريس الكمبوري،" المعادلة السلفية في انتخابات المغرب"،***صحيفة العرب*** ،العدد 10416، 2016/10/06 ، ص 9 .

يتسمون بالدعوة إلى العنف، كما أن وجود حزب العدالة والتنمية نفسه يدخل في توجهات الدولة التي جاءت أيضاً في سياق دولي معين، وليس فقط رغبة داخلية محضة".

وفي الجزائر حظي التيار السلفي بالمشروعية التي استمدها أثناء استخدامه في المقاربة الأمنية لمواجهة الحركات الجهادية والتكفيرية خلال سنوات التسعينيات ، حينما استعانت السلطة بالعديد من الشخصيات السلفية العلمية بغية التصدي للجماعة الإسلامية المسلحة إيديولوجياً وعقائدياً ،من هؤلاء عبد المالك رمضاني والعيد شريفي وعبد الغاني عيسات وعلي فركوس ، وخلال هذه الحقبة حمل أحمد مراني حقيبة وزارة الشؤون الدينية (1994 – 1997) حيث عرف بميولاته الدينية المتشددة المعارضة للسلطة، وكانت خطاباته تتسم بالتشدد والحماسة الدينية حيث عمل مراني على توظيف عدد كبير من الأئمة من أتباع السلفية العلمية قصد مواجهة حملة الدعاية الدينية للجماعات الإسلامية المسلحة ومقاومة حملات تكفير النظام وأعوانه والعمل على التشكيك في مشروعية القتال والجهاد في الجزائر وفق بدائل دينية.[1]

ثانيا / التحول في منظورات التيار الاخواني بدول المغرب العربي

إن التحول في منظورات التيار الاخواني الذي يمثله فصيل واسع من الأحزاب السياسية الناشطة اليوم، لم يكن جذريا كما كان عليه التحول لدى التيار السلفي ،و مرده ان هذه الأحزاب قد دخلت إلى الحياة السياسية من خلال المشاركة فيها عن طريق الأساليب الديمقراطية ،والانتخابات كانت أهم وسائلها في ذلك ، وقد شهدت صدامات متكررة مع السلطة منذ تأسيسها .

و ترجع هذه المواجهات بين الحركة الإسلامية والسلطة لفترة كانت أغلب دساتير بلدان المغرب العربي أشارت في فصولها للإسلام ، حيث أدرجته البلدان في نصوصها الدستورية الأولى الإسلام دين للدولة بالنسبة لتونس في عام 1959 ، بالنسبة للمغرب 1962 ،وعززت الدولتين الإشارة إلى الإسلام في بنود كثيرة أخرى حيث ينص الدستور التونسي في ديباجته على ما يلي:"تبقى الدولة وفية لتعاليم الإسلام" ، في حين أن الدستور المغربي يؤكد على أن "المملكة دولة إسلامية"، أما في الجزائر فعلى الرغم من أن دستورها لعام 1963 ينص فقط على أن "الإسلام هو دين الدولة" (المادة 4) ، لكن بين عامي 1976 و 2016 أدخلت تدريجيا مواد إضافية ، وكلها

[1] لشموت عمر ،" ماذا قدمت السلفية للجزائر"، **العربي الجديد** ، 2018/04/04 ،نقلا عن:
https://www.alaraby.co.uk/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7

تهدف إلى حماية الإسلام [1] ، وعلى الرغم من هذه الإشارة الواضحة والصريحة للإسلام في دساتير دول المنطقة إلا أن ذلك فرض تحديات أمام الحركات السياسية الإسلامية التي تستند على مرجعية مبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مجالات الحياة لاسيما المجال السياسي ، حيث رأت أن هذه الاشارة الدستورية غير كافية على اعتبار انها شكلية فقط ، وهو مانتج عنه الصدامات التي أشير لها سابقا منذ سنوات السبعينات من القرن الماضي وازدادت تأزما مع فتح مجال التعددية الحزبية في جل دول المنطقة المغاربية مع بداية تسعينات القرن الماضي.

لعبت تجربة الحركات الإسلامية في العمل السياسي ومواجهاتها مع السلطة لتبني رؤى حديثة تتناسب و التطورات التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011 وارتكزت هذه الرؤى على :

- عدم سعي الحركات الإسلامية بعيد الثورات من تطبيق استراتيجياتها التي تعتبر فيها المرجعية الإسلامية أساسا لها ، و قد حاولت أن توائم مطالبها مع مطالب الثورة .
- تجنب المواجهة المباشرة مع السلطة بل أحيانا كثيرة نجد أن الأحزاب تتحالف معها لتحقيق أهداف الثورة.
- تبني النهج البراغماتي في علاقاتها مع السلطة أو الأحزاب السياسية المعارضة.

وقد نتج عن هذه الثورات عديد الأدوار التي أتيحت للحركات الإسلامية والتي لم تحظى بممارستها في وقت سابق، وهي دور المشاركة في الحكم ، الذي اتاح له دور تفاعلها مع مختلف القضايا الدولية والإقليمية والتعبير عنها بحرية ، والدور التحديثي ، وكل هذه الأدوار سيتم التفصيل فيها في الفصل الأخير من هذه الدراسة

المطلب الثاني : تحديات وإشكالات الحركة الإسلامية في ظل الإصلاح السياسي

إن من أبرز التحديات والإشكالات التي واجهت الحركات الإسلامية، تحدي داخلي يتعلق بتنظيمها واستراتيجياتها ومرتكزاتها وطبيعة نشاطها ، وتحد خارجي يتعلق بتلك الإشكالات التي تواجه الحركة أمام السلطة وأمام التيارات السياسية المعارضة وأمام المجتمع بكل أطيافه والذي كان المحرك الرئيسي لهذا الحراك ، و هو أول من طالب بدحر بؤر الفساد القيام بإصلاحات عميقة ،وساهم في إسقاط الأنظمة التي استبدت بالحكم لعقود من الزمن .

أولا / تحديات داخلية :

[1] Razika ADNANI, MAGHREB:THE IMPACT OF ISLAM ON SOCIAL AND POLITICAL EVOLUTION MOROCCO, ALGERIA AND TUNISIA , The Fondation pour l'innovation politique , pp 14-15 in :https://www.fondapol.org/app/uploads/2023/01/fondapol-study-maghreb-the-impact-of-islam-razika-adnani.pdf

إن تجربة الحركات الإسلامية المعاصرة في العمل السياسي لا تزال غير مكتملة المراحل، إذ أن هناك إشكالية ما زالت قائمة ، طرفها الرئيسي هو الحركات الإسلامية نفسها، التي تحتاج لمراجعة في رؤيتها تجاه مفاهيم العمل السياسي وكسر العديد من حواجز وهواجس الخوف تجاه وجودها في النظام السياسي، أما الطرف الثاني فهي النخب الحاكمة والنظم السياسية التي تعتقد أن دكتاتوريتها تبقيها متحكمة في مفاصل الحياة، بينما لا تدرك أن هذه السيطرة يمكن أن تغذي لحظة الثورة أو الخروج المفاجيء وتطيح بها كما هو الحال في تجربة ثورات الربيع العربي،و بالتالي يمكن الاستعاضة عن هذه المعادلة من خلال التوصل لقناعة قوة حضور القوى والحركات الإسلامية وتناغمها مع النخب السياسية والنظام السياسي ليصبحا مكملين لبعضهما البعض في مواجهة أي تدخلات أو تحديات خارجية.[1]

إن مرحلة الانتقال الديمقراطي التي تعيشها دول المغرب العربي والتي فرضتها التحولات في فترة الحراك الاجتماعي وبعده ، أدت بالحركات الإسلامية للوقوف على مكامن ضعفها و الإعلان على مشروع إصلاح فكري عميق، تحيي به سنة التجديد والتمحيص، وسعت أن يشمل هذا الإصلاح احتوائها لكل التناقضات الفكرية التي قد تواجهها في الدولة المدنية والديمقراطية التي سعى لقيامها كل من شارك في الحراك ، وقد تفاوت مستوى الإدراك السياسي لهذه المهمة لدى هذه الحركات من دولة لأخرى أو حتى داخل الدولة الواحدة ،ويمكن إجمال التحديات الداخلية للحركة الإسلامية في النقاط الآتية :

أ- **تحدي الإنتقال من السرية إلى العلنية:** فقد دأبت الحركات الإسلامية على العمل بعيدا عن القواعد المؤسسية التي تحكم عمل الأحزاب والقوي السياسية الأخرى، وهو ما وفر لها قدرا من السيولة والتغلغل في المجتمعات العربية، ويترتب على العمل السري سلسلة طويلة من القيم والمبادئ التي ينشأ عليها أفراد الحركة وأعضاؤها، مما يخلق ثقافة ومنظومة قيمية بعيدة عن الشفافية والوضوح، لذا فإن أول تحد سوف يواجه هذه الحركات هو كيفية تغيير البنية العقلية والفكرية لأعضائها، ونقلها من الحيز السري بآلياته وتفاعلاته إلى الإطار العلني بمسئولياته والتزاماته.

ب- **تحدي الفصل ما بين النشاطين الديني والسياسي:** فقد دأبت الحركات الإسلامية على الخلط بين

[1] **سليمان بشارات ، "الحركات الإسلامية والاستقرار السياسي...المعادلة المتشابكة"** ، المركز الديمقراطي العربي ، 25يوليو 2022 ، نقلا عن : https://democraticac.de/?p=83529

الدعوي والسياسي، ولم توجد حدود فاصلة بين الدور الديني والاجتماعي لهذه الحركات ونشاطها السياسي وهذا التحدي لا يمكن حله بمجرد التمييز بين المجالين الديني والسياسي عن بعضهما البعض، وإنما من خلال عملية فصل كلي في الوعي والفكر الحركي بين منطق الجماعة الدينية ومنطق الحزب السياسي، ولا تشجع النماذج العربية (كما هي الحال في الأردن والمغرب واليمن) التي تجمع بين الأمرين على إمكانية تكرارها في مصر وتونس. فالمشكلة لم تكن يوما في العلاقة التنظيمية التي تحكم علاقة الحزب بالجماعة ومساحات الانفصال والتلاقي بينهما، وإنما في الفلسفة التي يستند إليه كلاهما، فالعضو الذي يقرر الانتماء لجماعة دينية ليس هو حتما من يقرر الانتماء إلى حزب سياسي وبالعكس .[1]

ج- **تحدي إدارة التوازنات والعلاقات الداخلية في الحركات الإسلامية:** عرف عن هذه الحركات تماسكها الداخلي والتزامها التنظيمي والأيديولوجي، ولعل أحد أسباب ذلك هو شعور الحركة بكونها دوما مستهدفة من الأنظمة السلطوية، وهو ما كان سببا في تأجيل كثير من الاستحقاقات التي كانت مفروضة على هذه الحركات تحت وطأة القمع الخارجي أما الآن، وقد سقطت هذه الحجة، فإن ملفات داخلية كثيرة سوف تكون محل نقاش وجدل كبيرين داخل هذه الحركات، منها – على سبيل المثال – إمكانية الانتقال من ثقافة التلقين والطاعة إلى النقاش والاختلاف، والعلاقة بين الأجيال، والعلاقة بين المستويات التنظيمية المختلفة (مجالس الشورى والمكاتب التنفيذية وسلطات رئيس الحركة)، وما يتعلق بالانتخابات الداخلية، ومنظومة الحراك والترقي الداخلي.

د- **تحدي تطوير الخطاب الفكري والأيديولوجي للحركات الإسلامية:** في فرضت مرحلة ما بعد الثورات، على الحركات الإسلامية انفتح أطروحاتها الدينية والفكرية على غيرها من التيارات والرؤى والأفكار الأكثر تقدمية واعتدالا، وإلا فستخسر حتما الكثير من قواعدها ومؤيديها، والأكثر من ذلك أن هذه الحركات سوف تكون مطالبة بأن تضبط خطابها وتفاعلاتها الداخلية مع الواقع الجديد الذي فرضته الثورات العربية، وإلا فإنها ستفقد الزخم الثوري وتسير خلف المجتمع وليس في مقدمته.

هـ- **تحدي الانقسامات والانشقاقات الداخلية** : إن تعرض الحركات الإسلامية العربية إلى هزات داخلية عميقة أمر وارد جدا عطفا علي الحالة الثورية التي تتطلب تجديدا للبنية التنظيمية والفكرية لهذه الحركات، كي تكون علي مستوي التوقعات والطموحات التي حملتها الثورات العربية للشارع العربي، وقد بدأت بالفعل مؤشرات على هذه

[1] خليل العناني ، ***مرجع سابق*** ، نقلا عن :

https://www.siyassa.org.eg/News/1580.aspx

الانقسامات في بعض الحركات، وإن بشكل غير علني حتى الآن، فعلى سبيل المثال، حدث خلاف بين قادة حركة النهضة التونسية حول كيفية التعاطي مع المرحلة الجديدة، وهو انقسام يعكس عدم توافق الرؤية بين جناحي الداخل والخارج في الحركة. فالجناح الأول يبدو الأكثر انغلاقا وتحفظا على تقديم تنازلات، سواء في خطاب الحركة، أو في موقعها الحركي داخل النظام السياسي الجديد، في حين يبدو جناح الخارج أكثر مرونة واستيعابا للحظة الثورية، بحكم إحتكاكه بالثقافة الغربية، وقبوله بالتعددية الفكرية والأيديولوجية،[1] والأمر قد حدث في المغرب مع حزب العدالة والتنمية المغربي.

ثانيا / تحديات الحركة مع السلطة :

أ- التنافس على السلطة

لقد دخلت الحركات الإسلامية في علاقتها مع السلطة ضمن اتجاهين رئيسيين الاتجاه الأول معارض للسلطة أما الاتجاه الثاني ينافس على السلطة ، ولعل الاتجاه الأول لم يرفض من قبل النظم السياسية كونه ينتمي لظاهرة المعارضة ، لكنها في الوقت ذاته لا يتوقع منها أن تتحول هذه المعارضة إلى خصم ينافسها على السلطة وبالرغم من تفهم العديد من الأنظمة السياسية مشروعية الحركة المطلبية للمعارضة ،وهذا ما شهدته دول المغرب العربي بعد أحداث الحراك الاجتماعي ،إلا أن الحركة الإسلامية لازالت تعيش تهديدات بإقصائها من قبل النظام كونها تشكل فريق ينافس على السلطة.

ظهرت التحديات التي واجهت الحركات الإسلامية مع السلطة في وقت مبكر ، وقد تجسدت في المواعيد الإنتخابية الأولى التي شهدتها دول المغرب العربي بعد الحراك ،حيث وضعت هذه الحركات أمام إختبار كبير لكشف النزعة التسلطية لديها ، وقد حاولت هذه الأخيرة تجنب الوقوع في خطأ الإستفراد بالسلطة ومحاولة إشراك كل التيارات السياسية حتى وإن اختلفت اديولوجياتها ، ولعل مثال" الترويكا" بتونس لأكبر دليل على ذكاء قيادي حركه النهضة في التكيف مع الظروف الإنتقالية التي تعيشها البلاد.

وتعد الترويكا ائتلافا حاكما رئاسيا برلمانيا 2011 يتكون من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس التأسيسي، وقد تم تكوين إئتلاف وطني بناءا على طلب حركة النهضة التي فازت بالأغلبية في المجلس التأسيسي حيث قبل كل من حزب الجمهورية والتكتل الديمقراطي هذا المشروع ، وبعد أن تم الاتفاق أنتخب مصطفى بن

[1] خليل العناني ، **المرجع نفسه** ، نقلا عن :

https://www.siyassa.org.eg/News/1580.aspx

جعفر رئيسا للمجلس التأسيسي التونسي المرزوقي رئيسا للجهورية التونسية ، وحمادي الجبالي رئيسا للحكومة قيادي حركه النهضة ، أتبعه علي العريض من نفس الحزب وقد إتفق كل من الرئيس التونسي المؤقت مرزوقي ورئيس حركة النهضة على صعوبة المرحلة الانتقالية ، واعتبر المرزوقي انه لا يملك عصا سحرية لمواجهة ارث الديكتاتورية لكن هناك طموح لإيجاد توافق فيما يخص الحكومة ، وقد اعتبر راشد الغنوشي رئيس حركه النهضة أن الديمقراطية في تونس ما تزال تواجهها عقبات كون النظام القديم لم يمت فلا يزال في الإدارة وفي الإعلام وفي المال لذلك لابد من حماية الثورة من عوده النظام القديم ولو متنكرا في أشكال جديدة.[1]

ب- نقاش الإسلام والديمقراطية :

على الرغم من مشاركة الأحزاب ذات التوجه الإسلامي في الانتخابات التشريعية والمحلية وتوليهم عديد المناصب الحكومية بعد الثورات العربية ، إلا أن العلاقة بين الإسلام والديمقراطية ما زالت تشكل تحديا جوهريا يواجه الحركات الإسلامية تشهده منطقه المغرب العربي ، وقد اعتمدت الحركات الإسلامية في مسارها على المرجعية الدينية في التغيير داخل المجتمع أو لإيجاد البيئة الدينية المناسبة التي تحتضن الدولة و نظام الحكم الديمقراطي وهو ما أطلق عليه الباحث آسف بيات بما "بعد الإسلاموية " في كتابه "الإسلام والديمقراطية الحركات الإجتماعية والتحول ما بعد الإسلاموي" ، حيث تشكل هذه الظاهرة إتجاها يسعى إلى صهر التدين بالحقوق والإيمان بالمعتقد والإسلام و الحرية ويقدم هذا الاتجاه الحقوق على الواجبات والتعددية على الصوت الواحد الاستبدادي والحاضر على الماضي ، فمنذ التسعينات أخذت أشكالا عدة للتكيف مع مظاهر الدمقرطة والتعددية وحقوق المرأة في كثير من الدول العربية والإسلامية، على سبيل المثال ظهر هذا في إيران في مرحلة ما بعد الحرب وإعادة البناء وأبعد حزب الوسط في مصر نفسه عن استراتيجية العنف للجماعة ، وتجاوز حزب الله في لبنان من نظره الإسلام الخاص بالتكيف مع الواقع السياسي التعددي ، وقد تمكن حزب العدالة والتنمية في تركيا في التعايش مع هذا التحدي بشكل رشيد وحديث ، تعتبر حركات دول المغرب العربي إمتدادا لأفكاره ، وقد ظهرت عند تسلمهم السلطة حيث حاولوا الجمع بين الحداثة والقومية والديمقراطية مع التعلق بالالتزامات الدينية، لذا رأى أن المسألة الحقيقية تكمن في كيفية رعاية البيئة السياسية والاجتماعية التي تجعل من ديمقراطيات ما بعد الإسلاموية.[2]

ج- تحديات الإسلام الحركي والعمل المسلح :

---

[1] صباح عزوز و السعيد ملاح ، "دور الحركات الإسلامية في هندسة المشهد السياسي بعد 2011 دراسة تقييمية لتجربة حركة النهضة في تحقيق الانتقال الديمقراطي، ***مجله طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية***، المجلد04 ،العدد 3 ، 2021 ، ص535.

[2] بول كينغستون ،" في كتاب آسف بيات الاسلام والديمقراطية الحركات الاجتماعيه والتحول ما بعد الإسلاماوي "، **اضافات**، العددان الثالث والرابع صيف وخريف 2008، ص ص ، 195- 198.

لا تعتبر ظاهره التحول من العمل السياسي المسلح إلى النشاط السياسي غير المسلح بجديدة ، فقد أظهرت دراسة إحصائية أن من أصل 268 مجموعة مسلحة درست ونشطت في الفترة الممتدة مابين 1968- 2006 هناك 20 مجموعة فقط أي مانسبته 7% هزمت عسكريا ، في حين انضمت 114 منها أي 43% إلى التيار السياسي المؤسسي السائد سواء على شكل أحزاب سياسية أم حركات سياسية اجتماعية وكانت عمليات الأمن والاستخبارات وتراجع الدعم الشعبي المحلي والدولي مسؤولة عن تفكيك نحو 107 منظمة أي 40% وغالبيتها كانت صغيره الحجم، أما المجموعات المسلحة الأكبر خصوصا تلك التي كانت تضم أكثر من ألف عضو فقد كان مسارها الغالب والأعم التحول إلى السياسة السلمية.[1]

وقد تباينت هذه الظاهرة في المغرب العربي واختلفت من دولة إلى أخرى ، فطبيعة الثورة في ليبيا 2011 قادت إلى نتائج مختلفة مع بعض التنظيمات المسلحة ، فمواصلة التغيير الحقيقي جعل من الضروري اعتماد القوه الصلبة ،وفي ظل هذه البيئات من الممكن أن تنمو وتصمد وتتوسع عمليات تجذر الراديكالية والتجنيد والأطر الايديولوجية الداعمة والمشرعنة للعمل المسلح ، وفي المقابل نجد أن الأقطار المغاربية المتبقية تونس والمغرب والجزائر وموريتانيا ومن جانب آخر ليبيا التي تأكدت فيها الظاهرة ولو بشكل محدود لاعتبارات عدة:

أولا/ أن معظم المجموعات الكبيرة التي كانت مسلحة يوما ما إن لم يكن كلها ، قد حافظت على عملية التحول من عمل المسلح إلى النشاط السياسي السلمي مثل الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية حيث لم تكتفي بالتحول إلى أحزاب سياسية ، وإنما شاركت أيضا في الانتخابات وفي صياغة مواد دستورية وتفاهمات سياسية .

ثانيا /أن إصلاح قطاع الأمن يرتبط بهذه الظاهرة ، فعملية الانتقال من العمل المسلح للنشاط السياسي غير المسلح لا يمكن ان تستمر وتتحصن إن لم يصاحبها عمليه إصلاح عميقة لقطاع الأمن .

ثالثا/ إعادة تأطير العلاقات المدنية العسكرية فسيادة مؤسسات الدولة المسلحة على مؤسساتها المنتخبة القضائية قد خلقت بيئات سياسية صار فيها السلاح أهم من صناديق الاقتراع والقواعد الدستورية بوصفها وسيلة للوصول إلى السلطة السياسية والحفاظ عليها.[2]

---

[1] "**من السلاح الى السلام : التحولات من العمل السياسي المسلح الى العمل السياسي السلمي** " المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 3-4 تشرين الثاني /نوفمبر 2018 ، ص 2 ،نقلا عن:

https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/From-Bullets-to-Ballots-Transformations-from-Armed-to-Unarmed-Political-Activism-Symposium-agenda.pdf

[2] ***المرجع نفسه ، ص 3*** ، نقلا عن : https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/From-Bullets-to-Ballots-Transformations-from-Armed-to-Unarmed-Political-Activism-Symposium-agenda.pdf

إرتبط العمل المسلح في العالم العربي والإسلامي بالتيارات الإسلامية المتطرفة وفي أحيان كثيرة قد يرتبط بالحركات الإسلامية ذات الطابع السياسي ، وعليه فإن من التهديدات التي قد تواجه الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي لاسيما بعد نجاحها في الانتخابات التشريعية وتوليها الحكم في تونس والمغرب وقوعها في هذا الربط، ولعل اعتقال راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة التونسية والبعض من أعضائها بداية عام 2023 بدعوى تورطها في قضايا مرتبطة بالإرهاب ، لأكبر دليل على ذلك .

وقد تعرضت بعض التجارب البرلمانية في الوطن العربي في فترات سابقة ، للإجهاض جراء مشاركة الإسلاميين فيها ، وعلى الرغم من أن الانتخابات كانت شفافة ونزيهة ، لكن تم إلغائها باسم حماية الديمقراطية والبناء المؤسساتي من تشدد الأصولية الإسلامية وقد ظهرت هذه التجارب عندما تحولت الحركات الإسلامية المعارضة لأبرز الأطراف وأكثرها تهديدا للنظم القائمة .[1]

إن دول المغرب العربي بحاجة ماسة إلى إصلاح سياسي حقيقي و بعيد المدى، وقدرة الجماعات الإسلامية على تحقيق هذا الإصلاح محدودة جراء عديد التحديات :

- إفتقار الإسلاميين إلى برنامج متماسك للإصلاح السياسي.
- شكوك غير الإسلاميين في صدق التزام الإسلاميين بالمبادئ الديمقراطية.
- إنخفاض مستويات الوعي السياسي بين الجماهير .
- إستمرار الحكم الاستبدادي بطرق جديدة.

[1] عمراني كربوسة ،" التأصيل النظري للاستبدادية السياسية العربية بين سياسة الإقصاء للحركات الإسلامية ولحظه ميلاد الإرهاب "، **مجله المفكر** ، العدد 7 ، ص 128

خلاصة الفصل الثالث:

برزت الحركات الإسلامية بدول المغرب العربي جراء تضافر عديد العوامل ، تعلقت أساسا في بعدها السياسي بانهيار الدولة العثمانية التي شيدت حكمها على علاقة الدين بالدولة وكان ذلك منذ بداية تأسيسها إلى غاية انهيارها، وظل الإسلام القوه الأساسية المحركة لهذه العلاقة ، وبسقوطها غابت المرجعية الإسلامية وقيدت الحرية الدينية للشعوب العربية بما فيها شعوب دول المغرب العربي ، لا سيما في فترة الاستعمار الأوروبي الحديث على المنطقة ، ولعل هذا الأخير كان دافعا رئيسيا في تبني الحركات الإسلامية لسياسات نضالية ضد الاستعمار حفاظا على الإسلام والهوية الدينية ، حيث نشأت التيارات الإسلامية في منطقه المغرب العربي وفق اتجاهات موحدة وسمها الطابع الدعوي والتربوي خلال فترة الاستعمار و بعده ، غير أن ثمانينات القرن الماضي وبداية التسعينات غيرت من الاتجاه العام للحركة الإسلامية المغاربية و انطلقت في مسارات جديدة سمتها الرئيسية الطابع السياسي ، حيث تمظهرت في تأسيسها للأحزاب السياسية و مشاركتها في الانتخابات المحلية والتشريعية .

شهدت الحركات الإسلامية في المغرب العربي منذ تأسيسها لعديدة المضايقات من قبل الأنظمة السلطوية في المنطقة ،وقد تعرض أعضاؤها وأنصارها في غالب الأحيان وفي الأقطار المغاربية الخمس إما للاعتقالات والمحاكمات أو النفي والتهجير، وقد ساهمت عديد المتغيرات الدولية والإقليمية في إعادة تمركز الحركات الإسلامية الغير متطرفة بالمنطقة ، وأبرز هذه المتغيرات دوليا أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي أحدثت فارقا جوهريا تمثل في تعزيز تواجد التيار الإسلامي المعتدل ، وإقليميا الثورة التي أحدثها الحراك الاجتماعي العربي والمغاربي بالأخص في أدوار الحركة الإسلامية إبتداءا من ربيع تونس و المغرب و ليبيا وموريتانيا في سنة 2011 والربيع المتأخر للجزائر في سنة 2019 .

الفصل الرابع

مقارنة التوجهات الرئيسية لحزب حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي في ظل الإصلاح السياسي

إن الدور الذي أفرزته التحولات في المغرب العربي بداية 2011 للحركات الإسلامية ، بات جليا من خلال بعض التجارب في المنطقة ، ولعل تجارب الانتقال الديمقراطي في كل من تونس والمغرب بعد الحراك في البلدين هي أهمها ، فقد عرفت الدولتين خلال هذه الفترة إصلاحات سياسية ودستورية نتج عنها مساحة واسعة من الحريات والتعددية الحزبية ، حيث أدمجت عديد الحركات الإسلامية المقصاة من العمل السياسي في فترات الحكم الديكتاتورية السابقة وعلى رأسها حركه النهضة التونسية ومن جانب أخر أشركت بعض القوى في الحكم وكان حزب العدالة والتنمية المغربي أهمها

ومن خلال هذا الفصل سنبرز أهم الأدوار التي لعبها حزب حركه النهضة بتونس وحزب العدالة والتنمية بالمغرب في ظل الإصلاحات الدستورية، حيث وردت ثلاث ادوار رئيسية أولها الدور التقليدي لأي حزب سياسي ألا وهو دور المشاركة السياسية لكن مع التجديد فيه، والدور الثاني هو الدور التفاعلي إذ يظهر ابرز التفاعلات الحزبية مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية وقد اختيرت القضية الفلسطينية كقضية جوهرية في فكر الحزبين وأساسية لدول المغرب العربي والدور الأخير هو الدور التحديثي الذي استطاع من خلاله الحزبين من القيام بمهام التجديد في مؤسسات الدولة وهياكلها.

المبحث الأول : البناء التنظيمي لحركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي

المطلب الأول : لحركة النهضة التونسية

أولا /الجذور التأسيسية لحركة النهضة :

أ- **الخلفية التاريخية لظهور حركة النهضة بتونس:** تعتبر فتره الخمسينات من القرن الماضي فترة هامة جدا على الصعيد السياسي والفكري بتونس وذلك لأسباب عدة ، أولها يتعلق بتدرج تونس نحو الاستقلال وثانيهما تمثل في توحيد التعليم بعد التخلي عن التعليم الزيتوني فقد استطاع الحزب الدستوري أن يحتوي الحركة الزيتونية بتوظيف جزء من أطروحاتها واستعمال الطلبة الزيتونيين في بعض المظاهرات ، وقد تأصلت العداوة بين الزيتونيين والدستوريين عندما قرر الحزب تنحية الشيخ الطاهر بن عاشور من مشيخة الجامع الأعظم في جويلية 1951، وكان في كل مرة يسعى الحزب الدستوري لإجهاض محاولات الحركة الزيتونية وأنشطتها وذلك قبيل استقلال تونس عن فرنسا ، حيث تمكن من إجبار لجنة صوت الطالب الزيتوني من الانصهار في منظمة الاتحاد العام لطلبة تونس في جانفي1956 ، ليتمكن الحزب الدستوري بعدها من السيطرة على كافه التنظيمات النشطة في تلك الفترة لا سيما الاتحاد العام التونسي للشغل ،واستمرت دولة الاستقلال وفقا للمشروع البورقيبي بدعم الاتجاه التحديثي ،ولابد من الإشارة هنا إلى ابرز القرارات التي اتخذها بورقيبة منذ نهاية الخمسينيات توقيا لأية معارضة دينية ، حيث يمكن تحديدها في أربع قرارات :[1]

1- القرار المتعلق بتحويل الجامعة الزيتونية إلى مجرد كلية دينية في شكل عصري ، إذ مع الوقت تم إدماج طلبه هذه الجامعة في مختلف هياكل الدولة وترقيه العناصر الشابة والحيوية منها في مناصب سياسية عليا.

2- القرارات المتعلقة بمجلة الأحوال الشخصية التي وضع قوانينها عدد من قدماء الزيتونيين، يضاف إلى هذا الحملة التي شنها بورقيبة ضد الصيام في رمضان واعتماد الحساب الفلكي عوض رؤية الهلال .

3- القرارات المتعلقة بتثبيت اللغة الفرنسية في مراحل التعليم الثلاث.

4- القرارات المتعلقة بتحجير كل الحركات السياسية ومنعها وتجميع كل المنظمات الشبابية تحت الحزب الحاكم وإخضاع القيادة إلى إدارة الحزب.

[1] علي علاني ، ***الحركات الإسلامية في الوطن العربي: دراسة مقارنة بالحالة التونسية*** ، القاهرة: دار مصر المحروسة ،2008 ، ص ص 33 -37.

ولم تلقى هذه القرارات رد فعل دينيا منظما باستثناء بعض التحركات العفوية ، مثل مظاهرة القيروان في 1961 ردا على خطاب بورقيبة الذي حرض فيه على الإفطار في رمضان ، واعتبر الأستاذ عياض بن عاشور أن ظهور الحركة الإسلامية الجديدة لم يكن نتيجة تصفيه المؤسسة الزيتونية بل يرجعها للأسباب الرئيسية التالية:

- التحولات الاجتماعية العميقة .
- اضطراب واختلال التوازن الطبقي
- أزمة السكن والتضخم والبطالة .
- أزمة النظام نفسه 1969 (هي فترة التعاضد و التعاونيات الإجبارية•.
- عدم توازن القيم الأخلاقية .[1]

ب- **مراحل تشكل حركة النهضة** : شكلت جماعة التبليغ 1969 النواة المؤسسة للعمل الإسلامي بتونس مؤلفة من الشيخ راشد الغنوشي • الذي لم يكن تكوينه الإسلامي ذا اتجاه واحد ،وإنما كان تمازجا بين مجموعه من الاتجاهات بين الاتجاه الاخواني وخاصة فكر سيد قطب ، الذي كان له وقع كبير في تلك المرحلة وأيضا فكر السلفي دمشق في ذلك الوقت الشيخ ناصر الدين الألباني الذي تتلمذ في حلقاته، وأيضا كان متأثرا بكتابات مالك بن نبي.[2] وقد عمل الإسلاميين على تشكيل تيارا إسلاميا مر بثلاث مراحل رئيسية تمثلت في :

المرحلة الأولى /الجماعة الإسلامية : عقدت الجماعة الإسلامية أول لقاء تنظيمي سري لها في أواسط شهر ابريل 1972 ابرز مؤسسيها راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو ثم التحقت بهم مجموعة من المريدين من أبرزهم صالح

•تبنّت الدولة والحزب الدستوري مخرجات ''البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد العام التونسي للشغل'' لسنة 1956. فانطلقت بذلك التجربة التعاضدية في تونس من خلال برنامج ''الآفاق العشرية للتنمية 1962-1971'' المنظَّم بقانون عدد 19 المؤرخ في 25 ماي 1963 المتعلق بإحداث الوحدات التعاضدية.كانت آثار تجربة التعاضد ساطعة الوضوح في القطاع الفلاحي، فقد تمّ نزع ملكية الأراضي من صغار الفلّاحة قصد بناء تعاضديات مُسيَّرة بطريقة مباشرة من أجهزة الدولة. تشير إحصائيات سنة 1969 إلى وجود 700 وحدة تعاضدية فلاحية فوق مساحة تناهز 600 ألف هكتار. ساهم 37.500 فلاح صغير (أي من يملك أقل من 6 هكتارات) بما يقارب ثلث هذه المساحة وتم تغطية البقية منها بأراض على ملك الدولة مسحت ما يقارب 380 ألف هكتار. بالمقابل، كانت مشاركة كبار الفلّاحة شبه منعدمة ، وقد تعرضت هذه التجربة للفشل سنة 1969 .

[1] أعلية علاني ، ***المرجع نفسه*** ، ص 38 .

• ولد راشد الغنوشي عام 1941 في قرية الحامة التابعة لولاية قابس بالجنوب التونسي، لأسرة محافظة وبسيطة تعمل في الزراعة هو سياسي ، وبعد أن أتم دراسته في تلك القرية وفي قابس انتقل للدراسة في جامع الزيتونة وبعد أن نال الشهادة الثانوية انتقل إلى دمشق ليدرس الفلسفة، ثم عاد إلى بلاده في فترة الستينات ليعمل كمدرس للفكر الإسلامي بعدها تمكن من السفر لفرنسا ليدرس الفلسفة في جامعة السوربون. عاش نحو عقدين في المنفى بالعاصمة البريطانية لندن، ثم عاد إلى تونس بعد سقوط نظام بن علي عام 2011، وأسهم مع حركته في تذليل عقبات المرحلة الانتقالية بعد فوزها في انتخابات المجلس التأسيسي.

[2] توفيق المدني ، ***المعارضة التونسية نشأتها وتطورها*** ، الاردن : إتحاد كتاب العرب ،ص 246 .

كركر وحبيب المكنى وعلي العريض ،اقتصر نشوء الجماعة في البداية على الجانب الفكري من خلال إقامة حلقات في المساجد و الانخراط في جمعيات المحافظة على القرآن ،ولقد سمح لأعضاء الجماعة في عام 1974 بإصدار مجلة " المعرفة" التي أصبحت المنظر الفعلي لأفكار الحركة ، ارتكزت الجماعة في هذه المرحلة على الثقافة الإسلامية والتشديد على مفاهيم أساسية لمشروعها الإسلام دين ودولة ،الإسلام عقيدة وشريعة بالإضافة إلى الأبعاد الأخلاقية ، والتربية الروحية والسلوك القويم ، وقد عقدت الجماعة مؤتمرها التأسيسي في صيف 1979 وأفرزت الإنتخابات الشيخ الغنوشي أميرا للجماعة الإسلامية ، تم تشكيل مكتب تنفيذي ومجلس للشورى وتعيين عمال المناطق .

المرحلة الثانية/ حركة الاتجاه الإسلامي :إن هذه المرحلة تميزت بإعلان السلطة على إقرار التعددية السياسية المنضبطة وفي هذه الأثناء تمكن الأمن من إيقاف احد زعماء الجماعة والعثور على أرشيف التنظيم بحوزته ، وجراء الانكشاف الأمني سعت الحركة لتحويل عملها من العمل السري إلى العمل العلني حيث وجدت الحركة صعوبة بالغة في إقناع قواعدها بجدوى العمل العلني ، وقد عقدت قيادة الجماعة الإسلامية مؤتمر استثنائي في ربيع عام 1981 أعلنت في ختامه عن حل الجماعة وتأسيس حركه جديدة باسم حركه الاتجاه الإسلامي ، وتم انتخاب راشد الغنوشي رئيسا لها وعبد الفتاح مورو أمينا عاما، وتقدمت هذه الحركة الجديدة بطلب إلى وزاره الداخلية للحصول على التأشيرة القانونية .[1]

تم الإعلان عن الحزب الجديد وأهدافه في جوان 1981 وقد حمل البيان التأسيسي للحزب خمس عناصر أساسيه وهي :

- بعث الشخصية الإسلامية لتونس و تجديد الفكر الإسلامي وتنقيته من رواسب عصور الانحطاط وأثار التغريب.
- استعادة الجماهير حقها المشروع في تقرير مصيرها.
- إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية وتوزيع الثروة بالبلاد توزيعا عادلا .
- المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على مستوى المحلي والمغربي والعربي والعالمي .

[1] عبد اللطيف حناشي، "الحركات الإسلامية في تونس مرحله ما بعد الثورة "، عبد الغني عماد مشرفا ، ***الحركات الإسلامية في الوطن العربي***، مجلد الثاني، مرجع سابق ، ص ص 1738- 1740.

ولتحقيق هذه المهام فإن الحركة إعتمدت على وسائل أهمها ، إعادة الحياة للمسجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهيرية للحركة الفكرية والثقافية ، دعم التعريب والانفتاح على اللغات الأجنبية كأداة للتغيير ، كما رفضت مبدأ الانفراد بالسلطة وإقرار الحق في ممارسة حرية التعبير والتجمع، بلورة مفاهيم الإسلام الإجتماعية في صيغ المعاصرة وتحرير الضمير الإسلامي من الإنهزام الحضاري إزاء الغرب كما دعا البيان إلى إعتماد التصور الشمولي للإسلام والتزام العمل الإسلامي بعيدا عن اللائكية .[1]

المرحلة الثالثة/ تأسيس حركة النهضة: إن هذه المرحلة تميزت في بدايتها بالانفراج بعد إنقلاب بن علي سنة 1987 ، وكانت من بين مظاهر الانفراج مبادرة النظام بإطلاق سراح قيادي الحركة من السجن واستقبال رئيس الدولة للسيد راشد الغنوشي ،الذي صرح أنه ثقته في الله كبيرة ثم في بن علي ،وقد سمح للاتجاه الإسلامي بحرية الحركة من دون الاعتراف به رسميا ، كما أشركت الحركة في عدة مبادرات و مؤسسات كدعوتها إلى التوقيع على الميثاق الوطني عام 1988 ، والسماح لها بإنشاء منظمة طلابية(الاتحاد العام التونسي للطلبة) و بإصدار جريدة "الفجر" ، وقد تم تغيير إسمها من الاتجاه الإسلامي إلى حركة النهضة وذلك في 8 فبراير1989 ، وذلك رغبة من الحركة في الالتزام بقانون الأحزاب الذي يمنع إقامة أحزاب على أساس ديني، وتأكيدها دعم النظام الجمهوري واحترام دستور البلاد ،وتدليلا على رغبتها في الانخراط في العمل السياسي القانوني على أسس مدنية كما شاركت في الانتخابات التشريعية لسنة 1989 بقوة وقد حصلت على نحو 17% من الأصوات .

جراء هذا الفوز تم التسويق لصورة الحركة على أساس أنها تتبنى خطاب وصف بأنه تقليدي يهدد مكاسب الجمهورية ، وما ميز هذه المرحلة في النهاية الصدام مع النظام بعد مرحلة الإنفراج القصيرة ، حيث نكل بأفرادها ومناضليها ،جراء تنظيم الحركة لمظاهرات عارمة إثر أزمة الخليج الأولى سنة 1991 ، وعطلت السلطة جريدة الحركة " الفجر" ، و سحب الترخيص من المنظمة الطلابية التابعة للحركة ، و انطلقت بعدها الإعتقالات وعمليات التنكيل والمحاكمات الصورية لآلاف المنتسبين إلى الحركة وصولا إلى إدعاء السلطة بوجود تنظيم عسكري سري تابع للحركة كان يهدف إلى الانقضاض على السلطة ، وقد حاول لاحقا الذين تمكنوا من الخروج من البلاد لم شملهم والمحافظة على ما تبقى من التنظيم وتمكن راشد الغنوشي من عقد ثلاث مؤتمرات أكد في مؤتمره الأول الطبيعة السلمية للحركة ، كما تم بعث عدة مؤسسات في المهجر بالتوازي مع ربط العلاقات مع بعض قوى المعارضة التونسية وبعض الشخصيات الوطنية من ضحايا نظام بن علي، وتوج كل ذلك في الداخل بتأسيس هيئة

[1] أعلية العلاني ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 142 -144 .

18 أكتوبر للحقوق والحريات التي ضمت بعض القيادات المستقلة ذات العلاقة غير التنظيمية بحركة النهضة ،وقد حافظت الحركة على الرغم من كل هذه الإرهاصات على بنيتها التنظيمية في الداخل وفي الخارج بفضل زعيمها راشد الغنوشي.[1]

ثانيا /علاقة حركة النهضة بالسلطة:

إرتكز المشكل الرئيسي بين الحركة الإسلامية والسلطة في تونس حول طبيعة العلاقة بين الدين والدولة فالإسلاميون ينادون في تلك الدولة الدينية التي تقيم الحدود الشرعية، في حين أن السلطة إختارت منذ الإستقلال العلمانية لتفصل بين الدين والدولة .

مرت حركة النهضة في علاقتها بالسلطة السياسية بتونس بمراحل المتعددة حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية هي كالآتي:

1- **مرحلة الإنفراج والهدوء الحذر :**

لابد من الإشارة أن علاقة الاتجاه الإسلامي بالسلطة السياسية الحاكمة في تونس عهد الحبيب بورقيبة إمتازت بنوع من التوجس المتبادل والحضر ، فبورقيبة ونظام حكمه يرى في النخبة الإسلامية كونها حركة رجعية معادية لمظاهر التحديث التي تعرفها تونس ،سواء على مستوى الحريات الفردية أو العامة وما يتعلق بحقوق المرأة ، وبالتالي يجب العمل والتصدي للتيار الإسلامي ،في حين يرى أنصار الحركة الإسلامية في الحبيب بورقيبة وحزبه رمزا للتغريب والحداثة ، وهدفه إبعاد المجتمع عن هويته واللغوية ،وبالرغم من حالة التوجس المتبادلة ما بين نظام الحكم والحركة إلا أن بورقيبة ونظام حكمه تغاضى في البداية عن نشاطات الحركة الإسلامية التونسية ما سمح لها بالانتشار في مختلف أنحاء البلاد ، وحالة الإنفراج هذه ميزت كذلك السنوات الأولى لحكم زين الدين بن علي الذي قام بإطلاق سجناء الحركة، واستقبل زعيمها راشد الغنوشي وتم إشراكها في توقيع الميثاق الوطني والسماح لها بالنشاط العلمي دون الإعتراف الرسمي بها ، والسماح لها بإنشاء منظمة طلابية وجريدة الفجر ، وقد شارك أنصارها في الانتخابات في قوائم وحصلت على المرتبة الثانية بعد الحزب الحاكم بنسبه 17% ،دون أن تستطيع

[1] عبد اللطيف حناشي، "الحركات الإسلامية في تونس مرحل ما بعد الثورة "، ***مرجع سابق*** ، ص ص 1742- 1743 .

الفوز بأي مقعد في البرلمان بفعل عمليات التزوير التي قامت بها الدولة وهو ما رفضته الحركة لتدخل في مرحلة مواليه سمتها القطيعة .[1]

2- مرحله المواجهة والقطيعة :

تميزت علاقة راشد الغنوشي وأنصاره بالسلطة في عهدي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي بتقلبات كثيرة ففي عهد الأول تأزمت العلاقة في ربيع 1981 بعد إكتشاف السلطة على سبيل الخطأ على الوثائق السرية الخاصة بالبناء التنظيمي السري لحركة الاتجاه الإسلامي ،وشكل ذلك صدمة لها حيث وقفت على الإنتشار وامتدادها عبر ربوع تونس ،لينطلق فصل المواجهة واعتقال قياديها، وكذلك في بداية 1987 وصلت علاقة الحركة بالسلطة ذروتها في المواجهة بعد تردد خبر عزم بورقيبة إعدام الغنوشي ، غير أن إنقلاب بن علي وتسلمه السلطة بتونس أعاد هذه العلاقة إلى مرحلة إنفراج جديدة، إلا أن ذلك لم يدم طويلا حيث فتح زين العابدين بن علي بعد الإنتخابات التشريعية لسنة 1989 مرحلة جديدة مع الاتجاه الإسلامي التونسي سمتها القطيعة ، إذ سحب ترخيص المنظمة الطلابية وأغلق جريدة الفجر واعتقل قياديها وقام بمحاكماتهم محاكمات صورية ، وشلت نشاطات الحركة لكون قياداتها وأنصارها موزعين على السجون والمنافي لتتخذ من الخارج مجالا للتعريف بما تتعرض له من تلفيق وتنكيل ، إلى أن جاءت الثورة التونسية عام 2011.[2]

ثالثا /مسار حركة النهضة التونسية بعد الحراك :

أ- **مرتكزات حركة النهضة بعد الحراك:** سارعت الحركة في تبني مطالب التغيير وإزاحة النظام الفاسد وهذا ما ظهر في تصريحات ابرز قادتها الغنوشي ، وإن كانت لم تؤطر الحركة للهبة الثورية وهو حال بقية الأحزاب السياسية ،إلا أنها سرعان ما دعمتها وشجعت مسارها حيث كانت الحركة دائما ما تجرم الممارسات القمعية لنظام بن علي وبورقيبة وتدينها ، لا سيما في ظل الممارسات القمعية المتنوعة التي مارسها النظامين ضد الأحزاب

[1] احمد سوالم ، الحراك السياسي في تونس بعد الربيع :نموذج حركه النهضة ،محمد الامير احمد عبد العزيز مشرفا ومحررا، **تجارب حركات الاسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي:** دراسه في التحديات الراهنة وأفاق المستقبل ،المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصاديه 2019 ، ص ص 206 .

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص207.

السياسية الإسلامية وعلى رأسها حركة النهضة التونسية ، فقد تعرض قادتها وأعضاؤها للاعتقال والنفي خلال فترات الحكم السابقة .[1]

وقد ورد في الفصل الأول للنظام السياسي للحركة أن حركة النهضة حزب سياسي وطني ذو مرجعية إسلامية يعمل في إطار الدستور ووفقا لأحكام المرسوم عدد87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بالأحزاب السياسية وفي إطار النظام الجمهوري على الإسهام في بناء تونس الحديثة، الديمقراطية المزدهرة والمتكافلة والمعتزة بدينها وهويتها ،وتسعى إلى ترسيخ قيم المواطنة والحرية والمسؤولية والعدالة الاجتماعية والنضال من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي كخطوة باتجاه تحقيق الوحدة العربية فالوحدة الإسلامية وتحرير فلسطين والعمل على التعاون مع كل الشعوب في إطار الاحترام المتبادل[2].

إرتكزت الحركة بعد الثورة التونسية على المبادئ الآتية :

1- العمل السياسي وفقا لمرجعية إسلامية .
2- إلتزامها بديمقراطية قائمة على تداول السلطة واحترام حقوق الإنسان .
3- منح المرأة حقوقا واسعة فموقف الحركة من المشاركة السياسية للمرأة و عند إجراء تحليل متمعن لسجل النهضة تظهر صورة أكثر إيجابية، ففي مواجهة تعبئة قوية من جانب المجتمع المدني ، قام قادة الحزب بدعم إجراء يعتمد التكافؤ بين الجنسين على المستوى العمودي، ومفاده أن تورد الأحزاب أسماء المرشحين الذكور والإناث بالتناوب في القوائم الإنتخابية، كما دعمت أيضا إعتماد قانون تكافؤ عمودي وأفقي للإنتخابات البلدية (نص على ضرورة أن تتضمن كل قائمة مرشحين ذكورا وإناثا بالتناوب، وكذلك أن

[1] احمد خالدي وابراهيم بن داود ،"صعود وأفول قوى الإسلام السياسي في المنطقة العربية : دراسة تجارب المشاركه السياسيه لحركة النهضة التونسية وحزب الحريه والعدالة المصري وحزب العداله والتنميه المغربي"، **مجله الباحث للدراسات الاكاديميه** ، مجلد 7 ، العدد 01 ، جانفي 2020 ،ص 391

[2] الموقع الرسمي لحركة النهضة التونسية ، النظام الاساسي لحركة النهضة التونسية ، 2017/03/05 نقلا عن :
http://www.ennahdha.tn/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85

تعتمد الأحزاب العدد نفسه من القوائم التي يرأسها رجال ونساء في مختلف الدوائر الانتخابية التي تخوض فيها المعركة الانتخابية).[1]

ب- الأزمة السياسية في تونس وتأثيراتها على دور حركة النهضة التونسية

كشف سقوط النظام الاستبدادي في تونس على انقسام نخبوي حيث هيمن الانقسام الديني –العلماني على ما بعد الثورة ، فقد أفرزت الثورة بروز الحركة الإسلامية في تونس من جديد والمتمثلة في حركة النهضة وهي التي كانت تقاوم النظام الديكتاتوري في عهد بن علي وترفض كل برامجه العلمانية ، وبذلك نجحت الحركة الإسلامية نسبيا في بناء ثقافة إسلامية فرعية متماسكة ، وبعد الثورة تمكنت حركة النهضة من كسب الرهان الانتخابي بحصولها على أغلبية الأصوات في انتخابات المجلس التأسيسي ، ما فرض على بقيه القوى السياسية التعامل معها بالرغم من خلفية النهضة الدينية ، وبسبب هذا الفوز و تبنيها لمبادئ الثورة تمكن الحزب من الحصول على دعم بعض الأطراف العلمانية ، وتجسد هذا الدعم في مشاركة حزبين علمانيين في حكومة الترويكا • .وقد مثل النجاح السياسي لحركة النهضة تهديدا للنمط المجتمعي في تونس ، وهو ما دفع بقية القوى العلمانية من التخوف بعد إنتصار حركة النهضة في إنتخابات عام 2011 من استعمال التيار الديني سلطة الدولة لفرض نمط عيشه حيث شهدت البلاد إستنفارا شديدا لحماية ما يسمى بالنمط المجتمعي التونسي .[2]

أنشأ دستور تونس لعام 2014 برلمانا من غرفة واحدة، وهو مجلس نواب الشعب الذي يضم 217 مقعدا وتم إنتخاب 199 عضواً بشكل مباشر في دوائر إنتخابية محلية متعددة الأعضاء، في حين مثل 18 عضواً دوائر إنتخابية متعددة الأعضاء في الخارج عبر نظام القوائم الحزبية ، وقد أدى جميع الأعضاء عهدتهم الإنتخابية لمدة خمس سنوات ،جرت آخر إنتخابات تشريعية بموجب الدستور القديم في أكتوبر/تشرين الأول 2019 ، تحت

---

[1] نقلا عن :-https://www.ndi.org/sites/default/files/The%20Ennahda%20Movement%20in%20Tunisia%20-%20Arabic.pdf

• **الترويكا** هي ائتلاف حاكم رئاسيا وحكوميا وبرلمانيا يتكون من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي التونسي لتكوين أغلبية مستقرة في الحكم في تونس ،تأسس الائتلاف في 22نوفمبر 2011 وانحل في 20نوفمبر 2014 ، وقد تم انضمام كل من حزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي لهذا المشروع الى جانب حزب حركة النهضة.

[2] أيمن بوغانمي ، الانتقال الديمقراطي التشاركي في تونس ، ، مهدي مبروك محررا، ***النخب والانتقال الديمقراطي :التشكل والمهمات والأدوار*** لبنان :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019 ، نقلا عن :
https://www.google.dz/books/edition/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%91%D8%AE%D8%A8

رقابة دولية ووطنية التي أكدت أن عملية الاقتراع كانت تنافسية وذات مصداقية بشكل عام وقد حصل حزب النهضة الإسلامي على المركز الأول بحصوله على 52 مقعدا، وحزب قلب تونس بزعامة القروي على 38 مقعدا، والتيار الديمقراطي التقدمي على 22 مقعدا، وائتلاف الكرامة على 21 مقعدا، وفاز بالمقاعد المتبقية 11 حزبا آخر، و17 مرشحا مستقلا.

بدأت أزمة الانتقال الديمقراطي بتونس في يوليو/تموز 2021 حين قام الرئيس قيس سعيد بتعليق عمل البرلمان من جانب واحد، ورفع الحصانة القانونية عن المشرعين، وواجه العديد من الأعضاء في وقت لاحق الإقامة الجبرية أو الاحتجاز والمحاكمات في محاكم عسكرية ، كما حل الهيئة رسميًا في مارس/آذار 2022، بعد أن اجتمع أغلبية المشرعين عبر الإنترنت وحاولوا إلغاء العديد من إجراءات الطوارئ التي اتخذها الرئيس وفي خريف عام 2022 أعلن الرئيس عن إجراء انتخابات تشريعية مبكرة بدأت أواخر ديسمبر وقد كانت المشاركة في الجولة الأولى من التصويت منخفضة للغاية حيث لم تتجاوز 11 بالمائة.[1]

خلف هذا الانتقال آثارا سلبية على مجرى التعددية الحزبية والحرية السياسية حيث تعرضت أعضاء ورؤساء العديد من الأحزاب للاعتقال وعلى رأسهم زعيم حزب النهضة راشد الغنوشي في أبريل 2023 بعدما أعلن أن تونس ستكون مهددة بـ«حرب أهلية»، إذا تمت تصفية الأحزاب اليسارية أو ذات التوجه الإسلامي مثل حزبه وفي 15 ماي من نفس السنة حُكم عليه بالسجن لمدة عام بتهمة «تمجيد الإرهاب» في قضية أخرى، وهو أشهر معارض مسجون منذ أن قرر الرئيس قيس سعيد احتكار السلطات في البلاد في 25 يوليو (تموز) 2021.[2] وفي موقف زعيم جبهة الخلاص المعارضة **نجيب الشابي** قال إن ما حصل من توقيفات شملت زعيم حركة النهضة وقياديين آخرين بالحزب يعبر عن إرادة النظام الحالي في تصفية المعارضة السياسية للرئيس قيس سعيد ومحاولة إبادتها ،واعتبر الشابي حركة النهضة أهم حزب سياسي بالبلاد ،كما يمثل أكبر مكوّن في أهم تحالف سياسي

[1] Fredom in The World 2023 Tunisia**, *op.cit*,** in :
https://freedomhouse.org/country/tunisia/freedom-world/2023

[2] زعيم النهضة راشد الغنوشي يبدأ إضرابا عن الطعام ،صحيفة الشرق الأوسط 29 سبتمبر 2023 نقلا عن:
https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A

معارض وهو جبهة الخلاص• مؤكدا أن توقيف قياداتها ومصادرة مقراتها ومقر جبهة الخلاص عمل غير قانوني هدفه شل النشاط السياسي لهذه القوى .[1]

المطلب الثاني : حزب العدالة والتنمية المغربي

أولا/ مراحل تأسيس حزب العدالة والتنمية

أ- **التطورات التنظيمية للحزب** :لقد شهدت الحركة الإسلامية المغربية تحولات هامة في نهايةسبعينيات القرن الماضي ، حيث تأسست حركة الشباب الإسلامي في العام 1969 على يد عبد الكريم مطيعي وإبراهيم كمال، واعترف بها الملك الحسن الثاني رسميا في العام 1972 ، و بعد إغتيال زعيم المعارضة الإشتراكية "عمر بنجلون" في عام 1975 تم حلها عام 1976 ، وقد انفصل بعض أعضائها إحتجاجا على طريقة إدارة المرشد عبد الكريم مطيعي للتنظيم ليؤسسوا في عام 1981 " الجماعة الإسلامية " وكان من أشهر قياديها عبد الإله بنكيران وبسبب مشكلة تقنين الحركة حلت حركة الإصلاح والتجديد محل الجماعة الإسلامية بقيادة عبد الإله بنكيران ومحمد يتيم وسعد الدين العثماني في عام 1992 .[2]

بدأت فكرة تأسيس حزب العدالة والتنمية لدى قيادات حركة التوحيد والإصلاح ، من أجل الفصل بين العمل الدعوي والعمل السياسي ،وسعيا إلى خلق هيكل حزبي مستقل عن الحركة يمارس بحرية كاملة العمل السياسي ، فيما يبقى العمل التربوي والاجتماعي والثقافي من ضمن واجبات الحركة ، و قد نشأت فكرة الدخول في شراكة حزبية مع الكيانات السياسية المقبولة عند السلطة ، وحصل ذلك بعد التقارب والاتفاق مع أحد القيادات التاريخية للاستقلال في المغرب هو عبد الكريم الخطيب ،حيث كان الخطيب أحد قيادات الحركة الشعبية التي تأسست عام 1959 ،وأصبح رئيسا للبرلمان المغربي في عام 1963 ،ولكن في عام 1965 رفض الخطيب قرار الملك إعلان حاله الطوارئ بسبب ذلك ترك رئاسة البرلمان وتوسعت خلافاته مع الحركة الشعبية تحديدا مع المجموعه المنشقة عنها في عام 1967، وتم تأسيس كيان سياسي جديد إسمه الحركة الشعبية الدستورية

• جبهة الخلاص تأسست بعد 9 أشهر من إعلان الرئيس إجراءاته الاستثنائية يوم 25 يوليو/تموز 2021 بحل البرلمان وعزل الحكومة السابقة وحل المجلس الأعلى للقضاء، والجبهة عبارة عن تحالف من 6 أحزاب –أبرزها حركة النهضة– وهدفت استرجاع الديمقراطية.

[1] خميس بن بريك ، "تطويق الخلاص والنهضه الى اين تتجه الامور في تونس بعد اعتقال الغنوشي " ، 2023/04/20 ، نقلا عن :
https://www.aljazeera.net/politics/2023/4/20/%D8%

[2] Anca Munteanu, « Intégration politique des partis islamistes et processus de « spécialisation » : perspective comparée Tunisie-Maroc » ; **Année du Maghreb**, 22, 2020, Vol.I, in :
https://journals.openedition.org/anneemaghreb/6378#tocfrom1n1

الديمقراطية، ورغم أن عبد الكريم الخطيب لديه نزعة إسلامية واضحة ، إلا أن كيانه السياسي الجديد لم يحظى بامتداد شعبي كبير، حيث قرر الحزب مقاطعة الإنتخابات البرلمانية لمدة قاربت الثلاثين عاما .

في 1996 إرتأت قيادة حركة التوحيد والإصلاح دخول في شراكة مع الخطيب وذلك عبر ضم قطاعات واسعة من كوادر حركة التوحيد والإصلاح إلى الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية ، وبناءا على ذلك تم عقد مؤتمر في أواخر عام 1996 شكل تدجينا لهذه الشراكة ، التي أفضت لحصول الحركة الشعبية الدستورية على 14 مقعدا في الانتخابات النيابية التي أجريت عام 1997 وفي عام 1998 قرر المجلس الوطني للحركة تغيير اسم الحركة إلى حزب العدالة والتنمية ، وقد انتخب عبد الكريم خطيب امينا عاما للحزب حتى العام 2004 ، حيث رفض ترشيحه مجددا لمنصب الأمين العام لظروفه الصحية وانتخب بدلا منه نائبه سعد الدين العثماني واستمر امينا عاما للحزب حتى العام 2008 حيث عقد المؤتمر الوطني السادس في يوليو 2008 ، بحضور قرابة 1628 كادرا حزبيا ، و قرابة 200 إمرأة ، وسط تغطية إعلاميه مكثفة وحضور عدد من قيادات الأحزاب السياسية الأخرى في الوطن العربي ،ونتج عنه فوز عبد الإله بنكيران أمينا عاما للحزب[1]

ب- علاقة حزب العدالة والتنمية بالسلطة :

بعد عدة محاولات فاشلة للتقنين •بين عامي 1985 و1987 ، و بمبادرة من عبد الإله بنكيران إلتزم الإسلاميون المغاربة بالمشاركة السياسية التي تسيطر عليها الدولة وبهذه الطريقة ، إعترفت الحركة بالسلطة السياسية والدينية للملكية مقابل الإدماج التدريجي في المجال السياسي في يونيو 1996، حيث انضمت كوادر حركة الإصلاح والتجديد إلى حزب سياسي قانوني وملكي، هو الحركة الديمقراطية الشعبية الدستورية في أيلول/سبتمبر 1996، و اندمجت حركة الإصلاح والتجديد مع رابطة المستقبل الإسلامي، التي كان أحمد الريسوني رئيسا لها، وتم إنشاء حركة التوحيد والإصلاح من خلال هذا الربط ، وعليه سبقت هذه الأخيرة الحزب السياسي- حزب العدالة والتنمية- الذي تأسس في عام 1998.

[1] عبد الحكيم ابو اللوز،" الحركات والتظيمات الاسلامية في المغرب "،عبد الغني عماد مشرفا ، ***مرجع سابق*** ،المجلد الثاني ، ص ص 1859 ، 1860.

• من أجل تقنين الحركة اقترح بنكيران تغيير اسمها وقد حدث مشكل التقنين بعدما رفضته الجهات الرسمية التي رأت أنه لا يتناسب مع بلد مسلم شعباً وتشريعاً ويعتبر الملك فيه "أمير المؤمنين"، لتصبح لاحقا حركة الإصلاح والتجديد.

في ذلك الوقت حدث "تخصص" في السياسة، تميز بالفصل الوظيفي بين العمل السياسي للحزب وأنشطة الوعظ والإحسان و الدعوى التي تديرها حركة التوحيد والإصلاح ، حيث يشترك التنظيمين على مستوى هيئات صنع القرار بين تلك الموجودة في الحزب وتلك التابعة للحركة،و استند "تخصص" حزب العدالة والتنمية إلى نموذج حركة حزبية ذات رأسين منذ عام 1998 ، و تم تنسيق عمل حزب العدالة والتنمية من قبل هيئتين: الأمانة العامة (حوالي خمسة وعشرين عضوا) والمجلس الوطني (ثلاثمائة وخمسين شخصا) ،في حين أن حركة التوحيد والاصلاح ضمت المجلس التنفيذي (حوالي عشرين شخصا) يمثل المكتب التنفيذي قيادة الحركة التي تضمن تنزيل مخططاتها وفق الأولويات المحددة، وتمثيل الحركة لدى مختلف الجهات، وتحقيق التفاعل الإيجابي مع المستجدات فضلا عن متابعة عمل الهيئات الأخرى للحركة ،ومجلس الشورى (حوالي ثمانين شخصا) الذي يعتبر ثاني هيئة تقوم مقام الجمع العام، ويجتمع سنويا لمتابعة عمل الحركة وأداء المكتب التنفيذي والمصادقة على البرامج السنوية.

يمثل حزب العدالة والتنمية أفكار حركة التوحيد والإصلاح في المجال السياسي ، وعليه أصبح حزبا سياسيا على الطراز الإسلامي ، وهكذا تواصل حركة التوحيد والعمل كمنظمة إسلامية مكرسة لتجديد المجتمع من خلال التعليم الديني والأنشطة الاجتماعية والثقافية ، فيما أن "تخصص" حزب العدالة والتنمية يحمي الحركة من تبعات الممارسة السياسية، وهو ما لا ينطبق على الحركات الإسلامية التي جمعت بين الوعظ والأنشطة السياسية في منظمة واحدة مثل حركة النهضة.[1]

ثانيا /مسار حزب العدالة والتنمية بعد حركة 20فبراير 2011

أ- **مرتكزات حزب العدالة والتنمية** : إتسم موقف حزب العدالة والتنمية برفض المشاركة الرسمية في الحراك ، لكنه قام بالاستثمار السياسي القوي للحدث في سياق دعم خيار الإصلاح السياسي والدستوري وذلك في ظل البقاء ، وقد تجلى موقف الحزب من الحراك من خلال برنامج لإقتراع نوفمبر 2011 ، حيث أكد على تجديد دعوته إلى الإصلاح لا سيما أن سياق الحراك العربي الذي انطلق من تونس في 17 من ديسمبر 2010 وامتد بدرجات متفاوتة إلى 17 دولة عربية ومنها المغرب ،كان محرضا على المطالبة بتغييرات نوعية في السلطة و تنويع مصادر توزيع الثروة، فالحزب إقتنص اللحظة لإعادة تأكيد قدرته على إدخال الإصلاحات البنيوية التي تتوق إليها قطاعات واسعة من المجتمع المغربي ، مع تطبيق شعار الإصلاح في إطار الإستقرار أي الدعوة إلى

[1] Anca Munteanu, ***Opcit***,in : https://journals.openedition.org/anneemaghreb/6378#tocfrom1n1

إصلاح الممارسات السياسية دون صدامات أو تغييرات هيكلية تعرض البلاد لاهتزازات إجتماعية مجهولة العواقب .[1]

أدت حركة المغرب لبروز التيار الإسلامي ليس فقط كطرف معارض بل تجسد الأمر في أن حزب العدالة والتنمية المغربي قد تحصل على الأغلبية البرلمانية في الانتخابات التشريعية لسنة 2011 ، حيث تحصل على 107 مقاعد وحصل في سنة 2016 على 125 مقعدا ، وقد أهله الفوز في الانتخابات التشريعية بترؤس الحكومة منذ 2012 ودارت الرئاسة بين رئيس حزب العدالة والتنمية بنكيران والعثماني أبرز قياديها ورئيسها السابق .

ب- علاقة حزب العدالة والتنمية المغربي بالسلطة والمعارضة

أكدت بعض الدراسات أن بعض الدول الديمقراطية شهدت احتجاجات مناهضة للحكومة أكثر من غيرها وقد ظهرت عديد التفسيرات أولها مؤداه أن المؤسسات السياسية كمحددات بنيوية هي من تشكل الأنشطة الاحتجاجية، أما التفسير الثاني فيعتبر أن أحزاب المعارضة بمثابة عوامل التعبئة الاحتجاجية، وقد أظهرت التحليلات التجريبية لعينة عالمية تتألف من 107 دولة ديمقراطية في الفترة من 1990 إلى 2004، أن التفسير الثاني أقرب ، على اعتبار المعارضة تشجع على الإحتجاجات المناهضة للحكومة لاسيما عندما تكون أكثر إتحادا، علاوة على ذلك تشير النتائج إلى أن قدرة أحزاب المعارضة على التعبئة لها أهمية بالنسبة للإحتجاجات المناهضة للحكومات في البلدان النامية، ولكن ليس بالنسبة لتلك الموجودة في البلدان المتقدمة .[2] و تتكون المعارضة السياسية للحكومة التي قادها حزب العدالة والتنمية من ثلاث إتجاهات معارضه متباينة :

1- معارضة مؤسساتية :

نشأت هذه المعارضة إثر نتائج إنتخابات 25 نوفمبر 2011، ووصول حزب العدالة والتنمية لرئاسة الحكومة و يعد أبرز مكوناتها حزب الأصالة والمعاصرة ،التي أفضت تداعيات الربيع العربي إلى إقبار مشروعه السياسي حيث ساء أداءه، إلى جانب الأصالة شكل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي إختار المعارضة السياسية لأول مرة منذ حكومة عبد الرحمن اليوسفي عام 1997 ، وقد يعود إتخاذ الحزب هذا القرار إلى عدم رضاه عن

[1] أحمد خالدي و ابراهيم بن داود ، ***مرجع سابق*** ، ص ص 393 -394 .

[2] Yen-Pin Su , « Anti-Government Protests inDemocracies: A Test of InstitutionalExplanations »,**Comparative Politics** , Vol. 47, No. 2 (January 2015) , in :
https://www.jstor.org/stable/43664137?typeAccessWorkflow=login

نتائج الإنتخابات التشريعية الأخيرة ، وعليه ستكون معارضة الحزب للنظام ممتدة تاريخيا إلى السبعينيات من القرن الماضي، وهناك حزب التجمع الوطني للأحرار الذي اضطر إلى التموقع كمعارضة بعد هزيمته في هذه الإنتخابات .

2- معارضة إحتجاجية :

مثل هذه المعارضة يمثلها الشارع بزعامة حركة 20 فبراير بمختلف مكوناتها المدنية ، والإسلامية (كحزب العدل و الإحسان التي انسحبت مؤخرا) والسلفية ، واليسارية (كالنهج الديمقراطي واليسار الإشتراكي الموحد وحزب الطليعة) وهي تشكل معارضة شرسة للحكومة ، وما ستقوم به من برامج ومشاريع يشكل تحديا للإسلاميين فنجاحهم في تنفيذ برامجهم وقدرتهم على استثمار ما خول لهم الدستور الجديد من صلاحيات وسلطات، قد يفضي إلى إضعاف هذه المعارضة ويوجد اختلاف جذري بين المعارضة المؤسسية و المعارضة الإحتجاجية ، ذلك أن الأولى ستنشغل بمنطق سياسي إصلاحي وستسعى الاستثمار في ما تحوله اللعبة السياسية من صلاحيات جديدة للقيام بدور المعارضة من داخل النظام ، بينما الثانية فهي تعارض مجمل العملية السياسية تأثرا بمنطق الثورات التي يشهدها العالم العربي .

3- معارضة القوى الخفية :

تقوم بهذه المعارضة القوى الخفية الأطراف غير الراضية عن صعود الإسلاميين للسلطة ، وهي التي يصفها رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران مجازا بالعفاريت والشياطين والتماسيح ،تشتغل بشكل خفي وتسعى للحفاظ على نفوذها السياسي ومصالحها الاقتصادية ومواقعها داخل أجهزه الدولة وفقا لمنطق اللوبيات.[1]

المطلب الثالث : حزب حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي –مقارنة أولية –

تجدر الإشارة إلى أن السياق العام للإصلاح السياسي في تونس يختلف في بعض ملامحه عن الإصلاح السياسي في المغرب الذي جاء بعد الحراك ،فالإصلاح السياسي الذي شهدته تونس أسس له في ظل انهيار النظام السياسي السلطوي الذي كان سائدا من قبل ، والذي دام لأكثر من ثلاث عقود ، أما الإصلاح السياسي الذي شهده المغرب فانه تأتى بعد الحركة الشعبية في 20 فبراير 2011 مع الإبقاء على السلطة

[1] رشيد مقتدر ، " تاملات في التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي في الحكم ، **سياسات عربية** ، عدد 3 ، المركز العربي لابحاث ودراسات السياسات ، يوليو 2013 ، ص 23 – 25 .

السياسية التي كانت قائمة قبل هذه الحركة ، وهي سلطة المؤسسة الملكية التي تمتد جذورها تاريخيا ودينيا (و هي الصفة الشرعية التي يحاول النظام السياسي في المغرب اضفائها على حكمه) ، وقد كانت هذه السلطة الشريك الرئيسي لهذه الإصلاحات ، وعليه فالأدوار التي استحدثها الإصلاح السياسي في كلتا الدولتين للحركات الإسلامية سيختلف مبدئيا من حيث بيئة النظام السياسي التي ستخلق في ظلها هذه الأدوار ، وستظهر هذه الجزئية من البحث مقارنة أولية بين حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي في ثلاث عناصر جوهرية صيغت في شكل جداول من إعداد الباحثة بناءا على مراجعات لعديد المصادر والمراجع التي اعتمدها البحث إبتداءا من الفصل الثاني إلى غاية الفصل الرابع والأخير :

1- **بيئة النظام** : إن المقارنة بين الحركتين محل الدراسة يقودنا قبلها لتحديد الفروق بين بيئة النظام السياسي لكل من تونس والمغرب والتي نشأت في ظلها الحركات الإسلامية.

جدول رقم (03) : بيئة النظام في كل من تونس والمغرب

النظام الجمهوري (تونس)	النظام الملكي (المغرب)
رئيس الدولة خاضع قانونا للمنافسة .	منصب رئيس الدولة والمتمثل في الملك (أمير المؤمنين) له الشرعية الدينية خارج إطار المنافسة السياسية
حزب الاغلبية يشكل الحكومة	الملك غالبا يتحكم في تعيين رئيس الحكومة
الاغلبية التشريعية لها الاحقية في تغيير شكل النظام	الأغلبية في الهيئات التشريعية ليس الأحقية في تغيير شكل النظام
المجالس التشريعية لها تأثير أكبر في إدارة شؤون الدولة	المجالس التشريعية تأثيرها أقل في إدارة شؤون الدولة
منعت وجود أحزاب سياسية إسلامية	تحظى الحركات الإسلامية بوجودها الرسمي من خلال أحزاب سياسية.

من إعداد الباحثة استنادا لعديد المصادر التي وردت في الدراسة

إن طبيعة النظام الملكي بالمغرب يجعل من منصب رئيس الدولة خارج إطار المنافسة السياسية على أساس أن الحكم الملكي حكم قائم على التوارث ، وعلى العكس من ذلك نجد أن النظام في تونس منصب رئيس الدولة فيه يخضع لقانون المنافسة ، وهذا ما يسهل عادة من عملية الانتقال الديمقراطي السلس والتداول السلمي على السلطة وبتر الصلة بين المرحلة الدكتاتورية ، ونجد أن السلطة التشريعية في النظام الجمهوري لها تأثيرا في إدارة

شؤون الدولة حتى أن الأغلبية التشريعية تملك الأحقية في تغيير شكل النظام ، في حين أن الهيئة التشريعية بالمغرب تأثيرها محدود على إدارة شؤون الدولة ، كما الأغلبية في هذه الهيئات ليس لها الأحقية في تغيير شكل النظام ومن منظور تاريخي نجد أن النظام الجمهوري قد حاول الحد من العمل الإسلامي من خلال اعتقال العديد من المناضلين والمناصرين للحركات الإسلامية التي ظهرت في تونس، ومن بينها حركة النهضة والسبب الرئيسي في ذلك التوجه الحداثي والعلماني للنظام السياسي بتونس الذي تبناه الرئيس الحبيب بورقيبة بعد الاستقلال ، وفي المقابل نجد أن الحركات الإسلامية في المغرب تمتعت بوجودها الرسمي من خلال أحزاب سياسية ، ومرد ذلك المرجعية الدينية التي يتبناها الحكم والتي لاتتعارض مع عمل الحركات الإسلامية على الأقل نظريا ، لكن هذا لم يمنع من تعرض هذه الأحزاب في عديد المناسبات لا سيما تلك المناسبات المرتبطة بأحداث الاغتيال والأعمال الارهابيه من عمليات اعتقال واسعة لأعضائها ومناصيرها.

وان اختلفت بيئة النظام من حيث التصنيفات ، فإنها تلاقت في الممارسات التسلطية التي اعتمدها النظام الجمهوري الحداثي في تونس ، والنظام الملكي ذا الطبيعة الدينية في المغرب ، حيث حولا كلا النظامين للحد من أوجه التعددية الحزبية ككل و تعرض التيار الاسلامي تحديدا لهذا المنع جراء اتساع قاعدته الشعبية وتمتعه بالشرعية المجتمعية و منافسته للسلطة السياسية .

2- من حيث المرجعية الفكرية والتنظيمة :

جدول رقم (04): المرجعية الفكرية والتنظيمية للحزبين

المنطلقات	حزب حركة النهضة	حزب العدالة والتنمية
الاتجاه الفكري	إخواني (ديني إصلاحي)	إخواني (ديني اصلاحي)
الاسلوب	السرية ثم العلنية	السرية ثم العلنية
التخصص	أحادي (حركة النهضة لوحدها تقوم بالدعوى والسياسي)	ثنائي (حركة التوحيد والاصلاح الوعظ والدعوة وحزب العدالة والتنمية السياسة)
الإيديولوجيا	ديمقراطي إسلامي (يميني)	ديمقراطي إسلامي (يميني)
القاعدة الجماهرية	واسعة وممتدة	واسعة وممتدة

من إعداد الباحثة استنادا لعديد المصادر التي وردت في الدراسة

إن الاتجاه الفكري لحالتي الدراسة إخواني سعى بشكل أساسي للإصلاح والتربية في المجتمع والرجوع الى الشريعة الإسلامية في كل مناحي الحياة ، وهي كذلك مرتكزات فكر التيار الاخواني ، لكن هذا الاتجاه بالنسبة للحالتين قد شهد تحيينا بما يتوافق و خصوصية المجتمع والدولة وهذا ما أدى لابتعادهم عن الإخوان كتنظيم ، وتمثل حالة إخوان تونس والمغرب أهمية خاصة، فحزب النهضة في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب لا ينكرا أنهما كانا يتبنيان المشروع الإخواني في مرحلة سابقة، ويدعي كليهما أنهما تجاوزا الفكر الذي يقف من وراء هذا المشروع، ولم يعد ثمة ما يربطهم به سوى الاتفاق حول تبني المرجعية الإسلامية في الحكم.

ولكن هذا الادعاء يظل محل شك كبير لأسباب عدة: أولها، تبنيهما لشعارات غامضة ومعممة على شاكلة شعار الإخوان "الإسلام هو الحل"، حيث يتبنيان شعارا مماثلا وهو "الحكم بمرجعية إسلامية" ، وثاني الأسباب التي تشكك في فكرة تجاوز الحزبين لفكر جماعة الإخوان أن كليهما يحرصا على المشاركة أو دعوة عناصر محسوبة على الإخوان والتنظيم الدولي في تظاهرات عدة .

وقد كشف الباحث المغربي إدريس الكنبوري عن العلاقة بين حزب العدالة والتنمية وبين حركة التوحيد والإصلاح التي انبثق عنها الحزب، بقوله: في جميع المؤتمرات التي يعقدها الحزب أو الحركة تتم دعوة أشخاص من الإخوان المسلمين المصريين والحركات الإسلامية الأخرى، والأمر نفسه بالنسبة إلى مؤتمرات هذه الحركات، والفلسفة الكامنة وراء هذا الحضور هي الوقوف على سير الأمور في أفق وضع تقارير حول الوضعية العامة للحركات الإسلامية في مختلف الأقطار، وتبادل الخبرات والمصالح، وتنسيق المواقف في ما يجب أن يتم فيه التنسيق، وطبعا مع ترك هامش لكل تنظيم محلي للاشتغال وفقا للقوانين المحلية وأوضاع البلد.

وفي تونس شهد حزب النهضة انقسامات على خلفية ابتعاد الحزب عن مرجعيته القريبة من فكر الإخوان المسلمين رغم كل ادعاءات التجاوز، فالجناح المحافظ القريب من الفكر التقليدي للإخوان أعرب عن امتعاضه من تقديم الجناح المسمى بجناح "لندن"، والذي يقوده الغنوشي، لمزيد من التنازلات لصالح الحزب الحاكم بما يمس بمصداقية المرجعية الإسلامية للحزب، خاصة في قضايا جوهرية مثل قانون المصالحة مع السياسيين السابقين في نظام بن علي، كما عبر الجناح المحافظ نفسه عن غضبه من دعوة الرئيس التونسي السابق **قايد السبسي** للرئيس **عبد الفتاح السيسي** في نوفمبر من العام 2017 لزيارة تونس ، معتبرين سكوت الغنوشي عن ذلك، وهو شريك في الائتلاف الحاكم، بمثابة خيانة لما إدعوه من إراقة دم إخوانهم في مصر.[1]

[1] علاقة إخوان المغرب العربي بالتنظيم علاقة إخوان المغرب العربي بالتنظيم الأم نقلا عن :
https://www.islamist-movements.com/special/?id=56440#slide157433

أما أسلوب العمل الذي انتهجه الحزبين فقد ظهر ضمن مرحلتين أساسيتين مرحله السرية ومرحلة العلنية وقد اشترك في هذين المرحلتين كلا الحزبين ، ومنطلق آخر اشتركا فيه هو المنطلق الإيديولوجي فكلاهما ديمقراطي إسلامي يميني حيث يؤمنان بالديمقراطية إذا لم تتعارض مع الشريعة الإسلامية ، كما أن القاعدة الشعبية والجماهيرية بالنسبة للحزبين هي واسعة وممتدة ، والفرق الأساسي الذي يمكن الاشارة إليه ، أن حزب حركة النهضة قد شهد انقطاعا مع القاعدة الشعبية والجماهيرية الموجودة في تونس بسبب التهجير والنفي الذي تعرض له قياديها وأنصارها خلال مسارهم الحركي ، أما حزب العدالة والتنمية فان استمرارية العمل السياسي داخل المغرب جعل من القاعدة الجماهيرية تزداد اتساعا جراء الاتصال المستمر ما بين الحزب وقاعدته ، لكن هذا لم يمنع حزب حركه النهضة بعد الحراك أن تتحصل على اغلبية برلمانية في عام 2011 مكنته من تولي مناصب حكومية ، وهذا يدل على اتساع القاعدة الجماهيرية لحزب حركه النهضة حتى وان لم يكن اتصاله بها غير مستمر ويرجع البعض ذلك للخيال المجتمعي الذي تحمله القاعدة الشعبية اتجاه التيارات الإسلامية ،والتي كان من بين أدوارها الأساسية إصلاح المجتمع وتهذيبه من خلال المساجد والمدارس والجامعات، التي تأسست بها تنظيمات طلابية إسلامية شكلت ظهيرا رئيسيا لحزب النهضة في تونس ، و استقبال الغنوشي الحافل بعد رجوعه من المنفى بعد 22 سنة من التهجير ، من قبل مناصريه وخصومه و كل فئات المجتمع التونسي دليل على اتساع شعبية الحركة حتى وان شهدت انقطاعا.

3- نتائج المشاركة السياسية :

جدول رقم (05) : نتائج المشاركة السياسية

التوجهات /الحزب	حركة النهضة التونسية	حزب العدالة والتنمية المغربي
النشأة	1969 راشد الغنوشي	1967 عبد الكريم الخطابي
التقسيم	ديني اصلاحي	ديني اصلاحي
البيئة	النظام الجمهوري (مرجعية حداثية)	النظام الملكي (مرجعية دينية خليفة المؤمنين اهمية الاسلام في تحديد شرعية الحكم .
الاستمرارية	متقطعة الى غاية 2011	مستمرة منذ 1997

المعارضة	**2011 ---89 مقعدا** **2015 ---69 مقعدا** **2020 ---54 مقعدا**	**1997 ---9 مقاعد عاشرا** **2002 ---42 مقعد ثالثا** **2007 ---46 مقعد ثانيا** **2011 ---107 مقعد /395** **2016 --- 125 مقعد /395**
المشاركة في الحكومة	**حكومة حماد جبالي 2011-2013** **حكومة علي لعريض 2013-2014**	**حكومة بنكيران الاولى 2012-2013** **حكومة بنكيران الثانية 2013-2017** **حكومة العثماني الاولى 2017-2019** **حكومة العثماني الثانية منذ 2019**

من إعداد الباحثة استنادا لعديد المصادر التي وردت في الدراسة

نشأة حركة النهضة التونسية وحزب العدالة متقاربة زمنيا ، إلا أن عوامل المساهمة في النشأة تتوحد خارجيا وتختلف داخليا ، فبالنسبة للعوامل الخارجية التي ساهمت في ظهورها سببين رئيسيين أولها الامتداد الاخواني المشرقي الفكري والتنظيمي ، و الثورة الإيرانية عام 1978 التي صدرت فكرة قيام الدولة استنادا لمرجعية إسلامية في العالم العربي ، و بالنسبة لظروف النشأة داخليا نجد أن تونس و بعد قيام الدولة الوطنية بقيادة الرئيس حبيب بورقيبة والذي مشى خطوات كبيرة في مجال التحديث والعلمانية حيث أسس لقاعدة فصل الدين عن الدولة بتونس بعد الاستقلال ، و عليه فقد أسس بيئة معارضة لإمكانية نشوء حركة إسلامية ، وقد تشكلت هذه الحركة في مرحلتها الأولى بسرية بعيدة عن أنظار السلطة والنخبة اليسارية والماركسية المعارضة على حد سواء الرافضة لإمكانية إعادة البنى التقليدية في المجتمع أو الحكم ،ولقد كان لعبد الفتاح مورو و راشد الغنوشي الدور الأبرز في تأسيسها متأثرين بالفكر الإصلاحي في المشرق .[1]

أما بالنسبة للمغرب فالنظام الملكي لم يكن عائقا في تشكل الحركة الإسلامية كون النظام يعتمد بشكل أساسي على الإسلام في تحديد شرعيته ، وقد استندت كل من حركة النهضة التونسة وحزب العدالة والتنمية

[1] صلاح الدين الجورشي ،عبد الغني عماد مشرفا ، " الاخوان المسلمين في المغرب العربي تونس تجربه حركه النهضه من التاسيس الى الثوره" ، **الحركات الاسلاميه في الوطن العربي** ، مجلد الاول، بيروت: مركز دراسات الوحده العربيه 2013 ص ص 581-583

المغربي فكريا إلى حركة الاخوان المسلمين متأثرين بالأخص بحسن البنا وسيد قطب ، الى جانب كتابات أبو الأعلى المودودي ، وهذا ما جعلهما يتبعان أسلوب عملها والشكل التنظيمي لبنائها .

و بالنسبة للاستمرارية فنجد ان نشاط حزب النهضة كان متقطعا منذ نشأته ومنقطعا منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي بسبب الاعتقالات والتهجير أما بالنسبة لحزب العدالة والتنمية فقد شهد استمرارية في عمله منذ 1997 أي منذ تأسيسه باسمه الجديد من خلال مشاركته في الانتخابات التشريعية والمحلية .والسمة الرئيسية التي جمعت في الحزبين بعد حراك 2011 هو استحواذ الحزبين على اغلب مقاعد البرلمان ومساهمتهم في البناء المؤسساتي خلال المرحلة الانتقالية.

المبحث الثاني : دور حزب حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي في ظل الإصلاحات

إن تقصي الحركات الإسلامية فكريا وسياسيا وتنظيميا في ظل التحولات التي نتجت عن حركة الثورة العربية يفرض إعادة النظر في تصورات وسلوك وهياكل مختلف الفاعلين في المشهد السياسي العربي وفي مقدمتهم القوى الإسلامية ، وقد ظهرت رؤى جديدة خاصة في أوساط الحركات الإسلامية ،كما أشار لها رئيس مركز تدريب العلماء في موريتانيا الشيخ **محمد الحسن الدادو** بالرغم من أن بعضها سبق الربيع العربي ، حيث أدركت الحركات الإسلامية أن هناك فرصا للتعاون بين مختلف المكونات الفكرية في إقامة مشروع واحد وهو مشروع الثورة، كما أدركوا ضرورة الشراكة والحفاظ على السلم الاجتماعي مع مختلف مكونات الشعب التي كان لها دور بارز في هذه الثورات، ويشير الدادو إلى أن الدولة الحديثة ومكوناتها ومصداقيتها واقتصادها أصبحت حاضرة في أفكار الحركات الإسلامية منذ الربيع العربي ، وتمثل إحدى أولوياتها ، فقد كان معظمهم بعيدين جدا عن الحكم من حيث المشاركة والأصالة.[1]

أعتبرت ثورات الربيع العربي فرصة حقيقية لوصول الحركات الإسلامية إلى سدة الحكم، بعد أن بقيت لعقود طويلة مغيبة عن المشهد السياسي العربي، وهذه النقلة النوعية في مسار مشاركة الحركات الإسلامية في الحكم أفرزتها الإصلاحات السياسية التي شهدتها دول المغرب العربي منذ سنة 2011 لا سيما في تونس والمغرب حيث أثر بشكل جلي على أوجه الحياة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية ، ومن بين مظاهر التغيير التي مست الأنظمة السياسية لهذه الدول ، هو فتح الباب على مصراعيه أمام التعددية الحزبية ولعل السمة الرئيسية

[1] محمد الحسن الدادو ، **ندوة التحولات في الحركات الإسلامية** ، 27 نوفمبر 2016 ، نقلا عن :
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/events/documents/2019/6cbfd697502f4cc3950cb3d99059190e_100.pdf

لذلك هو السماح للتيارات الإسلامية المقصاة لعقود من الزمن في تونس للمشاركة في الحياة السياسية والوصول إلى الحكم من خلال حركة النهضة ، وكذلك الحال بالنسبة لحزب العدالة والتنمية المغربي بالمغرب، وان لم يشهد حالة الإقصاء التي عاشتها حركة النهضة ،و هذه هي أهم الأدوار التي يمكن التطرق لها ، إذ شكلت المظهر العام الذي ميز عمل التيارات الإسلامية ومن بينها حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي في ظل الإصلاحات الدستورية والسياسية منذ سنة 2011 .

المطلب الأول: الدور التشاركي

تشكل الانتخابات الدورية المحلية أو التشريعية فرصة مشاركة حقيقية أمام أي حزب سياسي ، ودائما ماتسعى هذه الأحزاب إلى تحقيق أهداف جوهرية جراء هذه المشاركة ، وأولى خطواتها الترويج للبرنامج الانتخابي الذي تتبناه الأحزاب بين أوساط الشعب ، سعيا منها في الحصول على مساندة ودعم الناخبين لهذا البرنامج ومن ثم منحهم أصواتهم ، حيث تؤهله أصوات الناخبين بالفوز بمقاعد في البرلمان ، وقد يمكنه ذلك من تشكيل الحكومة بمفرده أو بالتعاون مع قوى أخرى بحسب طبيعة النظام السياسي لكل دولة أو مشاركته في الحكم مع الأكثرية أو وقوفه في صف المعارضة النيابية ، وفي حالة عدم حصوله على أي مقعد في المجلس التشريعي يحاول أن يكون معارضا من خارج قبة البرلمان لكي يبرهن على التزامه بالبرنامج الذي تبناه والمصالح التي يدافع عنها.

وعليه المشاركة الحزبية في الدول الديمقراطية تمر بثلاث مراحل أساسية كما هو مبين في هذا الشكل الهرمي :

تشكل هذه المراحل أهم الخطوات الإستراتيجية التي يتبناها أي حزب للوصول الى السلطة ، حيث تعتبر مقاعد المجالس النيابية وسيلة مهمة للمشاركة في تحقيق مصالح الناس وفق برنامج هذا الحزب أو ذاك ، وهذا من جانب تشريعي ، ويشارك الحزب في السلطة التنفيذية بغية تحقيق مصالح الناس أيضا وفق البرنامج الحكومي ، وفي كلتا الحالتين استطاع الحزب الوصول إلى السلطة (التشريعية أو التنفيذية) وهو الهدف الرئيسي لقيامه و استطاع أيضا تحقيق الصالح العام وبذلك قد جمع بين الغايتين .

وعلى اعتبار أن المشاركة السياسية للأحزاب هي أهم أدوارها ، فقد شهدت أيضا كل من تونس والمغرب هذه المشاركة جراء التعددية الحزبية التي أتاحتها الإصلاحات السياسية في البلدين بعد حراك 2011 ، حيث شاركت حركة النهضة التونسية في الانتخابات التشريعية والمحلية ، وكذلك الأمر بالنسبة لحزب العدالة والتنمية المغربي وتنقسم المشاركة التي سيدور البحث حولها إلى نوعين رئيسيين المعارضة وهي حالة تقليدية عاشها كلا الحزبين في مراحل سابقة ، والمشاركة في الحكم وهي الحالة التي استحدثها الإصلاح السياسي و مكن الحزبين من القيام بها لأول مرة في تاريخهما .

أولا / المعارضة

أ- **المعارضة لدى حزب حركة النهضة** :لقد دفعت مجموعة من الأحداث حركة النهضة التونسية إلى ولوج النشاط السياسي من بينها أزمة 26 جانفي 1978 ، والتي اندلعت بين الحكومة من جهة والاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة الحبيب عاشور من جهة أخرى ، حيث أدى الإضراب العام الذي أقدم عليه الاتحاد إلى مواجهات مع قوى الجيش ، أسفرت عن سقوط العشرات من القتلى والجرحى وأعلن عن حالة الطوارئ بالبلاد في تلك المرحلة كانت الجماعة الإسلامية منشغله بالقضايا العقائدية والتربوية ، و لأول مرة تصدر بيان سياسي في تاريخها تعرض للنقد من قبل الأوساط النقابية واليسارية بسبب مضمونه الذي عكس عدم إدراكها لطبيعة الأزمة ودلالاتها .[1]

وقد شكل ذلك بداية اهتمام الجماعة بما يجري في المجالين النقابي السياسي و من بين الأسباب المؤدية للانخراط في العمل السياسي بالنسبة لحركة النهضة التونسية صعود التيار الطلابي الإسلامي ونجاح الثورة الإيرانية.

[1] صلاح الدين الجورشي ، الاخوان المسلمين في المغرب حالة تونس : تجربة حركة النهضة من التاسيس الى الثورة "، عبد الغني عماد مشرفا ، ***مرجع سابق*** ، المجلد الأول ،ص ص 585 .

إن العداء كان متبادلا بين الحركة الاسلامية والنظام ، حيث كانت الحركة الإسلامية تنظر للرئيس بورقيبة انذاك كونه حاكما معاديا للإسلام ، وهذا ما جعل الحركة في منظور الرئيس بورقيبة قوة رجعية معاديه للحداثة وجراء الملاحقات الأمنية المتواصلة لأعضاء الحركة الإسلامية في تونس ، جعلها تؤكد في توصياتها على ملازمة الحذر والتركيز على الجانب التربوي والثقافي ، لكن في سنه 1987 منع رئيس الحركة الشيخ راشد الغنوشي من إلقاء دروس بالمساجد وذلك بحجة خطابه السياسي التحريضي ضد النظام و عندما رفض الغنوشي الالتزام بالقرار وتمسكه بمواصلة نشاطه الدعوي بالمساجد ، أقدمت السلطة على اعتقاله ومحاكمته مما دفع أنصاره إلى تنظيم مسيرات احتجاجية ،و كل هذه الأحداث جاءت في مرحلة يتم فيها التحضير لخلافه الرئيس بورقيبة ، واعتبر تعيين زين العابدين بن علي وزيرا أولا بهدف التصدي لخطر الإسلاميين مرحلة جديدة من الإرهاصات التي ستعيشها الحركة ، وقد كان انقلاب بن علي في السابع من نوفمبر عام 1987 مرحلة أعمق في ال اشكالات والتحديات التي تواجه الحركة بسبب أزمة ثقة عميقة بين الحركة والحاكم الجديد، تحت خلفية الانقلاب الذي حضرت له الحركة بالتعاون مع مجموعه موالية لها موزعة بين المؤسستين العسكرية والأمنية و قد حدد السابع من نوفمبر 1987 كموعد لانجازه لكن بن علي تمكن من قطع الطريق نحو انجاز هذا المشروع .[1]

ويمكن أن تتأكد معارضة حزب حركة النهضة التونسية حتى بعد ثورة تونس نهاية عام 2010 لكن في شقها التنظيمي والإيديولوجي ، جراء إشراك الحركة في الحياة السياسية وتقلدها عديد المناصب في السلطتين التنفيذية و التشريعية ، وبالتالي مستوى المعارضة بات أقل حدة كون الحركة أصبحت في السلطة.

لكن هذا لم يمنع من ظهور أشكال كثيرة للمعارضة سيما أن الحركة أصبحت في الحكومة وهي أنواع المعارضة التي أشير لها سابقا وهي المعارضة المؤسساتية والاحتجاجية و معارضة القوى الخفية و نمت هذه الأخيرة وظهرت للعيان مع أزمة الحركة بعد تولي الحكم من قبل الرئيس قيس سعيد وازداد عمقا مع الانقلاب الدستوري عام 2021 .

وقد تأكدت في يناير/كانون الثاني 2019، وقبيل الاستحقاقات الرئاسية في تونس من خلال إعلان رئيس الحركة أنه غير معني شخصيًا بالترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، وأنه ليست لديه نية الترشح لرئاسة تونس حيث في 27 سبتمبر/أيلول 2019 وبعد انسحاب مرشح النهضة عبد الفتاح مورو من الدور الأول أعلن

[1] صلاح الدين الجورشي ، ***المرجع نفسه*** ، ص ص 585 – 587 .

الغنوشي دعم الحركة للمرشح المستقل قيس سعيد في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، باعتباره يمثل قيم ومبادئ الثورة ، وقد انتخب البرلمان التونسي –الذي أفرزته الانتخابات السابقة لأوانها إثر وفاة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي– في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 رئيس حزب حركة النهضة راشد الغنوشي رئيسا له وذلك في أول جلسة عامة أدى خلالها النواب اليمين الدستورية .

وقد واجهت الحركة منذ أن تولى الغنوشي رئاسة البرلمان معارضة شديدة من أحزاب ، وكذلك من قيادات داخل حزبه دعته للتنحي عن السياسة وفسح المجال للقيادات الشابة في الحزب، وأدت هذه المعارضة بالمطالبة بسحب الثقة في شهر يوليو 2020 وتكررت في فبراير 2021 ، لكن البرلمان اسقط العريضتين بتصويت أغلبية الكتل البرلمانية .[1]

و لعل الإرهاصات التي عاشتها الحركة في هذه الفترة تنم على فوضى معارضتيه تسيرها أقلية ، سيما أن مسار الحركة السياسي منذ مشاركته في المجلس التأسيسي بعد الثورة ذا طابع سلمي ، اتسم بتبنيه للوسائل الديمقراطية ، وقد زادت إرهاصات الحركة بتمدد المعارضة للسلطة ، وظهر ذلك في إعلان قيس سعيد في 25 يوليو/تموز 2021 عن تفعيل العمل بالفصل 80 من الدستور التونسي، مُعلنا في خطاب بثه التلفزيون الحكومي إنهاء مهام رئيس الحكومة هشام المشيشي وتجميد عمل البرلمان، ورفع الحصانة عن نوابه وهو ما رفضه راشد الغنوشي والحركة ، و قد أدخل هذا الإعلان أو ما عرف " بالانقلاب الدستوري " تونس في مرحلة جديدة سمتها الرئيسية تعثر الانتقال الديمقراطي وتقييد الحريات و تجميع السلطات في يد واحدة .

ب– المعارضة لدى حزب العدالة والتنمية المغربي :

منذ نشأة الحزب في بداية سبعينيات القرن الماضي وهو يلعب دور ا لمعارض ، وتأسيس الحزب سنة 1998 تحت مسمى العدالة والتنمية أثرى التجربة المغربية الإسلامية ، التي باتت ذات خصوصية لاسيما في انجازها لنوع من التمييز بين الدعوي والسياسي ضمن حركه إسلامية واحدة دخلت للعمل السياسي ، والتجربة مثلتها حركة التوحيد والإصلاح كتنظيم دعوي تربوي وذراعها السياسي حزب العدالة والتنمية ، وتعتبر هذه الحركة الإسلامية الأوسع انتشارا بين الفصائل الإسلامية ، حيث قبلت بالانخراط في قواعده تمييزا لها عن جماعه العدل و الإحسان الأقوى تنظيميا لكنها تقاطع النظام السياسي برمته ، ولعل حزب العدالة والتنمية يختلف أيضا مع جماعة العدل

[1] راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة التونسية، بتاريخ 2023/4/28 نقلا عن:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2010/12/16/%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D

والإحسان في قبوله للعمل السياسي بشروط السلطة والنظام وهذا ماأدى لمعارضته من قبل الجماعة وغيرها من التيارات الحزبية الأخرى .

ويشرح محمد يتيم نائب رئيس حركة التوحيد والإصلاح مقاربة التمييز بين الدعوي والسياسي في الحركة وشمولية الأهداف، حيث انعكست على شمولية مجالات عملها أيضا، فهناك دعوة فردية ودعوة عامة وعمل سياسي وآخر اجتماعي واقتصادي ونقابي وثقافي والمجالات تتعدد وتتسع باتساع الإسلام نفسه ، وما بين شموليه الأهداف وشمولية مجالات العمل كان لابد من فصل ووصل ، وكان على الحركة أن تخطو نحو ضرورة التمييز بين الوظائف الأساسية لتنظيم الحركة (هي بالأساس دعوة–تربية –تكوين) وبين ما يسمى بالأعمال التخصصية وهي "سائر المجالات الاخرى".[1]

و المظاهر الأساسية هي التي تعرف بها الحركة وعنوانها وسر وجودها التي يمكنها أن تتعاون فيها مع كل من يتفق معها ، سواء كانت الدولة أو الحركات والفواعل الأخرى ، أما الوظائف التخصصية فهي تجليات الحركة خارج النطاق الدعوي الذي هو صلبها وسر وجودها مثل الوظيفة السياسية التي يمثلها الحزب أو الوظيفة الاجتماعية التي تمثلها الجمعيات أو الوظيفة العمالية التي تمثلها النقابة... إلخ ، والعمل في هذه الوظائف لابد معه المرجعية الكلية للحركة ، لكنه ينفصل عنها في الإطار التنظيمي ومن ثم فهو يصوغ علاقة الحركة القائمة بالوظائف الأساسية مع الحزب القائم بالوظيفة التخصصية، كما يرى من جانب اخر محمد الحمداوي رئيس حركة التوحيد والاصلاح العلاقة بين الحركة والحزب أنها علاقة شراكة بين مؤسستين مستقلتين ، وتعتبر شراكة استراتيجية بين حركة دعوية تربوية وحزب سياسي فهناك وصل في المرجعية الجامعة ، هناك فصل في الاطار التنظيمي .[2]

إن التخصص الذي أحدثته الحركة مع الحزب جنبها عديد الانتقادات التي قد توجهها القوى السياسية المختلفة والأحزاب المعارضة ، في كونها حركة دينية دعوية أي حركة التوحيد والإصلاح تهتم بالشأن السياسي من دون دراية وخبرة ، لكن الفصل بين الحركة والحزب حدد لكل طرف دوره داخل التنظيم و خارجه .

إن حزب العدالة والتنمية المغربي بعدما كان الحزب ينتمي للنوع الأول المعارض مدعوما في ذلك بحركة التوحيد ،بات منذ سنة 2013 ضمن الحكومة بزعامة بنكيران يترأسها ويتقاسم الحقائب الوزارية مع غيره من الاحزاب

[1] حسام تميم ، ***الحركات الاسلامية في العالم رموز وتجارب أفكار***، مصر :مكتبه مدبولي ، 2009،ص ص ،133 – 136 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص 136 ، 137.

السياسية ذات التوجهات اليسارية والاشتراكية والليبرالية ، وقد تعرض الحزب بدوره للمعارضة التي تجلت في ثلاث اتجاهات رئيسية وهي معارضة مؤسساتية ،معارضة احتجاجية ،معارضة القوى الخفية وهذا ما تمت الإشارة إليه في عناصر سابقة .

ثانيا / المشاركة في الحكم

أ- **مشاركة حزب حركة النهضة التونسية في الحكم :**

ان المشاركة في الحكم بالنسبة لحركة النهضة جاءت بعد الإصلاحات الدستورية والسياسية التي أقرتها تونس في سنة 2011 ، حيث أبانت نتائج التشريعيات على الفوز الكاسح للحركة افضى لتولي القيادي في حركة النهضة حمادي جبالي رئاسة الحكومة وبعده لعريض وتولي أعضائها حقائب وزارية عديدة .

فاز الإسلاميون من حركة النهضة على حوالي 42% من الأصوات في انتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر 2011 ، وبات حزب حركة النهضة يملك سلطه القرار في الحكومة التي أطلق عليها اسم حكومة " الترويكا" المتكونة من ثلاث أحزاب فيها المناصب الفاعلة والحساسة كالداخلية والخارجية والاقتصاد والتعليم العالي والفلاحة والصحة والشؤون الدينية والتجهيز ، وقد اختاروا حلفائهم من حزبي المؤتمر والتكتل بعناية بالغة ، حيث كان هناك تنسيق مسبق قبل الانتخابات لتشريكهم بشكل محدود في سلطة القرار في الحكومة وقد وصفت النهضة وصولها إلى الحكم باللحظة التاريخية وهو ما ظهر في تصريح لحمادي جبالي رئيس الحكومة وأمين عام حركة النهضة أن تونس دخلت مرحلة الخلافة السادسة .[1]

لقد أدى الحراك الاجتماعي 2011 بتونس لصعود التيار الإسلامي بقيادة حركة النهضة الذي واكب التطورات التي جاءت في سياق هذه الأحداث ، وأصبح حزب حركة النهضة من أبرز القوى السياسية في المشهد السياسي التونسي حيث شهدت البلاد أربع مواعيد انتخابية لاختيار أعضاء البرلمان وهي :

1- **انتخابات المجلس التأسيسي سنة2011 :**

حصلت النهضة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أكتوبر/تشرين الثاني 2011 على الرتبة الأولى بـ89 مقعدا من أصل 217 ، وقاد الحزب حكومة انتقالية منتخبة بالتحالف مع حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وقد أسند منصب رئيس الجمهوريه الى محمد المنصف المرزوقي "رئيس حزب المؤتمر من اجل الجمهورية" و رئيس المجلس التأسيسي إلى مصطفى بن جعفر "رئيس حزب التكتل

[1] علي علاني،" مستقبل الاسلام السياسي في تونس المسار والمالات " ، تقديم مسعود الرمضاني، ***تونس الانتقال الديمقراطي العسير***، القاهرة : مركز الدراسات حقوق الانسان ، ص210 .

الديمقراطي من اجل العمل والحريات" وحصلت الحركة على أكثر الحقائب الوزارية ومنها وزارات السيادة حيث تكونت الوزارة من 27 وزيرا وعشر وزراء بين معتمدين لدى الوزير الأول ومستشارين إلى 13 كاتب دولة ووكيل وزارة ، وقد حصلت حركة النهضة على أغلب المناصب. [1]

لكن هذه الحكومة قدمت استقالتها بعد حوار وطني قاد إلى تشكيل حكومة كفاءات غير سياسية (تكنوقراط)•برئاسة مهدي جمعة في يناير/كانون الثاني 2014.

2- الانتخابات التشريعية 2014 :

إن الانتخابات التشريعية التي عُقدت في 26 أكتوبر 2014 هي أول انتخابات تشريعية تتم بعد إقرار دستور 2014، و قد استندت أيضا على الإطار القانوني للانتخابات التشريعية و القانون الانتخابي لسنة 2014 وعلى قانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، والقانون المتعلق بحرية الاتصال السمعي البصري ، حيث أعلنت اللجنة المستقلة للانتخابات عن النتائج النهائية ، فاز حزب نداء تونس ذو التوجه العلماني بالمرتبة الأولى بعد أن حصل على 86 مقعد ا من جملة 217 مقعد في المجلس، ثم تلاه حزب حركة النهضة الإسلامي ب69 مقعد متراجعا ب20 مقعد مقارنة بسنة 2011 حينما تحصل على 89 مقعد.[2]

3- الانتخابات التشريعية 2019 :

جدول رقم (06) : نتائج حركة النهضة في الانتخابات التشريعية بعد عام 2011

انتخابات المجلس التأسيسي 2011	**89 مقعد**	**المرتبة الأولى**
الانتخابات التشريعية 2014	**69 مقعد**	**المرتبة الثانية (تراجع ب20)**
الانتخابات التشريعية 2019	**52 مقعد**	**المرتبة الأولى(تراجع ب17)**

[1] عبد اللطيف حناشي، "الحركات الإسلامية في تونس مرحله ما بعد الثورة "، ***مرجع سابق*** ، ص ص 1744 -1748 .

•التكنوقراطية هي نظام حكم يقترح اختيار صناع القرار على أساس خبراتهم في مجال ما، مثل الخبرة في المجالات التقنية، أو الخبرة في أنواع محددة من العلوم، وغير ذلك. ويعرف صناع القرار الذين اختيروا على هذا الأساس باسم "التكنوقراط" ،ويقوم نظام التكنوقراطية على فكرة أن القرارات التي يتخذها هؤلاء تكون أقرب للصواب لأنهم يعتمدون في اتخاذ قراراتهم على البيانات والمناهج العلمية الموضوعية بدلا من الاعتماد على آرائهم الشخصية. أما مصطلح "تشكيل حكومة تكنوقراط" فيعني اختيار المرشحين على أساس خبراتهم ومهاراتهم التقنية فحسب.

[2] الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس ، التقرير النهائي أكتوبر نوفمبر وديسمبر 2014 ،مركز كارتر ص ص06، 12 . نقلا عن :
https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/tunisia-final-rpt-2014-elections-arabic.pdf

أعلنت الهيئة العليا للانتخابات في تونس عن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية التي جرت في 6 أكتوبر/تشرين الأوّل 2019، والتي أفرزت فوز حركة النهضة بالمركز الأول بحصولها على 52 مقعداً من أصل 217 وجاء حزب "قلب تونس" ذا التوجه الليبرالي بـ 38 مقعدا وحل ثالثا حزب التيار الديمقراطي بـ 22 مقعدا.[1] والجدول التالي يبرز المقاعد المتحصل عليها من قبل حركة النهضة خلال تشريعيات العقد الماضي:

خلال قرابة عقد من الزمن تأتي حركة النهضة في المراتب الاولى في البرلمان على غرار انتخابات 2011 بـ89 مقعدا و 2019 بـ 52 مقعدا ،و قد حصلت على المرتبة الثانية في انتخابات 2014 بـ69 مقعدا ، و تنم هذه الأرقام على المشاركة الواسعة للحركة في المجلس النيابي طيلة هذه الفترة ، غير ان الباحث في تطورات المشهد السياسي في تونس يجد أن انتخابات عام 2019 شكلت بداية ازمة للحزب ففي أكتوبر 2019، تحصلت حركة النهضة على 52 مقعدا في البرلمان بأغلبية غير مطلقة لا تتيح لها تشكيل حكومة دون حلفاء ، وقد وقعت بعدها الحركة في عديد الإشكالات و أهم أسبابها مايلي:

أ- غياب التوافق السياسي: منذ تولى الرئيس قيس سعيِّد مقاليد منصبه في 23 أكتوبر 2019 تصاعدت حدة الخلافات بينه وبين رئيس البرلمان رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، على نحو يعكس غياب التوافق السياسي بين مؤسسات الدولة.•

ب- فشل الغنوشي في إدارة التنوع الحزبي والنيابي ذي التوجهات الأيديولوجية والبرامج الحزبية المختلفة داخل أروقة البرلمان عبر سياسة توافقية بناءة، على نحو أدى إلى اتساع نطاق الخلافات بين كتلته النيابية، الممثلة في "حركة النهضة" و"ائتلاف الكرامة" وحزب "قلب تونس"، وبين باقي الكتل النيابية، وهو ما كان له دور في ما شهدته البلاد من عدم استقرار حكومي وسياسي.

ج- اتهام هشام المشيشي رئيس الحكومة بعدم الحفاظ على استقلالية الحكومة عبر الانصياع إلى سياسات ورؤى التحالف النيابي المكون من "حركة النهضة" و"ائتلاف الكرامة" وحزب "قلب تونس" أو ما يسمى بـ"الحزام البرلماني" الداعم للحكومة.[1]

---

[1] الهيئة المستقلة المستقلة للانتخابات ، نقلا عن :

https://www.isie.tn/ar/%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%aa%d8%a7%d8%a6%d8%ac

• وقد أظهرت هذه الخلافات محاولات رئيس البرلمان فرض أجندته السياسية على رئيس الجمهورية والتعدي على اختصاصات الأخير التي يكفلها له دستور 2014، عبر التدخل في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية التونسية، لاسيما تجاه عدد من الملفات الحيوية، وأبرزها الملف الليبي، وهو ما بدا جلياً في تصريح الغنوشي، على هامش انعقاد الدورة الأربعين لمجلس شورى "النهضة"، بأن "حكومة الوفاق الليبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا"، والذي تبعه تأكيد الرئيس سعيِّد على أن "شرعية حكومة الوفاق الليبية مؤقتة وقائمة على الشرعية الدولية ، مما يشير إلى أن ممارسات وتصريحات الغنوشي يغلب عليها الطابع الحزبي والأيديولوجي وليس المصلحة العليا للدولة باعتباره يتولى رئاسة أحد الأركان الرئاسية الثلاثة في تونس.

4- **الانتخابات التشريعية 2022** :أو الانتخابات التشريعية التونسية المبكرة 2022 هي الانتخابات الرابعة بعد الثورة التونسية، حيث شهدت أدنى نسبة مشاركة في تاريخ البلاد بلغت 11.2% في الجولة الأولى وزادت إلى 11.4% في الجولة الثانية ، قاطعتها عديد الأحزاب السياسية ومن بينها حركة النهضة وهذا ماجاء في بيان للحركة على صفحتها الرسمية : " تذكر حركة النهضة بموقفها من انتخابات 2022/12/17 والمتمثل في عدم المشاركة فيها انسجاما مع موقفها المبدئي من انقلاب 25 جويلية ومنظومته الفاشلة، وما أقدم عليه هذا الانقلاب من إلغاء للدستور الديمقراطي وتعويضه بدستور يكرّس الحكم الفردي المطلق ويهمّش دور البرلمان ويحوّله إلى ديكور، وكذلك بسبب ما أقدم عليه من إلغاء للهيئة الشرعية للانتخابات وتعويضها بهيئة تابعة للرئاسة وما ورد في القانون الانتخابي الذي سنّته، والذي يهدد وحدة الدولة بإثارة النعرات الجهوية والعروشية، ويقصي الأحزاب ويهمّش تمثيلية المرأة والشباب ويفتح الباب على مصراعيه أمام اختراق المال الفاسد ونفوذ الوجاهات المحلية والعشائرية."[2]

ب- **مشاركة حزب العدالة والتنمية المغربي في الحكم** :

إن المشاركة السياسية بحسب قيادي حزب العدالة و التنمية المغربي سعد الدين العثماني أهم أبواب التدافع التي توسع دائرة الصلاح وتمكن الفاعل السياسي:" من تحقيق المقاصد الشرعية على حسب الاستطاعة فقد تسهم في تخفيف وضعية الناس الاقتصادية ورفع الضوائق عنهم ،كما وقع بالنسبة إلى يوسف عليه السلام الذي طلب تولي خزائن مصر للعمل على التخفيف على أهلها في السنوات العجاف، بالتخطيط السليم في السنوات الخصبة والحال أن يوسف عليه السلام النبي لم يؤمن به أحد فكان مجرد القيام بتلك المصلحة الاقتصادية وتحقيقها في الواقع كافيا للإقدام على المشاركة في تدبير الشأن العام ، فإذا كان جلب المصالح ودفع المفاسد مقصودا شرعيا فإن الوسائل الممكنة من ذلك وسائل مشروعة ، لأن وسائل المقاصد الحسنة حسنة، وهذا يدخل في مجال الترجيح بين المصالح والمفاسد ، و هو ما يجعل المشاركة السياسية تارة واجبا وتارة مندوبا وتارة مباحا على حسب ما يكتنفها من أمور وما تستجيب له من تحديات".

---

[1] بسمه سعد ،" صراعات مزمنة في مواجهة أزمات متعددة" ***قضايا و تحليلات*** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية استراتيجية ، 01/24 / 2021 نقلا عن:https://acpss.ahram.org.eg/News/17046.aspx

[2] حساب حركة النهضة التونسية ، بيان المكتب التنفيذي لحركة النهضة ، الاجتماع الدوري 28 سبتمبر 22 ، نشر بتاريخ 29 سبتمبر 2022 نقلا عن :
https://www.facebook.com/search/posts?q=%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%

أشار الحزب لاديولوجية المشاركة لديه وحدد أنها تدخل ضمن الواجبات والتفضيلات ، لأن المشاركة تساعد في جلب المصلحة العامة ، وقد لخص محمد يتيم من جانبه إعتبارات المشاركة السياسية فيما يلي :

الاعتبار الأول : الانسحاب من الساحة وتبني منطق الرفض يريح خصوم الحركة الإسلامية وإخلاء الساحة يسهم في إحكام قبضة التهميش ، وذلك ما يريده المتعلمنون وأصحاب الأهواء والمنافع السياسية ممن يخاصمون الحركة الإسلامية في الظاهر والباطن.

الاعتبار الثاني: إن رفض المشاركة السياسية يقلب العلاقة من المخالطة إلى المقاطعة، فالأصل في التصور الإسلامي هو الخروج إلى الناس والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الخير .

الاعتبار الثالث: المقاطعة إنما هي إجراء تأديبي الغاية منه إنكار المنكر ، فإذا لم تؤتي المقاطعة أثارها المرجوة في تغيير المنكر أو أدت إلى تغيير لا يصل إلى حد التغيير الذي يمكن أن يحصل في حالة المخالطة والمشاركة، أو أدت إلى عكس ذلك أي إتساع دائرة الصلاح والمعروف ورجحت المشاركة على المقاطعة.

الاعتبار الرابع :هو أن المشاركة السياسية وما قد تؤدي إليه من تولي الولايات والمسؤوليات ليس يشترط فيها أن يقيم فيها المسلم العدل كله والإصلاح كله ويقيم المعروف ويبطل المنكر كله ، إن الهدف من المشاركة تخفيف المفاسد منها ، وذلك يعني احتمال بعض المفاسد وبخاصة إذا كانت المصالح لا تنفك عن بعض المفاسد ،و إقامة الاولى إقامة البعض من الثانية ، ولا معنى بما يروج على ألسنة بعض الإسلاميين من أن المشاركة في واقع فاسد هو تزكية لذلك الواقع ، فإن ذلك كلام لا يستند إلى اعتبارات شرعية إذ المعتبر في الشرع النيات والمقاصد التي يدخل بها الإنسان في المؤسسات التي فيها فساد والمعتبر في الشرع أيضا مقدار ما يدفع من المفاسد ومقدار ما يجلب من المصالح..."[1]

بات جليا موقف حزب العدالة والتنمية المغربي من المشاركة السياسية ، فاعتبرها قيادي الحزب ممارسة شرعية يسعى من خلالها الحزب للتداول على السلطة ضمن إطار شروط المنافسة بين مختلف القوى السياسية ، و تعد المشاركة من أهم المداخل لتحقيق النهضة الشاملة بحسب الحزب ، الوسيلة الأساسية للمشاركة هي الإنتخابات

[1] محمد الشيخ بانن ، ***الدولة في فكر الجماعات الاسلامية في المغرب : دراسة حالات*** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016 ، ص ص 202-204 .

حيث تعد الآلية الوحيدة للانتقال السلمي للسلطة ولحيازة مشروعية تمثيل الامة ،ولابد من إحاطتها بالضمانات الدستورية التي تجعلها حرة ونزيهة وشفافة .

بالرجوع إلى أولى مشاركات حزب العدالة والتنمية المغربي نجد أنها أثمرت في الانتخابات التشريعية عام 1997عن حصولها على 14 مقعدا وعلى مستشار واحد في الغرفة الثانية، و تركز العمل البرلماني للحزب على محور الدفاع عن الهوية الاسلامية للمغرب ومواجهة الانحراف عنها ، وقد شكل فوز الحزب في انتخابات سبتمبر 2002 ب 42 مقعد مفاجئة للعديد من المحللين ، لاعتبارات إقليمية ودولية ، أهمها تخويف الملك والرأي العام بالمغرب من تكرار تجربة الجزائر ،[1] ويمكن الإشارة دوليا لأحداث الحادي عشر من سبتمبر التي كانت لها تأثيرات عميقة على الحركات الإسلامية بالمنطقة ، وفاز الحزب في انتخابات عام 2007 على 47 مقعدا محتلا بذلك المرتبة الثانية بعد حزب الاستقلال ، وقد كان زعماء الحزب يتوقعون الحصول على نسبة تتراوح بين 70 إلى 80 مقعدا .[2]

عرفت مشاركة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية التي أجريت بعد حركة 20 فبراير 2011 نجاحا لم تشهده من قبل في مواعيد انتخابية سابقة ، ولأن الدراسة في حدودها الزمنية ركزت بشكل اساسي على التحولات في دور الحركات الإسلامية بعد الحراك ، سنتعرض بالبحث والاستقراء في نتائج الحزب في الانتخابات التشريعية التي شهدها المغرب منذ الإصلاح الدستوري 2011 والذي منح سلطات واسعة للبرلمان و الحكومة على حد سواء – فقد فصل الدستور في صلاحيات رئيس الحكومة باعتباره "رئيس السلطة التنفيذية" ، إذ أوكل إليه مهمة رسم السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري، وجعل من اختصاصه تعيين جزء من المسؤولين الساميين، وكذا إمكانية اقتراحه على الملك إعفاء عضو أو أكثر من الحكومة وعديد الصلاحيات الاخرى وذلك بحسب ما ورد في الفصل90-91-92-93 من الدستور [3]، كما يمكنه "حل مجلس النواب بعد استشارة الملك ورئيس المجلس ورئيس المحكمة الدستورية، بمرسوم يتخذ في مجلس وزاري " بحسب الفصل 104 من الدستور[4].. إلخ. ويمكن التطرق الى نتائج الحزب في الانتخابات التشريعية وفقا للتجارب البرلمانية الآتية :

---

[1] عبد الحكيم أبو اللوز ،" الحركات والتنظيمات الإسلامية في المغرب" ،عبد الغني عماد مشرفا ، ***مرجع سابق*** ، المجلد الثاني ،ص ص 1861-1865.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص1866 .

[3] دستور المملكة المغربية ، الباب الثامن ، المحكمة الدستورية ، طبعة 2011 ، ص 38 ، 39 .

[4] ***المرجع نفسه***، ص 42 .

1- التجربة البرلمانية 2011 :

إن الاحتجاجات العامة الذي شهدها المغرب في فبراير 2011 أدت إلى إعلان الملك محمد السادس لانتخابات مبكرة، وتدخل ذلك ضمن عملية الإصلاح الدستوري الذي منح المواطنين المزيد من الحقوق المدنية عقب الاستفتاء عن الدستور في الفاتح من جويلية 2011،و تم التصديق عليه في 13 سبتمبر وبذلك دخل المغرب مرحلة جديدة للانفتاح السياسي متجنبا خيبات الحراك وإرهاصاته،وقد فاز 107 مقاعد.

2- التجربة البرلمانية 2016 :

بحسب بعض الباحثين في الشأن السياسي المغربي فإن الفئة الأولى التي ستقود العمل السياسي المغربي خلال الفترة المقبلة تشمل طرفين قويين هما: حزب العدالة والتنمية الموجود في السلطة منذ خمس سنوات والذي نجح وفقا لنتائج الانتخابات المحلية الأخيرة في انتزاع إدارة شؤون أهم المدن الرئيسة: الدار البيضاء، وفاس، ومراكش والرباط، ومكناس؛ وحزب الأصالة والمعاصرة الذي غدا القوة السياسية الثانية في المغرب، بفضل دعم الناخبين الذين يعيشون في المناطق الريفية، وبرزت قوة الحزب خصوصًا على المستوى الجهوي حيث فاز برئاسة خمس جهات، في حين أن حزب العدالة والتنمية تمكّن من الحصول على جهتين فقط .

واعتبرت بذلك الأصالة والمعاصرة منافسًا كبيرا للحزب الحاكم في الانتخابات البرلمانية، ويتضح هذا جليًا خصوصا في أعقاب الاستقالة الجماعية لعدد من كبار المسئولين التنفيذيين من حزب العدالة والتنمية الذين انضموا لحزب الأصالة والمعاصرة [1]و قد أفرزت الانتخابات التشريعية التي أجريت في 07 أكتوبر 2016 على فوز حزب العدالة ب 125 مقعد ما نسبته 31.25 % وجاء في المركز الأول ، يليه مباشرة حزب الأصالة والمعاصرة ب 102 مقاعد مانسبته 25.82 % .[2]

3- التجربة البرلمانية 2021 :

[1] "الانتخابات البرلمانية في المغرب اختبار المسار الديمقراطي" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، أكتوبر 2016 ، ص2 ، 3 نقلاعن : https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_B9C9E7B9.pdf

[2] المملكة المغربية وزارة الداخلية ، نتائج الانتخابات التشريعية 2016 ، نقلا عن :

http://www.elections.ma

عرفت التجربة البرلمانية لسنة 2021 للحزب إخفاقا في تحقيق نسبه المعهودة حيث تحصل على المرتبة الثامنة ب 13 مقعد بمانسبته 3.29 % [1]، و قد انفصل الحزب انفصالا قسريا على السلطة وعن تولي منصب رئاسة الحكومة بعد هذه النتيجة .

والجدول الآتي يبرز أهم النتائج التي تحصل عليها الحزب في الانتخابات التشريعية منذ 1997 :

جدول رقم (07):نتائج حزب العدالة والتنمية المغربي في الانتخابات التشريعية

الانتخابات التشريعية 1997	**المرتبة التاسعة**	**09 مقاعد**
الانتخابات التشريعية 2002	**المرتبة الثالثة**	**42 مقعدا**
الانتخابات التشريعية 2007	**المرتبة الثانية**	**47 مقعدا**
الانتخابات التشريعية 2011	**المرتبة الاولى**	**107 مقاعد**
الانتخابات التشريعية 2016	**المرتبة الاولى**	**125 مقعد**
الانتخابات التشريعية 2021	**المرتبة الحادي عشر**	**13 مقعد**

من إعداد الباحثة استنادا لعديد المصادر التي وردت في الدراسة

إن المتتبع لمسار الحزب السياسي يجد أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة لم يكن نتيجة فوز انتخابي ساحق بل كان نتيجة تطور تدريجي من الفوز ،حيث حصل على تسع مقاعد في الانتخابات البرلمانية 1997 ثم على 42 مقعدا في انتخابات عام 2002 ، وبعدها 47 مقعدا في انتخابات عام 2007 ، وعلى 107 مقاعد في عام 2011 ،و تكرر الفوز بحصوله على 125 مقعدا في عام 2016 ومكنت التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية وهو يضطلع بدور المعارضة السياسية من تطوير رؤاه الفكرية والإيديولوجية وإنضاج تصوراته الاجتماعية والسياسية، وهو ما تؤكده مختلف البرامج الانتخابية للحزب وأطروحاته ومشاريعه الايديولوجية والسياسية منذ عام 1997 ، وقد كان حزب العدالة والتنمية من بين أكبر المستفيدين من أحداث 25 فبراير 2011 ،حيث اقترح الملك محمد السادس إجراء إصلاحات دستورية استجابة للاحتجاجات وقام بإجراء انتخابات مبكرة وضمن نزاهتها، لإعطاء الشعب الحق في اختيار الحكومة الأطراف المنتخبة ، وبهذا اتسعت قاعدة حركات الإسلام السياسي في المغرب وتمكنت من استقطاب عدد هائل من الأفراد غير الموالين لأي قوه أو أحزاب سياسية ، بضرورة إعادة المجتمع إلى معنى الانتماء للإسلام ببعده الإيديولوجي والاجتماعي والسياسي وقد انتقل إلى موقع الفاعل الذي يمتلك القرار السياسي بعد حصوله على أغلبية الأصوات الناخبة خلال

[1] [1] المملكة المغربية وزارة الداخلية ، نتائج الانتخابات التشريعية 2016 ، ***مرجع سابق*** ، نقلا عن :

http://www.elections.ma

الانتخابات الأولى التي اجريت بعد الحراك ، واستطاع أن يشكل الحكومة ، و سعى منذ عـــام 2016 الى تحقيق التوازن بين التفويض المحدود الملزم به من القصر ورغبته في تلبيه مطالب الناس المختلفة وتنفيذ وعوده للناخبين الذين منحوه الاغلبية دون الإخلال بتماسك الحزب ، وهذا ما أثار تخوفات القصر من الحزب ، وكان الملك محمد السادس قد قام بعد انتخابات العام 2016 بتعيين عبد الإله بن كيران مجددا رئيسا للحكومة الجديدة ليكون أول رئيس للحكومة لفترتين متتاليتين.[1]

شهد حزب العدالة والتنمية منذ عام 2017 تباين وتباعد بين القيادة الحزبية والقواعد، بل حتى بين القيادة وبعض أبرز قاده الحزب، فبعد فشل عبد الإله بنكيران بتشكيل الحكومة تبعه بلاغ للديوان الملكي بابعاده عن المشهد السياسي وإعفائه من مهام رئيس الحكومة ، ونصب بدلا عنه سعد الدين العثماني وهو الذي يعد من أبرز قاده الحزب ، حيث أدت دعوة الملك محمد السادس في جويلية 2019 لإجراء تعديل حكومي – والذي تم تكييفه لمواجهة تحديات التنمية الملحة في بلاده – في النصف الثاني من عام 2019 ، لقدوم سعد الدين العثماني رئيسا للحكومة بدلا من بن كيران ، وقد أجرت المغرب مشاورات مكثفة في جميع أنحائها لجمع الملاحظات والتوصيات بشأن معوقات التنمية والمسارات المقترحة للإصلاح. [2]

قادت الاختلافات داخل الحزب لإعلان ميلاد أحلاف داخل نفس الحزب وما زاد في تأزم وضعية الحزب هو توقيع الأمين العام للحزب سعد الدين العثماني رئيس الحكومة بتاريخ 22 ديسمبر2020 اتفاقية التطبيع مع إسرائيل ، حيث خلف غضبا شعبيا واسعا وخلافات حادة ، أسفرت على إعلان الاستقالة لعدد من أعضائها وكان من بينها اعلان النائب المقرئ ابو زيد الادريسي إستقالته ، وقد ساء وضع الحزب قبل فترة وجيزة من تنظيم الانتخابات التشريعية ، حيث ضعف تأثيره وصداه في الشارع المغربي ، وهو جعله يلاقي بعدها خسارة مدوية في انتخابات 2021 حيث تصدر حزب الأحرار بقياده رجل الأعمال عزيز أخنوش هذه الانتخابات بحصوله على 97 مقعدا ،و يليه حزب الأصالة والمعاصرة بـ 82 مقعدا ثم يأتي حزب العدالة والتنمية في المرتبة الثامنة بـ 13 مقعدا . [3] وعقب هذه الانتخابات تراجع دور الحزب في المشاركة في تشكيلة الحكومة وانتزع من الحزب بعد عشر سنوات منصب رئيس الحكومة .

---

[1] احمد عدنان عزيز وهدى كاظم محمد،" السلطة عند حزب العدالة والتنمية في المغرب بعد العام 2011 "،**مجله حمورابي** ، المجلد الثاني ، العدد 45 ، ربيع 2023 ، ص ص 232 –235 .

[2] Anthony H. Cordesman , ***op.cit***.

[3] احمد عدنان عزيز وهدى كاظم محمد ،***مرجع سابق*** ، ص 235 .

المطلب الثاني: الدور التفاعلي

أبانت الحالتين محل الدراسة على هذا الدور في عديد من المناسبات، فقد ظهر داخليا وخارجيا في عديد المناسبات ومن خلال مواقف كثيرة ، والأمر الذي ميز عمل الحركات الإسلامية بعد الحراك الاجتماعي لسنة 2011 هو تراجع اهتمام هذه الحركات بالقضايا الإيديولوجية الكبرى المرتبطة بمسألتي الأسلمة والعلمنة ،وتركيز الاهتمام على القضايا العملية التي ترتبط بأحوال الناس ومعاشهم من تنميه وشغل وتعليم وصحة ، وهذا ما ثبت على حركه النهضة التونسية على اعتبار أنها قبلت المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية ، تحقيقا للمصلحة الوطنية العامة بناءا على أولوية حماية الخيار الديمقراطي على المصالح الحزبية الفئوية.[1]

ومن جانبه فقد عرف حزب العدالة والتنمية المغربي أشكال من التفاعل داخليا وخارجيا ، فبالرغم من تأكيده في برامجه الانتخابية على ضرورة تعزيز المرجعية الإسلامية ،على أساس أنها قاسم مشترك بين الجميع وهي السبيل نحو الهوية الوطنية بالإضافة إلى إعطاء النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بالإسلام مدلولها الفعلي مع تأكيد الانتماء للأمة الإسلامية ، وسن قوانين لزجر مختلف مظاهر الاستخفاف بالمقدسات والمشاعر الدينية، إلا أنه أكد على ضرورة إنتخاب برلمان ذي صدقية وتطوير فعاليته التشريعية والرقابية ، وقد شدد في أطروحاته حول بناء حكومة قوية وإصلاح المجال الحزبي كما أكد على توطيد الحريات العامة وتعزيز حقوق الإنسان وصيانة الحق في التعبير بمختلف الوسائل المشروعة و السعي في نفس الصدد لدمقرطة وسائل الإعلام العمومية وتنمية ودعم هيئات المجتمع المدني.[2]

وقد تم التطرق الى قضية تكتسي أهمية كبيرة قطريا و عربيا ودوليا وهي القضية الفلسطينية وهذه بعض المواقف للحزبين اتجاهها :

1- **تفاعل الحزبين اتجاه القضية الفلسطينية:**

أ- حركة النهضة:

[1] ندوة التحولات في الحركات الاسلامية ، 24 / 25 2016 أيلول ، نشر بتاريخ 2016/11/03 ، تاريخ الاطلاع 2023/06/26 نقلا عن :

https://studies.aljazeera.net/ar/events/2016/11/161103054928439.html

[2] محمد الشيخ بانن ، ***الدولة والجماعات الاسلامية في المغرب دراسة حالات*** ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016 ،ص ص 205 - 209 .

إن الدور التفاعلي لحركة النهضة قد ظهر مبكرا في عديد المواقف ومنها موقف حركة الاتجاه الاسلامي من الغرب الذي أبانه في ندوة صحفية في ثمانينات القرن الماضي من خلال قولها :" إذا كانت العلاقة بالغرب تقتصر على استيراد السيارات وبعض الشكليات فبئسا لهذه العلاقة، أما الغرب كمجموعة من القيم والمبادئ التي تكرست وأصبحت تقاليد تمارس في بلدان أوروبا كضمان الحريات ووجود الديمقراطيات فنحن مع هذه التقاليد السياسية "[1].

إن حركة النهضة لم ترفض الغرب ومايأتي من الغرب جملة وتفصيلا بل حاولت أن تضفي على علاقتها منذ البداية الطابع الودي ، الذي يقبل كل أشكال الديمقراطية والحرية في حين أنها لم تتنافى مع المرجعية الاسلامية ويرفض كل أشكال التعصب واختراق حقوق الانسان والعنف والظلم ، وقد كانت القضية الفلسطينية على رأس هذه القضايا .

إن الموقف من القضية الفلسطينية يشكل في الذهن الجماعي التونسي حدا فاصلا بين العداء والتطبيع مع الكيان الصهيوني ،حيث يرفض غالبية التونسيين أي سلوك من شأنه إقامة علاقات "طبيعية" مع إسرائيل طالما لم يحصل الفلسطينيون على دولتهم المستقلة، فتاريخ تونس حافل بمحطات تاريخية جوهرية أثبتت فيها تمسكها بالقضية فقد استقبلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وآلاف المقاتلين الفلسطينيين عقب الاجتياح الصهيوني للبنان عام 1982، كما كانت مقرا لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وللرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بين 1982 و1994 ،و في أكتوبر 1985 أغار سلاح الجو الإسرائيلي على حمام الشط جنوب العاصمة حيث كان مقر منظمة التحرير الفلسطينية ، وقتل في الاعتداء 68 تونسيا وفلسطينيا، كما اغتالت إسرائيل في 1988 بتونس خليل الوزير (أبو جهاد) المسئول الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الرغم من أن تونس تبادلت مع إسرائيل مكتبيْن لرعاية المصالح في عام 1996، فإن الحكومة التونسية قررت في أكتوبر 2000 إغلاق المكتبين، تنفيذا لقرارات القمة العربية، إثر قمع إسرائيل الانتفاضة الفلسطينية .[2]

والموقف الحركي الإسلامي وعلى رأسهم حركة النهضة لا يختلف عن الموقف الشعبي في تونس حيث ورد في الفصل الثالث من الباب الأول في مضمون النظام الأساسي للحركة مايلي :" المساهمة في إرساء سياسة خارجية

---

[1] أعلية علاني ، ***مرجع سابق*** ، ص 136 .

[2] توفيق المديني ، "تونس والتطبيع مع الكيان الصهيوني" **الوحدة الاسلامية** ، عدد 150 ، حزيران 2014 نقلا عن :
https://www.wahdaislamyia.org/issues/150/tmadini.htm تاريخ الاطلاع : 2023/07/02

مبنية على عزة البلاد ووحدتها واستقلالها عن كل نفوذ وإقامة العلاقات الدولية على أساس الاحترام المتبادل والتعاون والعدل والمساواة والحق في تقرير المصير والعمل على مناصرة الشعوب المستضعفة والقضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية."[1]

في إطار الممارسات لهذه المواقف نجد مواقف الرئيس الأسبق منصف المرزوقي ، وكذلك الشيخ راشد الغنوشي رئيس حزب النهضة الشريك الأساسي في التحالف الحاكم في تونس بعد الثورة مؤيدة للحق الفلسطيني مؤكدة لرفض الاعتراف بإسرائيل ، كما كان وزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام ضمن الوفد الوزاري العربي الذي توجه إلى قطاع غزه للتضامن معه خلال العدوان الذي تعرضت له في تشرين نوفمبر 2012 ، وفي الوقت نفسه أثارت مسألة تضمين تجريم التطبيع في الدستور الجديد جدلا بين الأحزاب والنخب السياسية بين من رأى ضرورة إيراد المادة في الدستور ومن قال أن هذا الأمر ممكن من خلال إصدار قانون عادي دون الحاجة للدخول في مواجهة مع بعض الجهات الدولية بسبب ذلك ، وفي نهاية الأمر صوت ضد هذه المادة ليولد الدستور بدونها على الرغم من أنها كانت متضمنة في المسودة الأولى له.[2]

منذ سنة 2011 دخلت الحركة في تناقضات عملية حين رفضت النهضة (الحزب الحاكم) في ثلاث مناسبات تجريم التطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث قامت بتعطيل مشاريع القوانين التي عرضت على المجلس بهذا الصدد خلال ثلاثة دورات نيابية آخرها مشروع القانون الذي أودعته الكتلة الديمقراطية لدى مكتب رئاسة المجلس سنة 2020، ولم يقم رئيس البرلمان راشد الغنوشي بعرضه في جلسة علنية للبرلمان من أجل مناقشته والتصويت عليه، وبالرغم من إعلان حركة النهضة في أكثر من منبر عن مساندتها للشعب الفلسطيني وتبني قضيته العادلة ورفض التطبيع مع إسرائيل إلا أنها لم تقم لحد الآن بخطوة عملية في هذا الاتجاه .[3]

لعل الأزمات التي شهدتها حركة النهضة منذ وصولها للسلطة خصوصا بعد تراجع الحركة سياسيا وانتخابيا كان بسبب التنازلات السياسية المتتالية ، حتى أنها رضيت بأن يكون لها وزير واحد في الحكومة وهو ما جعل

---

[1] النظام الاساسي للحركة ، تاريخ الاطلاع 2017/03/05 ، نقلا عن :
http://www.ennahdha.tn/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A-

[2] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ، **مرجع سابق** ، ص 152

[3]https://nawaat.org/2021/05/20/%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%AD%D8

وجودها صوريا، رغم أن الجميع مازال يتهمها بالهيمنة على الدولة حتى بعد خروجها من السلطة .[1]

ب- حزب العدالة والتنمية المغربي :

كانت مواقف العاهل المغربي ورئيس الحكومة عبد الإله بن كيران والبرلمان المغربي مؤيدا للفلسطينيين وخصوصا خلال فتره العدوان على غزة ،ولكن في المقابل نجد أن مشاركة أحد أعضاء الكنيست الإسرائيلي في أعمال اجتماع الدورة الثانية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط في مارس 2012 ، قد أحدث شرخ في موقف السلطة والحزب ، حيث دفع الفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية المغربي للانسحاب احتجاجا على هذا الحضور هذا من جانب، ومن جانب آخر أدى حضور عضو الكنيست لإحراج الحكومة المغربية التي يقودها الحزب نفسه وقد طالبت النائب الإسرائيلي بالمغادرة مبكرا ،قبل أن تؤكد أن العلاقات المغربية الإسرائيلية محكومة بقرار سيادي سابق جاء فيه قطع العلاقات ما بين البلدين .

إلا أن الجدل حول التطبيع ثار مجددا في سبتمبر 2013 اثر زيارة قام بها وفد أكاديمي إسرائيلي لعدد من المدن المغربية ،و زيارة أخرى قام بها إعلاميون مغاربة إلى إسرائيل بناءا على دعوة من وزارة الخارجية الإسرائيلية وقد تقدمت أربعة كتل برلمانية مغربية تمثلت في أحزاب العدالة والتنمية والتقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي والاستقلال مقترح قانون يقضي بتجريم التطبيع مع الكيان الإسرائيلي.[2]

أكد حزب العدالة والتنمية المغربي مواقفه الثابتة والمتواترة في دعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ورفض التطبيع مع إسرائيل." حيث جاء ذلك ردا على بيان أصدره الديوان الملكي فيما يخص ذلك ، تعليقا على بيان للحزب صدر في 9 مارس2023 "إستهجن فيه تصريحات سابقة لوزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، بشأن العلاقات مع إسرائيل." قالت فيه أنها "تستهجن المواقف الأخيرة لوزير الخارجية المغربي الذي يبدو فيها وكأنه يدافع عن الكيان الصهيوني في بعض اللقاءات الإفريقية والأوروبية، في وقت يواصل فيه الاحتلال الإسرائيلي عدوانه الإجرامي على الفلسطينيين".

وأفاد الديوان الملكي آنذاك، بأن "الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية، أصدرت مؤخرا بيانا يتضمن بعض التجاوزات غير المسؤولة والمغالطات الخطيرة، فيما يتعلق بالعلاقات بين المملكة المغربية وإسرائيل، وربطها بآخر

[1] صلاح الدين الجورشي ، عندما تنبأ الغنوشي بمصيره ، الجديد العربي ،أكتوبر 2023 ، نقلا عن :
https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7

[2] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ، ***مرجع سابق*** ، ص 152

التطورات بالأراضي الفلسطينية المحتلة." ويعتبر صدور بيانات من الديوان الملكي ضد الأحزاب السياسية في المغرب، من الأمور النادرة، حيث يعود آخر موقف مشابه لعام 2016 ضد حزب "التقدم والاشتراكية" بخصوص قضايا سياسية داخلية.

إعتبرت الأمانة العامة للحزب (أعلى هيئة تنفيذية) في بيان آخر، أن "بيانه (السالف الذكر) يأتي في سياق تفاعل الحزب المباشر مع تصريحات وزير الشؤون الخارجية "بوريطة"، باعتباره عضوا في الحكومة، يخضع كباقي زملائه للنقد والمراقبة على أساس البرنامج الحكومي، الذي يتضمن الخطوط الرئيسية للعمل الحكومي في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية." وأكد أن الحزب "لا يجد أي حرج في تقبل ما يصدر عن الملك من الملاحظات والتنبيهات، انطلاقا من المعطيات المتوفرة لديه، وباعتباره رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها." ونفت الأمانة العامة للحزب "كل ما يمكن أن يفهم من بلاغها المذكور أنه تدخل في الاختصاصات الدستورية للملك وأدواره الإستراتيجية".

وتجدر الاشارة أنه في 10 ديسمبر/كانون الأول 2020، أعلنت إسرائيل والمغرب استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، بعد توقفها عام 2000 ،وفي 2020/12/22 وقعت الحكومة المغربية "إعلانا مشتركا" مع إسرائيل والولايات المتحدة، خلال أول زيارة لوفد رسمي إسرائيلي أمريكي للعاصمة الرباط ،وأصبح المغرب بذلك رابع دولة عربية توافق على التطبيع مع إسرائيل خلال 2020، بعد الإمارات والبحرين والسودان.

ووجدت قيادة الحزب، الذي يبني عقيدته السياسية منذ نشأته على رفض التطبيع، نفسها في موقف محرج أمام قواعدها والرأي العام، وهي تصطدم بقرار استئناف العلاقات مع تل أبيب، وألقى توقيع الأمين العام لـ"العدالة والتنمية" سعد الدين العثماني، بصفته رئيساً للحكومة وقتها، على الإعلان الثلاثي بين الرباط وواشنطن وتل أبيب بظلاله على الحزب، ووصل إلى حد المطالبة بإقالته والدعوة إلى مؤتمر استثنائي لإطاحته من على رأس الحزب.[1]

وقد سجل التبادل التجاري الإسرائيلي مع المغرب خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية المغربي نموا بنسبة 134،9% بين 2011 و 2013 في قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى المغرب ، حيث انتقلت من 21،6مليون دولار سنة 2011 إلى 53.7 مليون دولار سنه 2013، فيما بقيت قيمه الواردات الإسرائيلية من المغرب إلى

[1] عادل نجدي ،الديوان الملكي في المغرب ينتقد العدالة والتنمية بسبب اسرائيل ، تقارير عربية ، 2023/03/13 ، الجديد العربي ،نقلا عن:
https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D8%A

إسرائيل ضئيلة نسبية ،وقد تم تسجيل هذا النمو في حجم التبادل التجاري على الرغم من تولي حزب العدالة والتنمية الإسلامي قيادة الحكومة المغربية منذ مطلع سنة 2012 بعد تشكيله أول ائتلاف حكومي عقب الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها العاهل المغربي محمد السادس سنه 2011 ، وعلى الرغم من تكثيف العلاقات السياسية والاقتصادية المغربي الاسرائيلية نجد أن الحزب قد اقترح إلى جانب ثلاث أحزاب أخرى في البرلمان المغربي مشروع قانون يقضي بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني وذلك في نهاية شهر جويلية 2013.[1]

يمكن الإشارة إلى أن حزب العدالة والتنمية بالمغرب لايمكن بأي حال من الأحوال أن يعارض سياسة الملك لسببين اثنين :

1- باعتباره رئيس الدولة وممثلها الأسمى ، حتى وإن تعارضت سياسة الملك مع مواقفه الثابتة للحزب وعلى رأسها القضية الفلسطينية الذي في كثير من تصريحاته اعتبرها الحزب قضية وطنية .
2- العقد الافتراضي الذي جمع الحزب بالسلطة ، والذي أشترط على الحزب بشكل غير مباشر العمل تحت توجيهات الملك وأوامره ، وهذه النقطة هي جوهر الاختلاف بين حزب العدالة والتنمية وحزب العدل والإحسان المغربي.

وعليه فمعارضة الحزب للملك في بعض سياساته لايمكن أن تتجاوز مواقف عابرة لاتؤثر في المسار العام لهذه السياسة حتى وان كان الحزب هو من يترأس الحكومة ، فمنصب رئيس الحكومة الذي تقلده رئيس حزب العدالة والتنمية المغربي خلال العقد الأخير لايتعدى أن يكون منصبا يقرر الملك ما له وما عليه.

وعند مقارنة الموقفين نجد توحد موقف الزعماء الإسلاميون لكل من حزب النهضة في تونس، وحزب العدالة والتنمية في المغرب في منتدى دافوس، يوم الجمعة 27 كانون الثاني 2012 اتجاه القضية الفلسطينية و موضوع التطبيع مع إسرائيل ، وبرز ذلك في الحديث إلى إذاعة "صوت إسرائيل" للشيخ راشد الغنوشي، زعيم حركة "النهضة" الإسلامية وعبد الإله بن كيران رئيس الوزراء المغربي، حيث قالا بأن مستقبل علاقات حكومتيهما مع الدولة الإسرائيلية "يحكمه التوصل إلى حلّ للقضية الفلسطينية".[2]

[1] التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ، ***مرجع سابق*** ، ص 162.

[2] توفيق المديني ، ***مرجع سابق*** ، تاريخ الاطلاع : 2023/07/02 نقلا عن :
https://www.wahdaislamyia.org/issues/150/tmadini.

غير أن الجانب العملي من هذه المواقف اتجه نحو قبول التطبيع بالمغرب وإشراف قيادي الحزب سعد الدين العثماني على توقيع اتفاقيةالتطبيع ، وهذا ماجعل الحزب يقع في تناقضات كثيرة وكبيرة جدا ، وأظهرت حركة النهضة من جهتها مواقفها اتجاه التطبيع لاسيما فيما تعلق بتأجيل قانون تجريم التطبيع في عديد المرات ، ويمكن تفسير موقف التنمية بناءا على سلطة الملك الممتدة لباقي السلطات حتى في ظل الإصلاحات الدستورية التي أتاحت للبرلمان والحكومة على حد سواء صلاحيات واسعة لم تعرفها من قبل ، أما موقف الحركة فكان مرهون بعديد المتغيرات والإخفاقات السياسية التي وقعت فيها الحركة لاسيما في اختيار التحالفات مع الأحزاب التي لا تتوافق مبادئها مع مبادئ الحركة.

المطلب الثالث : الدور التحديثي

إن العلاقة التي تربط الإصلاح السياسي بتنامي دور الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي ،تقود للحديث على علاقة التأثير العكسية التي قد تحدثها الحركات الإسلامية داخل الأبنية الرسمية وغير الرسمية في البلدان المغاربية، لاسيما تلك التأثيرات التي تمس التجربة الإصلاحية برمتها ، وفي هذا العنصر سنستبين الدور التحديثي لحركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي من خلال إظهار أهم المحطات التي حاولت من خلالها حالتا الدراسة إحداث تغييرا إيجابيا في مجالات الإصلاح السياسي الدستورية و الاقتصادية والاجتماعية منها . البحث في الدور التحديثي للحالتين محل الدراسة يجعلنا نتحدث عن نمط التجديد الذي تبنته الحركات الإسلامية استجابة للتحديات السياسية منذ بداية العام 2011 ، والتي فرضت خلال العقد الماضي بناءا على عديد التحولات الوطنية والإقليمية والدولية .

أولا / التحديث الداخلي :

أ- التحديث الداخلي لدى حركة النهضة التونسية : غلبت نزعة الإحياء الديني على التوجهات العامة لقياداتها الحركة منذ نشأتها في ستينات القرن الماضي ، وقد توسعت اهتماماتها بعد عقد من الزمن لتنفتح على المجالين الاجتماعي والسياسي ، حيث بادرت سنة 1981 إلى إعلان نفسها حزبا سياسيا حمل في البداية اسم "حركة الاتجاه الإسلامي" ثم "حركة النهضة" حيث طالبت بإحلال الديمقراطية وإطلاق الحريات.

إن المسار التحديثي للدولة وفق النهج العلماني الذي قاده الرئيس الحبيب بورقيبة غداة الاستقلال ، أدخل الدولة بمختلف أطيافها ومن بينها حركة النهضة في صراع حول مسألة الهوية ، حيث عمدت سياسة الرئيس لتجميد المؤسسات و الأنشطة التي تعزز الثقافة الإسلامية و في مقدمتها الجامعة الزيتونية ، وهذا ماأدى بالحركة

للرجوع للإسلام كمرجع أساسي يشمل عملها الدعوي و السياسي لمواجهة سياسات السلطة،[1] وجعلها ذلك تعيش حالة من ازدواجية الهوية بسبب جمعها بين الوظائف الدعوية الدينية والمجتمعية وبين وظائف السياسة التي تُعتبَر وفق التصور الحديث من اختصاص الأحزاب، لا من مشمولات الجماعات الدينية أو الجمعيات المدنية وهذا ما جعل بعض دوائر البحث الغربية تطلق عبارة "الإسلام السياسي" لتوصيف تلك الحركات، وقد انعكست تلك الازدواجية على واقع حركة النهضة التنظيمي، وعلى نوعية قادتها، وخطابها، وبرامجها، ومختلف شؤونها التي كان بعضها معلنًا في حين ظل بعضها الآخر تكتنفه السرية بسبب تلك الحالة.

إن السياق السياسي الذي أتاحته ثورة 2011 والذي سمح لكل التيارات الفكرية والسياسية من العمل بحرية وفق قوانين مستحدثة سمحت بتكوين الأحزاب و عززت من فرص التعددية السياسية ، و هذه التغيرات جعلت حركة النهضة تفكر في تجديد منظوراتها الفكرية والاستراتيجية :

1- التجديد في منظوراتها الفكرية

إن قرار التخصص الحزبي لحركة النهضة قادها لضرورة تجديد فكرها وإعادة صياغة مشروعها في ضوء هويتها الجديدة، فهي قد نشأت متأثرة بفكر جماعة "الإخوان المسلمين" وبتجربتها التنظيمية، ورغم أن قياداتها قد وجّهت بعض النقد إلى جملة من أفكار تلك الجماعة ومواقفها السياسية القديمة والحديثة، وأن كثيرا من مثقفي الحركة وشبابها قد تأثروا بروافد فكرية وسياسية متنوعة المرجعيات، إلا أن الرأي العام ظل ينظر إلى حركة النهضة على أنها أقرب إلى "الإخوان" ويصنفها معهم ضمن ما يسمى "الإسلام السياسي" .

فتصنيف حركة النهضة مع حركات أخرى عُرفت بخطها الوسطي ومنهجها السلمي ومشاركتها في الحياة السياسية عن طريق الانتخاب لم يكن يزعجها ، لكن مع انتشار التيارات المتطرفة و"السلفية الجهادية" في الساحتين التونسية والدولية، لم يعد قادة الحركة ينظرون بعين الرضا إلى اعتماد عبارة "الإسلام السياسي" عنوانًا لتوصيف كل الجماعات السياسية التي تنسب نفسها إلى مرجعية إسلامية ما، من غير تمييز.[2]

[1] بن عيسى الدمني ،حركة النهضة أي مآل لمشروعها المجتمعي والسياسي ،ورقات تحليلية ،14 جويلة 2016 ، تاريخ الاطلاع :2023/08/22 نقلا عن :

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/07/160714095624761.html

[2] ***المرجع نفسه*** .

إن اشتراك أحزاب وجماعات في الاشتغال بالشأن السياسي وتبنيها الصفة الإسلامية لا يكفي، في نظر الحركة التونسية، للإقرار باشتراكها في الهوية، ذلك أن اختلاف المسلمين في فهم الإسلام قد يؤدي إلى تعارض بين مناهجهم في العمل السياسي و قد تؤدي إلى الصدام في أحيان كثيرة ، لذلك رأت حركة النهضة ضرورة تصنيف الأحزاب والجماعات ليس على أساس عقائدي فحسب، وإنما بالاعتماد أيضا على مقاييس حقوقية ومدنية فيمقدمتها موقف تلك الأحزاب من الديمقراطية ومن متعلقاتها التي أهمها: الامتثال لشروط الاجتماع المدني، والالتزام بمنهج التغيير السلمي، واحترام الدولة القائمة والعمل من خلالها، من غير تمرد على القانون أو تنكر للوطن.

شكل هذا الموقف في فكر حركة النهضة قاعدة فرز أساسية بين مختلف التنظيمات حتى وإن تبنت الهوية الإسلامية ، وهي التي يفصل أساسها بين التنظيمات التي تتبنى الخيار السلمي المدني وتهدف لارساء العمل الديمقراطي استنادا على الحريات العامة وسيادة القانون ، وتنظيمات ثانية تتبنى الخيار العنيف، و تسعى عمليًّا إلى افتكاك السلطة بقوة السلاح حتى وإن أدَّى بها الأمر إلى ممارسة الإرهاب.

وقد أبانت الحركة خلال المؤتمر العاشر في ماي 2016 على عديد المواقف إتجاه قضايا جوهرية يستند عليها عمل الحركة ، حيث تبنت اقتراح يفصل بين النشاطات السياسية والدينية للحركة ،كما صرح راشد الغنوشي تبني الحركة "الديمقراطية الإسلامية" ، وتخليها على الاسلام السياسي الذي بات لاعن ارتباطه الجديد بالاسلام الديمقراطي ،[1] حيث قال في أخد لقاءاته الاعلامية : " نحن لسنا من المتطرفين ولاحتى من الاسلام السياسي نحن إسلاميون ديمقراطيين "[2]، لقد عبرت الحركة من خلال زعيمها راشد الغنوشي عديد المرات على أن التحدي الأساسي بالنسبة للنهضة التونسية هو كيفية جعل الإسلام آداة للحداثة ، [3]واستندت الهوية المحيَّنة للحركة إلى مقاربة جديدة للديمقراطية في علاقتها بمبدأ الشورى الإسلامي من زاوية إجرائية ، فاعتبرت الديمقراطية صيغة عملية حديثة لتطبيق مبدأ الشورى بمقاصده الصحيحة التي تضمنها الإسلام.

[1] سارة فوير ، من الإسلام السياسي إلى الديمقراطية الإسلامية: «حركة النهضة» التونسية تغيّر مسارها ، 08 /2018/06 ، نقلا عن :

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mn-alaslam-alsyasy-aly-aldymqratyt

[2] لقاء راشد العنوشي على قناة نسمة ، تاريخ الاطلاع : 2023/08/22 ، نقلا عن :

https/://www.youtube.com/watch?v=DFx_OVNkCS

[3] منتدى حوارات المتوسط ، قناة الجزيرة مباشر ، 2016/12/03 ، تاريخ الاطلاع : 2023/09/21 ، نقلا عن :

https://www.youtube.com/results?search_query

2-تحديث إستراتيجياتها :

إن العمل الدعوي هو عمل أساسي في أنشطة الحركات الإسلامية المعتدلة ، بل تعتبره هذه الحركات في أحيان كثيرة أهم ركائزها التي تستند عليها في عملية الإصلاح والتكوين والتربية التي تبتغيها ، وقد صاحب المجال الدعوي لحركة النهضة في ثمانينيات القرن الماضي ممارسة سياسية ،أفضت لمشاركتها في الانتخابات .

ومنذ مشاركة حزب حركة النهضة بعد الثورة في البرلمان و الحكومة وهو يحاول مواكبة كل التطورات السياسية والإجتماعية التي فرضها السياق العام ومن أبرز التحولات في هذا الجانب تلك التي أعلن عنها راشد الغنوشي سنة 2016 والتي أدت لفصل العمل الدعوي عن العمل السياسي ، و قد تحول بذلك الحزب إلى حزب مدني وديمقراطي ، وقد جاء هذا القرار ، والحركة تتمتع بوزنها السياسي والانتخابي في البلاد ، وعليه فهو ليس مخرجاً من أزمة، بل يبدو أنه يعبر عن قناعةٍ سياسية تشكلت مع مرور الوقت، خصوصاً خلال سنوات الانتقال الديمقراطي في تونس بعد سقوط نظام بن علي[1] .

ويبدو أن التجربة الفتية للنهضة في إطار الإسلام المؤسساتي ، سبقه قبولها لقواعد اللعبة الديمقراطية،و المشاركة في العملية السياسية، قادتها إلى هذا الخيار الإستراتيجي ، على أساس أن الطابع الديني يقودها حتما إلى حالةٍ من الاستقطاب السياسي في البلاد، بالنظر إلى اختلاف الرؤى والتفسيرات الدينية، والتوظيف واسع النطاق للدين في السياسة[2] .

و ترى الحركة أن هذا الخيار سيوفر لها حظوظا أفضل للقيام بواجباتها الوطنية التي تفرضها عليها المرحلة الراهنة باعتبارها حزبا سياسيا لاسيما أن فترة ما بعد الثورة قد كشفت هشاشة الكيانات الحزبية القائمة، وأظهرت أن حركة النهضة، تملك من الانتشار الشعبي والتماسك التنظيمي وروح التوافق والواقعية، ما يجعلها عامل توازن سياسي لازمًا لإنجاح مهام الانتقال الديمقراطي الأساسية المتعلقة خاصة باستكمال بناء مؤسسات الدولة الجديدة وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبمقاومة الإرهاب.

ب- التحديث الداخلي لدى حزب "العدالة والتنمية" المغربي

قادت الهزيمة التي مُني بها حزب العدالة والتنمية في انتخابات سبتمبر/ أيلول 2021، لإعادة مراجعة أطروحته السياسية بما يتناسب والتطورات الراهنة ، حيث حاول بعث الروح في مكوناته وهياكله ومقاومة إنحساره بعدما

[1] بن عيسى الدمني ، ***مرجع سابق*** .

[2] عبد النور بن عنتر ، النهضة وفصل السياسة عن الدين، **العربي الجديد** ، 28 ماي 2016 ، نقلا عن:

https://www.alaraby.co.uk/%22%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9%22-%D

فقد الكثير من تجانسه وشعبيته، و قد سعى الحزب جراء ذلك إلى مراجعة وثائقه المرجعية من خلال ورقتين؛ الأولى تتعلق بمنهجية مراجعة الوثائق المذهبية (الرئيسية) للحزب، وأساساً البرنامج العام والأطروحة السياسية، والورقة الثانية مرتبطة بمراجعة الوثائق القانونية للعمل الداخلي، أي النظام الأساسي والنظام الداخلي.

وتأتي المراجعات تنفيذا لتوصية أقرها المجلس الوطني في اجتماعه العادي الأول في فبراير/ شباط 2022، بعد محطة المؤتمر الوطني الاستثنائي (30 أكتوبر/ تشرين الأول 2021) الذي أعاد عبد الإله بنكيران إلى قيادة الحزب، في حين عرفت الدورة الأخيرة لبرلمان الحزب (14 و15 يناير/كانون الثاني 2023) تجديد اعتماد هذا الإجراء ضمن 17 إجراء تمت المصادقة عليها ضمن البرنامج السنوي للحزب لعام 2023.

إختبر الحزب خلال عشر سنوات من موقع المسؤولية كقائد للائتلاف الحكومي، خيار "الإصلاح في ظل الاستقرار" الذي يترجم أطروحة الحزب حول "البناء الديمقراطي"، بدلا من "النضال الديمقراطي" في زمن الاصطفاف في المعارضة، فإن أسئلة عدة تطرح حول توقيت فتح ورش مراجعة الوثائق المرجعية وإلى أي مدى يمكن أن يذهب الحزب في مراجعته، خاصة فيما يتعلق بأطروحته السياسية.

وقد أكد نبيل الأندلوسي وهو أحد أعضاء الحزب أن خطوة المراجعة لها دواعي و بخلفيات عدة و هي :

- لا بد على الحزب أن يعمل على ملاءمة وثائقه مع المستجدات القانونية المؤطرة للعمل الحزبي والسياسي فإنه يحتاج بعد ربع قرن من الممارسة السياسية من مختلف المواقع، سواء في المعارضة أو الحكومة، إلى قراءة في مساره واستخلاص الدروس من تجربته وتدارك الأخطاء وتطوير وسائل العمل
- أن تموضع الحزب في المعارضة يفرض عليه تطوير أطروحته السياسية تفاعلاً مع مستجدات الواقع السياسي والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية دولياً وإقليمياً ووطنيا، خصوصا أن ما حصل في العقد الأخير من أحداث كبرى كان له تأثير مباشر وغير مباشر على الحياة السياسية في البلاد[1].

[1] عادل نجدي ، "العدالة والتنمية" المغربي: مراجعات لبعث الروح في الحزب ، **تقارير عربية** ، العربي الجديد ، 28 مارس 2013 ، نقلا عن :

https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%

وقد أكد بعض الباحثين ومن بينهم حفيظ الزهري على أن التغيير الجذري لن يمس المرجعية الإديولوجية للحزب إذ سيبقى الإسلام منبع ومؤطر الفكر السياسي لحزب العدالة والتنمية إن لم نقل قد يعود الحزب لمزيد من الانغلاق ومحاولة الوصاية على الدين، وهو ما اتضح في الرسائل المبطنة لقيادة الحزب حول مدونة الأسرة التي طالب الملك بإصلاحها." [1]

ثانيا/ التحديث الخارجي:

يظهر دور حركه النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي في عمليه التحديث الخارجي في عديد المجالات وفي هذا العنصر سنتحدث عن مجالين أساسيين الإصلاح الدستوري والقانوني المجال الثاني هو الإصلاح الاقتصادي

1- التحديث الخارجي لدى حزب حركه النهضة التونسية

أ- الإصلاح الدستوري

صادق النواب في 26 يناير 2014 على دستور تونس الجديد لفترة ما بعد الثورة، وهو أول دستور تمت صياغته بحرية من قبل مجلس منتخب ديمقراطيا في العالم العربي، وقد اهتمت وسائل الإعلام التونسية والاجنبية في المقام الأول بدور حزب حركة النهضة في عمليه الصياغة لا سيما إذا كانت الحركة التي تملك 41% في المجلس الوطني التأسيسي قد حاولت إقحام أجندة إسلامية عدائية في نص الدستور.[2]

لقد أكد الكثير من القانونيين أن الدستور الجديد قدم مزيدا من التماسك الداخلي أكثر من الدستور الذي سبقه عام 1959- والدستور الذي تمت صياغته عقب الاستقلال التونسي- وقد وجهت انتقادات شديدة لدور حركه النهضة في عمليه الصياغة ، كونها قليلة الخبرة لكنها منظمة بشكل كبير كقوة إسلاميه هائلة عازمة على طمس المبادئ العلمانية للدولة التونسية التي لها تاريخ قديم معها ، وقد عارضت منظمات المجتمع المدني مقترحات حركة النهضة خلال كافه مراحل عمليه صياغة الدستور .

---

[1] عادل نجدي ، "العدالة والتنمية" المغربي: مراجعات لبعث الروح في الحزب ، **تقارير عربية** ، العربي الجديد ، 28 مارس 2013 ، نقلا عن :

https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%

[2] مونيكا ماركس ،" أي أسلوب اعتمدته النهضه اثناء عملية صياغة الدستور التونسي الاقناع الاكراه او تقديم التنازلات "، الدوحه :مركزبروكنجز، 10 فبراير 2014 ، ص 5 .

وعلى عكس التونسيين الذين غالبا ما اعتبروا عملية الصياغة ضد أفكارهم الخاصة وتطلعاتهم ، قارن الخبراء الدوليون والمنظمات غير الحكومية التطورات في تونس بالسيناريوهات التي نجحت في بلدان أخرى ،وقد تابعت عن كثب التطورات في تونس وعمل المجلس الوطني التأسيسي عديد المنظمات الغير حكومية، وأبرزها المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية ، ومركز كارتر وقد أكدت هذه المنظمات انه لم يفلح أي بلد في التحول في غضون عام واحد فقط ، وانه كان لابد من توقع حالة من التأخير ، وان حركه النهضة اتخذت خطوات محمودة من اجل تحقيق الشمولية وتقديم التنازلات على الرغم من المقترحات الملتبسة فيما يتعلق بأجزاء من المسودات الدستورية مثل المادة المتعلقة بالتكفير.[1]

وقد تميز عمل الحركة بالتدرج وضبط النفس أثناء عمليه صياغة الدستور، وبشكل أوسع طوال فتره الثلاث سنوات الأولى والتي شهدت الانتقال السياسي ،بالنظر إلى الطريقة التي عالجت فيها حركة النهضة القضايا الخلافية، و التي ظهرت أثناء عملية الصياغة لاسيما المسائل الموجهة إيديولوجيا ،والتي كان من المتوقع أن تؤدي إلى رده فعل داخل الحركة وقد تشكلت مواقف الحركة بناء على تحديات التحول حيث ظهرت ثلاث قضايا خلافية برزت بالتحديد أثناء عمليه الصياغة و برزت مواقف الحركة اتجاهها وهي :

- مسألة الشريعة وقد اعتمدت الحركة وجهة نظر أكثر مرونة فيما يتعلق بالشريعة ، كون أن عدد كبير من أعضاء النهضة رأوا إزالة كلمه الشريعة من الدستور أنها ليس ذات أهمية قصوى ،حيث أكد القياديين في حركه النهضة أن غياب الشريعة كقانون ضمن الدستور عنصرا لإقامة توازن في البلاد ، وان عدم الجدال بشأن هذه الكلمة هو تجنبا منا في تقسيم البلاد ،وقد كان قرار النهضة براغماتي كون أن هو موقفها فريد من نوعه ، نظرا لإصرار الأحزاب الإسلامية الأخرى على إدراجها ، وهذا لا يعني أن الحركة لا ترمي إلى أسلمة المجتمع عوضا عن ذلك سعت حركه النهضة إلى نهج طويل الأمد وتدريجي تماشيا مع الوضع السياسي الراهن.
- قرر مجلس الشورى في حركة النهضة دعم النموذج البرلماني ، فبعد مناقشات هذه المسألة في أوائل العام 2012 التي تركزت على أهمية كبح ميل تونس نحو السلطوية الرئاسية ، وأشار أعضاء النهضة إلى الدروس التي تعلموها خلال فترة وجودهم في المنفى ، حيث تحدثت جميلة الجويني – عضو بمجلس الشورى حركة النهضة عن تطاوين – "عما رآه أعضاءها في دول مثل المملكة المتحدة حيث يتأكد النظام البرلماني من عدم سيطرة أي شخص على السلطة .."،في حين أن بعض الأحزاب الأخرى

[1] مونيكا ماركس، ***المرجع نفسه*** ، ص 6 .

فضلت النموذج الرئاسي أو النظام الذي يجمع بين النموذجين البرلماني والرئاسي، يكون فيه الرئيس كما هو الحال في فرنسا منتخبا مباشرة من قبل الشعب ويحتفظ بسلطات كبيرة بما في ذلك سلطته على العلاقات الخارجية.[1]

ب- الإصلاح الاقتصادي

لقد شهدت مرحلة بعد الثورة خلال تولي حركة النهضة بعض الإصلاحات التي أفرزت مظاهر ايجابية حيث ارتفع الناتج المحلي في تونس من 41.20 مليار دولار في سنه 2011 إلى 48.16 مليار دولار لسنه2022 [2] لكن هذا لم يمنع من وجود أزمة اقتصادية تسببت فيها جملة من العوامل :

1- عدم الاستقرار السياسي المستمر وضعف حكومات ما بعد الثورة في تونس أدى إلى منع تنفيذ الإصلاحات اللازمة لفتح اقتصاد لا يزال مغلقًا بشكل غير فعال أمام الاستثمار والتجارة، ونتيجة لذلك بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي 1.7٪ فقط بين عامي 2011 و2019، وبقي الاستثمار والصادرات أقل بكثير من مستويات ما قبل الثورة.

2- ركود النمو واكبه ركود في خلق فرص العمل في القطاع الخاص قبل الثورة، حيث كان القطاع الخاص يوفر 24 % من إجمالي الناتج المحلي، لكن بعد 2011 تعرض هذا القطاع لضغوط سياسية بعد ملاحقة رجال أعمال بقضايا فساد، وضغوط داخلية من خلال اعتصامات وإضرابات العمال، مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الاقتصاد التونسي،ومن ثم تحمل القطاع العام كل هذه التكلفة، حيث تدخلت الدولة كمزود رئيسي للوظائف وضامن للاستهلاك الميسور للسلع والخدمات رغم استمرار ضعف أداء الشركات المملوكة للدولة، وأدى ذلك إلى فاتورة أجور كبيرة في القطاع العام، ومع هذا كانت المحصلة هي فشل النظام الديمقراطي الذي أقيم بعد الثورة في توفير فرص العمل، وظلت معدلات البطالة في الارتفاع إلى أن بلغت 17.8٪ مطلع 2021، وترتفع إلى 40.8٪ بين الشباب في سن 15-24 سنة، وفقا للمعهد الوطني للإحصاء.

3- تفاقمت الأزمة الاقتصادية تحت وطأة وباء كوفيد -19، مما تسبب في ارتفاع حاد في العجز المالي، وتوسع الدين العام من 67.9٪ إلى 79.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2019

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص 18 -23 .

[2] البنك الدولي ، إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) تونس ، تاريخ الاطلاع 2023/10/05 نقلا عن :
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?end=2022&locations=MATN&start=2022&view=map

و2020، مقارنة بـ 39٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، وخسر الدينار خلال عقد الثورة نصف قيمته ، ومع تسجيل الميزانية إجمالي عجز 9٪ من الناتج المحلي، ومدفوعات خدمة ديون سنوية من 7-9% من الإجمالي المحلي، أصبحت البلاد عالقة في دوامة من الديون، وتُظهر نشرة الدين العمومي الصادرة عن وزارة المالية، في يونيو/حزيران الماضي، أن الدين العام بلغ في ذلك الشهر نحو35.6 مليار دولا، ويتوزع هذا الرقم بين22.2 مليار دولار ديونا خارجية مستحقة على البلاد، ونحو 13.4 مليار دولار دينا داخليا.[1]

2- التحديث الخارجي لدى حزب العدالة والتنمية المغربي

أ- الإصلاح الدستوري

لعب حزب العدالة والتنمية المغربي دورا أساسيا في صياغة الدستور مع بقية الفواعل السياسية والمجتمعية ،وقد كان للحزب عديد الموافق لاسيما تلك المتعلقة بالنظام الملكي ، حيث قال عبد الاله بنكيران :" مركزية النظام الملكي في المغرب جعلته احد العناصر الحاسمة في الاستقرار السياسي به والفاعلة في تطوره وتحديثه بل ورائدة في ذلك ، ولهذا فهناك حاجة قوية للنظام الملكي ، ، ويجب أن نكون واعين ، بأنه إذا لم تعد للمؤسسة الملكية صلاحيات واضحة وفعلية في النظام السياسي ، فلن يبقى هناك للملكية كما حصل مع بلدان أخرى ، ذهبت فيها الأنظمة الملكية فاختل التوازن بين الأطراف السياسية ونجمت عن ذلك الفوضى وقيام أنظمة استبدادية على أنقاضها ، إما بالارتكاز على الجيش أو على الحزب الوحيد ".[2]

ولعل أهم النقاط التي تقدم بها حزب العدالة والتنمية بخصوص الإصلاح الدستوري تضمنتها بشكل عام برامجه الانتخابية خاصة البرامج الانتخابية لسنة2002 و 2007 من جهة ، ومن جهة ثانية فقد تمت الاستجابة لأغلب نقطها في الدستور المصوت عليه بتاريخ 01 يوليو 2011 ويتضح ذلك في :

مستوى دسترة قضايا اللغة والهوية: التنصيص على التعددية اللغوية والثقافية للمغرب واعتبار تعبيراتها من مكونات الهوية المغربية ، وخاصة دسترة اللغة الامازيغية، واعتبارها إلى جانب العربية لغة رسمية كما تم التنصيص في تصدير الدستور على المغرب دولة إسلامية وهو جزء من العربية والإسلامية وعلى أن الدين الإسلامي يتبوأ مكانة الصدارة

[1] على عتاب الاخيار : الاقتصاد التونسي في مواجهه فوض السياسة، سياقات تونس، **أسباب** ،العدد 28، 2 نوفمبر 2021، ص ص2 ، 3 نقلا عن:

https://www.asbab.com/%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%B

[2] محمد بانن ، ***مرجع سابق*** ، ص 289 .

في الهوية المغربية ، على أن المغرب أمة موحدة قائمة روافد هويتها العربية الامازيغية الحسانية الإفريقية الأندلسية العبرية المتوسطية (تصدير دستور 2011).

مستوى المؤسسة الملكية: جاء الدستور الجديد بتقسيم الفصل 19 من دستور 1996 إلى قسمين : الفصل 41 يتهم بتنظيم حقل إمارة المؤمنين إذ لم يطرأ على هذا الاختصاص أي تعديل يذكر لكونه يختص بتدبير الحقل الديني كما أن جل المذكرات التي تقدمت بها الأحزاب لم تجادل في هذه النقطة واعتبرتها في مصلحة وحدة المغرب العربي، أما الفصل 42 فحدد صلاحيات الملك رئيس للدولة وممثلها الأسمى ورمز الوحدة الوطنية والترابية والحكم الأعلى والضامن للاختيار الديمقراطي والمصالح الأساسية للبلاد ، إضافة إلى حذف كل إشارة إلى قداسه شخص الملك وتعويض ذلك بان شخصه لا تنتهك حرمته وله واجب التوقير والاحترام بحسب الفصل 46 .

مستوى السلطة التنفيذية : نص الدستور الجديد على منصب رئيس الحكومة الذي يعينه الملك من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب ، وعلى أساس نتائجها(الفصل 47) وتنصيبه يتم من لدن الأغلبية المطلقة لمجلس النواب بعد حصولها على ثقته (الفصل 88) .[1]

مستوى السلطة التشريعية : نص الدستور الجديد على أن البرلمان يمارس السلطة التشريعية ويراقب عمل الحكومة ويقيم السياسات العمومية(الفصل 70) ، وهو المختص بتشريع القانون حسب (الفصل 71) ، وله أن يضع حدا لمسؤولية الحكومة (الفصل 88)ويشكل لجان تقصي الحقائق أعضاء مجلس النواب أو ثلث أعضاء مجلس المستشارين (الفصل 67)

مستوى السلطة القضائية: تم التنصيص على أن القضاء سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والملك هو الضامن لاستقلاله (الفصل 107) ، إضافة إلى دسترة مجموعة من الضمانات لمنع أي تدخل في القضايا المعروضة على القضاء(الفصل 109) ، و أصبح للقضاة إمكانية الانخراط في الجمعيات أو إنشائها (الفصل 111) ، إضافة إلى إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية الذي يرأسه الملك ويتولى السهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة إلى جانب العديد من الأحكام الدستورية الأخرى التي سعى الحزب لايراد في الدستور منها التنصيص على الترسانة من الحقوق والحريات كالحق في الحياة والحق في محاكمة عادلة وحظر التعذيب وكل أشكال المس بالسلامة الجسمية أو المعنوية للأشخاص ...الخ ، إضافة إلى مستوى إحداث

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص 311 .

ودسترة مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية.

و عليه وبناءا على ماتقدم في كل هذه المستويات، نجد أن الوثيقة الدستورية استجابت لجل مضامين مطالب حزب العدالة والتنمية الدستورية ، نتيجة لاحتفاظها بالثوابت ، والملاحظ أن مطالب الحزب لم تخرج عن الرؤية الرسمية للإصلاح الدستوري . [1]

ب- الإصلاح الاقتصادي

أتى حزب العدالة والتنمية المغربي على رأس الحكومة في يناير 2012 عبر ائتلاف حكومي مكن عبد الإله بنكيران ، وتميز الاقتصاد المغربي في ظل تولي حزب العدالة والتنمية قيادة الحكومة بوجود تحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية ، وذلك وفق ما أعلنته البيانات والإحصاءات الاقتصادية للمؤسسات الدولية ، فدكانت زيادة في الناتج المحلي حسب إحصاءات قاعدة بيانات البنك الدولي، فإن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في المغرب ارتفعت من 98.2 مليار دولار في عام 2012 إلى 110 مليارات دولار في عام 2014[2] ، ليصل الى 125.20 مليار دولار سنه 2022 ، و قد تزايد الناتج المحلي في المغرب منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم .

وأشارت دراسة للمندوبية السامية للتخطيط في المغرب بعنوان "المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة" الصادرة في أغسطس/آب 2015 إلى تراجع معدلات الفقر بشكل عام في المغرب عما كانت عليه عام 2007، فعلى صعيد الفقر متعدد الأبعاد تراجعت نسبته من 9.8% من السكان في 2007 إلى 6% فقط، كما تراجعت نسبة الفقر وفق مؤشر الفقر الوطني من 8.9% في عام 2007 إلى 4.2%، أما ثالث مؤشرات الفقر فهو مؤشر الفقر الغذائي، وقد تراجع من 0.9% في عام 2007 إلى 0.1%.[3]

---

[1] محمد بانن ،***مرجع سابق*** ، ص ص 311 -313 .

[2] عبد الحافظ الصاوي ، عين وسنين أداء الاقتصاد قيادة الإسلاميين ، تاريخ الاطلاع : 2023/07/18 نقلا عن :
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2016/2/9/%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%

[3] المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب ، نقلا عن :

https://www.hcp.ma/file/231049/

التناقضات التنظيمية والعملية

لقد أوقعت التناقضات بين الشق الايديولوجي والشق العملي للحزبين الإسلاميين في إشكالات كثيرة، برزت بشكل أساسي في تناقض بعض مواقفها و مرجعيتها الإسلامية وثوابتها الهوياتية ، وقد ظهر ذلك في مواقفها اتجاه القضايا الوطنية و القومية والعربية التي أكدا عليها الحزبين في نظامهما التأسيسي ، وقد أدى هذا التناقض بين المواقف و منطلقاتهم الفكرية إلى الخفض من شعبيتهما وتراجع أداءهم الانتخابي ونتائجهم ، ومن جملة المواقف يمكن إدراج مايلي :

الجدول رقم (07) : التناقضات الفكرية والعملية

القضايا	موقف حزب حركة النهضة التونسية	موقف حزب العدالة والتنمية المغربي
تطبيق الشريعة	أن الشريعة الاسلامية غير جاهزه للتطبيق تحتاج إلى تجديد وإلى فهم اسلامي معاصر كما تحتاج إلى صياغة سياسية في إطار برنامج سياسي	فصل الحزب بين الجانب السياسي" حزب العدالة والتنمية" والجانب الدعوي"حركة التوحيد والإصلاح"، تطور الفصل بعد ذلك لخطاب العدالة والتنمية نفسه الذي لا يتبنى الشريعة اليوم كأفق واضح، ولا يوجد بين قادته من يتحدث عن تطبيق الشريعة .
اللغة	//////	السماح بفرنسة التعليم حيث سمح بتدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية بدلا من العربية، رغم قدرة فريق الحزب البرلماني على منعه.
التطبيع مع اسرائيل	تعطيل مشاريع القوانين التي عرضت على المجلس النيابي حول تجريم التطبيع	السكوت وأحيانا الدفاع عن تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل
المسكرات	تمرير فصل يقضي بتخفيض الضرائب على المشروبات الكحولية.	(الموافقة على مشروع تقنين زراعة مخدر الكيف
محاربة العلمنة	النظرة البراغماتية في تحالف الحزب مع الاحزاب العلمانية والحداثية	النظرة البراغماتية في تعامل الحزب مع الاحزاب ذات التوجهات اليسارية

من إعداد الباحثة

استقراء مؤشرات الأدوار : تتفاوت النسبة في دور حركة النهضة وحزب العدالة المغربي في ظل الإصلاحات حيث يلاحظ ان نسبة اداء الدور التشاركي بالنسبة لحزب العدالة والتنمية المغربي أكثر من حركة النهضة التونسية ، استنادا لسببين أساسيين أحدهما مرتبط بالآخر :

- المدة الزمنية التي قضاها حزب العدالة والتنمية المغربي في حالة المعارضة الفعلية ، إضافة إلى ذلك عدد المشاركات في الانتخابات التشريعية والمحلية على مدار هذه المدة ، في مقابل المعارضة الافتراضية لحركة النهضة جراء واقعة الإقصاء والتهجير التي عاشتها الحركات الإسلامية في تونس ومن بينها حركة النهضة خلال فترة حكم الرئيس الأسبق بورقيبة والسابق زين العابدين بن علي .
- الخبرة السياسية التي تمتع بها حزب العدالة والتنمية خلال سنوات المعارضة الفعلية ، حيث تمكن الحزب من خلالها من المشاركة السياسية و التعرف على ممارسات باقي القوى السياسية وطبيعة عملها واستطاع التحكم في بعض الميكانزمات للخروج من الأزمات بطريقة رشيدة وعقلانية، وهذا ما لم يشهده حزب النهضة التونسية خلال العقود التي سبقت الحراك .

إن الحديث عن الأدوار الثلاث يقودنا إلى أن الحالتين محل الدراسة سخرت جهودا تنظيمية حثيثة للوصول إلى أداء الدور التشاركي و التفاعلي على حد سواء استنادا على أن كل الأحزاب السياسية الموجودة اليوم أو في السابق هدفها الرئيسي المشاركة السياسية و الوصول الى السلطة ، لكن يلاحظ ان الدور التحديثي الذي يفترض على هذه الأحزاب القيام به عند تولي الحكم لم يكن بذلك المستوى الذي قاد للتغيير الجوهري الذي قد يحدث الأثر على عملية الإصلاح السياسي وعلى مسار الحركة والحزب على حد سواء وذلك لاعتبارات عدة :

1- الإشكالات الجوهرية التي تحاط بها جل الحركات الإسلامية منذ نشأتها وعلى رأسها الجانب التنظيمي والفكري لهذه الحركات ، و الذي قد يصل إلى حد التناقض في المبادئ و من ثم المواقف ،ولعل الحالتين محل الدراسة لم تعتريها هذه الخاصية بشكل كامل إلا أنها لم تسلم كلية منها ، وقد تم الاشارة في الجدول رقم 07 إلى أهم التناقضات بين أفكارها و سياساتها التي وقع فيها كلا الحزبين .

2- الأثر المتفاوت الذي أحدثه الإصلاح السياسي في كل من تونس والمغرب منذ سنة 2011 والذي مازال يحتاج في حد ذاته لإصلاحات .

3- حالة الجفاء السياسي الذي تبنتها التيارات السياسية المختلفة في المنطقة العربية عموما ومنطقة المغرب العربي بشكل أخص لاسيما التيارات القومية والليبرالية اتجاه الحركات الإسلامية بسبب مرحلة الإقصاء الطويلة نسبيا التي عاشتها جل الحركات الإسلامية ، والتي أثرت بدورها على مرحلة الإندماج السياسي لهذه الحركات منذ التغيير الذي أحدثه الحراك الاجتماعي بداية عام 2011،فقد تعرضت كل من حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي لعديد العقبات على المستوى الحكومي والتشريعي ،وبصدد المقارنة بين الحالتين محل الدراسة نجد أن حركة النهضة كانت أكثر تعرضا لهذه العقبات من حزب العدالة والتنمية المغربي ، فعلى سبيل المثال لا الحصر رفض البرلمان التونسي مشروع صندوق الزكاة المقترح من قبل حركة النهضة للسنة المالية 2020 .

4- تحديات التجديد الداخلي للحركات الإسلامية التي مازالت لم تكتمل ولم تجد السبل الصحيحة لذلك لاسيما في ظل الإرهاصات التي عاشتها الحركات الإسلامية منذ نشأتها و خلال فترات تطورها المتعلقة داخليا بحداثة العمل السياسي لها وعدم التمكن من الآليات التي تمكنها من المشاركة السياسية فأغلبها ذا نشأة دعوية تربوية وهذا ما ينطبق على حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي ، وتتعلق تحديات التجديد الداخلي وفقا للبيئة المحيطة بهذه الحركات بالمنع السلطوي الذي تبناه النظام السياسي الحداثي في تونس وكان صريحا ومباشرا ، والنظام الملكي بالمغرب والذي ان لم يكن مباشرا فقد قيد عمل هذه الحركات بسبب ديكتارتوية الحكم .

5- تحديات التجديد الخارجي الذي لم تسمح فيه السلطة الفرصة للحزبين للشروع فيه ، وإن سمحت فانه وفقا لشروطها ، وأشار بن كيران بشكل ضمني في قوله : "أنا مجرد رئيس حكومة، جئت لأساعد الملك، الملك هو من يتحمل تنزيل الدستور في المقام الأول، إنه رئيسي المباشر"، وآيته في ذلك أن ثمة بالمغرب ثلاثية لا يجب تجاوزها أو إغفالها: "هناك الدستور وهناك العرف وهناك المنطق".[1]

6- تراجع الدور الحركي والسياسي للحزبين منذ سنة 2019 بالنسبة لحركة النهضة و سنة 2021 لحزب العدالة والتنمية المغربي ، وقد تضافرت العديد من العوامل في ذلك أهمها إستراتيجية التطويق التي تتبناها

[1] يحيى اليحياوي " الملكيةوالحكومة في المغرب.. إكراه النص ومحك الممارسة "، 2016/10/02، تاريخ الاطلاع : 2023/09/10 ، نقلا عن :

https://www.aljazeera.net/opinions/2016/10/2/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8

الدولة لتقييد عمل الأحزاب ونشاطهم ، إضافة الى خلق توازنات داخلية لتساهم في خلق حركات سياسية أو تكتلات حزبية تحد من حركية الحزبين الإسلاميين ، كما أن صعود التيارات السياسية التقليدية واتساع نشاطها و التي عرف عنها مساندتها للسلطة ، يعتبر عاملا مهما ساهم في تراجع أدوار الحزبين في كل من تونس والمغرب .

الخاتمـــــة

إن موضوع الدراسة والمتغيرات التي يحويها هذا العنوان لها سمة خاصة ، لأن التعمق فيه يحولنا إلى علاقة طردية بين المتغيرن فبعد أن أثر الإصلاح السياسي في دور الحركات الإسلامية كمشكلة بحثية أساسية في الدراسة باتت الحركات الإسلامية مؤثرا جادا على عملية الإصلاح السياسي ،كون أن أغلبها سعى للإصلاح الفكري والعقائدي والتربوي منذ النشأة ، فلا تنفك العلاقة بينهما من الابتعاد قليلا إلا وتعود لترتبط مرة أخرى بقوة الجاذبية الفكرية القائم عليها كل من الإصلاح السياسي والحركات الإسلامية .

النتائج من الناحية النظرية :

– فيما يخص الإصلاح السياسي :

أولا /يعبر الإصلاح على حالة الانتقال من وضع سيء إلى وضع أفضل ،و جاء على أنه نقيض الإفساد، ولعل هذا الإقران بين الإصلاح والصلاح بنقيضيهما اللذين هما الإفساد والفساد، لدليل على أهمية ان الأول جاء ليعدل ويرمم ما أفسده الثاني ،ويعبر الإصلاح السياسي على تحسين أداء الدولة في مختلف المجالات من خلال ضمان الحريات والتعددية السياسية والثقافية ،كما عرفته موسوعة السياسة على أنه "تعديل وتطوير غير جذري في شكل الحكم، أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأساسها" ، وبالتالي فان الإصلاح السياسي قد يشترك مع مفهوم التنمية والتحديث والتحول في إحداث التغيير، غير أن الإصلاح يرتبط بالتغيير الذي يتم بشكل تدريجي ومستمر، بهدف ضمان الاستقرار السياسي والأمني .

ثانيا /إن من مجالات الإصلاح السياسي الرئيسية المجال الدستوري ، حيث لابد أن يتأسس هذا الإصلاح على مراجعة دستورية شاملة قد تفضي لتعديله أو تغييره ، ويمكن أن نشير إلى أن الدستور لايقتصر بالمعنى الضيق على وثيقة قانونية أساسية واحدة ، بل هو مصطلح عام للقواعد التي توضح مواقع السلطة السياسية ومن يمارسونها وتحدد نطاق السلطة السياسية التي يمكن أن تمارسها مختلف الجهات الفاعلة ، والثابتة فيما يتعلق بالمؤسسات الحكومية .

ثالثا/ –يرتبط الإصلاح السياسي نظريا وعمليا بعملية الانتقال الديمقراطي ، حيث أكد عديد الباحثين خلال الثلاث عقود الماضية على الصعوبات الجوهرية لبدء الإصلاح في ظل ظروف استبدادية، وقد أشير في هذا الصدد إلى التقدم الكبير الذي أحرزه الإصلاح في شتى مجالاته في العديد من الديمقراطيات الجديدة.

رابعا /فسرت عديد المداخل النظرية الإصلاح السياسي ، فقد ركز المدخل التحديثي والتنموي لدى **ليبست** على شرط الشرعية لاستقرار واستمرار النظام السياسي ،كما أكد على أن التنمية الاقتصادية عامل أساسي لنجاح الديمقراطية ، في حين أن المدخل الانتقالي لدى **روستو** حدد مراحل وشروط للإصلاح السياسي ابتداء بالشعور بالوحدة الوطنية ثم الصراع ما بين النخب الحاكمة والمعارضة ثم القرار بتبني الديمقراطية انتهاء بمرحلة التعود على مبادئ الديمقراطية ، أما **باريجنتون مور** من خلال المدخل البنيوي فقد تعرض لتاريخ الثورات والانتقالات التي أسست للأنظمة السياسية الديمقراطية والديكتاتورية في القرن العشرين، من خلال تحليله لأدوار الطبقات المختلفة في حدوث الثورات التي غيرت أنظمة الحكم ، ولعل النموذج الانتقالي لر**وستو** من أكثر النماذج المفسرة للإصلاح السياسي بدول المغرب العربي بداية من العام 2011 .

–فيما يخص الحركات الإسلامية :

أولا/ عرفت الحركة الإسلامية على أنها ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة، وعليه تندرج الحركات الإسلامية ضمن ماعرف بالحركات الاجتماعية التي تمثل عمل جماعي مقصود من اجل إحداث تغيير في المجتمع في أي اتجاه وبأي وسيلة، كما تشترك الحركات الإسلامية في اعتبار أحد جوانب الإسلام أو تفسيراته على أنه الإطار المرجعي لها ، سواء فيما يتعلق بوجودها أو أهدافها ، وتنشط بطرق مختلفة من أجل تطبيق الصورة التي تراها للإسلام في المجتمعات التي تنشط فيها ، والحركات الإسلامية هي تصنيفات وتقسيمات كثيرة جدا تستند كلها على الإسلام كمرجعية ، لكن الحركات التي عنيت بها هذه الدراسة تدخل ضمن قسم الحركات السلمية الساعية للحكم .

ثانيا / إن الأساس الوحيد الذي يجمع بين الحركات الإسلامية هو المرجعية الإسلامية ، وفي هذا الصدد نستطيع أن نصنف كل التيارات ذات التوجه الإسلامي ضمن حركة إسلامية واحدة ، أما وفقا لفهمها للإسلام –أفكارها –وطريقة تطبيقها لمبادئ الشريعة – أسلوبها – والأهداف التي تسعى لتحقيقها –غاياتها – ، تجعلنا أمام حركات إسلامية بصيغة الجمع ، وعليه فالدارس للظاهرة يجد نفسه أمام حركات إسلامية وليس حركة إسلامية واحدة ، لأنها تتعدد وتتنوع أفكارها ، وتتباين غاياتها .

ثالثا/الربط بين الحركة الإسلامية والحزب السياسي الإسلامي يكون في حالة بعينها وهي عندما يؤسس الحزب إيديولوجياته وفقا لافكار ومبادئ الحركة فهي اشمل وأعمق ، فنجد أن الحركات في أصل تكوينها تسعى للعمل التربوي والدعوي ، ثم باتت تهتم بالعمل السياسي ،فارتبط نشاطها بالسياسة فصنفت على أنها أحزاب سياسية .

رابعا / علاقة الإصلاح السياسي بالحركات الإسلامية يمكن أن تتأسس نظريا من منطلق التغيير الذي يسعى كلا منهما له ، فالأول يسعى للتغيير التدريجي الذي يخلق وضعا أفضل في المجتمع ، والحركات الإسلامية تسعى للتغيير في المجتمعات وفقا لمنظوراتها .

- **النتائج من الناحية العملية :**

أولا / لعبت الحركة الفكرية لمحمد جمال الدين الأفغاني وهو أحد أعلام التجديد في عصر النهضة العربية والإسلامية الحديثة ، الدور الموجه لترسيخ أسس الإصلاح السياسي وذلك أواسط القرن التاسع عشر ميلادي وقد أفل نجم هذا التيار لفترات متعاقبة جراء عديد العوامل الوطنية والدولية ، لتعود من جديد فكرة المطالبة بالإصلاح السياسي في العالم العربي في بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين من خلال الاحتجاجات الشعبية التي نتج عنها بروز الدور الحركي الإسلامي .

ثانيا /- أن ثورات الربيع العربي بداية 2011 كانت أساسا قويا لانطلاق الكثير من الإصلاحات السياسية التي شهدتها دول المغرب العربي ، و أسست من جديد لآليات ديمقراطية تقوم على التشاركية وإلغاء حاله الإقصاء التي عاشتها عديد التيارات السياسية وعلى رأسها التيارات الإسلامية ، فقد نشأت الحركات الإسلامية بالمغرب العربي في الفترة الحديثة استنادا لمرجعيات فكرية وطنية أسستها العديد من الشخصيات أمثال عبد الحميد بن باديس بالجزائر ،محمد بن لحسن وعلال الفاسي بالمغرب ، الطاهر بن عاشور بتونس ، والحركة السنوسية بليبيا احمد ولد باباه محمد الأمين ولد مزيد بموريتانيا ،لكن بروز الدور الحركي الإسلامي بالمنطقة المغاربية يعود لظهور جماعة الإخوان المسلمين في الفترة المعاصرة بالمشرق العربي تحديدا بمصر ، وقد أثر التيار الإخواني على اغلب الحركات الإسلامية بالمنطقة والتي تبنت العمل السياسي ، إضافة الى التيار الإخواني يوجد التيار السلفي الذي أثر في توجهات العديد من الحركات وقد ظهرت في صنفين الحركات السلفية الدعوية والحركات السلفية الجهادية.

ثالثا /إن تفكك النظم السلطوية وسقوطها لا يعني بالضرورة أن تحل محلها الديمقراطية ،فأحيانا كثيرة سقوط هذه الأنظمة يؤدي إلى ظهور أنظمة استبدادية أخرى ، لا سيما في الدول التي عانت لفترات طويلة من الاستبداد السياسي ، وهذا ما ميز حالة الدول العربية عامة ودول المغرب العربي أيضا ، التي ارتبطت تاريخيا بنظم تسلطية لأكثر من ست عقود ، و تجربة ليبيا خير مثال على ذلك ، حيث انتقلت من دولة استبدادية إلى دولة أكثر استبدادا من خلال سلطات متعددة في ظل الانقسامات التي شهدتها ليبيا بعد ثورة 2011 ، فقد ظهرت العديد من الحكومات في آن واحد بالإضافة إلى تسلط الجيش وإحكام قبضته على عديد المناطق ، وان كانت بقية دول المنطقة الأخرى اقل ضررا من ليبيا ، إلا أن حالة الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام أكثر ديمقراطية لم تتأتى بعد فبعد مرور عقد من الزمن على بداية الحراك الاجتماعي بالمنطقة ، ما زالت مظاهر الانتقال الديمقراطي قيد التشكل والتغيير .

- **نتائج المقارنة بين حالتا الدراسة :**

أولا/ أسست حركة النهضة وحزب العدالة والتنمية المغربي ركائزها الفكرية والتنظيمية بناء على التوجهات الرئيسية لجماعه الإخوان المسلمين وقد تباينت نسب الانتماء لهذا التوجه وفقا لعديد المتغيرات التي ميزت كل حالة على حدى ، فهناك متغيرات تتعلق إما بظروف النشأة أو بالممارسة أو تتعلق بالتحولات الإيديولوجية التي عرفتها الحركة والحزب على حد سواء خلال مسارهما السياسي .

ثانيا/مشروع الدولة الإسلامية التي يتبناها الحزبين لا يتعارض لا مع الدولة الوطنية ولا مع الديمقراطية لكن مع ذلك ما زالت الحركات الإسلامية في المنطقة غير قادرة على تطبيقه ، ولهذا باتت اغلب الحركات الإسلامية في منطقه المغرب العربي والناشطة سياسيا اليوم ترضى بقيام الدولة الوطنية الحديثة على أسس ديمقراطية ما لم تخالف المرجعية الإسلامية وهذا ما يمكن تأكيده عند الحزبين .

ثالثا /يعرف الإصلاح على أنه تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها ، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام وعادة ما يستعمل الإصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخيرها ، غير أن الإصلاح يختلف بالنسبة لحالتي المقارنة فالإصلاح السياسي في تونس جاء بعد ثورة أما الإصلاح السياسي بالمغرب فجاء لمنع الثورة – ،

وكلا البلدين نجد أن الانتقال الديمقراطي في مراحله الأولى ، فالنظام السلطوي لازال قائما وهو ما أعاق عمل الحزبين خلال العقد الأخير من الزمن .

رابعا/ برز اثر هذه الإصلاحات في ظهور الحركات الإسلامية من جديد ، إضافة إلى اتخاذ ادوار حقيقية للمشاركة ضمن المعارضة أو حتى المشاركة في الحكم ، وهذا ما حصل مع حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي من خلال توليهما رئاسة الحكومة و عديد الحقائب الوزارية منذ عام 2011 وهي فترة ازدهار سياسي في تاريخ الحزبين ،وبالتالي فان السمة الرئيسية لادوار الحركات الإسلامية في ظل الإصلاحات السياسية تمثلت في دور المشارك في الحكم وهذا الدور خول لها قانونا القيام بادوار أخرى ، لاسيما الدور التفاعلي الذي أبانت من خلاله هذه الحركات عن مواقفها اتجاه الديمقراطية وعديد القضايا الخارجية الأخرى وفقا لتوجهاتها وايديولجياتها والدور التحديثي الذي انعكس في جهود الحزبين في عملية الإصلاح السياسي ، وقد تعرضت الدراسة بالتفصيل في فصلها الأخير لهذه الأدوار محاولة إبراز مالها وما عليها .

التوصيات :

أولا/ فيما يخص الجانب النظري:

1-توصي هذه الدراسة المهتمين بدراسات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي ، للبحث أكثر عن السبل المنهجية للفصل بين المقاربات النظرية المفسرة للإصلاح السياسي والمقاربات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي وغالبا مايتردد الباحث في مواضيع الإصلاح في وضع الإطار النظري لبحثه بناءا على المقاربات الديمقراطية .

2-إن الثورات العربية أدت لظهور حالات تحول كثيرة وكبيرة جدا ، أهمها كان التحول الديمقراطي أو بمعنى اصح الانتقال الديمقراطي وفقا لخصوصية المنطقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية و حتى الثقافية ، وعليه فهذا الموضوع يحتاج إلى بحوث ودراسات عربية جديدة مستقلة عن الدراسات الأجنبية تؤصل للظاهرة استنادا على خصوصيتها .

3-التأصيل النظري للحركات الإسلامية بشكل حديث إسنادا على :أولا التطورات التنظيمية والإيديولوجية التي شهدتها هذه الحركات منذ بداية الحراك الاجتماعي الذي أفضى لإشراكها في العمل السياسي في شتى أشكاله – المعارضة – المشاركة – التجديد-، ثانيا كون أن أطروحات الإسلام السياسي قد ولت ، حيث عرف المصطلح جدالا واسعا أكاديميا وسياسيا .

ثانيا /فيما يتعلق بالجانب العملي :إن الحفاظ على مكتسبات الإصلاح وتثبيت دعائمه يتطلب مشاركة أطراف العملية الإصلاحية الفرد – الأحزاب –السلطة

1- ضرورة بناء الثقة بين الفرد والسلطة في دول المغرب العربي حتى وإن كانت مظاهر الانتقال الديمقراطي لازالت قيد التشكل والتغيير ، مع الإبقاء على الروح الإصلاحية لدى الفرد والاحتجاج السلمي الذي أظهرهما في ثوراته ضد النظام ، ففي الديمقراطيات الحديثة يمثل الاحتجاج الوظيفة السياسية في التعبير عن عدم الرضا والمعارضة والانتقاد، وزيادة الوعي بالقضايا المهملة في السياسة العامة، ودفع صانعي السياسات لتلبية مطالبها فان كان الاحتجاج في هذه النظم يؤدي إلى دمقرطة الديمقراطية ، فان الاحتجاج في مجتمعاتنا يساهم في البناء الديمقراطي للدولة.

2- تغليب مصلحة الأمة عن مصلحة الحزب ويشمل هذا كل الأحزاب والتيارات السياسية بمختلف توجهاتها ولان الدراسة تبحث في دور الحركات الإسلامية ، فالدور المنوط بها لاستمرار عملية الإصلاح السياسي هو مراعاة مصلحة الأمة وتغليبها على المصلحة الحزبية لها .

3-تجنب إنفراد السلطة السياسية بالقرارات مع ضرورة مشاركة كل الأطراف السياسية والمدنية في عملية الإصلاح السياسي ، الذي بدأ مع الحراك الاجتماعي الذي شهدته كل دول المغرب العربي عام 2011 ، وكانت من مطالبه الرئيسية إسقاط الأنظمة التسلطية المستبدة .

قائمة المصادر و المراجع

أولا : المصادر و المراجع بالغة العربية :

القرآن الكريم

أ –المصادر:

1- دستور الجمهورية التونسية 2014.

2- دستور المملكة المغربية، المحكمة الدستورية، طبعة 2011

3- التعديل الدستوري الجزائري لسنه 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 82، بتاريخ 30 ديسمبر2020، .

4- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 20 و 30 ديسمبر 2011، عدد 97، المتضمن قانون تأسيسي عدد 6 لسنة 2011، 16 ديسمبر 2011 يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطة العمومية.

ب – المراجع:

1- الكتب:

1-إبراهيم الطائي (حنان) وفؤاد علي وهاب ،***قضايا والدراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي***(***المغرب الجزائر تونس ليبيا موريتانيا***) ،الأكاديميون للنشر والتوزيع الأردن 2015 .

2-أبو عمرة (رنا)، ***أمريكيا والدولة الفاشلة*** ، مصر : دار ميريت ، 2014 .

3-أبوزيد (حبيبة)، ***الاجتهاد الفقهي المعاصر في السياسة الشرعية*** ، بيروت : دار الكتب العلمية، 2010 .

4-احمد (ثابت)،ا "الإصلاح السياسي في العالم الثالث " ، علي الدين هلال دسوقي محررا، "***إتجاهات حديثة في علم السياسة***، القاهرة : دار الكتب ،1999 .

5-احمد الشيباني (رضوان) ، ***الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي – دراسة تحليلية*** ، مصر : مكتبة مدبولي ، 2006.

6-آرثر (لويس) ، ***نظرية التنمية الاقتصادية*** ، تقديم : سعاد درويش،(د.ب.ن): وكالة الصحافة العربية 2021

7-أركون (محمد) وآخرون ، ***وحدة المغرب العربي*** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1987 .

8-إسماعيل (حسني)، ***مفهوم الإصلاح في القران الكريم: دراسة في أسبابه ومظاهره***، الأردن: مركز معرفة الإنسان للدراسات والأبحاث والنشر و التوزيع، 2017.

9-اسموجلو) دارن) و جيمس .أ.روبنسون ، ***لماذا تفشل الأمم : أصول السلطة والازدهار والفقر*** ، تر : بدران حامد ، القاهرة : الدار الدولية للاستثمارات الثقافية .

10-أشرف إبراهيم (سليمان)، ***مبادئ القانون الدستوري: دراسة موجزة عن القانون الدستوري و النظم السياسية***، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015.

11-إقبال)محمد)، ***تجديد الفكر الديني في الإسلام***، تر:محمد يوسف عدس، بيروت: دار الكتاب اللبناني ،2011

الأمين ولد سيدي باب (محمد) ،***مظاهر المشاركة في موريتانيا*** ، بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2005 .

12-أيمن محمود (السيسي) ، ***أمريكا وحركات الإسلام السياسي*** ، العربي للنشر والتوزيع ،2018

13-باريجتون(مور)، ***الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية :اللورد والفلاح في صنع العالم الحديث*** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2008 .

14 بانن (محمد الشيخ) ، ***الدولة في فكر الجماعات الاسلامية في المغرب : دراسة حالات*** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016 .

14-بن حفيظ (عبد الوهاب) ، "على أبواب الوضع الدائم: رؤية مقارنة تثبيت المسار الديمقراطي في تونس" مهدي مبروك محررا ،***تجربة الانتقال الديمقراطي في 2010 –2020: معضلات التوافق والاستقطاب*** ، لبنان :المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2021 .

15-بن علي السلطاني (عبد اللطيف)، ***سهام الإسلام***، الجزائر: مطابع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1980.

16-بن محمد الأمين (يعقوب) ،"موريتانيا بين أزمة سياسية داخلية وعلاقات خارجية متوترة " ، عبد الغفار عبد العاطي محررا ، دراسات ، ***المغرب العربي تعثر الانتقال الديمقراطي وصعوبات اقتصاديه حصيلة 2016*** ، الرياض :مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، أكتوبر 2017 .

17-بن موسى الشريف(محمد)، ***الصحوة الإسلامية تاريخا وتقويما***، *القاهرة: مركز إبصار للنشر والتوزيع، 2017.*

18-التليدي (بلال)، ***الأنساق الإصلاحية الإسلامية المعاصرة : دراسة في بنيه العقل الحركي*** ،قطر: مركز الجزيرة للدراسات 2023 .

19 - تميم (حسام) ، ***الحركات الاسلامية في العالم رموز وتجارب وأفكار***، مصر: مكتبه مدبولي ، 2009 .

20-توني بارنت (عمر)، ***علم الاجتماع والتنمية*** ، تر: سهير عبد العزيز محمد يوسف ، مصر : دار المعارف 1992 .

21-ثامر كامل محمد (الخزرجي) ، ***النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة*** ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2004 .

22-جابر الأنصاري (محمد)، ***تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية – مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي***، ط2 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1995 .

23-حمد رضا (بن حماد) ، ***التيارات الكبرى للفكر السياسي في الغرب والعالم العربي الإسلامي منذ القرن 19*** ، تونس : مركز النشر الجامعي، 2017 .

24-حميد نعيم عبد الله (الغزي) ، ***جيوستراتيجية الأزمة السورية : الفرص والتحديات للفواعل الدولية*** ، الأردن : دار الخليج للنشر والتوزيع ، 2022 .

25-الحناشي (عبد اللطيف)، "الإخوان المسلمون في المغرب العربي حالة ليبيا المسار والمصائر"، عبد الغني عماد مشرفا ،***الحركات الإسلامية في الوطن العربي***، المجلد الأول، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2013 .

26-دان (تيم) ، ميليا كوركي ، سميث(ستيف) ، ***نظريات العلاقات الدولية : التخصص والتنوع*** ، تر: ديما الخضرا ، بيروت : المركز العربي للابحاث والدراسات ، 2016 .

27-رشوان (ضياء) ،***دليل الحركات الإسلامية في العالم*** ، العدد الأول ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، 2006 .

28-زغلول شلاطة(احمد) ، ***الحالة السلفية المعاصرة في مصر*** ،القاهرة : مكتبه مدبولي، 2016 .

29-سعاد إبراهيم (السلموني) ، ***السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط*** ، 2020 .

30-سعيد (اللاوندي) ، ***العلاقات الأورومتوسطية: من مأزق برشلونة.. إلى انتحار المتوسط*** ، القاهرة : مكتبة جزيرة الورد ، 2015 .

31-سوالم(احمد) ، "الحراك السياسي في تونس بعد الربيع :نموذج حركه النهضة" ،محمد الأمير احمد عبد العزيز مشرفا ومحررا، ***تجارب حركات الإسلام السياسي بعد ثورات الربيع العربي: دراسة في التحديات الراهنة وأفاق المستقبل*** ،ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية 2019 .

32-سوروس (جورج)،***عصر اللاعصمة: عواقب الحرب على الإرهاب***،تر: معين أمام ، السعودية :العبيكان للنشر ، 2009 .

33-شبار (سعيد)، ***مختصر كتاب الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر*** ، الأردن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2016 .

34-شيث (داليا عادل) ، ***التغيير السياسي وأثره على الواقع الاجتماعي العربي بعد عام 2011 – دراسة حالة مصر*** ، الأردن : دار الخليج للنشر والتوزيع ، 2022 .

35-طيب(بوجلال)، ***إدماج المقاربة التشاركية في الإصلاحات السياسية*** ، مركز الكتاب الأكاديمي، 2017 .

36-عبد الحليم (محمود)، ***الإخوان المسلمين: أحداث صنعت التاريخ رؤية من الداخل***، ج2، ط5، الإسكندرية:دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، 1994.

37-عبد الغفار المغازي (ضحى) ، ***دورة حياة مشروع الشرق الأوسط الكبير: تجربة أنثربولوجيا إعلامية مصرية***. ج3، القاهرة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 2018.

38-عبد الواحد الشجاع (عبد الرحمن) ،البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للإمام الشوكاني ، عليان الجالودي محررا ،***التحولات الفكرية في العالم الإسلامي: أعلام وكتب وحركات وأفكار من القرن العاشر إلى الثاني عشر الهجري***،عمان :المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2014.

39-عبد الوهاب محمد جواد (الموسوي) ، ***الليبرالية والأزمات*** ، عمان : دارالياز وري العلمية للنشر والتوزيع، 2018 .

40-عبد مولاه (ماهر)، ***حقوق الإنسان والحريات العامة في تونس:جدلية التأصيل والتحديث***، تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014.

41-علي صبيح (التميمي)، ***فلسفة الحقوق والحريات السياسية وموانع التطبيق:دراسة تحليلية في الفلسفة السياسية***،عمان :دار أمجد للنشر. 2016 .

42- علاني (علي) ، ***الحركات الإسلامية في الوطن العربي: دراسة مقارنة بالحالة التونسية*** ، القاهرة: دار مصر المحروسة ،2008 .

43- ــــــــــ،" مستقبل الاسلام السياسي في تونس المسار والمالات " ، تقديم مسعود الرمضاني، ***تونس الانتقال الديمقراطي العسير***، القاهرة : مركز الدراسات حقوق الانسان .

44-علي مجيد (العقلي)، ***الحدود الدستورية للسلطة التنفيذية في الدساتير المعاصرة***، مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2017 .

45-علي(محمد)، ***مبادئ الإصلاح الدستوري : دراسة مقارنة في دساتير العالم المعاصر في ضوء الفقه والقضاء الدستوري*** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ألاستراتيجيه

46-عماد (عبد الغني) ،"المفاهيم والأفكار والعقائد المحورية للحركات الإسلامية "،**الحركات الإسلامية في الوطن العربي** ، المجلد 1، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2013.

47-عماره (محمد) ، ***الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري*** ، مصر :دار الشروق ،1998 .

48-ـــــ (ـــــ) ، ***معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام*** ،مصر: دار مصر، 2004 .

49-فال ولد الدين (أحمد) ،محمد الحافظ الغابد ،" الحركات والتنظيمات الإسلامية في موريتانيا "، عبد الغني عماد مشرفا ،***الحركات الإسلامية في الوطن العربي*** ، مجلد2 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013 .

50-القرضاوي (يوسف) ***أولويات الحركات الاسلامية في المرحلة القادمة*** ، الدوحة: مكتبه وهبه، 1990 .

51-ـــــ (ـــــ) ،***الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي*** ، ط2 ، مصر :مكتبه وهبه ، 1997

52-كامل (عمر) ، ***الجغرافيا السياسية الجديدة في العالم العربي في ضوء العولمة الثقافية*** ، دار رسلان ،2008 .

53-مجموعة مؤلفين ، ***الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي***، ط2 ،أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث ألاستراتيجيه 2018 .

54-محمد (المقبلي) ، ***سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية*** ، عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع ، 2012

55-محمد أبو نحل أسامة ، ***الحراك العربي المعاصر: دراسة سياسية سوسيولوجية*** ، باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية ، 2013 .

56-محمد مصطفى (كامل)، فؤاد نهرا، ***صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية – الأوروبية***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2001.

57-محي الدين محمد (قاسم)، ***السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث***، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1997.

58-المشاقبة (أمين عواد) ، علوي (المعتصم بالله داود) ، ***الإصلاح السياسي والحكم الراشد*** ، الأردن : دار حامد للنشر ، 2012 .

59-المقداد (محمد) ، ***دراسات نظرية وتطبيقية في الإصلاح والتنمية السياسية*** ، الأردن : عالم الكتب الحديث ، 2016 .

60-عمارة (محمد) ،***الإسلام وفلسفه الحكم*** ، ط 4 ، القاهرة : دار الشروق، 2013 .

61-الناصر (المكنى)، ***الإسلام والدستور:دراسة قانونية و فقهية مقارنة لعلاقة الدين بالدولة في مختلف الأنظمة الدستورية***، تونس: مجمع الأطرش الكتاب المختص، 2014.

62-الهويدي (فهمي) ، ***الإسلام والديمقراطية***، مصر : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993

2- المعاجم والقواميس:

1- ابن منظور، ***لسان العرب*** -المجلد 2، إيران: دار حوزة 1405هـ، 1984 .

2- ***معجم المصطلحات السياسية***، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014.

3-المجلات والدوريات

1-احمد حمادي (يوسف) ومحسن رمضان جابر،" اثر التكوين الفكري لحركات الإسلام السياسي على ممارستها السياسي، **مجلة اتجاهات سياسية** ،العدد 9 ، نوفمبر 2019 ، المركز الديمقراطي العربي

2-ادريس الكمبوري،" المعادلة السلفية في انتخابات المغرب"،**صحيفة العرب** ،العدد 10416، 2016/10/06

ثناء فؤاد عبد الله، "الإصلاح السياسي خبرات عربية مصر: دراسة حالة "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 107، 1999

3-الحمد (جواد)محررا ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد 66 ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، شتاء 2014 .

4-خالدي(احمد) وإبراهيم بن داود ،"صعود وأفول قوى الإسلام السياسي في المنطقة العربية "، **مجله الباحث للدراسات الأكاديمية** ، مجلد 7 ، العدد 01 ، جانفي 2020 .

ز5-كري(مريم)، "الاتحاد من اجل المتوسط ومبادرة أوروبية اتجاه المنطقة العربية ،**مجله أكاديمية** ، عدد 6 ، جوان 2017

6-سمير عياد(محمد)،" الاتحاد من أجل المتوسط" ،**الحوار المتوسطي** ، عدد 6 ، الجزائر: دار الاصول للطبع والنشر، مارس 2014.

7-شريف اوغلو (متين) ، "جدلية الدين والسياسة في الدولة العثمانية وانعكاساتها على تجربتها الدستورية"،**مجلة الأناضول الشرقية للاتجاهات في العلوم الاجتماعية** 2021/5/1.

8-شليغم(عبير)"الانتخابات التشريعية في الجزائر 2021 :دراسة للواقع والنتائج ،**دفاتر المتوسط** ،المجلد 6 ، العدد 2 ديسمبر2021 .

9-عبد الدين (بن عمراوي)،" الإصلاحات السياسية في الجزائر:دراسة تقييميه للمضمون وطبيعة التحولات " ، **مجلة السياسة العالمية** ، المجلد 6، العدد 1 ، 2022 .

10-عبد الرزاق جاسم (خيري) "التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الإصلاح السياسي "***دراسات دولية***، العدد 43 .

11-عبد الصادق (توفيق) ،" واقع ومستقبل الإصلاحات بالمغرب2011 -2021 دراسة حول موضوع السلطة" ***رواق عربي*** ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.2021

12- عدنان عزيز(احمد) و كاظم محمد (هدى) ،" السلطة عند حزب العدالة والتنمية في المغرب بعد العام 2011 "،**مجله حمورابي** ، المجلد الثاني ، العدد 45 ، ربيع 2023 .

13-العربي (اسماعيل)،" السياسة الاستعمارية في بلدان المغرب العربي سنة 1930" ، **مجلة القرطاس** ، العدد8 ، جانفي 2018 .

14-عزوز(صباح)و ملاح (السعيد) ، "دور الحركات الإسلامية في هندسه المشهد السياسي بعد 2011 دراسة تقييمية لتجربه حركه النهضة في تحقيق الانتقال الديمقراطي، ***مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية*** ، المجلد 4، العدد 3 ، 2021 .

15-علي سعدي عبد الزهرة (السعدي)، "الانتخابات الرئاسية في موريتانيا 2019 دراسة تحليلية"، مجلة القانون والعلوم السياسية، مجلد 6، عدد 2، 2020/10/06.

16-عمارة (محمد)، "الشورى ديمقراطية الإسلام" **مجله الهلال** ،عدد 3 ،1 مارس 1985.

17-ـــــ (ـــــ)، "الشورى في السنة النبوية الشريفة"، **مجله الهلال** ، عدد4 ،1 ابريل 1985

18-كربوسة (عمراني)،" التأصيل النظري للاستبدادية السياسية العربية بين سياسة الإقصاء للحركات الإسلامية ولحظه ميلاد الإرهاب" ، ***مجله المفكر*** ، العدد 7 .

19-الكمبوري (ادريس)،" المعادلة السلفية في انتخابات المغرب"،**صحيفة العرب** ،العدد 10416، 2016/10/06

20-لمياء (زكريا) ،" مبادرة الشرق الأوسط الكبير الدوافع الخلفيات والمخاطر" ،***المجلة الجزائرية للسياسات العامة*** ، العدد 4 ،جوان 2014.

21-محمد(خميس) ،"تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعه الأوبك "**دفاتر السياسة والقانون**، العدد 6 ، جانفي 2012 .

22-المفتي (أحمد) " الأديان و النظام الدولي لحقوق الإنسان " **مجلة العدل**، العدد الثامن عشر.

23-مقتدر (رشيد)، " تأملات في التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي في الحكم" ، ***سياسات عربية*** ، عدد 3 ، يوليو 2013 ، المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات .

4 – الدراسات غير المنشورة:

1-محمد الصالح (أسامة) ، محددات الديمقراطية في الدول الإسلامية ، **أطروحة دكتوراه** (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2012) .

2-محمود السيد العفيفي (أماني) ،" سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية في الوطن العربي" ، **أطروحة دكتوراه** (جامعة القاهرة :قسم العلوم السياسية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2014).

5- التقارير والمشاريع :

1- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني تحرير محسن محمد صالح 2014 بيروت مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات https://www.alzaytouna.net/2016/05/27/%D8%A7%D9%8

2- التكامل الاقليمي في الاتحاد من اجل المتوسط تقرير مرحلي 2021 ، الاتحاد من اجل المتوسط ، نقلا عن: https://ufmsecretariat.org/ar/publication-speech/regional-integration-progress-report

3- مبادرة الشراكة الامريكية مع الدول الشرق اوسطية نقلا عن الموقع الرسمي بتاريخ 2022/10/24: https://mepi.state.gov/ar/about-mepi

6- المواقع الالكترونية:

1- بول كينغستون ،" في كتاب آسف بيات الإسلام والديمقراطية الحركات الاجتماعية والتحول ما بعد الاسلاموي " اضافات العددان الثالث والرابع ، صيف وخريف 2008 نقلا عن https://caus.org.lb/free-reading/%D9%85%D8%AC%D9%84%: https://arabthought.org D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%8

2- برحايل (أميرة) التحول الديمقراطي ، الموسوعة السياسية، نشرت في 25/7/2019 تم الاطلاع 12/11/ 2022 نقلا عن :

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%

3- الربيع(فايز)، "مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم "، **مجلة الرأي** ، نقلا عن : http://alrai.com/article/1040139%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A2% .

4- رضا صيداوي (رفيف)، عن أيّ ديمقراطيّة نبحث؟ تاريخ الاطلاع 2017/11/21 ، مؤسسة الفكر العربي نقلا عن :

5- محمود السيد (محمد)"مفهوم الإصلاح السياسي "، الحوار المتمدن، عدد 3555 ، بتاريخ 2011/11/23 نقلا عن:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284

6- عدنني(إكرام)،" التغيير وأزمة الدولة الوطنية في العالم العربي " ، المعهد المصري للدراسات ، تاريخ الوضع 23 نوفمبر 2021 ،تاريخ الاطلاع :2023/06/23 نقلا عن :
https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2021/11/%D8%A7%D9.pdf

7- ندوه التحولات في الحركات الإسلامية ، 2016/28/24 أيلول ، نشير بتاريخ 2016/11/03 تاريخ الاطلاع 2023/06/26 نقلا عن :.
https://studies.aljazeera.net/ar/events/2016/11/161103054928439.htm

8- بلهواري (فاطمة) ، " التأصيل التاريخي لحركة الموحدين خلال القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي "إنسانيات ، نشر 31 /2012/10, تاريخ الاطلاع 2023/06/08 نقلا عن : http://journals.openedition.org/insaniyat/7926
https://doi.org/10.4000/insaniyat.7926

9- البعلي (عبد الحميد) ، برنامج الإصلاح الاقتصادي في الإسلام(قيمه- مرتكزا ته – متطلباته) تاريخ الاطلاع 2022/09/20، نقلا عن :https://ebook.univeyes.com

10- ويري (فريدريك) ، "السيطرة والاحتواء: الإسلاميون في موريتانيا والإستراتيجية ضد التطرّف العنفي "،مركز مالكوم كير-كارنيغي الشرق الأوسط ، ماي 2019 ، بتاريخ :20/08/2023 نقلا عن :
https://carnegie-mec.org/2019/05/29/ar-pub-79227

11- فجال (عبد العزيز) ، "الثابت والمتحول في الدستور المغربي الجديد" ، **الحوار المتمدن**-العدد: 3657 ، 2012/03/04 تاريخ الاطلاع : 2017/07/12 نقلا عن :

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=297668

12- احمد علي (نورهان) ،" اثر ثورات الربيع العربي على أداء برلمانات دول شمال إفريقيا دراسة حاله الجمهورية التونسيه"،المركز الديمقراطي العربي،6 مارس 2023 ، نقلا عن :
https://democraticac.de/?p=88516

13- فيما وراء أرقام انتخابات الرئاسة الجزائرية" القدس العربي ، 16 ديسمبر 2019 ، تاريخ الاطلاع 2023/10/01 نقلا عن : https://www.alquds.co.uk/%D9%82%D8

14- باعطي (محمد) ،" السلطة التنفيذية بالمغرب على ضوء دستور 2011" المركز الديمقراطي العربي ،10 ماي 2023 ،نقلا عن:https://democraticac.de/?p=89599

15- خطبة الجمعة للشّيخ راشد الغنّوشي بتاريخ 07-06-2013 ، نقلا عن :
https://www.youtube.com/watch?v=zVgKIlVdsq8تاريخ الاطلاع : 202/07/12

16- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، بتاريخ : 2023/09/25 نقلا عن :
https://www.isie.tn/ar/%d8

17- حجال (صادق) ، اشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي : الحالة الجزائرية نموذجا ، 28 /2019/11 ، مجلة لباب ، العدد الرابع ، مركز االجزيرة للدراسات نقلا عن :
https://studies.aljazeeranet/ar/reports/2019/11/191128120026922.html

18- مجدي (عادل) ،" العدالة والتنمية المغربي : مراجعات لبعث الروح في الحزب، العربي الجديد، 28 مارس 2023 نقلا عن :
https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8

19- الدمني(بن عيسى)،حركة النهضة اي مال لمشروعها المجتمعي والسياسي ،ورقات تحليلية،14 جويلة 2016 نقلا عن :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/07/160714095624761.html

20- ولد باهي(بون) ، "دستور الجمهورية الموريتانية الثالث : مراجعات من اجل بناء السلام" ،أكاديمية القانون الدستوري ، الدورة السادسة، 2021 نقلا عن :
https://aacl-mena.org/uploads/2022/03/3-Boun%20ould%20Bahi%20V0.3.pdf

21- بوغانمي (ايمن) ، الانتقال الديمقراطي التشاركي في تونس ، النخب والانتقال الديمقراطي :التشكل والمهمات والادوار ، مهدي مبروك محررا، لبنان :المركز العربي للابحاث ودراسه السياسات، 2019 ، نقلا عن :
https://www.google.dz/books/edition/%D8%A7%D9%D9%84_%D8%

22- المصري (عبد السلام)، "السلفية المدخلية في ليبيا ميليشيات حفتر الدينية: دراسة في أسباب التحول" المعهد المصري للدراسات ، 15 ماي 2019 ، تاريخ الاطلاع 2023/10/08 ، نقلا عن:
https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%8

23- الزعاترة (ياسر) ،" السلفية وإخوانية أم أحزاب سياسية" ، 03/03/ 2013 نقلا عن:
https://www.aljazeera.net/opinions/2013/3/3/%D8%B3%D9%84%D9%

24- لشموت (عمر) ،" ماذا قدمت السلفية للجزائر"، العربي الجديد ، 2018/04/04 ، نقلا عن:
https://www.alaraby.co.uk/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8

25- عاشور (عمر) ، تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا الصعود والتحول والمستقبل ، موجز السياسة ، الدوحة : مركز بوكنجنز ، ايار 2012 ، نقلا عن :

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Omar-Ashour-Policy-Briefing-Arabic.pdf

26- كريكش(نزار) ،"الحركات الإسلامية في ليبيا بعد الثورات العربية: التحولات والمستقبل "،ورقات تحليلية ، مركز الجزيرة للدراسات ،2016/09/16 نقلا عن :

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/09/160906083705908.html

27- الموقع الرسمي لحركة التوحيد والاصلاح ، محطات تاريخية ، 2023/10/13 نقلا عن:
https://alislah.ma/%d8%a3%d9%87%d9%%d8%a7%d9%d8%b7%

28- الشعيبي (رياض) ،"السلفية التونسية مخاضات التحول، مركز الجزيرة للدراسات 15 نوفمبر 2012 ، نقلا عن :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/201211151117414233 96.htm

29- بشارات (سليمان)"الحركات الإسلامية والاستقرار السياسي...المعادلة المتشابكة" ، المركز الديمقراطي العربي ، 25يوليو 2022 ، نقلا عن :
https://democraticac.de/?p=83529

30- اليحياوي (يحي)،" الملكيةوالحكومة في المغرب.. اكراه النص ومحك الممارسة "، 2016/10/0 نقلا عن :
https://www.aljazeera.net/opinions/2016/10/2/%D%84%D9%83%D 9%

31- بوغانمي(أيمن) ، الانتقال الديمقراطي التشاركي في تونس ، **النخب والانتقال الديمقراطي :التشكل والمهمات والأدوار** ، مهدي مبروك محررا، لبنان :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019 ، نقلا عن :

https://www.google.dz/books/edition/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%91

32- من السلاح الى السلام : التحولات من العمل السياسي المسلح الى العمل السياسي السلمي ، المركز العربي للابحاث ودراسه السياسات ، 3-4 تشرين الثاني /نوفمبر 2018 نقلا عن:

https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/From-Bullets-to-Ballots-Transformations-from-Armed-to-Unarmed-Political-Activism-Symposium-agenda.pdf

33- المديني(توفيق) ، "تونس والتطبيع مع الكيان الصهيوني" **الوحدة الاسلامية** ، عدد 150 ، حزيران 2014 نقلا عن :

https://www.wahdaislamyia.org/issues/150/tmadini.htm:

34- نجدي (عادل)، "العدالة والتنمية" المغربي: مراجعات لبعث الروح في الحزب ، تقارير عربية ، العربي الجديد ، 28 مارس 2013 ، نقلا عن :

https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%

35- على أعتاب الانهيار : الاقتصاد التونسي في مواجهه فوض السياسة، سياقات تونس، أسباب،العدد 28، 2 نوفمبر 2021، ص ص 02-03 ، نقلا عن:

https://www.asbab.com/%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3

36- بن عنتر(عبد النور) ، النهضه وفصل السياسه عن الدين، العربي الجديد ، 28 ماي 2016 ،نقلاعن:

https://www.alaraby.co.uk/%22%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%

37- https://freedomhouse.org/country/tunisia/freedom-world/202

ثانيا – المراجع باللغة الاجنبية

A-Books :

1- Abu Rumman(Mohammed)and others , Islamists in the Laboratory of Change:The State and Challenges of the Research Field,in **The Prospects of Political Islam in a Troubled Region Islamists and Post-Arab Spring Challenges** , jordan :Friedrich-Ebert-Stiftung Jordan & Iraq,2018

2- Laabas (Belkacem)and Bouhouche (Ammar) , « Algeria democracy and development under the aiegis of the outhoritarian bargian », **Dimocracy in the Arab World** , Edited by : Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi ;Londn : Routledge ,2011 .

3- Lal (Rolie) , The Maghreb, Angel M. Rabasan ,**The Muslim World after 9/11,Prepared for the United States Air Force** ,2004

4- Teeple(Gary) , Globalization and the Decline of Social Reform: Into the Twenty-first Century, U.S.A : humanity books ;2000 .

B-Dictionaries

1- The Oxford Companion to Politics of the World , second Edition ,new york , Oxford univercity press,2001 publié par Joel Krieger
dictionary of politicts and goverment , third edition ; london, 2004

D-Articals :
In English :

1- Akhu Rshaidah (Hani); « Dialectics of Modernization and Political Development"Conceptual Approac » , Dirasat, **Administrative Science**s, Volume 37, No. 1, 2010 .

2- Barrett (Jacob); SOCIAL REFORM IN A COMPLEX WORLD ; **Journal of Ethics and Social Philosophy** ;Vol. 17, No. 2 April 2020

3- Gazibo (Mamoudou) and Olivier Mbabia,« REORDERINGINTERNATIONAL AFFAIRS: THE FORUM

ON CHINA-AFRICA COOPERATION , Austral: ***Brazilian*** **Journal of Strategy & International** Relation , v.1, n.1, Jan-Jun 2012.

4- Huntington (Samuel P.) « Democracy's Third Wave » ; **Journal of democracy** ; spring 1991.

5- lipst (Seymour Martin) ;" Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimac" , **The American Political Science Review**, Vol. 53, No. 1. (Mar., 1959).

6- Rosa Ehrenreich Brookst, » Failed States, or the State as Failure? » ; Law Review, The University of Chicago ; Volume72 , Fall2005 Number4 .

7- Rustow(Dankwart A). ;Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model ; Comparative Politics, Vol. 2, No. 3 (Apr., 1970).

8- Thiébault (Jean-Loui) ; LIPSET ET LES CONDITIONS DE LA DÉMOCRATIE ; **De Boeck Supérieur** ; 2008/3 Vol. 15

9- Usman A. Tar, « The challenges of democracy and democratisation in Africa and Middle East « , **Information, Society and Justice**, Volume 3 No. 2, July 2010 .

10- Wirtiz (James J). , James A. Russell , U.S. Policy on Preventive War and Preemption ; The Nonproliferation Review/Spring *2003.*

11- Yazdani (Enayatollah), « US Policy towards the Islamic World alternatives », **Turkish Journal of International Relations**, Vol. 7, No. 2 & 3, Summer & Fall 2008.

12- Yoder(Dale) , « CURRENT DEFINITIONS OF REVOLUTION « ; **THE AMERICAN JOURNALOF SOCIOLOGY** ; volume 32 ,november 1926.

In Spanish :

1- Contreras H (José Gregorio), " ¿Qué es un movimiento social? y su importancia en el estudio de la ciencia política " , **REVISTA DE LA FACULTAD DE DERECHO Y CIENCIAS POLÍTICAS** ;Vol. 52 / No. 136 ;enero - junio 2022 / Medellín, Colombia .

2- Blanchard(Cyril), Adrien Sémon, "Libye : vers une réunification bien fragile ", **Les enjeux de sécurité en Méditerranée orientale** , in : https://www.defnat.com/e-RDN/vue-article cahier.php?carticle=357&cidcahier=1259

InFrench :

Denis Bauchard , « L'Union pour la Méditerranée : un défi européen » ; **Politique étrangère . Institut français des relations internationalesIns** (Printemps2008 sur : https://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2008- 51.htm&wt.src=pdf

E- **Theses :**

Albursan Ahmed Salim ; The superpowers and the Maghreb: political, economic and strategic relations , **Doctorate of Philosophy** , The University of Durham ,1992 .

F-Reports :

1- Anthony H. Cordesman ;report The Greater Middle East: From the “Arab Spring” to the “Axis of Failed States”, center for strategic international studies , Published August 24, 2020 in : https://www.csis.org/analysis/greater-middle-east-arab-spring-axis-failed-states date : 15/08/2023

2- Global Risks Report 2023, World Economic Forum , January 2023, . in : https://www3.weforum.org/docs/WEF_Global_Risks_Report_2023.pdf date :16/08/2023.

3- Philippe Droz-Vincent, Learning by doing: US policies towards the Islamist movements in Morocco, Egypt and Lebanon, Islamist Mass Movements, External Actorsand Political Changein the Arab World, International Institute for Democracy and Electoral Assistance 2010 in : http://www.focac.org/eng/ltjj_3/ltjz/ date : 04/09/2023

4- OECD (2018), "The Belt and Road Initiative in the global trade, investment and finance landscape", in OECDBusiness and Finance Outlook 2018, OECD Publishing, Paris, in : https://www.oecd.org/finance/Chinas-Belt-and-Road-Initiative-in-the-global-trade-investment-and-finance-landscape.pdf

C-Wab site and Electronic Document :

1- Aristotle: Politics ; in ; https://iep.utm.edu/aristotle-politics/ 11/12/2022

2- https://www.merriam-webster.com/dictionary/policy#word-histor

3- https://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=72392 Created on Monday, July 23, 2007

4- What is Economic Reforms in ; https://www.igi-global.com/forms/recommend-to-librarian/244

5- Florian Grosser ; Political Revolution , https://iep.utm.edu/pol-rev/ 11/12/2022

6- Giovanni E. Reyes ; FOUR MAIN THEORIES OF DEVELOPMENT: MODERNIZATION, DEPENDENCY, WORD-SYSTEM, AND GLOBALIZATION ; Nómadas. Revista Crítica de Ciencias Sociales y Jurídicas | 04 (2001.2) https://revistas.ucm.es › article › download (pdf) 28/12/2022

7- Aries_A_-Arugay .DemocraticTransitions,date:05/01/2023,in : https://link.springer.com/referenceworkentry/10.1007/978-3-319-74336-190-

8- Asef Bayat, islamic Movements ;First Published: 14 January 2013 ; date 08/06/2023 in :https://doi.org/10.1002/9780470674871

9- Robert Longley , "Civil Society: Definition and Theory" ; Published on May 26 ;2022 date:26/12/2022, in: https://www.thoughtco.com/civil-society-definition-and-theory- 5272044

10- Tamara Cofman Wittes ; Report The New U.S. Proposal for a Greater Middle East Initiative: An Evaluation ; Monday, May 10, 2004;date : 22/11/2022 in : https://www.brookings.edu/research/

11- Mona Yacoubian, Promoting Middle East Democracy European Initiatives , UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE ;www.usip.org

12- https://fundforpeace.org/

13- Institutional Reform in the Arab World: Problems, Challenges, and Prospects ; https://www.arab-reform.net/publication/institutional-reform-in-the-arab-world-problems-challenges-and-prospects date :22/11/2022

14- Transitions to Dmemocracy , Tuesday, April 27, 2004 ; https://www.usip.org/publications/2004/04/transitions-democracy ; date 05/01/2023

15- The Processes and Actors of the Democratic Transition ; https://www.arab-reform.net/publication/the-processes-and-actors-of-the-democratic-transition/ date :22/11/2022 in https://caus.org.lb/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%

16- Anthony H. Cordesman ; The Greater Middle East: From the "Arab Spring" to the "Axis of Failed States" ; August 24, 2020 , https://www.csis.org/analysis/greater-middle-east-arab-spring-axis-failed-states

17- ContemporaryIslamicthought:acriticalperspective; date :27/11/2022in / https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09596410.2012.676781 ;

18- Sa'ed Karajah, "Civil Society in the Arab World: The Missing Concept" ; The International Journal , VOLUME 9, ISSUE 2, APRIL 2007 in : https://www.icnl.org/resources/research/ijnl/civil-society-in-the-arab-world-the-missing-concept#maincontent

19- Tin Hinane El Kadi ; **China in the Maghreb: engagement, perceptions and prospects** ; Posted on 30 Jun 2023 ,date : 07/08/2023, in : https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/china-in-the-maghreb-engagement-perceptions-and-prospects/

20- Shady Hamid Civil Society in the Arab world DiLlema of funding , October 21, 2010 in :https://www.brookings.edu/articles/civil-society-in-the-arab-world-and-the-dilemma-of-funding/

21- Sa'ed Karajah, "Civil Society in the Arab World: The Missing Concept" ; The International Journal , VOLUME 9, ISSUE 2, APRIL 2007 ;date : 13/07/2023in :

https://www.icnl.org/resources/research/ijnl/civil-society-in-the-arab-world-the-missing-concept#maincontent

22- Report Independent Civil Society Fact -Fiding Mission To Libya , january 2012 in : https://reliefweb.int/report/libya/report-independent-civil-society-fact-finding-mission-libya date :04/08/2023

23- François Lafargue , The economic presence of China in the Maghreb: Ambitions and limits ; October 29, 2018 , date :08/08/2023 in : https://www.frstrategie.org/en/programs/observatoire-du-monde-arabo-musulman-et-du-sahel/economic-presence-china-maghreb-ambitions-and-limits-2018

24- Kim, Haksoon , Political Stability and Foreign Direct Investment ; International Journal of Economics and Finance , Vol. 2, No. 3; August 2010 , date : 08/0/2023
in :https://ccsenet.org/journal/index.php/ijef/article/view/6822

25- nawaf.A.Salam; Civil Society in the Arab WorldThe Historical and Political Dimensions, Islamic legal studies Harvard Law School , 03 October 2002 ;
in : https://pil.law.harvard.edu/wp-content/uploads/2019/12/Civil-Society_Nawaf-Salam.pdf

26- Lina Khatib, Political Culture in the Arab World:Assumptions and Complexities , Mediterranean Dialogue Series no. 34 , January 2021 in : https://www.kas.de/documents/282499/282548/Mediterranean+Dialogue

27- Strategy for North Africa2011-2015 : Employment for Stability and Socioeconomic Progress, International labour Organization , cairo ; in : https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/africa/documents/meetingdocument/wcms_178194.pdf date : 11/08/2023

28- Razika ADNANI, MAGHREB:THE IMPACT OF ISLAM ON SOCIAL AND POLITICAL EVOLUTION MOROCCO, ALGERIA AND TUNISIA , The Fondation pour l'innovation politique , in :

https://www.fondapol.org/app/uploads/2023/01/fondapol-study-maghreb-the-impact-of-islam-razika-adnani.pdf

29- Mohamed El Hachimi , The Maghreb: Common Challenges and Diverging Approaches to Transition , IEMed Mediterranean ;2015 in : date 15/08/2023 https://www.iemed.org/publication/the-maghreb-common-challenges-and-diverging-approaches-to-transition/?lang=fr

30- Michael Stürmer , What Strategy for the Greater Middle East? A European Perspective , SUMMING UP BY F RANÇOIS HEISBOURG, ESF WORKING PAPER N O. 15 , EUROPEAN SECURITY FORUM, DECEMBER 2003, in : https://www.files.ethz.ch/isn/22036/What_Strategy_01.pdf

31- Sean Lynch , The Arab Spring: Understanding The Success of Protest Through Social Movement , University Honors , spring 2013 , https://auislandora.wrlc.org/islandora/object/1213capsto 18/08/2023

32- Alex Thurston ; Mauritania's Islamists , Carnegie Endowment for International Peace , March 01, 2012 in : https://carnegieendowment.org/2012/03/01/mauritania-s-islamists-pub-47312 date : 20/08/2023

33- European Colonialism and the Emergence of Modern Muslim States' from Oxford Islamic Studies Online , in : https://bridgingcultures-muslimjourneys.org/items/show/239 date : 26/08/2023

34- Colin S. Gray ; THE IMPLICATIONS OF PREEMPTIVEAND PREVENTIVE WAR DOCTRINES:A RECONSIDERATION , July 2007 date :10/09/2023 in :http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil

35- Luke Amadi, « Globalization and the changing liberal international order: A review of the literature » ; Research in Globalization,Volume 2, December 2020, in : https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2590051X20300046

36- Mohammed Hennad, The National Liberation Front in Algeria , date : 15/09/2023 in : https://books.openedition.org/ifpo/1083?lang=fr

37- Gustavo de L.T. Oliveira , China's Belt and Road Initiative: Views from the ground , **Political Geography** , Volume 82, October 2020 , in : https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0962629820301177

38- The Global War on Terrorism: The First 100 Days , Department of State information is it online January 20,2001 to January 20 ,2009 ; date :26/09/2023 in : https://2001-2009.state.gov/s/ct/rls/wh/6947.htm

39- Anca Munteanu, « Intégration politique des partis islamistes et processus de « spécialisation » : perspective comparée Tunisie-Maroc » ; Année du Maghreb, 22, 2020, Vol.I in :https://journals.openedition.org/anneemaghreb/6378#tocfrom1n1

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر و عرفان	
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول الإطار المفاهيمي و النظري للإصلاح السياسي والحركات الإسلامية.....	**10**
المبحث الأول مفهوم الإصلاح السياسي.....	**12**
المطلب الأول تعريف الإصلاح السياسي.....	12
المطلب الثاني مجالات الإصلاح السياسي.....	23
المطلب الثالث المداخل النظرية المفسرة للإصلاح السياسي.....	29
المبحث الثاني المرجعيات الفكرية والسياسية لنشوء الحركات الإسلامية.....	**41**
المطلب الأول نشأة الحركات الإسلامية	41
المطلب الثاني. العوامل الرئيسية لبروز الحركات الإسلامية المعاصرة.....	45
المطلب الثالث تصنيفات الحركات الإسلامية.....	50
المبحث الثالث علاقة الإصلاح السياسي بالحركات الإسلامية.....	**55**
المطلب الأول تحديد مفهوم الإصلاح من منظور إسلامي.....	56
المطلب الثاني المنظور الإسلامي للتعددية و الفصل بين السلطات	59
المطلب الثالث المنظور الإسلامي للحقوق والحريات.....	63
الفصل الثاني أسس الإصلاح السياسي بدول المغرب العربي.....	**71**
المبحث الأول متطلبات الإصلاح السياسي بدول المغرب العربي.....	72
المطلب الأول. دور الثقافة السياسية في عملية الإصلاح السياسي.....	72
المطلب الثاني تطور مؤسسات المجتمع المدني	76
المبحث الثاني: العوامل الخارجية وتأثيراتها على الإصلاح السياسي بدول المغرب العربي.....	87
المطلب الأول: المحددات الأمنية	87
المطلب الثاني المحددات السياسية.....	97
المطلب الثالث المحددات الاقتصادية	102
المبحث الثالث مظاهر الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي	118
المطلب الأول. التجارب الإصلاحية لدول المغرب العربي المستقلة.....	118

المطلب الثاني التجارب الإصلاحية لدول المغرب العربي بداية 2011.....	124
الفصل الثالث دور الحركات الإسلامية في دول المغرب العربي في ظل الإصلاح السياسي.....	150
المبحث الأول المرجعيات الفكرية للحركات الإسلامية في منطقة المغرب العربي.....	151
المطلب الأول أسباب قيام الحركات الإسلامية بالمغرب العربي.....	151
المطلب الثاني اتجاهات الحركات الإسلامية الفكرية في منطقة المغرب العربي.....	159
المطلب الثالث خريطة الحركات الإسلامية بدول المغرب العربي	173
المبحث الثاني :التحولات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على دور الحركات الإسلامية	195
المطلب الأول : تداعيات الحادي عشر من سبتمبر على دور الحركات الإسلامية	195
المطلب الثاني :انعكاسات الثورات العربية على دور الحركات الإسلامية.....	200
المبحث الثالث : التحولات الإستراتيجية للحركات الإسلامية في منطقة المغرب العربي في ظل الإصلاح السياسي.....	203
المطلب الأول : رؤى الحركات الإسلامية المعاصرة بدول المغرب العربي للإصلاح السياسي.....	203
المطلب الثاني : تحديات وإشكالات الحركة الإسلامية في ظل الإصلاح السياسي	207
الفصل الرابع : مقارنة التوجهات الرئيسية لحزب حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي في ظل الإصلاح السياسي.....	216
المبحث الأول : البناء التنظيمي لحركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي.....	217
المطلب الأول : لحركة النهضة التونسية.....	217
المطلب الثاني : حزب العدالة والتنمية المغربي.....	225
المطلب الثالث : حزب حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي –مقارنة أولية –.....	230
المبحث الثاني دور حزب حركة النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي في ظل الإصلاحات..	236
المطلب الأول الدور التشاركي	237
المطلب الثاني الدور التفاعلي	250

المطلب الثالث : الدور التحديثي	256
الخاتمة	272
قائمة المصادر والمراجع	279

ملخص

جمعت هذه الدراسة بين متغيرين رئيسيين الإصلاح السياسي من جهة والحركات الإسلامية من جهة ثانية حيث أظهرت العلاقة ما بين الإصلاح السياسي وأثره في دور الحركات الإسلامية في منطقه المغرب العربي ، وقد هدفت الدراسة من خلال هذا الموضوع للتأصيل : أولا لمفهوم الإصلاح السياسي و تحديد تقاطعاته مع عديد المواضيع الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالتحول الديمقراطي والتحديث وعمليات التغيير، وقد فسرت الافتراضات النظرية الإصلاح السياسي بناءا على ثلاث مداخل أولها المدخل التحديثي لدى **ليبست** و المدخل الانتقالي الذي مثله دانكورت روستو ، ثم المدخل البنيوي عند بارنجنتون مور ، و في متغيرها الثاني هدفت الدراسة لاستكشاف مفهوم الحركات الإسلامية وعلاقته بالإصلاح السياسي ، ثانيا إظهار وتبيان أهم أسس الإصلاح السياسي في منطقه المغرب العربي حيث ساهمت عديد العوامل في ظهوره ، فتصدرت الثقافة السياسية والمجتمع المدني وتطوراته العوامل الداخلية أما بالنسبة للعوامل الخارجية فقد زاوجت مابين السياسي والأمني والاقتصادي واستكشفت هذه الدراسة في ظل العوامل تجارب الإصلاح في دول المغرب العربي والتي أفضت لمسار الانتقال الديمقراطي أما ثالثا فيتعلق بتحديد الأدوار التي استحدثها الإصلاح السياسي للحركات الإسلامية وكان على رأسها الدور التشاركي الذي حرمت منه هذه الحركات منذ تأسيسها وقد حل أخيرا في ظل مسار الانتقال الديمقراطي التي شهدته دول المغرب العربي بعد ثوراتها عام 2011 ،ولان الدراسة جاءت تحت عنوان أثر الإصلاح السياسي في دور الحركات الإسلامية في منطقه المغرب العربي –دراسة مقارنة ما بين حركتي النهضة التونسية وحزب العدالة والتنمية المغربي بات جليا أن الهدف الأخير يصبو إلى تحليل أهم ادوار الحزبين في ظل الإصلاح السياسي في كل من تونس والمغرب ، فإلى جانب الدور التشاركي الذي استحدثه هذا الإصلاح نجد أيضا الدور التفاعلي والدور التحديثي ، وكل هذه الأدوار أسست لعلاقة عكسية ما بين المتغيرين ،فكما أثر الإصلاح السياسي في استحداث هذه الأدوار، فالحركات الإسلامية من جهتها أثرت في الإصلاح السياسي فساهمت في صياغة بنوده الدستورية ووضع برامجه الاقتصادية و تجديد المجتمع ومؤسساته من خلال الوسائل الديمقراطية والسلمية.

Abstract

This study combined two main variables political reform on the one hand and Islamic movements on the other hand, where it showed the relationship between political reform and its impact on the role of Islamic movements in the Maghreb region, the study aimed through this topic to root: First of the concept of political reform and identify its intersections with many other topics related to democratic transformation, modernization and change processes, has been interpretedThe assumptions of the theory of political reform based on three entrances, the first of which is the modernization approach to Lipstew and the transitional approach represented by Dancourt Rostow, then the structural approach to Brenington Moore, and in its second variable, the study aimed to explore the concept of Islamic movements and its relationship to political reform, secondly to show and clarify the most important foundations of political reform in the Maghreb region, where many factors contributed to its emergence, so culture topped politicsCivil society and its developments Internal factors As for external factors, they have combined political, security and economic. This study explored in light of the factors the experiences of reform in the Arab Maghreb countries that led to the path of democratic transition. Thirdly, it is related to defining the roles created by the political reform of Islamic movements, on top of which was the participatory role that these movements have been deprived of since their establishment.In light of the path of democratic transition witnessed by the Arab Maghreb countries after their revolutions in 2011, and because the study came under the title The impact of political reform on the role of Islamic movements in the Maghreb region - a comparative study between the Tunisian Ennahda movements and the Moroccan Justice and Development Party It has become clear that the latter goal aspires to analyze the most important roles of the two parties in light of political reform in Tunisia and Morocco, in addition to the participatory role created by this reform, we also find the interactive role And the role of modernization, and all these roles established an inverse relationship between the two variables, as the impact of political reform in the development of these roles, the Islamic movements for their part influenced the political reform contributed to the formulation of constitutional clauses and the development of economic programs and the renewal of society and its institutions through democratic and peaceful means.